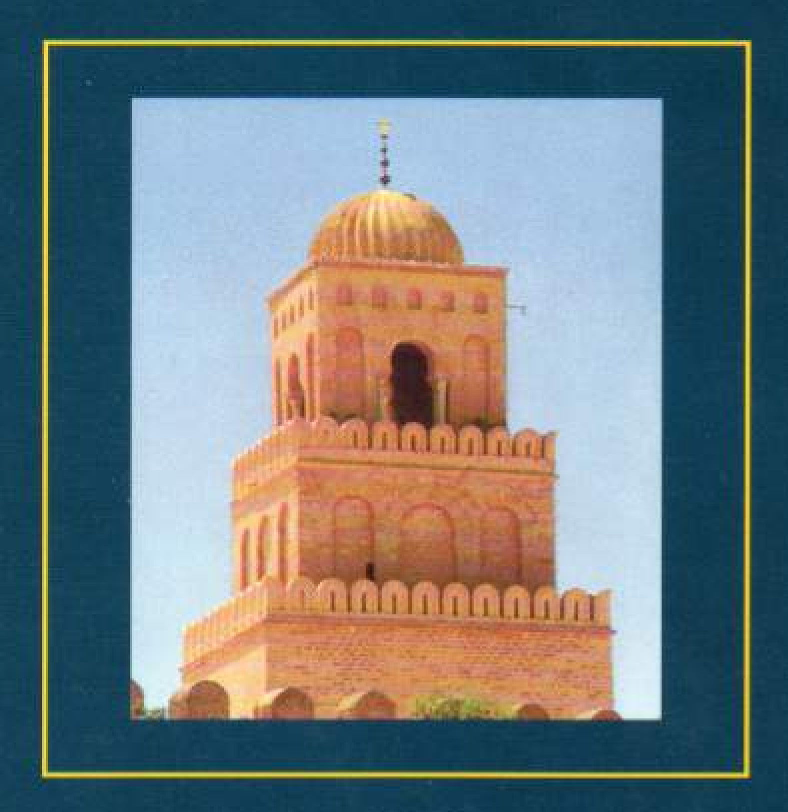
هشام جعيط

تأسيس الغرب الإسلامي

- القرن الأول والثاني هـ / السابع والثامن م -





دار الطليعة - بيروت

تأسيس
الغرب الإسلامي

بيروت ـ لبنان
ص.ب ١١١٨١٣
الرمز البريدي ٩٠ ٧٢٠ ١١٠
تلفون ٠١/٣١٤٦٥٩
فاكس ٣٠٩٤٧٠ ـ ١ ـ ٩٦١
E.mail: daraltalia@yahoo. com

الطبعة الأولى
تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤
الطبعة الثانية
حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

الغلاف: مئذنة الجامع الكبير في القيروان الذي بناه عام ٦٧٠م الفاتح العربي العظيم عقبة بن نافع .

هِشام جعيْط

تأسيس الغرب الإسلامي

- القرن الأول والثاني هـ / السابع والثامن م -

دارُ الطّليعة للطّباعة وَالنشر
بيروت

تقديم

هذا الكتاب مجموعة مقالات نُشرت منذ مدّة طويلة في مجلاّت استشراقية أو تاريخية من مثل *Studia Islamica* و *Annales*، وكذلك كراريس تونس باللّغة الفرنسية *Cahiers de Tunisie*. وقد أعان على ترجمتها إلى العربية تلميذاي الدكتور عبد الحميد الفهري والدكتورة حياة عمامو، إلاّ أنّي راجعتُ الترجمة أو أعدتها، وفي بعض الفصول أعدتُ كتابتها مباشرةً وأضفتُ إضافات عديدة. وهي دراسات قُمتُ بها في فترة الشباب واعتمدتُ فيها منهاجاً صارماً بعد إطلاع دقيق على المصادر وعلى كلّ ما كُتب في الموضوع.

وإنّي أعجب الآن من هذه السعة في الإطلاع التي لعلّني لم أعد قادراً عليها. وأعجب أكثر من أنّ هذه الدّراسات الستّ الغزيرة المكثفة لم تجلب آنذاك وبعد ذاك أيّ اهتمام سوى اهتمام بعض كبار المؤرّخين من مثل روبير برانشفيك Robert Brunschvig، وحسن حسني عبد الوهّاب وجورج دوبي Gorges Duby، وقد اطّلعت على بعضها باتريشيا كرونه Patricia Crone وذكرتها كمرجع في إحدى كتبها. أما في المغرب والمشرق العربيين فلم تجد أيّ صدى.

وهذا في الحقيقة أمر مستغرب يشدّ الإنتباه، لأنّ الفترة المدروسة هنا فترة مفصلية وهي لم تُدرس من قبل. حقّاً لقد نشر حسين مؤنس كتاباً مفصّلاً عنوانه **فتح العرب للمغرب**، لكنّ هذا البحث مطوّل أكثر ممّا يلزم، وبالتالي فهو عمل غير نقدي ويؤمن بكلّ ما تأتي به المصادر فيمطّط معلوماتها. وخلافاً لذلك، فقد كتب برانشفيك مقالاً حول كتاب ابن عبد الحكم **فتوح مصر والمغرب**، وأبدى تحفّظات شديدة

حول هذا المصدر إلى درجة نفي كلّ قيمة عن رواياته. وكلّ هذا وذاك يصبّ في بحر الفتوحات للمغرب وليس في ما هو أهمّ، أعني تطوّر هذا المغرب والغرب الإسلامي عامّة ـ بما في ذلك الأندلس ـ في فترة تنظيمه من طرف الفاتحين وإرساء مؤسّساتهم. فلو اعتبرنا أنّ المغرب كلّه، من طرابلس إلى المحيط، تمّ فتحه الكامل مع موسى بن نصير حوالى ٨٦هـ، والأندلس حوالى ١٠٠هـ، فقد بقي قرابة القرن حتّى تبرز الدولة الأغلبية ١٨٤هـ، وأقلّ بقليل حتّى ظهور الدولة الإدريسية في المغرب الأقصى.

فماذا جرى في هذه الآونة، أي خلال قرن من التاريخ؟ لقد تمّت فيه أسلمة المغرب وإقحامه نهائياً في مجرى التاريخ الإسلامي. ولم يقم المؤرّخون في هذا المضمار بأيّة دراسة، على أنّ مصادرنا تحوي معلومات مهمّة ومكثّفة إلى حدّ ما. والمدرسة الفرنسية التي اهتمّت بتاريخ المغرب الإسلامي في المنتصف الأوّل من القرن العشرين لم تنتج إلاّ دراستين دقيقتين حول إفريقية الحفصية (Brunschvig) والمغرب الإدريسي (Le Tourneau)، فيما أن البحوث كانت معمّقة ومتكاثرة بخصوص العهد الروماني. وقد قامت المدرسة التونسية والمدرسة المغربية بسدّ الثغرة بعد الإستقلال مع محمّد الطالبي وفرحات الدشرواي، وفي السنين الأخيرة مع محمّد حسن الذي أعاد النظر في العهد الحفصي مع تعمّق في دراسة البنى الإقتصادية والاجتماعية. ويمكن أيضاً ذكر مؤرّخ تونسي ـ فرنسي هو روجيه هادي إدريس الذي بحث قبل الإستقلال في إفريقية الزيرية، وهو يُحسب عادة على المدرسة الفرنسية. أما في المغرب الأقصى، فعلينا بذكر عبد اللّه العروي الذي كتب كتاباً نقدياً تركيبياً لكلّ تاريخ المغرب، ومحمد القبلي الذي تعمّق في دراسة المغرب الأقصى الإسلامي "الوسيط".

وهكذا لدينا الآن ومنذ أكثر من نصف القرن عددٌ من الدراسات

التاريخية استهدفت الرقعة المغربية كُتب أغلبها بالفرنسية وتُرجم البعض منها إلى العربية، كما لدينا دراسات مكثّفة عن إسبانيا الإسلامية سواء بالفرنسية أو بالإسبانية وحتّى بالعربية. وعندما كتبتُ ونشرتُ مقالاتي عن المغرب زمن الفتح وبعد الفتح، لم تكن كما ذكرتُ توجد دراسات معمّقة حول هذه الفترة. وحقيقة الأمر أنّ المصادر كانت شحيحة في هذا المضمار، وكان يجب على المؤرّخ أن يقوم بإعمال الفكر وأن يستنبط ويستنتج وكذلك أن يُقارن بما كان يجري في القرنين الأوّل والثاني في المشرق، أي في المركز آنذاك. وقد أسعفني الحظّ إذ كنتُ أشتغل كثيراً على التاريخ الأموي والعبّاسي الأوّل بهدف إعداد رسالتي عن **الكوفة**. وكان هذا أساسياً حيث لم يكن بالإمكان أن يتناول المؤرّخ دراسة المؤسّسات الحكومية والاجتماعية من دون سابق معرفة بالتنظيمات العربية في المشرق، شريطة أن يجد لذلك سنداً في المصادر المغربية ولو بالإشارة الطفيفة. وهكذا أعتقد أنّ دراستي للمؤسّسات لا بد وان تكون نافعة للمهتمّ بتاريخ المغرب خصّيصاً، كما للمهتمّ بالمؤسسات الإسلامية في البلاد المفتوحة بصفة عامّة. والتّاريخ ـ وهو علم الثقافة كما يقول ماكس فيبر مُنَاقَضَةً لعلوم الطبيعة ـ يتجه اليوم بالأساس إلى البحث في المؤسّسات والبنى الإقتصادية والاجتماعية والمعتقدات الدينية والنشاطات الثقافية بالمعنى الحصري، من دون إهمال الدينامية السياسية ومن دون الإجحاف في التحليل التجريدي. هذا ما قمتُ به في هذا الكتاب، وهذا ما قمتُ به في كتاب **الفتنة** وغيره من المؤلّفات.

إنّ المستشرقين ومِنْ بَعدِهم المسلمين نشروا الكثير من المصادر، لكنْ لم يستغلّوها كما يجب في استقرائهم للتاريخ الإسلامي، خصوصاً في عهوده الأولى. ومن جملة الأسباب التي قدّموها أنّ المصادر التي لدينا لا يمكن الاعتماد عليها، فهي إمّا بعيدة عن الفترات الأولى زمنياً وإمّا مُنحازة. لكنّ مثل هذه النّظرة تُعطّل البحث العلمي الذي عليه مع ذلك أن يتسلّح بسلاح النقد الحصيف. إنّ المستشرقين قاموا بمجهودات

لا تُنكر ولم تُعرف بعد، ذلك أنّ أفضلهم كانوا علماء بحّاثين اشتغلوا في زمن كان البحث التاريخي والفيلولوجي في أوروبا له مقام رفيع، فيما بين ١٨٦٠ و١٩٦٠. أمّا الجوّ عندنا منذ خمسين سنة مضت، فليس مستعداً لتقبّل المجهود العلمي، لا في التاريخ ولا في الفيزياء ولا في الكيمياء ولا في السوسيولوجيا، والهمّة العلمية واحدة كما هو بديهي. ولذا فقد يعتبر القارىء أنّ هذا العمل دقيق ومُملّ، وهو فعلاً ليس مجعولاً للترفيه بل لاستكشاف حقائق موجّهة إلى الرابطة العلمية العالمية. بقي أنّ المفترض أنّ تاريخ رقعة محدّدة زمنياً وفضائياً يهتمّ به قبل كلّ أحد أبناء هذه الرّقعة من العلماء والمثقفين لأنه يمسّهم عن قرب، ولأن التاريخ ليس كالكيمياء المحايدة والمتجهة نحو الطبيعة الجامدة، إنما لا يكون علماً إلاّ بالمنهجية والصرامة والدقّة.

كلمة نهائية الآن عن مفهوم «الغرب الإسلامي». بالنسبة للمؤرّخين الأوائل، الغرب الإسلامي يبتدئ من مصر ويحويها، وهو يناقض مفهوم الشرق الذي يبتدئ من خراسان ويتجه صوب بلاد ما وراء النّهر الشاسعة إلى تخوم الصين. أمّا القلب فمن الواضح أنه كان يضمّ الجزيرة العربية والشام والعراق حيث انطلقت الدعوة وتركزت الخلافة الأولى والثانية والثالثة. وهكذا أقحمتُ مصر في دراستي للمصادر المكتوبة، كما أقحمتُ إفريقية الإسلامية جنوب الصحراء التي تأسلمت قبل العصر الحديث كما هو معروف.

إن كلّ هذا الفضاء الشاسع الإفريقي يمثّل إذن **الغرب الإسلامي**، وإن إسبانيا إلاّ في الواقع الجغرافي والمناخي ليست إلاّ جزءاً من إفريقية. وهو أيضاً في بعض أقسامه وقبل دخوله في بوتقة الإسلام، كان في أخذٍ وردّ بين الشمال والجنوب، بين المتوسّط والصحراء، وله تاريخ عريق يرجع إلى خمسة آلاف سنة في مصر، وإلى ثلاثة آلاف في المغرب. لكنّ الغزو العربي والإسلام طبعا هذه الرّقعة بطابع قوي ودائم، ولم يكن ذلك ممكناً لولا مؤسّسات قويّة خلقت تقليداً سياسياً متماسكاً على مرّ القرون

وإمبراطوريةً سميكة؛ ولولا جاذبية الإسلام بالنسبة للبربر خصّيصاً؛ وأخيراً وبعد تفكّك الإمبراطورية، لولا استعداد هذه البلدان لاسترجاع استقلاليتها وكيانها مع البقاء داخل حضارة كبيرة كانت ألمع حضارات العهد الوسيط فيما بين العالم القديم والعالم الحديث، لمدّة ألف سنة من التاريخ.

I

الفتح العربي للمغرب

٢٧ ـ ٨٦ هـ/٦٤٧ ـ ٧٠٥ م

بعد قرن من انتهاء إعادة الغزو البيزنطي[1]، عرفت البلاد التونسية مجدداً الغزو، فدخلت منذ ذلك الوقت في مرحلة جديدة وحاسمة من تاريخها. على خلاف الاحتلال الفندالي، سيستغرق الفتح العربي، بالفعل مدة أطول، ويتجذّر بعمق، ولكن ليس دون صراع مرير في البلاد، سيوجّه أفريكا Africa إلى مصير آخر. فلم يقع إدماج الولاية على المستوى السياسي دفعة واحدة فقط ـ بعد أن وقع اقتلاعها من الإمبراطورية البيزنطية ـ ولمدّة طويلة في فعل البناء الإمبراطوري العربي، ولكن على المستوى الأكثر عمقاً للحضارة أيضاً، إذ دُعيت إلى تحمّل تحوّل كبير في بعض الأحيان وأليم، لتدخل بذلك نهائياً في مدار الثقافة العربية الإسلامية.

إذن، إذا تأكّدتْ تأثيرات هذه الفترة ـ ولمدّة طويلة ـ على التطور الحقيقي لتونس بوصفها الأكثر جوهرية، فإنه من الخطأ الفادح ـ في نظرنا ـ أن نسقط من اعتبارنا الخلفية الكونية التي قام على أساسها الفتح العربي في إفريقية. هكذا تُظهر تونس مجدداً، عمق تضامنها مع الاضطرابات الكبيرة التي يمكن أن تهز العالم المتحضر.

I ـ المرحلة الاستكشافية بعد التوسّع
(٢٢ ـ ٥٠ هـ/ ٦٤٢ ـ ٦٧٠ م)

تنضوي حركة الفتح في انطلاقة الإسلام التوسعية التي قوّضت الدولة الساسانية، وجردت بيزنطة، وريثة روما، في توجّهها الإمبراطوري، من ولاياتها الشرقية. بالرغم من هذه الخسارة

(١) ورد في: *Histoire de la Tunisie: Le Moyen Age*. Tunis, S.T.D. (S.d) ch. 1

الجسيمة، نجحت الإمبراطورية البيزنطيّة في الحفاظ على وجودها، لكنها بقيت مع ذلك مهددة ومطوّقة، ممّا سيجعلها تتحمل لقرون طويلة الضغط العربي الذي أرضخها ولكنه لم يقض عليها تماماً. يتوجّب في إطار هذه الثنائيّة وضع جذور الفتح العربي لتونس، انتشاره وحتى أسلوبه.

لقد ظهر بجلاء ـ أولاً ـ أنّ فتح إفريقية كان النهاية المنطقية لفتح مصر، وأن هذه هيأت لتلك.

دخل عمرو بن العاص سنة ٦٤٢م منتصراً إلى الإسكندرية، ثم بعث جيوشه إلى برقة وآنطابلس، فأَخْضَعت بسرعة قبيلة لواتة البربرية. وتقدمت هذه الجيوش في اتجاه زويلة في الصحراء، وحتى في اتجاه طرابلس. وفي سنة ٦٤٦م، كان عليه، مع ذلك، استرجاع الإسكندرية من بين أيدي البيزنطيين الذين أطرد جيشهم الإمبراطوري بقيادة مانويل **Manuel**، بعد أن هزمه. يعني أنه وفي هذا الرّدح الزمني الذي يمتد على خمس أو ست سنوات (من ٢١ إلى ٢٦هـ)، كان النشاط العسكري العربي مكثفاً في مصر وعلى الساحل الليبي، وأنه لم يُمكن اعتبار الاستيلاء على مصر أمراً مؤكّداً ونهائياً إلا سنة ٦٤٦م.

لقد حدثت ـ والحالة هذه ـ أول غارة في قلب إفريقية سنة ٢٧/ ٦٤٧، وهو ما يعني أن نشاط العرب العسكري في هذه الولاية جاء ليستأنف مباشرة المشروع المصري، وبالتالي فإنه لا يوجد حد لمواصلة التمشّي العربي في اتجاه الممتلكات المتوسطية الغربية لبيزنطة.

ولكن، لم يكن عمرو، الذي عوّضه عبد اللّه بن سعد بن أبي سرح على رأس مصر، هو الذي أولى العناية لتحضير حملة إفريقية وتنظيمها. لقد مثّلت مصر القاعدة الأساسية التي انطلقت وما زالت تنطلق منها الهجومات، فهي توفّر أغلبية الجنود والأموال والقادة الضروريين. إلى جانب كلّ هذا، ينضاف ـ بالنسبة إلى الحملة الأولى ـ نواة على جانب من الأهمية، من البدو المنتمين إلى المناطق القريبة من المدينة مثل قبائل جُهينة ومُزينة وسُليم وأسلم خاصّة، فضلاً عن حضورٍ هائل عدداً

وكيفاً لأبناء الصحابة الأكثر شُهرة. تحرص المصادر على إعطائنا الصورة الأكمل عن فخامة بدايات حركة الفتح، فالخليفة عثمان سهر بنفسه على تجميع العناصر الأولى لمعسكر "الجرف"، قرب المدينة، بعناية كبيرة. مع شيء من الاحتراز، يبدو لنا أنّ هذه الرواية لا يجب استبعادها، لأن مشروع إفريقية كان عمل عثمان الخاصّ، ولذلك يجب أن يكون الأمر مهمّاً جداً بالنسبة إليه.

من جانب آخر، إذا بدأ فتح إفريقية كامتداد منطقي لفتح مصر، فقد كان له، مع ذلك، معنى مستقلّ على الأقل باعتبار أن إفريقية، كانت تمثل وحدة إدارية ثابتة. لقد كانت كذلك لا سيما في تلك الفترة، التي برزت خلالها حركة استقلالية ساندتها الأرثوذكسية المعادية بعمق للسياسة الدينية التوحيدية للحكومة الإمبراطورية. ستتجسّد هذه الحركة سنة ٦٤٦ بانفصال إكسِرخِس والي قرطاج غريغوار (جرجير)، الذي ذهب إلى حد أخذ لقب الإمبراطور.

هل أوّل العرب هذه التمزقات الداخلية على أساس أنها علامة ضعف؟ وهل كانوا بالتالي محدّدين في اختيار الوقت؟ لا يوجد أي شيء مؤكّد، لأن البطريق عرف واستطاع بحقّ كيف يكوّن حول شخصه إجماعاً واسعاً، خاصّة وأن دعم القبائل البربرية لم يغب عنه، ولكي يتقرّب منها أكثر، عزم على التنقّل إلى سُفَاطُلة (سبيطلة) واستقر بها. وليس بعيداً عن هنا حدثت المواجهة بين الجيش العربي وجيش جرجير، وحسب المصادر العربية، يجب أن يتموضع المكان المسمّى عقوباء - بالتّدقيق - على الطريق التي تربط حضرموت (سوسة) بسبيطلة على بضع ٨٠ كلم من العاصمة الجديدة. لقد شهدت المعركة المعروفة بمعركة سبيطلة (٢٨هـ)، انسحاق البيزنطيين وجموع البربر المساندين لهم. فقد قُتِل جرجير هو نفسه، ولم تفلت المدينة من النّهب. لقد وضعت هزيمة البطريق واختفاؤه من الساحة السياسية حدّاً للانشقاق الإفريقي، وجعلت أحلامه الإمبراطورية تذهب أدراج الرياح، إذ ستعود الولاية، في الحقيقة

عمّا قريب ثانية ـ على الأقل رسمياً ـ إلى أحضان الإمبراطورية. ولكن يكمن المعنى الحقيقي لمعركة سبيطلة في تصدّع الأرض المكشوفة للجيش البيزنطي الإفريقي. إلى جانب أنها أول مواجهة مهمّة مع العرب، ستكون معركة سبيطلة أيضاً الأخيرة. سيأخذ، من هنا فصاعداً الصّراع بين الإمبراطوريّتين من أجل حماية الولاية مظهراً غير مباشر، فيحوّله إلى مقاومة غير فعالة تقريباً ومتفرقة وشديدة الارتباط ـ إن لم نقل تابعة ـ للمقاومة البربرية. بعد انتصارهم، لم يتوان العرب عن القيام بعمليّات النهب، إذ كنست فصائلهم بلاد مزاق Byzacène، وطالت حدود واحات الجريد الثريّة. وتوجّب أخيراً على القادة البيزنطيين أن يقدّموا ثمناً لخروج الغازي العربي تمثّل في غرامة حربيّة ثقيلة قدرت بـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار أي ٣٠٠ قنطار من الذهب. وهكذا وبعد ١٤ شهراً من الإقامة يأخذ الجيش العربي طريقه إلى مصر.

إن حملة ابن أبي سرح، بالرغم من أنها كانت غارة نهب، فقد مثلت البذرة الأولى في مشروع الغزو الطويل. ممّا لا شك فيه، كان القصد العام للفتح قد وُجد في ذهن القادة العرب، ولكن في هذا العمل الأول، وجب عليهم الاكتفاء بالحفاظ على غنيمة ضخمة جمعوها بأنفسهم. فضلاً عن ذلك، بدأت الاختلافات تظهر في صلب هذا الجيش، إذ ستكشف حملة إفريقية بصيغة خاصة عن العيوب العميقة لنظام عثمان العائلي، وتسلط الضوء على المعارضة القوية ضدّ حكمه.

باختصار، إنّ حالة عدم الاستعداد للاستقرار الحقيقي للعرب، ووجود صعوبة في إجبار النظام الدفاعي البيزنطي الذي اهتزّ بقوة في بلاد مزاق ولكنه ظلّ قائماً في مواضع أخرى، والتمزّقات الداخلية في الجيش العربي نفسه، كل هذا أدّى إلى إيقاف واضح لحملة إفريقية.

دام هذا التخلّي ما يقارب العشرين سنة، لأن الإسلام دخل بالفعل في مرحلة اضطرابات مثّلت فيها أزمة الخلافة العنصر الأهم.

سيسمح صعود معاوية إلى الحكم سنة ٤١هـ/ ٦٦١م بتجميع القوى

من أجل استئناف التوسّع الإسلامي على حساب بيزنطة التي وقع تهديدها جديّاً من جديد. وعرفت إفريقية في غضون ذلك الوقت فترة من الاضطراب، فقد استعاد الإمبراطور قسطان الثاني Constant II الإشراف عليها، غير أن سياسته الدينية التي طُبعت بالعنف والفظاظة ضدّ القس مكسيم ـ وهو إفريقي كبير، وأشهر رجل دين في عصره ـ جعلت الناس ينفرون منه. كما أن الابتزاز الجبائي الذي كان يقوم به، لم يكن كذلك ليجلب له تعاطف الناس وودّهم. ومن هنا اندلعت الثورة في قرطاج، واستنجد الثائرون بالخليفة ـ وهو طلب غريب ـ فكانت الفرصة سانحة للعرب من أجل العودة وبقوّة.

من جديد، تزعّم قائد عربي من مصر هو معاوية بن حُديج السّكوني الذي كان من أبرز وجوه الحزب العثماني قيادة الجيش في ٤٥هـ/ ٦٦٦م، وجاء ليعسكر في بلاد مزاق، في منطقة القرن ليشع على المناطق المجاورة. حادثان هامّان جاءا ليُميّزا هذه الفترة الجديدة، فمن جهة قاد نيسيفور Nicéphore إنزالاً بيزنطياً إلى المنستير ووقع صدّه، وتمّ الاستيلاء، من جهة ثانية، على مدينة جلولاء في منطقة القيروان. وقد جاء هذا الاستيلاء العنيف كضربة حظّ تميّزت بالمشاركة الفاعلة لعبد الملك بن مروان.

باختصار، أعادت حملة ابن حُديج الأمور إلى ما كانت عليه ـ يعني إلى نقطة البدء ـ في ٦٤٩م. وقد وقع خلالها الاستيلاء من جديد على بلاد مُزاق ونهبها؛ ثمّ في سنة ٦٦٧م، كان التراجع في اتجاه مصر.

فهل هي حملة نهب أم هي سياسة مراحل حذرة؟ لقد تميّزت سياسة الخلافة العسكرية تجاه إفريقية ببطئها وتردّدها، وبخاصيتها الاستراتيجية إلى حدّ ذلك الحين، أكثر من البُعد الاستيطاني؛ هذا البعد الذي لم يوجد في ذلك الوقت، إن لم يكن في الأفعال، فعلى الأقل في النوايا.

وسيكون فضل تدقيق هذه التوجّهات ومحاولة التغلّب على القَدَرِ إلى رجل من طينة الأولياء، هو عقبة بن نافع.

II ـ الاستقرار العربي وبدايات المقاومة البربرية
(٥٠ ـ ٦٩هـ/ ٦٧٠ ـ ٦٨٨م)

تأسيس القيروان (٥٠ ـ ٥٥/ ٦٧٠ ـ ٦٧٤)

عندما أصبح عقبة بن نافع والي إفريقية سنة ٥٠هـ، كان قد صار رجلاً ناضجاً، له من العمر ما يقارب ٥٠ سنة، ووراءه تجربة عسكرية طويلة نسبياً، لا سيما وأنه قد قاد حملات على الجنوب الليبي وشارك في الغارات الأولى على إفريقية. لقد فهم عقبة سريعاً باعتباره قائداً طموحاً، ومؤسّساً نشيطاً، أنه لا يمكن أن يحدث فتح حقيقيّ دون استقرار في مدينة ـ معسكر، يعني «مصراً» على غرار ما تمّ إحداثه في المشرق. يمكن القول، أن مع عقبة، انبثقت حقاً ولاية إفريقية، حتى وإن ظلت تابعة لبعض الوقت لحكومة الفسطاط. يُضاف إلى هذا، أنّ نفس الشخص، دشّن نمطاً جديداً من العمل، يتميّز بعزيمة شرسة وذهنية تبشيرية، لتؤكّد ـ أكثر من ذلك ـ على التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تشمل بلاد المغرب بأكملها.

لقد تأسست القيروان المدينة ـ المعسكر في منطقة قمّونية، التي مَثّلت منذ الغارات الأولى المكان المفضّل لإقامة الجيوش العربية. فمن هنا انطلق الهجوم الأوّلي على سبيطلة، وهناك عسكر معاوية بن حديج. أفلا تذكر لنا المصادر، فضلاً عن ذلك، أن عقبة توجّه، في التحرك الأوّل إلى معسكر مهجور، بدون شكّ المعسكر الأول لسلفه، وأنّ الموضع لم يرضه فغادره إلى ما سيصبح موضع القيروان، الذي بقي مع ذلك في نفس المنطقة.

ينبغي الإشارة هنا، إلى أن المدينة تأسست في وقت تخلّصت خلاله الزوجيتان Zeugitane، وهي النصف الشمالي لتونس، من نفوذ العرب، وبالتالي فمن هذه الزّاوية، كان موقع القيروان خاضعاً للظروف العسكرية للفتح. ولكن، ألأنّ عقبة أخذ بعين الاعتبار إخضاع كامل إفريقية لسلطته، فهو لم يؤسّس مدينته على موقع قرطاج

المخرّبة؟ لا يمكن للقيروان أن تتطلّع إلى الجنوب والوسط أكثر من الشمال إلاّ بوضعها وسط إفريقية. وقد أراد بذلك ـ على الأرجح ـ أن يُدير الظّهر للتقاليد الرومانية المسيحية التي ترمز إليها قرطاج. لقد كان «المصر» الجديد إذن تأكيداً على مصير جديد، وتوجّه جديد أيضاً، سيُعبّران عن إرادة الاستقرار النهائي للعرب في أرض إفريقية، ورفع راية الإسلام بها على قدر المستطاع.

ولكن، وبصفة مباشرة، تدخل في اللعبة خاصّة اعتبارات استراتيجية يعني ضرورة أن يكون للجيش العربي قاعدة عمليّات قارة، وموقع للتراجع في نفس البلاد. لقد أخفى تأسيس القيروان إذن تهديداً ضمنيّاً للقبائل البربرية في الغرب مثلما كان ذلك ضدّ الحكومة البيزنطية القائمة. وبالفعل لم يبق عقبة ـ خلال الأربع أو خمس سنوات ـ من إقامته الأولى (٥١ ـ ٥٥هـ) عاطلاً على المستوى العسكري، إذ استغلّ سلبيّة البيزنطيّين وضعفهم المرتبط دون شك بحصار القسطنطينية الذي قام به معاوية الأوّل (٤٩ ـ ٥٢)، ليبعث بغزوات قصيرة المدى في فعلها على ضيعات وأرياف بلاد مزاق. ولهذا أشار الإخباريون العرب والبيزنطيون معاً إلى المذابح التي أحدثت في صلب المسيحيّين ـ وخاصّة دون شك في صلب الأفارقة ـ وذُكر لنا أنّ البربر، من شدّة ما أصابهم من الرّعب اعتنق أغلبهم الدّين الجديد. كان كل شيء، يدل إذن على أنّ قدوم عقبة تزامن مع نوع من التشدّد في الأساليب العربية التي يفسّرها بسهولة عنف الرّجل ووضوح الرّؤية التي كانت لديه عن مهمّته ودوره.

يجب إذن أن ننتظر ردّة فعل قوية من البربر، الذين أُجبروا على التعويل على إمكانياتهم الخاصّة أمام الغياب الكلي للبيزنطيّين.

أبو المهاجر دينار (٥٥ ـ ٦٢/ ٦٧٤ ـ ٦٨١)

لقد كان الرجل الذي سيواصل بنجاح مؤكّد عمل عقبة متجنّباً الاصطدام المباشر والدّموي مع البربر، على عكس عدوّه المميت. ومن الأكيد أنّ هذه الميزة كان لها دور أكثر من صفته كمولى في إضعاف دوره

واضمحلال شهرته، وإن كان هذا الاضمحلال أقل أهميّة في التاريخ الرّسمي منه في المصادر القديمة. وكردّ فعل على هذه النزعة، لم يتردّد بعض المؤرخين المعاصرين من قلب الأدوار بمنح التفوّق تقريباً في عمل الفتح لأبي المهاجر على حساب عقبة.

سيكون هنا أبو المهاجر الشخص الأول، الذي ستكون لديه إرادة واضحة في الاستيطان إن لم نقل في الفتح الحقيقي، فقد كان أول من تجرّأ على القيام بضربات ضد المغرب الأوسط مستعملاً سياسة لبقة تسعى إلى أسلمة إفريقية. فهما يتعارضان في سياساتهما وطبائعهما اللّينة من جانب والعنيفة من الجانب الآخر. وبالفعل لم يكن كل شيء خاطئاً في ما تسوقه لنا المصادر. فأبو المهاجر يبدو لنا بالفعل كسياسي فطن، ومسلم صادق. لكن من المؤكد أنه يتوجّب أن يعزى إلى عقبة التوجّه الجديد للفتح الذي لم يكن فيه أبو المهاجر سوى مواصل ليّن وناشط في نفس الوقت. إنه لذو مغزى، مثلاً أن تكون المدينة ـ المعسكر لهذا الأخير، وهي تَكَرْوَان التي أراد بفعل الكراهية أن يجعلها منافسة لقيروان عقبة هُجرت بعد وقت قصير، ولم تصمد بعده. ولكن تبقى بعد ذلك الاختلافات في الأسلوب والصراعات الشخصية بين الرجلين. لقد كان الإثنان تحرّكهما نفس النيّة المتمثلة في استقرار متين بإفريقية، وفي فكرة توسيع الفتح على صعيد كامل المغرب.

هكذا، نجد ـ على ما يبدو ـ أبا المهاجر في أوج العمل على عيون تلمسان حيث سيؤسّر قائد أوْربة كَسِيلة، وبعد ذلك وفي سنة ٥٩هـ، ستقع الإشارة إليه أمام قرطاج. وأخيراً سيتخلّى البيزنطيون في هذا العهد وبمقتضى اتفاق، للعرب عن شبه جزيرة الوطن القبلي التي سمّوها جزيرة شريك.

حملة عقبة الثانية وظهور المقاومة البربرية (٦٢ ـ ٦٣هـ)

عندما سُمّي عقبة من جديد على رأس بلاد المغرب سيشرع في تنفيذ مشروعه الكبير لاختراق المغربين الأوسط والأقصى. وفي هذا الوقت المحدّد، اندلعت مقاومة بربرية في غاية الحيوية، فمثّلت عنصراً

جديداً كبير الأهمية في تاريخ الفتح. على خلاف بُلدان المشرق، وُجد هنا تدخّل عسكري للأهالي قوي، ولكنه في أغلب الأحيان بالتعاون مع «السيّد» البيزنطي.

لتوضيح مشكل المقاومة البربرية، لا بدّ من ملاحظة أنّ العرب ما داموا ينحصرون في غزوهم على النهب وعلى إخماد الفتن بمنطقة طرابلس وإفريقية بحصر المعنى، لم تكن توجد تقريباً قلاقل من الجانب البربري.

فقبائل الجنوب كَلُوَاتَة وهَوّارة ونَفُوسة، لم تحرّك ساكناً بالرغم من نهب بلاد الجريد، ورغم فرض جباية ثقيلة على لُواتة، وذلك لأنّ هذه القبيلة اللّيبيّة كان قد وقع استنفاذها تحت الهيمنة السابقة؛ وأن بلاد مُزاق كانت منطقة فلاحيّة متحضرة، ومن ثم بعيدة عن عالم البربر القبلي.

باختصار، لم تبرز المقاومة البربرية عندما كانت الغارات العربية مكتفية بالمجال البيزنطي تحديداً (منطقة طرابلس وبلاد مزاق)، ولكن لا بدّ أن ننتظر ردّة فعل في الوقت الذي دخل خلاله العرب في عمل عسكري من الجانب الغربي، يعني في المناطق الخاصة بالقبائل أو المجاورة لها مثل نوميديا. إنها إذن إفريقية البربرية، إفريقية الحدود الصحراوية والمرتفعات الجبليّة مثل جبال الأوراس وما يجاورها التي ستُعبّر عن سخطها. أمّا إفريقية المنتظمة أي إفريقية المتحضّرين والمزارعين والتي تتطابق تقريباً مع البلاد التونسية الحالية، فتبقى مسالمة. ولتفسير قوّة المقاومة البربرية وخاصيتها المخالفة للمألوف تقريباً عن سياق أحداث الفتح العربي للعالم، يجب أن نلحظ ازدياد الظاهرة القبليّة منذ العهد الڤندالي، والاضطرابات المستمرّة لشعوب الموريطانيّين تحت الهيمنة البيزنطية، والتي تجسّدت في الغارات ضدّ إفريقية المنظّمة. ومن هنا ينضاف إلى النظام الدفاعي البيزنطي تشجيعات قادة القبائل.

لقد كانت الأمور في الحقيقة أكثر تعقيداً فيما يتعلّق بالتفاصيل. فنوميديا كانت المنطقة التي مثّلت قلب المقاومة وروحها، وهي في النهاية ولاية بيزنطية شديدة التحضّر. ولتفسير مثل هذه الظاهرة، نحن نعرف أن

غُوتْيي Gautier افترض حصول انهيار الحضارة الفلاحيّة والحضرية التي كانت مزدهرة نسبياً في عهد روما، غير أن تفحّص المصادر العربية التي وقع اكتشافها حديثاً، وخاصّة تاريخ ابن الرّقيق، أظهر بوضوح استمرار مثل هذه الحضارة. ومع ذلك، من المؤكّد من ناحية أخرى أن نوميديا ظهرت لنا كبلاد «للقبائل البربرية الكبرى المتجمّعة حول أمراء أقوياء». من دون شكّ تجانب نمطا الانتظام مع نوع من التفوّق للتجمّعات القبليّة، ويمكن حتّى أن نتصوّر وجود تداخل عميق بين تركيبتين اقتصاديتين وسياسيتين واجتماعيتين تأكّدتا خاصة بعدد من أشكال الحماية التي منحتها القبائل للمدن. كل هذا يتفق مع خاصية التجمّع بين البربر والبيزنطيّين التي مثلتها مقاومة جبال الأوراس في بداياتها. مع التأييد القائم للقوى البيزنطية فيما بعد، والتفوّق الصريح في آن واحد للعنصر البربري طيلة المقاومة. وبأكثر دقّة كذلك، وفي وسط هذا العنصر الأخير، لاحظنا انبثاق حركتين دون انقطاع: حركة في غرب جبال الأوراس أوجدها البَرَانِس وهم قبائل مستقرّة ومتمسّحة، وحركة في شرق الأوراس طوّرها البُتْر، وهم عبارة عن تشكلات قبليّة من الرحّل وأشباه الرحّل. تنطلق المقاومة بالفعل، ودائماً من نواة مركزية مهيمنة - أَوْرَبَة وجراوة - لتدمج بعد ذلك في محورها عدداً كبيراً من القبائل البربرية؛ فكان هنا الوجه القادر على تدريب الناس وشحن العزائم وتجميع العناصر المتباينة.

كان هذا النّوع الأوّل من المقاومة الذي تعرّض له عقبة بن نافع عند جولته التي قادته سنة ٦٣هـ، إلى قلب المغرب الأوسط وربّما إلى حدود سواحل المحيط الأطلسي. انتهت هذه المرحلة المشهورة ذات الأسلوب اللاهث والمتوقّد باستشهاده، ومع ذلك، بقيت مقاربتها صعبة بالنسبة للمؤرّخ خاصة وأنّها كانت موضوع إضافات أسطورية.

وُجهت أعمال عقبة الأولى عند عودته ضدّ سلفه أبي المهاجر، إذ عاد المقاتلة العرب إلى القيروان المدينة القديمة المهجورة، ووُضع أبو

المهاجر نفسه في الحديد؛ ثم بعد أن جعل زهير بن قيس البلوي مكانه على القيروان، اتّجه نحو الغرب على رأس ٥,٠٠٠ رجل.

وقد قيل لنا إنه كان مصحوباً بأبي المهاجر المقيّد دائماً. وكذلك بقائد أَوْربة كسيلة بن لمزم، الذي كان يخشى منه أن يقوم ضدّه بعمل موحّد.

وبوصوله إلى منطقة جبال الأوراس، أقام حصاراً على باغاي، ثم على لمبازييس Lambèse ولكن دون جدوى، لأن الجيش البيزنطي كان في كل مرة يبدأ المعركة أمام المدينة، وعند انهزامه يتراجع، ولكن ليس دون أن يلحق خسائر فادحة بصفوف العرب. وتزايدت المصاعب التي اعترضت عقبة في بلاد الزاب، وهي بلاد بربرية دون منازع، أحكمت أوربة قبضتها عليها، ونلاحظ هنا تواطؤاً بين البيزنطيّين والبربر الذي لا يمكن إلاّ أن يدعمه انتماؤهم المشترك إلى المسيحية. ويمكن أن يكون قد قام بمعارك عنيفة أمام أذنة المدينة البربرية الموجودة في الزاب، دون أن ينجح في اقتحامها، فقام فيها بعدّة مجازر وجمّع غنيمة عظيمة من الخيول، غير أن عناصر موريطانية كانت قد فرّت إلى الجبال وهدّدت بأن تتجمّع ثانية بطريقة خطيرة. وبدفعه إلى الأمام أكثر في اتّجاه المغرب الأوسط لقي، في مستوى تاهرت، مقاومة مماثلة جمعت بين البربر والبيزنطيّين. يبدو خطّ السّير الذي نُسب إليه بعد ذلك من قبيل الأسطورة، إذ إنه عسكر أمام طنجة والتقى ببطريقها يوليان، ثم من هنا نزل في اتجاه السّوس الأدنى، ثم اتجه في مرحلة أخيرة إلى السوس الأقصى وهو بلد قبائل معهودة التي أسر منها عدداً كبيراً من النساء. وفي هذا المستوى يختلط العجيب بالملحمي وبالرّمزي.

إنه المحيط الأطلسي وحده الذي كبح جماحه الذي لا يعيى فاخترق مدّ المحيط مواجهاً شساعة البحر وداعياً الرب أن يشهد على أنه لا يستطيع أن يذهب أبعد.

إن عودته إلى إفريقية من هذه الجولة الخاطفة، التي وإن كانت انتصاراً بسيكولوجياً، قد كانت أيضاً نصف هزيمة عسكرية، تطرح مشاكل للمؤرخ. ما يمكن الاحتفاظ به كشيء مؤكّد، هو أنه لسبب مجهول، ترك أغلبية جيوشه تتقدّمه انطلاقاً من طبنة، وأن بربر أوربة وبحكم إخبار البيزنطيين ومساندتهم لهم، انتهزوا فرصة قلة عدد حاميته لمهاجمته في تهودا، وهي واحة قريبة من بِسكرة الواقعة على سفح جبال الأوراس (نهاية ٦٣/أغسطس ٦٨٣). وخضع عقبة أمام كثرة الأعداء، واستُشهد مع أصحابه الذين كان من بينهم ـ على ما يبدو ـ أبو المهاجر. لقد نُسجت تفاصيل العملية، دون شك، بعد حين، غير أن هذا النّسج لا يمكن أن يكون دون أساس حقيقي. فعلى طريق العودة، لا بدّ أن يكون القائد العربي قد أهان قائد أوربة كسيلة بطرق متعددة وذلك بالرغم من نصائح أبي المهاجر الحكيمة والحصيفة.

لقد اغتاظ كسيلة وجرح في الأعماق، وعندما وجد نفسه على أرض قبيلته، قام بالاتصالات الضرورية مع قومه ومع البيزنطيين، وبما أنه أصبح غير قادر على تحمّل هذا التحالف الذي تحوّل إلى تبعيّة مذلّة، فقد فرّ وجمع قومه ونصبوا كميناً لعقبة.

لقد كانت هزيمة تهودا ضربة قاصمة لخطوة الغازي العربي، إذ ضربته وأوقفت اندفاعه. كما كشفت أيضاً عن التواطؤ بين البيزنطيين والبربر ونجاعة هذا التعاون. وأكثر من ذلك، كانت ضربة تهودا أوّل عمل مهمّ في مغامرة المقاومة البربرية وهذا ما سيشجّعها وينشّطها ويُغذّيها. سيلعب مع ذلك استشهاد عقبة دوراً رئيسياً في أسلمة إفريقية لأن صياغة أسطورة سيدي عقبة ساعد على استخراج صورة معيّنة عن الإسلام الملحمي.

عقبة بن نافع

لقد كبر الرجل قطعاً مع الزمن. وأكثر من رجل تقيّ، تصفه لنا المصادر كوليّ يحبّه الله. لقد انكشف التدخّل الإلهي بالفعل في كل

الأعمال والخطب والمواعظ المنسوبة إليه والموسومة بتقوى عميقة وقاسية تحيل إلى الشهيد.

إنّ عقبة ـ الأسطورة هو مبشّر بالعقيدة الإسلامية في أرض إفريقية والمغرب، وهو أحسن مجسّد للجهاد الإسلامي، الذي يجمع بَيْنَ العزيمة والاستقامة، وأخيراً هو بطل اخترقت أفعَاله المعجزة فازدرى الواقع بإرادته وحماسه للتعبّد. هذا بناء ميثولوجي بالتأكيد، لكنّ هذا العمل الذي وقع إعداده في مصر لم يكن ليتكرّس إلاّ على خلفيّة مغربية سابقة الوجود، فالوجه الحقيقي لعقبة إذن يظلّ بالنسبة إلينا لغزاً، ومع ذلك نستطيع ببعض التخيّل إدراك بعض الخطوط ورسم صورة عامة لما يمكن أن يكون كان عليه الرجل الحقيقي.

بدأ عقبة قبل كل شيء، باعتباره جندياً وغازياً. لقد كانت له مكانة متميّزة في كوكبة القادة الأمويين الذين جعلوا من أنفسهم صانعي التوسع المتواصل للإمبراطورية العربية، وهكذا كان ثمن مجهودهم المتميّز تماثلاً لانتصار الإسلام مع انتصار العرب. متسلحاً بنبل طموحه الذي تجاوز شخصه، فلقد استعان على تحقيقه بشجاعة جسدية ومعنوية كبيرة تَزاوجت مع جموح وعنف كبيرين. فالمصادر تبرزه لنا هكذا حتى وإن كان ذلك بالتأكيد بصفة مزخرفة، عنيفاً ومستخفاً بمن حوله، وبدائياً ومتلهّفاً على القيادة وحاقداً وقاسياً على أعدائه. فإذا كانت تنقصه مرونة السياسي وحلم أشراف قريش، فقد كان له مع ذلك فضائل القائد التقي في أعلى مستوياتها، فهو مقدام ولذلك كان محل تقدير من قبل رجاله، ومما لا شك فيه فإننا أمام صورة كبيرة لمؤسّس وغازي.

III ـ نهاية الفتح (٦٩ ـ ٨٦هـ/ ٦٨٨ ـ ٧٠٥م)

طبع الموت المأسوي لعقبة دخول القوى البربرية إلى لعبة الفتح. هذه القوى ظلّت إلى حدّ هنا تسويفية أو ببساطة غير منظمة.

إنّ عالم البربر حليف ما بقي من النظام البيزنطي وسيأخذ بالفعل

بين يديه قيادة المقاومة ليُهدّد بجدية التدخل العربي، ولكن لم يستطع لا كَسِيلة ولا الكاهنة الشهيرة أن يجسّدا أي شيء، ولم يعرفا بالرّغم من انتصاراتهما الساحقة كيف يتجنّبان الكارثة النهائية. للبحث عن أسباب هذه الهزيمة، وعن نجاح العرب، تمسّكنا عبر هذه الدراسة بالتحرّكات العسكرية.

الاستراحة البربرية وتصدّع قوّة البرانس (٦٣ ـ ٧٨هـ)

إنّ أوّل ما نتج عن كارثة تهودا هو طرد العرب من القيروان. من المؤكّد أنّ المصادر العربية وهي تحدّثنا عن نزاع قاتل بين حنش الصنعاني وزهير بن قيس ـ أحدهما مناصر للانسحاب والآخر لمقاومة الثورة ـ تريد أن تنبئنا في نفس الوقت أن اضطراب الفاتحين يعود إلى وجود توجّه إلى الحرب المفرطة والمحافظة على العمل العربي مهما كان الأمر. لكن سنة ٦٣هـ كانت سنة قيام الزبيريين ممّا سيقسّم الإمبراطورية إلى قسمين وهو ما سيجعل التوسع يتراجع. أخذ العرب ينسحبون نحو المشرق، ولكن ليس دون ترك عديد العناصر الإسلامية في القيروان، بعض العرب ربما، وخاصة ومن دون شك، معتنقين جدد للدّين الإسلامي من البربر.

استفاد كسيلة من هذا الانصراف السريع، وتوجّه إلى القيروان حيث أعطى ـ كما قيل ـ الأمان للمسلمين الموجودين فيها آملاً في استمالتهم إلى قضيّته أو على الأقلّ تحييدهم. فهل كان يطمح إلى تأسيس دولة بربرية وهل يمكن الاعتماد في ذلك على هذه الجملة الواردة في **البيان**: «استقرّ في القيروان كأمير على كل إفريقية والمغرب»؟

من المحتمل أن يكون انتصار كسيلة على عقبة، قد ساوى بالنسبة إليه التعاطف إن لم تقل الفرح الفعّال من جماهير البربر. ولقد نجح، من دون شك، أيضاً في تجميع الأهالي ذوي الانتماءات المختلفة في كنفدرالية قبليّة واسعة مع التركيز في الجوهر على قبيلته الأصليّة ـ أوْرَبة ـ ولكن ظلّ تحرّك كسيلة في الجملة مُبهَماً، فهو قائد بربري سانده البيزنطيّون وربّما حموه، وما يُظهر ذلك هو استقراره في القيروان

ومراعاته لمن بقي من العرب. ولا يجوز مع ذلك تضخيم دوره فوق هذا الحدّ لأن كسيلة كان، قبل كل شيء، قائد قبيلة وسيظل كذلك، لأن مستوى التطوّر الذي بلغه البربر في ذلك الوقت، لا يسمح له بتأسيس دولة، ولا بتجميع مختلف القبائل في جهاز دولة. على مستوى المجال، لم يسيطر، من دون شك إلاّ على منطقة من إفريقية وهي بالتحديد التي أخضعها العرب، لأنه بعيداً عن كل اعتبار لعدم استقرار التجمّعات البربرية، وإمكانية انقسامها إلى شق معارض للعرب وشق مساند لهم، يوجد ما يجب حُسْبَانه مع البيزنطيين.

منذ سنة ٥٥هـ (٦٧٤م)، قام هؤلاء بترتيب عام واضح، يجب أن نضعَه في علاقة مع ارتخاء حصار العرب للقسطنطينية، وكذلك مع انطلاق الإصلاح الديني لقسطنطين بوقونا Constantin Pogonat الذي، بِحَدِّه من التوتّرات الداخلية، أمكنه أن يجعل المقاومة للهجومات العربية أحسن. إن «الميثاق» البربري البيزنطي الذي خلق لعقبة الكثير من المشاكل، لعب أيضاً دوره، خلال بضع السنوات اللاحقة في دحر العرب، الذين لم يروا فقط إقامة نوع من شكل «السيادة» البيزنطية على «إمبراطورية» كسيلة، وإنما أيضاً احتمال إعادة استقرار البيزنطيّين على بلاد مُزاق ونوميديا.

لكنّ العرب قد نجحوا من جانبهم في أن يتجاوزوا إلى حَدٍّ ما أزمتهم الداخلية الخطيرة التي زعزعت الدولة. فبسرعة وقع إعادة مصر إلى سيطرة الأمويين بعد انهزام الانشقاق الزبيري في معركة بصاق. وأظهر المروانيون القادمون الجدد إلى السلطة، أنهم في مستوى مسؤولياتهم، فمنذ ٦٥هـ آلت الخلافة إلى عبد الملك، في حين نُصّب أخوه عبد العزيز على رأس ولاية مصر. فعلى الصعيد العسكري، أمكن للعرب إذن التفكير في عمل جديد بإفريقية. الآن وقد انضم إلى القضية المروانية بعد أن حاربها، سيتكفّل زهير بن قيس قائد عقبة القديم بهذا العمل. من هنا ستخرج حملته الخاطفة التي يحيط بها الكثير من

الغموض، مما جعل بعض المؤرخين يشكّكون بكل بساطة في حقيقتها. ويجب مع ذلك أن يكون كسيلة في وقت أو في آخر، قد وُضع خارج المعركة إذ لم يُذكر اسمه إلاّ فيما بعد، كأنّ المشكل كان قد تبدّد وحركته وقع تصفيتها.

توجّه زهير إذن سنة ٦٩هـ إلى القيروان، ولكن أمام تقدّمه تحوّل كسيلة نحو الغرب ليتحصّن في موضع ممّس (الماما البيزنطية؟)، التي تقع على بعد ٥٠ كلم من القيروان و٣٠ كلم من سبيطلة، خشية من انتفاض البربر الموالين للشق العربي، الذين كان عددهم كثيراً في القيروان. ومهما يكن الأمر، فإن كسيلة اختار الارتفاع عن الموضع المنبسط والمفتوح للمدينة العربية، الذي كان واضحاً أنه غير ملائم للدفاع، خاصة وأنه كان يترقّب إمكانية الهزيمة، ففكّر أنه يُمكنه حينئذ الانسحاب إلى المرتفعات والغابات في الغرب.

لقد عسكر العرب ثلاثة أيام أمام القيروان دون أن يدخلوها، ثم تحولوا إلى ممّس، وتقدّموا إلى المعركة، فكان نجاحهم مطلقاً، إذ قُتِل كسيلة. وفرت البرانس من المذبحة وخاصة قبيلة أَوْرَبة التي تقهقرت إلى جبال الأوراس وما وراءها في اتجاه الغرب. وبنفس الضربة، انهارت كلياً الكنفيدرالية القوية التي تجمّعت حول القائد البربري.

إن العناصر التي تدخل في اللعبة لتفسير هذه الهزيمة العسكرية والسياسية هي نفسها التي استوفيناها سابقاً لتفسير هشاشة تنظيم كسيلة.

لم تتأخر حركة كسيلة التي كانت قوية نوعاً ما في بدايتها عن تلقي الضربات المعاكسة من الانقسامات البربرية، فلم يتحرّك بُتر جبال الأوراس لمساندة كسيلة، بينما اعتنق بتر الجنوب دين العرب. فضلاً عن ذلك، من المؤكّد أن رجوع العرب إلى الهجوم كان قد ضاعف من النّقائص في صلب جيشه؛ إذ كيف نفسّر بوجه آخر، هزيمة ممّس النّكراء، والحال أنه قبل ذلك بستّ سنوات كان على الجيش العربي أن يبحث على النجاة في شكل هروب مضطرب أمام الحشود البربرية.

ويُطرح مشكل آخر أيضاً، يتعلّق بالموقف البيزنطي إزاء كسيلة في الوقت الذي كان فيه مهدّداً. يبدو بوضوح أنّ هذا الموقف كان غامضاً، فالبيزنطيّون لم يجلبوا له إلاّ مساعدة متحفّظة، وعلى كل فهي غير كافية لتجنّبه الكارثة. وهذا ما يُفسّر أن الأخبار تجْمع بين الروم والبربر وتضعهم جنباً إلى جنب في هزيمة ممّس؛ ولكن نفس هذه الهزيمة التي دمّرت نظام البرانس كليّاً لم تُؤثّر تقريباً مطلقاً في المواقع البيزنطية. بل على العكس من ذلك، ستشهد السنوات التي تلت تنحّي كسيلة، تجديد النشاط البيزنطي. ففي سنة ٧١هـ أبحر أسطول إغريقي في برقة، وحمل المسلمين الموجودين فيها على الاسترقاق، وعندما قدم زهير لنجدتهم بعد أن غادر إفريقية، حاول المقاومة فقُتل. وبعد أن انتقم العرب لموت عقبة، لم يبقوا فعلاً في إفريقية. وقد حاولت المصادر عبثاً أن تقدّم لنا أنّ زُهيراً «أخذه زهد ديني مفاجئ عن أمور الدنيا»، وحسب عبارة شارل ديل Ch. Diehl، لا يسعنا مسايرة هذا التفسير الساذج.

أيتوجّبُ إذن أن نَعْزُوَ إلى قوّة التهديد البيزنطي، الانسحاب غير المنتظر لزُهير بعد انتصاره على البرانس؟ لا يبدو ذلك لأن البيزنطيين ليست لهم الإمكانيات لجعل العرب يتراجعون، وبالفعل لم يبادروا إلاّ بعد انصرافهم.

من جديد، يجب أن نقدّم تفسيراً داخلياً، فحوالى ٧١هـ، استعدّ الخليفة عبد الملك بن مروان لمواجهة عسكرية مع مصعب بن الزبير، غير أنه تردّد في اختيار الوقت، فقد وضع مخطّط الانطلاق في اتجاه العراق، ثم أقلع عن ذلك لأنه كان غير واثق في قوّاته؛ فهو بوضوح لا يستطيع أن يُجيز ترك جيش عدّته عدّة آلاف من الرجال في وقت شديد الحرج. فوقع استدعاء زهير إذن إلى برقة مع فيلقه في حدود ٧٠ أو ٧١هـ، وكان معظم الجند قد سبقه إلى مصر ومن هناك إلى سوريا. هكذا وبعد أن تجرّدت مدينة برقة من جند المسلمين، فوجئت باليونانيين الذين شنّوا غارة سنة ٧١هـ، التي استُشهد خلالها زُهير.

حسّان والكاهنة وخضوع إفريقية (٧٦ ـ ٨٤هـ)

بقيت غارة زهير إذن دون غد، ولم يستفد منها سوى البيزنطيين، هذا خارج كل اعتبار سبّبته للفتح في المدى الطويل. ولكن، وبعد سنة ٧٣هـ، تاريخ القضاء على الحركة الزبيرية، توحّد الإسلام ثانية تحت لواء المروَانيّين فأصبح قادراً على تحمّل استئناف التوسع. وعزم عبد الملك بن مروان في حدود ٧٥هـ، على حلّ مشكل إفريقية نهائياً، وعلى تقديم ما يلزم عسكرياً لهذا الشأن، ولهذا كلّف حسّان بن النّعمان وهو من أشراف السوريين من أصل غسّاني، الذي استفاد من الخزينة المصرية، فعبّأ معه ٤٠,٠٠٠ رجل مكوّناً بذلك أعظم جيش دخل إلى إفريقية إلى حدّ ذلك الوقت (٧٦/ ٦٩٥)، وكان هاجسه الأول مهاجمة القوة البيزنطية التي تشكّلت جزئياً من جديد، والتي يمكن أن تكون الأكثر خطراً. ولم يكن لهذا التجديد مثيل في تاريخ الفتح باستثناء محاولة أبي المهاجر المشكوك فيها وغير المثمرة سنة ٥٩هـ. هاجم حسّان مباشرة قرطاج، عاصمة ولاية إفريقية الرومانية التي حَاصرها سنة ٧٦/ ٦٩٥، وبعد أن ألحق الهزيمة بالحامية المعادية، دخل على الأرجح المدينة بمقتضى اتفاق صلح.

لقد فرّ الموظّفون البيزنطيّون، وأعضاء الإدارة العُليا والأرستقراطية إلى صقلية وإسبانيا، وتفرّق الذين بقوا في الأرياف المجاورة، غير أنهم وبمجرّد انصراف حسّان عادوا إلى المدينة وحصّنوها، فعاد القائد العربي على عقبيه، وبعد أن حاصرها حصاراً عنيفاً، دخل العاصمة بقوّة وحرّق وقتل، وقوّض علاوة على ذلك أسوارها وحصونها. هذا ما ترويه لنا المصادر فيما يتعلّق بالاستيلاء الأوّل على قرطاج؛ ومن غير المفيد التأكيد على احترازاتنا على التفاصيل التي تتوفر عليها كتب الأخبار.

لقد واصلت، مع ذلك، بقايا الجيش البيزنطي المدعوم بالبربر المعركة في منطقة سطفورة (سهل ماطر) وحول بنزرت. وتحوّل حسان للقائهم وفرّقهم؛ فتراجع البيزنطيون إلى فاقا (باجة)، بينما فرّ حلفاؤهم

البربر إلى عنابة حيث تحصّنوا. لقد وقع الإحساس بهذا العمل البطولي على أساس أنه ضربة قاسية ضد الحضور البيزنطي، وإضرار خطير بالاستقلالية البربرية في نفس الوقت. من جديد، كان البربر في حالة غليان، فحاولوا تجميع قواتهم وقاموا بانتفاضة كبيرة لمواجهة التهديد العربي.

لقد تجسّدت آمال البربر في امرأة هي الكاهنة، التي وإن كانت مقطوعة عن المساعدة البيزنطية غير المهمّة من الآن فصاعداً، فإنها ستفرض نفسها كقائد أعلى لحركة المقاومة الثانية والأخيرة. إنّ الكاهنة واسمها الحقيقي دِهيا بنت طابيتا بن تيفان، كانت إذا ما صدّقنا علماء النّسب البربر، أرملة «ملك» جراوة قبيلة «البُتر» من جبال الأوراس الشرقية. واضطلعت الكاهنة بالوصاية على ابنيها أو أبنائها الثلاثة الذين كانوا صغار السن لتحمّل أعباء الحكم، ففرضت نفسها عبر خصالها التنبئيّة وكفاءتها في القيادة. وحسب مخطط خاص بالمجتمع البربري، تأخذ قبيلة كبيرة ومهيمنة زمام المبادرة ـ مثال جراوة هنا ـ فتنجح في تجميع تكتّلات أخرى حولها، غير أنها تُنذِر دائماً بالتفكّك. ويمكن أن توجد، من دون شك، في محيط الكاهنة بقايا لجيش كسيلة، ولكن توجد هيمنة إثنية بتريّة لا يمكن أن تحجب عنّا مع ذلك التمركز النوميدي الأوراسي لكل حركات المقاومة هذه أي حركة كسيلة وحركة الكاهنة معاً.

بمقارنة الحركة الأولى بالثانية، يبدو أن الأخيرة كانت أكثر شدّة وأهمية، إذا ما وقع مراعاة فخامة القوات العربية التي كان عليها أن تحاربَها. فكسيلة لم ينتصر إلاّ عن طريق هجوم مفاجئ أسعفه فيه الحظّ. وسحقت الكاهنة الجيش العربي في أرض مكشوفة، ولم يكن قائد البرانس ـ المرتبط بالبيزنطيّين والعرب في نفس الوقت ـ دون اتصالات مع عالمين منظّمين سياسياً ولكنهما خارجين عن البربر. أما كاهنة جراوة فقد مثّلت نقاء حركة بربرية في الجوهر، وما كان ينقصها هو إدراك معنى الدولة.

كانت انتصارات الكاهنة الأولى صاعقة على العرب. وزحف حسّان على الأوراس مروراً بتيفاشت (تبسّة). فعسكر على وادي نيْني قرب مِسْكِيانة (وهي برج مسكيانة الحالي على بُعْد ٣٠ كلم من باغاي)؛ ومن جانبها نزلت الكاهنة من الأوراس، وسيطرت على باغاي فنهبتها وخرّبتها ثم زحفت على الجيش العربي. فكانت المعركة عبارة عن كارثة بالنسبة إلى العرب وحسّان الذين انسحبوا نحو الشّرق دون انتظار؛ فطاردتهم الكاهنة «إلى حدود أبواب قابس» (٧٦ ـ ٧٧هـ). وقيل أنها أسَرت عدداً كبيراً منهم، ثمانون من قادة العرب و«أعيانهم»، ويُضَافُ أنها أحسنت معاملتهم وأنها تبنّت أحدهم وهو خالد بن يزيد القيسي.

من جهته تراجع حسّان إلى برقَة، بعد هزيمته، وهناك شيّد قصوراً وحصوناً، خلّدت اسمه وبقيت مشهورة تحت اسم قصور حسّان. وبقي فيها من عامين إلى ثلاثة أعوام (٧٧ ـ ٨٠/ ٦٩٦ ـ ٦٩٩) كانت قد انفلتت خلالها كل إفريقية منه.

أمام سقوط قرطاج، لم تبق بيزنطة جامدة ساكنة، إذ جنّد من جديد قيصر بيزنطة "ليون" أسطولاً حربياً قادهُ البطريق جان، وفي سنة ٦٩٧ استرجع اليونانيون قرطاج، فحصّنوها من جديد واستردّوا كذلك قلاع البروقنصلية الأخرى.

أمّا عمل الكاهنة خلال هذه الفترة فقد ظلّ شديد التّعتيم، فاستراتيجية سياسة الفراغ أمام الغازي العربي الذي كانت تشُكّ في عودته، فرضت سيطرتها على بلاد مزاق، فَخَرّبت المدن والزراعات مستهدفة الأشجار المثمرة خاصة، مدمّرة بذلك المنطقة لمدّة طويلة. «إنّ هذه المنطقة التي كانت على حد تعبير ابن خلدون، تمتدّ من طرابلس إلى طنجة مكوّنة غابة شاسعة ظلّها كثيف وقراها متّصلة، أصبحت خراباً». إنّ هذا التأكيد مبالغ فيه من كافة النواحي، لأنه يجعل السّلب يمتد على كامل بلاد المغرب في حين أنه لا يمكن أن يتجاوز بلاد مزاق، وأنّ الخراب النسبي في هذه المنطقة، لا يُمكن إسناده إلى عمل الكاهنة وحده. فبلاد

مزاق كانت بالفعل المسرح الرئيسي لعمليّات العرب. ومن الطبيعي إذن أن تعاني من غزو بطيء ومُضنٍ، ومع ذلك نرجّح أنّ أشباه الرّحل الذين اتبعوا الكاهنة قد استفادوا من انتصارهم على العرب ومن غياب أية سلطة في سهول الوسط والجنوب لينهمكوا في النّهب كما شاءوا، وهو ما أقلق سكان المدن والأرياف المستقرّين وَأَثَارَهُمْ، فأثّر ذلك بخطورة على موقف الكاهنة السياسي ـ البسيكولوجي.

عرف حسّان ذلك، فاختار الوقت المناسب ليعود إلى إفريقية باعتباره مُنقذ النظام العامّ (٨٠هـ/ ٦٩٩م). لقد دخل إلى قابس وقفصة وقسطيليّة دون معارك، ثم صعد في اتجاه الشمال ليحاصر قرطاج (٦٩٩م)، في حين حاصر أسطول عربي المدينة وضرب الأسطول البيزنطي، فسقطت قرطاج في أيدي العرب لثاني وآخر مرّة. فكان ذلك حدثاً جوهرياً، لأنه يرمز ويُحيّن تحوّل إفريقية نحو مصير شرقي إسلامي جديد، وانهيار الحضارة الرومانية المسيحية، الذي ازدهر قديماً على ضفافها. لقد أبحرت عناصر الأرستقراطية البيزنطية نحو جزر البحر المتوسط الغربي وإسبانيا، والتجأت بقايا الجيش إلى قلاع البروقنصلية التي أخذها حسّان واحدة بعد الأخرى.

وهكذا انتهت الهيمنة البيزنطية على إفريقية، وبقي القضاء على حركة الكاهنة، التي كانت تمثل لعبة بسيطة بالنسبة إلى حسان، فالملكة البربرية رأت وضعيتها تتدهور بعداء السكان المستقرّين لها وبردّات الفعل المتعدّدة التي أثرت في صفوفها؛ فقد وصلت إلى حد انعدام الثقة في نفسها، وحَضّرت فضلاً عن ذلك موتها في التصالح المستقبلي بين المنتصرين والمنهزمين. وخلط الإخباريون في هذه المرحلة بين أحلام التنبّؤ والاستراتيجية السياسية، غير أن الصورة لم تنقصها العظمة، فالكاهنة دفعت ثورتها بثمن حياتها ووقع التغلب عليها مع بعض الأنصار في حدود ٨١هـ/ ٧٠٠م. وأسرع أغلب الجيش لطلب الأمان من حسّان، فأعطاه لهم شرط أن توفّر له قبائل البربر عدداً معيّناً من الرهائن ليؤلّف بهم

جيشين صاعدين يَعُدُّ كل منهما ٦٠٠٠ رجل أعطى قيادتهما لابْني الكاهنة. وهكذا احتمى من عنف البربر باستخدامه.

ومن هنا، وقع فضلاً على ذلك استعادة عادة قديمة تتمثل في جعل الفرسان النّوميديّين مساعدين قيّمين للحكام الذين تتالوا على إفريقية: قَرْطَاجنيّين ورومان والآن العرب. بمرورهم بعنف من الثورة إلى التحالف، اتّضح أن البربر النّوميديّين كانوا عسكرياً الأكثر ديناميكية في إثنيّتهم ليساهموا في التوسع في باقي بلاد المغرب وإسبانيا ويفتحوا لأنفسهم في حماية عدوّ الأمس، مكاناً تحت الشمس على أنقاض وطنهم المدمّر.

خاتمة

خضعت إذن إفريقية البروقنصلية وبلاد مزاق ونوميديا لسيطرة العرب بعد أكثر من نصف قرن من المقاومة الشرسة. وتسلّلت، بالتأكيد، بعد خروج حسّان (٨٤/٧٠٣)، بعض حركات المقاومة في البروقنصلية، ولكن طاقة موسى بن نُصير العنيفة وهو الذي سُمّي والياً في هذا التاريخ قضت عليها بسرعة. فأخذ موسى بالتعاقب زغوان، ثم أخضع سكّان سِجُوم الذين عاقبهم عقاباً قاسياً إجلالاً لذكرى عقبة، فكانت هذه آخر انتفاضات إفريقية القديمة، وفي الوقت الذي كان فيه موسى يُجمّع رجاله لهجوم سريع ومربح في الموريطانيات، كانت الفتنُ قد أُخْمِدَت في كامل إفريقية.

لقد كان الفتح العربي لإفريقية إذن عمل حسّان بن النعمان خاصة، بالرّغم من إخفاقاته الأولى، وكانت قيادة مشروعه الأكثر جديّة والأكثر قطعيّة. ولكن هذا المشروع لم يكن سوى عمل مدمج في مشروع عسكري وبشري ومالي طويل وعنيد. يعني أن البلاد شعرت وكأنّ الفتح محنة تركتها تنزف لأنها لم تنج لا من الرعب ولا من التدمير الماديّ والنّهب. لقد دفعت إفريقية غالياً ثمن مقاومتها بعد أن استسلمت لغالبها. وسيعود حسّان إلى المشرق بكميّات من الذّهب والأحجار الكريمة

والخيول والعبيد وهو ما سيُثير بعده طمع ابن نُصير وجشع المروانيّين الذين سيفرغون أكثر إفريقية من ثرواتها. ومع ذلك فما لحق إفريقية هو أقل ممّا لحق بقيّة بلاد المغرب التي ستُفرض عليها شروط غاية في القسوة. على أن عَالَماً مَا لا يموت دون ألم ولا قبل أن يعطي الحياة لتنظيم آخر للحياة البشرية يتضمّن إيديولوجية قوية. ولا يمكننا ـ مع ذلك ـ المرور بصمت على عظمة المقاومة البربرية التي واجهت بمفردها تقريباً وبوسائل بدائية ومحدودة جيشاً يمتلك موارد إمبراطورية شاسعة. لقد اهتم التاريخ الغربي إلى حد الآن، بالموت المفاجئ للحضارة الرومانية البيزنطية خاصة ليرثيها بصفة عامّة. في الحقيقة ما يبدو لنا جديراً أكثر بالاهتمام هو هذه المقاومة البربرية، الفوضوية والبطولية وهي دفاع بسيط عن الحياة والحرية، وهذا أهم ما يتشبّث به الإنسان لمواجهة شناعة منطق حرب التوسع. ولكن سيمّحي سريعاً طابع النفي والمأساوية لنفس هذا التوسع أمام وعوده وإنجازاته التي كان من أهمّها قطعاً ولادة بلاد المغرب في التاريخ والحضارة عن طريق الإسلام.

II

تنظيم المغرب
في القرن الثاني هجري
ـ المؤسّسات الإسلامية ـ

ما زالت الدراسة التاريخية لإفريقية خلال الفتح العربي في حاجة للكتابة بأكملها. فرغم النقص الفادح في التوثيق وطابعه المتأخر والمشكوك فيه فإننا نعتقد أن هذه المهمّة ممكنة.

إن المسعى الذي فرض نفسه عند الشروع في دراسة تحليلية للمؤسسات هو الأخذ بالجانب المتعلّق بالإرث القديم لبيزنطة أساساً، ثم متابعة الإضافات العربية مع محاولة توضيح مدى سيطرة هذا العامل على الآخر مع إبراز التداخل بينهما عند الاقتضاء.

هناك اتجاهات أخرى يمكن أن تتوفر في مثل هذا البحث: الوضع القانوني لمقاطعة إفريقية وجغرافيتها التاريخية وعلاقتها بالإدارة المركزية أي بالخلافة. وأخيراً، فإن دراسة هيكلية لسير المؤسسات تمثّل في حدّ ذاتها أهمية كبيرة، وذلك بعيداً عن كل اهتمام بالتبعية وعن البحث عن حجم الماضي وثقله، وما تلاه من أحداث فرضها الفعل الإسلامي.

الوضع القانوني ـ الإداري

منذ متى صارت إفريقية أرض جهاد تطالب بها قوّة خارجية؟ وانطلاقاً من أي تاريخ تخلّصت من وصاية ولاية مصر لتصبح مقاطعة تتمتع بكامل الحقوق؟ هنا تكمن إشكالية الوضعية القانونية والإدارية لإفريقية. فيكون من الأيسر لو استطعنا الكشف عن العلاقة الوثيقة بين النهاية الفعلية للفتح وقيام ولاية إفريقية، وكذلك ما إذا كانت هذه الولاية "عادية" تابعة للسلطة المركزية بدمشق؟ غير أن الوضع لم يكن كذلك. بلغة أخرى ليس من الأكيد أن العرب كانوا قبل نهاية الفتح يعتبرون إفريقية قانونياً ولاية de jure عربية، على الأقل من وجهة نظرهم وخاصة في أوقات توهّم فيها العرب أن حصولهم عليها كان نهائياً. وبالتالي يبدو

عسيراً موافقة النويري[١] ومن بعده حسين مؤنس[٢] عندما يقبلان بأن معاوية بن حديج كان والياً على مقاطعة مُمأسسة حتى ولو كانت تابعة لمقاطعة أخرى وهي مصر.

واضح أنه لم يكن من الممكن في سنة ٤٥ هجري وبعد ١٨ سنة من عودة حملة ابن سعد أن يؤسّس العرب ولاية بالمعنى الإداري للكلمة في إفريقية، وذلك مهما كان نجاح عملية بن حديج خاصة أنها كانت محدودة بالفعل.

كذلك هل من المعقول القبول بأن إفريقية كانت في ٤٥ هجري أرضاً للغزو ومجالاً ضبابياً للجهاد على غرار ما يراه ابن عبد الحكم حيث يقول "ثم إن معاوية بن حديج بعد عبد اللّه بن سعد خرج إلى المغرب" بمعنى خرج للغزو، ويضيف ابن عبد الحكم في ذات السياق «غزا معاوية بن حديج إفريقية ثلاث غزوات»[٣]. فلا بدّ في هذا الصدد من إيلاء أهمية للدور الذي لعبه مسلمة بن مخلد، والي مصر في قيام ولاية إفريقية، وكذلك تأكيد صلات تبعيّتها لمصر وهما شأنان لا يتناقضان بالضرورة.

فمثلما تؤكده المصادر[٤] بالإجماع، لقد جمع معاوية بن أبي سفيان لمسلمة مصر والمغرب سنة ٤٧/ ٦٦٧، ويعني ذلك أن هذا الأخير تحصّل على هذه الوضعية القانونية للولاية فكان أوّل من نالت معه المقاطعة هذا اللّقب. لكن في هذا السياق أيضاً تبقى المسألة غير ثابتة ومضطربة، فحتى لو نعتنا العرب باللاّواقعية فسيكون من العسير القبول

---

(١) النويري، نهاية الإرب، من خلال ترجمة سلان De Slane، تاريخ البربر، الطبعة الثانية، باريس ١٩٢٥، ج١، ص ٣٢٤.

(٢) حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب، القاهرة ١٩٤٧، ص ١١١.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، طبعة عامر، القاهرة ١٩٦١، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٤) الكندي، كتاب ولاة مصر، بيروت ١٩٥٩، ج١، ص ٦١، يصرّح بأنه: «اجتمعت لمعاوية الصلاة والخراج في المغرب»؛ ابن عبد الحكم، فتوح... ص ٢٦٥: «كان مسلمة أول من اجتمع له مصر والمغرب».

بإرسائهم قاعدة قانونية وشرعية لمقاطعة ضعيفة وغير مُراقبة كالحال بالنسب لإفريقية.

منطقياً يجب اعتبار عمل عقبة بن نافع وراء فرض انبثاق الولاية كوحدة إدارية: فتأسيس معسكر القيروان هو مظهر من مظاهر التصرف باستقلال. وتبقى صدمة عزل عقبة إلى جانب بقيّة العوامل دليلا[1] يمكن تقديمه على غرابة الموقف.

ورغم أنه يجوز فوق كلّ هذه الاعتبارات الانتباه إلى الألفاظ المتّصلة بالمؤسسة في وثائقنا، فهي تقدّم لنا العون لما نلاحظه فيها من تغيير في اللغة وظهور عبارات جديدة مع وصول عقبة. فإذا كان ابن عبد الحكم يتحدّث عن "خروج" عقبة للمغرب فهو يسند للخليفة معاوية عبارة «لقد رددْتُك إلى عملك»، وذلك عندما شرح له عقبة المظلمة التي تعرض إليها واشتكى له من عزله بقساوة من طرف مسلمة[2].

إننا نتبيّن جيداً أن المشهد الذي صوّره ابن عبد الحكم والذي جمع بين الخليفة والقائد العربي هو افتراء من وضعه. لكن هذه الرواية تترجم الأحاسيس السائدة في القرن الثاني للهجرة بالمظلمة التي تعرض لها عقبة وتدفع إلى الاقتناع بقضيته بشكل غير مقصود مع ما في ذلك من حقيقة بأن عقبة كان والياً وأن إفريقية كانت عملاً (ولاية). علاوة على ذلك يستعمل البلاذري في عدّة مناسبات فيما يخصّ عقبة عبارة "ولاّه المغرب" ويضيف بالاستناد لرواية للواقدي[3]: «عندما وصل يزيد بن معاوية للخلافة أعاد عقبة لعمله».

إذاً يكون قيام ولاية إفريقية كوحدة إدارية في حوالى سنة ٥٥/ ٦٧٥ في نهاية إشراف عقبة على المنطقة، وهي نتيجة لمبادراته المتكررة

---

(١) البلاذري، فتوح البلدان، القاهرة، ١٩٣٢، يذكر روايات الواقدي في هذا الصدد، ويعزره ابن عبد الحكم: فتوح، م.س، ص ٢٦٥.

(٢) فتوح البلدان، م.س، ص٢٦٢ و٢٦٦.

(٣) م.س، ص ٢٣٠.

والحيوية، وكذلك نظراً للمراقبة الناجحة التي فرضها على البيزنطيين. وقد تصرّف عقبة بعد عزله كوالي لحقته الإهانة لكنه لم يشكّك في خلفه أبي المهاجر الذي عيّنه مسلمة[١].

ورغم تضخيم الإخباريين الصراع بين أبي المهاجر وعقبة فهل يجدر أن يتّخذ الخلاف شكلاً آخر في مقاطعة تمّ تأسيسها حديثاً، بدليل أن سلوك تعدّي الوالي الجديد على سلفه هو ظاهرة عادية ونموذجية في المقاطعات الإسلامية في تلك الفترة؟

وستواصل تبعيّة هذه الولاية الجديدة لسلطات الفسطاط على الرغم من أن وضعها القانوني قائم الذات. هنا يطرح حسب رأينا الإشكال المركزي حول طبيعة العلاقات بين مصر وإفريقية. هذه العلاقات كانت قوية منذ البداية. فقد انطلقت الحملة العربية الأولى على إفريقية من الفسطاط في ٢٧/٦٤٧ بقيادة والي مصر شخصياً عبد الله بن سعد بن أبي سرح. وشملت علاوة على بعض البدو المنتدبين من أطراف المدينة أغلبية من جند مصر[٢]. وهي نفس الملاحظة التي يمكن أن نكرّرها حول بقية الحملات، فقد كانت مصر قاعدة انطلاق الحملات فتُوفّر المال والتجهيزات والجند والقادة اللاّزمين. هؤلاء كانوا في أغلبهم قد مارسوا القيادة.

---

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح مصر**، م.س، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، ويستعمل عبارة "ولّى" في مناسبتين؛ ابن العذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، نشر كولان ـ ليڤي بروڤانسال، ليدن ١٩٤٨، ص ٢١ ـ ٢٢ يستعمل عبارة "استعمل". رغم أن هذا المصدر متأخر فإنه ينقل رواياته عن إخباريين من قدامى. من ذلك ابن الرقيق من الرواة المغاربة الصرف وكذلك لإخباريين للرواية الإسبانية. وحول هذه النقطة الأخيرة، انظر: ليڤي بروڤانسال، مجلة **أرابيكا**، العدد ١، سنة ١٩٥٤، ص ١٩؛ البلاذري، م.س، ص ٢٣٠.

(٢) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٤٦؛ ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٨ وما بعدها؛ أبو العرب، **طبقات علماء إفريقية**، نشرة ابن شنب، الجزائر ١٩١٤، ص ١١؛ ومتبوع بكتاب المالكي، **رياض النفوس**، نشره ح. مؤنس، القاهرة ١٩٥١، ص ١، ٨؛ ومتبوع بكتاب ح. مؤنس، **فتح العرب للمغرب**، م.س، ص ٧٩ ـ ١٠٩.

وهذا شأن معاوية بن حديج أحد قادة العثمانية بمصر(١)، وعقبة بن نافع(٢)، وزهير بن قيس البلوي(٣)، وكذلك موسى بن نصير، وكان موسى قد خدم عبد العزيز قبل حلوله بإفريقية(٤). هناك استثناء وحيد يخصّ حسّان بن النعمان أصيل بلاد الشام، والذي تمّت دعوته لمركز الخلافة ليتولى قيادات أخرى(٥).

غير أنه لم يحصل رفض على ما يبدو لأوامر الخليفة لانتداب جند مصر واتخاذ كنوزها للقيام بالحملات في إفريقية(٦). فمكانتها بالنسبة للمقاطعة الأم أي مصر لا تختلف مع نظيراتها خراسان أو المجالات الفارسية الأخرى بالنسبة للبصرة والكوفة. وهكذا كانت بين ٢٧ و٥٥ للهجرة أرض جهاد ثم ولاية عادية بداية من آخر تاريخ ذكرناه. وفي تينك الحالتين ستعرف إفريقية إشراف الفسطاط بدون انقطاع، وهي وضعية قانونية كانت دائماً مقبولة من طرف الخلفاء.

تتفق كل المصادر كما ورد سابقاً على أن مسلمة كان الأول الذي جمع له الخليفة مصر والمغرب. وهذا لا يعني أن الإقليمين كانا منفصلين. لكنّ الأمر يتعلّق باعتراف ضمني بإشراف والي مصر على إفريقية في فترة بدأ فيها الحضور العربي يتشكّل بشكل واضح (٤٧ هجري).

قد يكون الخليفة أراد هذا الوضع بوعي منه، ولعلّ الدليل على

---

(١) الطبري، التاريخ، الطبعة الجديدة، القاهرة ١٩٦٣، ج٥، ص ٩٩ ـ ١٠٥؛ ابن عبد الحكم، م.س، ص ١٣٧ و١٦٨.

(٢) ابن عبد الحكم، م.س، ص ١٣٥ و١٥٦.

(٣) الكندي، ولاة، م.س، ص ٦٥ ـ ٦٦. يعلمنا أنه كان يقود الجيش الزبيري في بوساق حيث هزمه عبد العزيز بن مروان.

(٤) م.ن، ص ٦٩.

(٥) ابن عساكر، **التاريخ الكبير**، دمشق ١٣٣٢هـ، ج٦، ١٤٦ ـ ١٤٧. هذا المصدر يحظى بمصداقية كبيرة في كل ما يهمّ الشام حتى بالنسبة للفترات المبكرة، إذ ينقل عن مصادر قديمة.

(٦) ابن العذاري، البيان، م.س، ص ٣٤.

ذلك يتمثّل في رفض معاوية بن أبي سفيان الاعتراض على موقف مسلمة بعد إقصائه عقبة عن ولايته في ٥٢ هجري[١].

غير أن احترام حقوق أمير مصر لم يكن ليمنع الخليفة من التدخل مباشرة في شؤون إفريقية سواء عند حصول فراغ في السلطة في الفسطاط (بالتحديد في الحالة الأخيرة التي تمّ عرضها) أو في طور تقهقر الحملات كما حصل سنة ٧٨ هجري عندما تلقى حسّان تسمية مباشرة من قبل عبد الملك بالذات[٢]. إن تدخل الخلافة في هذه الحالة كان بدافع فوق العادة فليس هناك حاجة لتفسير ذلك بوجود صراع بين الخليفة ووالي الفسطاط في تسيير شؤون إفريقية على غرار ما فعل مؤنس[٣]. أما في الأحوال العادية فما دام الفتح لم يتمّ ومصر محمولة على توفير المال والجند فلا يجدر أن تنتفي مراقبة والي مصر لإفريقية.

لقد أكّد عبد العزيز بن مروان والي مصر بداية من سنة ٦٥/ ٦٨٤ علاقات التبعية وحاول تمديد هذا التقليد في وقت تراجعت فيه الجهود الأساسية للفتح. وعند عودته إلى المشرق في ٨٣ هجري قدّم حسّان قدراً من الهدايا لوالي مصر لكن هذا الأخير استولى على جملة العبيد والخيول. وتذكر بعض الروايات أن حسّان أخفى الذهب والحجارة الكريمة المرصودة للخليفة في جرار الماء للكشف عنها أمام أمير المؤمنين[٤].

---

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٤٤؛ الكندي، **ولاة**، م.س، ص ٧٤.

(٣) ح. مؤنس، **فتح العرب**، م.س، ص ص ٢٧١ - ٢٧٢. نختلف مع مؤنس لا سيما في الرأي الموالي للمؤلف حيث يقول: «لم يصبح المغرب مستقلاً عن مصر بصفة رسمية سوى بعد وقت وجيز انتهى بتعيين معاوية بن أبي سفيان لمعاوية بن حديج لقيادة الفتوحات. منذ ذلك الوقت، يعتبر الخلفاء المغرب ولاية تابعة مباشرة لسلطتهم، ولهذا السبب فهم يعتبرون كل تدخل لحكام مصر في شؤون المغرب تعدّ غير قانوني». إن كل تحليلنا يصب في نقيض ما يراه مؤنس تماماً.

(٤) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٧٢، ينقل روايتين، واحدة تقبل بأن الغنائم كانت تصل لعبد الملك، والثانية تقول باستحواذ عبد العزيز على مجمل الحصيلة؛ ابن =

بذلك أكّد أمير مصر حقوقه في غنائم إفريقية. غير أن هذه الحادثة تُبرز في ذات الوقت كيف بدأ الاحتجاج على هذه الحقوق وكيف صار والي إفريقية يتوجّه أكثر فأكثر إلى دمشق. وفعلاً وضعت صراعات أخرى والي الفسطاط وجهاً لوجه مع والي القيروان. فقد اعترض حسّان بصفة خاصة على قطع عبد العزيز إقليم إنطابلس (البنتبول قديماً) عن ولاية إفريقية. غير أن هذا الأخير هو الذي سيظفر بالقضية وينجح في فرض آرائه بما فيها تبعية إنطابلس فتمّ عزل حسّان[1] ليلتحق بالمشرق ويحلّ محله موسى بن نصير على رأس المغرب[2]، وموسى لا يعدو أن يكون سوى أحد موالي حاكم مصر. ولعلّ هذه الظروف تفسّر الاحتجاجات

= العذاري، **البيان**، م.س، ص ٣٩، لا يجد منفذاً لمصادر أخرى فيؤكد على شروط الوالي لكنه يبالغ في الافتراء. فمسألة جرار الماء لا يمكن أن تكون سوى رمزية، لكنها ذات دلالة قوية. فعندما نحذف ما في روايته من حشو لما للحدّ الأسطوري من وزن ليشكّك في مضامينها، يمكن عندها أن نكشف ما فيها من عمق حقيقي.

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٧٤، يقدّم حسان وهو ينسحب برغبته مستجيباً لقرار الخليفة مع نزعة فيها تعظيم لحسّان؛ الكندي، **ولاة مصر**، م.س، أكثر تأكيداً على الأحداث: جاء حسّان بعهد الخليفة ثم قام عبد العزيز بإقالته في ٧٨هـ. يرتب هذه التنحية مباشرة بعد التعيين، دون أن يترك الوقت لحسان لينتقل إلى إفريقية: وفي هذا خلط بين حادثتين متتاليتين في الزمن لا يمسّ حقيقة المعلومة في شيء فيما يتعلّق بعزل عبد العزيز لحسّان. ونحن نعلم خارج هذا السياق أن عبد الملك هو بنفسه الذي كلّف حسّان بالحملة على إفريقية.

ابن عساكر، **التاريخ**، م.س، ص ١٤٦ ـ ١٤٧، يذكر أبيات تناقض رواية العزل.

(٢) يمكن أن يكون في ٨٤هـ؛ ابن عبد الحكم، م.س، ص ٢٧٤. عند توليته كان موسى فعلاً مولى لقبيلة لخم: البلاذري، **فتوح**، م.س، ص ٢٤٨، لكنه نقل ولاءه لشخص عبد العزيز الذي أنقذه من براثن الخليفة حتى لا يحصل إتلاف كالذي كان هو السبب فيه في العراق. في المقابل حافظ موسى على انتسابه اللّخمي، انظر ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٤٠. هناك شخصية أخرى وهو الشاعر نُصيب الذي قام كذلك بنقل ولائه لصالح عبد العزيز أيضاً: أبو الفرج الأصفهاني، **كتاب الأغاني**، القاهرة الطبعة الأولى، ص ٣٠٢ وما بعدها؛ بالنسبة للكاتب المجهول في **الأخبار المجموعة**، نشره لافوانت إي كنترا، مدريد ١٨٦٧، ص ٣٠، قد يكون نصير أعتق من طرف عبد العزيز. وهو الوحيد الذي يقدم هذا المعطى. هناك سعي لتفسير رجعي لتعلّق موسى بمصير عبد العزيز بن مروان.

اللاّذعة لعبد العزيز فيما يخص الغنائم. وقد تفانى الوالي الجديد موسى ليُبرهن على طاعته لسيّده ببعث رسائل الانتصار إلى جانب الغنائم والسبي[(١)].

هكذا أُحبطت محاولة الولاية للتحليق بأجنحتها مع حسّان وذلك لتصلّب إرادة عبد العزيز بن مروان الذي ساهم لوقت طويل في إعطاء دفع جديد لصلات تبعية إفريقية لمصر. في هذا الصدد نلاحظ مباشرة أن الإبقاء على هذا الخضوع - الذي تضاعف خطره بوضع الطعم الضخم والانفتاح على منّ الغنائم السهلة - يعود أساساً لشخصية عبد العزيز، ذلك أن حضوره في الجناح الغربي من الإمبراطورية كان يخلق سلطة فعلية مضاعفة. وعبد العزيز كان قد نصّبه أبوه مروان بالذات ليكون والياً على مصر، كما رشّحه بنفسه ليكون وريثاً للخلافة بعد عبد الملك[(٢)]. لذلك لم يلبث أن دبّ العداء بسرعة بين الأخوين واحتدّ في نهاية حكمهما. لقد حاول عبد الملك الحصول من أخيه عبد العزيز على تنازل على العرش بمحض إرادته، لكن بدون جدوى. فقد كان عبد الملك ينوي حرمانه من حقه في تولي الخلافة، بل ربما كان يعتزم تنحيته من ولايته[(٣)] قبل أن يموت في جمادى الأولى سنة ستّ وثمانين للهجرة[(٤)].

ماذا يمكن أن تكون انعكاسات مثل هذا الصراع على شؤون إفريقية؟ من المؤكد أن عبد الملك كان يحاول صرف نظر أخيه على

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ص ٥ - ٢٧٤؛ ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٤٠ - ٤١؛ ابن الأثير، **الكامل**، القاهرة، ١٩٥٧، ج٦، ص ٣ - ١١٢.

(٢) الطبري، **التاريخ**، م.س، ج٥، ص ٦١٠؛ ابن سعد، **الطبقات**، بيروت، ج٥، ص ٢٣٦.

(٣) الكندي، **ولاة**، م.س، ص ٧٥؛ الطبري، م.س، ج٤، ص ٤١٢ - ٤١٣؛ ابن سعد، **الطبقات**، م.س، ج٥، ص ٢٣٣؛ الجهشياري، **كتاب الوزراء والكتاب**، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٣٤.

(٤) الكندي، م.س، ص ٧٦؛ الطبري، م.س، ص ٤١٣ - ٤١٦.

الصعيد المغربي ليحصل منه على مكافأة في نواح أخرى خاصة وأنه تخلّى على ما يبدو عن كلّ حلول اعتماد القوة. لكن في المقابل، فإن انتباه عبد العزيز لمجادلته حقوقه في الخلافة واستبعاده من العرش كان دافعاً له لتصليب مواقفه وتأكيد سلطته على مصر.

كلّ هذا يفسّر جيداً أن موت عبد العزيز كان علامة انقطاع بين الولايتين. لكن هذا التفسير يبقى غير كاف إذا لم نحتطْ بكلّ تأكيد من أن كلّ والٍ على إفريقية كان يحبّذ الرقابة عن بعد من قبل الخلافة بدل والي مصر القريب من إفريقية.

ورغم أنه تمّ تغيير عبد العزيز بابن عبد الملك بالذات عبد الله[1]، فإن موسى لم يتردد لحظة واحدة لإرسال الهدايا والرسائل الرسمية مباشرة للخليفة، ممّا أثار غضب الوالي عبد الله واحتجاجاته[2]. هذه الحادثة الأساسية التي يتعيّن الاحتفاظ بتاريخها (٨٦/ ٧٠٥) تنطوي ضمنياً على استقلال إفريقية عن مصر. فمن ٨٦ إلى ١٨٤/ ٧٠٥ ـ ٨٠٠، بدأت الولاية تنظّم شؤونها وتتمتّع بهياكل إدارية، ثم أتت فيما بعد فترة أخرى شرعت فيها السلطة الأغلبية في إقامة سلطة محلية حقيقية، فعرفت إفريقية بين الحدثين وضعاً قانونياً مكتملاً بكلّ استحقاق إذا جاز التعبير، لكنّه مرتبط مباشرة بالخلافة[3].

(١) الكندي، م.س، ص ٧٩.

(٢) م.ن، ص ٨١ ـ ٨٢. ويبدو لنا هذا المصدر حقيقاً بالأخذ بما فيه لوضوحه. فقد تمكّنا من التعرف أخيراً على نصّ ابن الرقيق، **التاريخ**، في شكل "ميكروفيلم" استعرناه من الأستاذ شبّوح. ففي الفصل الثامن يبدو الكاتب محافظاً على ذكرى القطيعة في أيام عبد العزيز، غير أن عبد العزيز هذا بالذات يكون قد مات بعد عبد الملك وهو أمر غير صحيح.

(٣) عرفت إفريقية بين ١٣٢ و١٣٧هـ، استقلالاً حقيقياً باستحقاق. ففي ١٢٧هـ، استحوذ عبد الرحمان بن حبيب بالقوة على الولاية ولكن تمّ تثبيته في ١٢٩هـ. من طرف مروان بن محمد: **البيان**، م.س، ص ٦٠، ومع أنّ موت هذا الأخير في ١٣٢هـ أعفى ابن حبيب من كل بيعة فقد امتنع عن الاعتراف بالسلطة العباسية الجديدة. كذلك في ١٣٦هـ عيّن أبو العباس الخليفة العباسي صالح بن علي والياً على مصر وفلسطين وإفريقية. فأحيت هذه التسمية تقاليد قديمة كانت قد انقرضت. ففي ٨٦هـ كانت تجمع =

ولم تدمْ العلاقات مع مصر أكثر من ذلك بل أضحت أقلّ ارتباطاً من قبل. في المقابل نلاحظ فحسب تواصلاً كثيفاً بين الطرفين في مستوى الأطر الإدارية أو بين عناصر العائلات الحاكمة الأصيلة.

فقد لعب أحفاد معاوية بن حديج خلال القرن الثامن ميلادي دوراً مهماً في مصر فاحتلوا في مناسبات عديدة وظائف رسمية[1]. وتكون الصورة أكثر دلالة مع أحفاد عقبة وابن نصير، ذلك أن هاتين العائلتين عاشتا بشكل مواز في مصر والمغرب، وقد كان لهما هنا وهناك وزنهما في الشؤون العامة. فقد احتكرت سلالة عقبة في إفريقية قيادة الجيش[2]، على غرار حبيب بن عبدة (أو عبيدة) بن عقبة بن نافع وخالد بن أبي حبيب، ونجحوا في تأسيس سلطة مع عبد الرحمان بن حبيب، والمساهمة في بعث سلطة أخرى في إسبانيا مع يوسف الفهري. أمّا الفرع المصري لهذه العائلة فيبرز ربّما بصفة أقلّ بريقاً في عديد الوظائف المدنية والعسكرية العليا[3]. ومن جهتهم فإن النصيريين رغم الاضطهاد الذي تعرضوا له بداية من ٩٦هـ قد شكّلوا مجموعة مؤثرة في إفريقية، كما تمّت تسمية البعض منهم ولاة في مصر[4]: ففي ١٣٢هـ عُيّن عبد الملك بن معاوية بن موسى والياً على مصر، وفي ١٤٤هـ ارتقى

= لنفس الوالي ولايتين في نفس الوقت. لكن هذه حالات تهمّ ظروفاً استثنائية فقد كان الهدف منها إركاع إفريقية للطاعة العباسية. وقد تمّ فعلاً تجميع جيش بالفسطاط، غير أن المنصور تقلّد السلطة في ١٣٧هـ ووضع حدّاً لهذه الاستعدادات: الكندي، ولاة، م.س، ص ١٢٣ ـ ١٢٤. وهو ما يمكن تفسيره بيسر بقيام ابن حبيب بتقديم البيعة للخليفة الجديد: **البيان**، م.س، ص ٦٧. لكن بعد وقت وجيز خطر له خلع الطاعة عن السيادة العباسية وإعلان الاستقلال، فتم اغتياله (١٣٧هـ). والواقع أن عبد الرحمان كان يتمتّع باستقلال حقيقي طيلة فترة "حكمه" (١٢٧ ـ ١٣٧). بنفس النمط، كانت سنوات حكم الخوارج (١٤٠ ـ ١٤٢) يمكن اعتبارها في نفس السياق.

(١) الكندي، **ولاة**، م.س، ص ٧٩، ٨١، ١٣٣.

(٢) **البيان**، م.س، ص ٥١.

(٣) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ١٣٥ ـ ١٥٦؛ الكندي، **ولاة**، م.س، ص ١٠٢.

(٤) **ولاة**، م.س، ص ١١٦.

معاوية بن مروان شقيق الوالي السابق إلى وظيفة والي الخراج[1].

وفي مناسبات عديدة قام الخلفاء الأمويون مثلهم مثل العبّاسيين بنقل حكّام من مصر إلى إفريقية دون أن نلاحظ في أيّ وقت من الأوقات، اجتماع ولايتين لنفس الشخصية. لذلك إذا تمّ الفصل الفعلي والقانوني للولايَتَيْن فإن ذلك لم يطرح أبداً أي إشكال، ومع ذلك فهو اعتراف ضمني لماض إسلامي موحّد لتبعية الولايتين لنفس الفضاء الجغرافي.

لهذا تمّت في سنة ١٠٢ هجري تسمية بشر بن صفوان والي مصر على رأس ولاية إفريقية. وعند مغادرته الفسطاط للتوجه للقيروان سمّى خلفاً عنه أخاه حنظلة، فسارع الخليفة يزيد بن عبد الملك بإقراره والياً على مصر، ممّا يقطع مع كلّ عزم للجمع بين الولايتين في نفس الولاية وتحت قيادة واحدة[2]. وفي ١٢٤ جاء دور حنظلة ليتمّ تعيينه والياً على إفريقية بعد أن كان زكّاه هشام في ١٠٥هـ والياً على مصر[3]. وبنفس الطريقة تمّ استبداله في الفسطاط بأحد الأوفياء له وهو حفص بن الوليد الذي تمّ إقراره في خطّة وال، وهو ما صان من جديد الفصل بين الولايتين.

وتمّ أيضاً نقل عدد من ولاة الفسطاط إلى القيروان: من ذلك ابن حبيب[4]، الوالي القديم للخراج، ابن الأشعث[5]، يزيد بن حاتم[6]. وهذه علامة على الأهمية التي يوليها الخلفاء للمغرب وهو ما يعني أن

---

(١) م.ن، ص ١٣٣.

(٢) م.ن، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٣) م.ن، ص ص ٩٣ ـ ٩٤. بينما واصل بشر مهامه في إفريقية حتى ١٠٩هـ.

(٤) م.ن، ص ٩٥، لم يكن أبداً والياً على مصر، وكذلك لم يحكم إفريقية ومصر في نفس الوقت كما يؤكده ليفي بروفانسال: **تاريخ إسبانيا الإسلامية**، باريس ١٩٥٠، ج١، ص ٤١، وهو يكرر في هذا الصدد معلومة خاطئة أوردها ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٥١.

(٥) الكندي، **ولاة**، م.س، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٦) م.ن، ص ١٣٣ ـ ١٣٨.

المقاطعتين تحتلاّن في نظرهم نفس الدرجة في الهرم الإمبراطوري.

وفي سياق نفس الأفكار، صحيح أن المغرب ليس ولاية مركزية في الإمبراطورية، ولم يعرف على رأسه أمراء من الدولتين ولكنْ ـ وهذا ليس أقلّ صحّة من الرأي الأوّل ـ قد تمّ مع الأمويين كما مع العبّاسيين تعيين شخصيات مهمّة، من بينهم ـ على غرار ما رأيناه ـ من أدار شؤون مصر، كما هناك آخرون برزوا في الشرق في أرقى المهام. في هذه الدرجة الأخيرة يمكن أن نصنّف يزيد بن أبي مسلم أخ الحجّاج من الرضاع الذي أدار في العراق ديوان الرسائل، كما كلّف سنة ٩٥هـ بمراقبة خراج نفس الولاية[١]، وهي مهام ذات بال. يمكن أن نذكر أيضاً عمر بن حفص المهلّبي الملقب بالهرمزان والذي تميّز في كثير من المقاطعات في الشرق وكان قد منحه المنصور إدارة ضخمة[٢]. ويضاف للقائمة في نهاية الفترة التي تهمّنا هرثمة ابن أعْيَن أحد أصحاب الجاه الكبير في بلاط بغداد[٣]. وليس هناك ما من شأنه أن يقدّم لنا فكرة واضحة على أهمية الولاية أكثر من ملاحظة الحجم الضخم للمساحات التي استطاعت في بعض الأوقات أن تكون تحت مراقبتها. وهذا المعطى يدفعنا لفحص هيئتها وحدودها الجغرافية.

الجغرافية التاريخية

حول أصل لفظة إفريقية التي تُعتمد غالباً لتقديم المقاطعة[٤]، لا يتسرّب أي شك بأنها تنحدر عن اللاتينية أفريكا Africa، وذلك رغم كل الجهود الغبية أو اللاّواعية للنسابين والإخباريين العرب الذين حاولوا

---

(١) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، م.س، ص ٤٢.

(٢) البلاذري، **فتوح**، م.س، ص ٢٣٤.

(٣) الجهشياري، م.س، ص ٢٠٧، بصفة خاصة رئيس الحرس.

(٤) ابن عبد الحكم، م.س، ص ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، وما بعدها؛ البلاذري، **فتوح**، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣١، وما بعدها؛ ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥٧، وما بعدها.

الرجوع باللفظة لشخصية ملكيّة من الجنس العربي. هذه التهيّؤآت "ذات النزعات العربية" تستند في الغالب لسلطة ابن الكلبي العلمية، وبدون اختلاف تعتمد بصفة تقليدية، نفس المنطلقات[1] مصدراً لها.

ففي أوّل الهيمنة الرومانية ينطبق استعمال تسمية أفريكا على تونس الشمالية (أفريكا) القديمة أو الأصلية Africa Vetus ou propria، ثم امتدت على نوميديا التي تحصلت بدورها مع يوليوس قيصر على اسم أفريكا نوفا Africa Nova (بمعنى الجديدة) مع أنها كانت دائماً منفصلة إدارياً عن أفريكا القديمة، وذلك إلى حدّ سنة ٢٥ قبل الميلاد. في هذا التاريخ بلغ المفهوم القانوني لأفريكا أقصى انتشاره محتوياً طرابلس وسيرتا الكبرى لكن مع البقاء منفصلة عن الموريطانيات[2]. نلاحظ في الأثناء مع الإمبراطور ديوكلسيان Dioclétien ميلاد أبرشية لإفريقية وهي تضمّ في ذات الوقت بلاد إفريقية الجغرافية والموريطانيات[3]. من هنا وحسب الظروف تضيق ضبابية فهم لفظ إفريقية إلى النواة الأصلية التونسية أو تونس الشمالية مع هامش غير مضبوط يمتدّ على نوميديا والبلاد الطرابلسية أو يتّسع إلى أن يدمج مختلف الموريطانيات. بلغة أخرى يمكن أن يصادف المفهوم القانوني نظيره الجغرافي أو يتجاوزه.

ولم يختلف الأمر مع العرب. فاللفظ الإداري المتداول لتسمية الولاية هو إفريقية: وهو ما نلحظه سيّما على قطع العملة التي وصلتنا[4].

---

(١) أسطورة إفريقش التي هاجرت من جنوب بلاد العرب إلى المغرب. انظر حول هذا الموضوع، البلاذري، م.س، ص ٢٣١؛ ابن الفقيه الهمداني، **جغرافية بلاد العرب** B.G.A (خمسة) ليدن ١٣٠٢هـ، ص ٧٢؛ اليعقوبي، **كتاب البلدان**، بيروت ١٩٥٥، ج١، ص ٢٢٨؛ ابن خلدون، **تاريخ البربر**، ترجمة سلان، م.س، ج١، ص ١٦٨.

(٢) تيسو ـ ريناك، **مقاربة جغرافية لمقاطعة إفريقية الرومانية** Tissot-Reinach, *Geographie Comparée de la province romaine d'Afrique*, Paris, 1888.

(٣) م.س، ج٢، ص ٣٧.

(٤) لافوا، **فهرس العملة الإسلامية للمكتبة الوطنية**، باريس، ١٨٩١، ج٢، ص ١٩؛ =

لكن تبقى نفس الضبابية أولاً بسبب النوائب المختلفة التي عرفتها الولاية والتي ضخّمت ثم قلّصت مجالها، وخاصة لأن البقايا الجغرافية استمرت ماثلة أمام العيان. لذلك ألا تمثّل جغرافية إفريقية قبل كل شيء البروقنصلية القديمة وبيزاسان القديمة مع إضافة بقايا نوميديا وطرابلس؟ وكذلك فمفهوم المغرب قد يشير إلى كل الرقعة الغربية ابتداء من طرابلس، وهذا معنىً فضائي، وقد يتماهى مع مفهوم إفريقية من الوجهة المؤسساتية لا من الوجهة الجغرافية (والي إفريقية والٍ على كل المغرب)، وأخيراً فعند الانطلاق في اتجاه الغرب حيث تنتهي إفريقية، يتم التعبير بالاستعمال الشائع "إفريقية والمغرب" حيث يظهر هذا التركيب كتعريف إضافي.

أما في بعض الحالات النادرة عندما يعوّض هذا الاستعمال لفظة إفريقية سواء تحت الشكل البسيط ونعني به المغرب[1]، أو تحت شكل أكثر تضخيماً بذكر "المغرب كلّه"[2]، تبرز في هذا الصدد بصفة خاصة النبرة القانونية التي تثير ضخامة ولاية الغرب الإسلامي متضمّنة كذلك إسبانيا.

ودائماً يجوز أن ننتبه في هذا التحليل السريع لمخطّطات متتالية لا يمكن تجاهلها. كذلك الحال بالنسبة للجزئيات التوبونيمية (تسمية البلدان)، سواء في مستوى المناطق أو في مستوى المدن والأماكن المعروفة بتسمياتها الخاصة. من ذلك أنطابلس (برقة) وطرابلس، وإطرابلس[3]. كذلك قرطاجنّة، بالنسبة لتونس (وهي قديماً توناس

= ووكر، **الفهرس العربي - البيزنطي والإصلاحات الرومانية المتأخرة**، لندن ١٩٥٦، ص ص ٧٠ - ٧١، يقدّم الكتابة الموالية باللاتينية: in nomine domini misericordis solidus feritus in Africa Indictioni VII سنة ٩٠ - ٩١هـ و٩٩. بالنسبة للسنوات ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤ وغيرها نجد الدنانير بالعربية مضروبة بإفريقية.

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٥ وغيرها.

(٢) **البيان**، م.س، ص ص ٤٧ - ٥٠؛ سعد زغلول، **تاريخ المغرب العربي**، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ٣ - ١٢.

(٣) كان ياقوت واعياً بالأصل الإغريقي للكلمة. انظر: **معجم البلدان**، ج٤، (طبعة بيروت) ص ٢٥، وكنّا قد أشرنا إلى أن طرابلس تعني المدن الثلاثة.

Tunes)، سبيطلة (سُفاتُلة Suffetula)، قمّونية[١] (كمونية أو كامونيا Cemonia)، مامس (ماما Mamma)، لمطة (لبسيس Lepsis)[٢]، إيبيانا من (فيبيانا Vibiana)[٣]، قفصة (تابصا Tapsa)[٤]، وغيرها. وكان يحصل قديماً انتشار لتسمية تغطي منطقة ذات مجال محدود لتضمّ إقليماً أوسع، من ذلك اختفى اسم تكامودة Thacamuda ليصبح قمودة[٥]، ويفرض استعماله على كامل القسم الغربي لبيزاسان. أو على عكس ذلك، فلفظة ـ مفتاح وذات مجال تطبيق أوسع من عبارة البيزاسان، يمكن أن يستمر استعمالها بتواتر عادي مع تقلّص مدلولها، فاللفظ الذي عوّض البيزاسان بدون منازع هو مُوزاق[٦] Musaq، وفعلاً، لا نجده إلاّ نادراً في النصوص، فقبل أن يتمّ إهماله كان يعني في أفضل الحالات سهل القيروان[٧].

خلال استثناءات نادرة تمّ نقل تسميّة المواقع المشتقة من العمق الليبي ـ الفينيقي إلى اللاتينية، ثم نُقلت إلى البيزنطية، وصارت راهناً معرّبة، غير أن متابعة التعريب عن قرب في مختلف هذه الحالات، تبيّن أن العربية تتلاءم مع الأشكال الأصلية البربرية وبالتالي الشعبية، أكثر بلا شك منه مع اللاتينية. من ذلك أن باغاي العتيقة Bagay تعود أصولها البربرية لمحور التسمية h.b gou t.b. g وهي من نفس أصل التسمية التي اشتُقت منها فاقا VAGA الرومانية المعربة بـ باجا[٨].

---

(١) ح. ح. عبد الوهاب، مشتقة من الاسم العربي للبيزاسان، **المجلة التونسية ١٩٣٩**، ص ٢٠١. نفس المصدر، عند تحديد موقع القيروان، ١٩٤٠، ص ٥١.

(٢) م. ن، من الاسم العربي للبيزاسان، ص ٢٠٠.

(٣) م. ن، **المدن العربية المنقرضة**، إهداء لويليام مارسي، باريس ١٩٥٠، ص ١٣.

(٤) م. ن، **المدن العربية المنقرضة**، ص ١٥.

(٥) م. ن، **المجلة التونسية ١٩٣٩**، مقال مذكور سابقاً، ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

(٦) م. ن، **المجلة التونسية ١٩٣٩**، مقال مذكور سابقاً، ص ١٩ ـ ٢٠١.

(٧) ابن ناجي، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، نشرت بتونس ١٣٢٠هـ، ج١، ص ١٧٣. ويعيد في هذا الصدد معلومة قديمة تتريها تفسيرات تشوبها النزوات.

(٨) بالقران، **محاولة حول أسماء الأماكن بالجزائر وتونس**، تونس ١٩٤٩، ص ٧٧.

يمكن ملاحظة عودة مباشرة للمصادر المحلية في التوبونيميا الجهوية، لكن هناك كذلك تسميات جديدة تعبّر عن قطيعة وتتجلى في بروز ألفاظ عربية أو تعبيرات جغرافية مجلوبة من المشرق. فمهما كانت رابطة الهوية بين مضمون مفاهيم المغرب والموريطانيات، فالحقيقة إلى حدّ ما أن هذه الألفاظ لا تستطيع أن تصل إلاّ بالصدفة، فاللفظ الأوّل له منحى جغرافي والثاني يشير لمفهوم إداري قاعدته عرقية. فمع العرب نجد خاصة كلمة سوس، قريباً كان أم بعيداً، فعوّض لفظ موريطانيا. كذلك انقرضت تسمية بيزاسان ولم تترك سوى هيكل بمعنى تركت عبارة جديدة أصولها عربية محضة، فعوضتها بصفة تدريجية كلمة ساحل وهي تشير إلى الشريط الساحلي للمقاطعة القديمة[1]. نذكر أيضاً تسمية جديدة وهي جزيرة شريك (شبه جزيرة الوطن القبلي حالياً)، إذ أتت تسمية المكان نسبة لشريك العبسي الذي قد يكون بطل فتح هذه المنطقة. وتتمثل الظاهرة الأكثر دلالة في التخلّي الكلّي عن اسم نوميديا الذي حل محله لفظ الزاب. فهذه التسمية الأخيرة ذات الجذور البابلية أو الفارسية المعرّبة استُخدمت لتعني نهر الزّاب في وادي الرافدين، ثم استعملت في أرض المغرب لتدلّ على وادي أوراس الأعلى وما جاوره، ويشير إذاً بصفة أساسية لنوميديا الجنوبية[2]، ثم استُخدم ليعني كامل المقاطعة القديمة.

تغطّي هذه التحوّلات التوبونيمية خطوطاً جديدة لحقيقة تعبّر عنها بالضرورة. ففي هذه التحوّلات لعبت نوائب الغزو دوراً في فرض نظرة معيّنة لدى الغزاة. لذلك فإنّ الشريط الشرقي ـ الأوراسي الذي انتصب كحاجز مقاومة رهيب، برز حيناً كقسم من الإقليم وحيناً آخر كأنه الإقليم كلّه، غير أن مفهوم نوميديا لم يعدْ من الممكن أن يكون سوى إحياء

---

(١) ليفيسكي (ت)، «وثيقة إباضية غير محققة لنفوسة الغرب بالساحل التونسي في القرن الثامن والتاسع»، مجلة فوليا أريونتالا، ج١، القسم الثاني، ١٩٥٥، ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ ابن الرقيق القيرواني، تاريخ، تونس ١٩٦٦، القسم ٢٦، يتحدّث عن عرب الساحل.

(٢) ياقوت الحموي، معجم، م.س، ج٣، ص ١٢٣، ١٢٤.

لحقيقة عرقية اندثرت منذ زمن طويل. كذلك الشأن بالنسبة لعبارات "بروقنصولية" Proconsulaire و"البيزاسان" Byzacène التي انصهرت في بعضها في الوقت الراهن. فالبيزاسان العربي ليس مجرد سباسب، لكن على عكس ذلك كان مقر العاصمة ومركز إشعاع السلطة الإسلامية. وقد تجزّأ البيزاسان إلى مناطق منها الساحل وقمودة وقستيليا وغيرها، بمعنى أنها تجزأت حسب الاعتبارات الجديدة. فإذا فقد المغرب الأوسط[1] بنفس الطريقة تسمياته القديمة دون أن يحصل على بديل لها فهو على عكس ذلك لم يبرهن طيلة الفتح سوى عن سيولة كما هو في منطقة محرمة. في كلمة، فما لا يتيسّر دحضه هو أن الفضل في بعث المحاور الحيوية في البلاد من قبل العرب يعود فحسب لتجربتهم الذاتية. وبقدر ليس أقلّ ممّا تقدّم أثّر ذلك على تنظيم الجهات وهو ما سنراه عند تحليل إدارة المقاطعة. لذلك ننكبّ هنا على بعض الملاحظات حول اتساع مختلف أراضي الولاية من وجهة نظر الجغرافيا التاريخية.

عندما بعث الإمبراطور موريس (٥٨٢ ـ ٦٠٢م) خطة حاكم إفريقية نتج عن ذلك تجميع فضاءات لا تعبّر في الحقيقة سوى عن القبول بالتراجعات البيزنطية أو عن عجزها عن ردّ الغزو العربي. بلا شك هناك دائماً الرقم التقليدي غير الثابت أي ستة أو سبعة أقاليم، غير أنها كانت تشكل في جزء منها تبعيّة خارجة عن إفريقية (سردينيا، كورسيكا، الباليار، مدن إسبانية)[2]. فعلاً، لم يعد البيزنطيون يسيطرون من إقليم طنجة سوى على سبتيم Septem، وفي المقاطعة القيصرية اكتفوا بمنطقة شَرشَل Cherchell وبعض النقاط الساحلية، إلى حدّ أن الأراضي البيزنطية قطعت بلاد الشُلف أشلاء وضمّت نوميديا والبروقنصولية

(١) تقسيم المغرب إلى أدنى (إفريقية) وأوسط وأقصى هو بلا شك ظاهرة متأخرة.

(٢) انظر قائمة جورج القبرصي التي قام بتحليلها ش. ديل، إفريقية البيزنطية، طبعة نيويورك، ج٢، ص ٤٦٧ وما تبعها.

والبيزاسان وامتدت على الشريط الساحلي الطرابلسي إلى حدّ لبدة. فهل يتعيّن أن نلاحظ في هذا السياق أن جورج القبرصي كان متأكداً من ضمّ البلاد الطرابلسية والبنتابول من حاكم مصر[1]؟ علاوة على ذلك هل من الضروري أن نلاحظ أن جورج القبرصي كان مطمئناً على تبعية منطقة طرابلس والبنتابول لأبرشة مصر[2]، وهو على الأقل ما يتناقض من الوهلة الأولى مع الإخباريين العرب، كما يتباين مع منطق الأحداث[3]؟

كانت النواة الأصلية لولاية إفريقية تتألف من البيزاسان (الساحل)، والبلاد الطرابلسية والبنتابول بحجم يتجاوز الأراضي البيزنطية القديمة من الشرق والجنوب[4]، دون أن يبلغه من الشمال. وبالفعل، فشل العرب مع عقبة وأبي المهاجر في اختراق نوميديا وما بعدها، فمن جهة لم يقوموا بشيء سوى محاولة غير مجدية ولا مؤكدة على قرطاج البروقنصولية، ومن جهة أخرى فإن العُملة والأخبار كانت شكلية حول مسألة تبعية بلاد طرابلس لإفريقية ودوام هذه الوضعية طيلة فترتنا المعنية بالدرس[5]. فيما

(١) كريستيان كُورتوا، «من روما إلى الإسلام»، **المجلة الإفريقية** *Revue africaine*، ١٩٤٢، ص ٣٧.

(٢) دِيل، م.س، ص ٤٦٧.

(٣) على سبيل البيان يقول ابن عبد الحكم: «كان ملكهم (البيزنطيين) يسمى جرجير ومملكته (تمتدّ) من طرابلس إلى طنجة»، **فتوح**، م.س، ص ٨٤. هذه الفقرة لا أساس لها من الصحة، سوى ما يهم مقاطعة طرابلس التي انجرّ عن احتلالها من طرف العرب مناوشات مع فيالق الجيش البيزنطي. هناك خلط في السيادة والاستقلال بعد انتفاضة جرجير أو عند عودة حاكم الكنيسة البيزنطي بعد الفتح العربي لمصر.

(٤) حسب الروايات المصرية كان العرب قد تحولوا إلى فزان والساحل الليبي وأخضعوا بربر الواحات للرقّ: ابن عبد الحكم، م.س، ص ٢٦٣. غير أن روبير برانشفيك أحاط هذه القضية بأكثر الشكوك هولاً: «وثيقة عربية من القرن التاسع تهمّ فزّان»، **المجلة الإفريقية** *Revue africaine*، ١٩٤٥، من ص ٢١ إلى ص ٢٥.

(٥) ووكر، **الفهرس العربي ـ البيزنطي**. . ، م.س، ص ٦٠. واللوحات ١٠ ـ ١١. قام بإعادة صنع الفلوس الطرابلسية بأمر من موسى بن نصير بين ٨٠ و٨٥ هجري؛ ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٧١ ـ ٧٣ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٧.

يخصّ البنتابول، نعلم أن حسّان بن النعمان عيّن على خراج برقة إبراهيم ابن النصراني[1]، لكن نجح عبد العزيز بن مروان في إدماجه مباشرة في مصر وعيّن على رأسه عاملاً وهو المولى العتيق تاليد، ممّا أدّى إلى قطيعة مع حسان[2].

وبقطعها عن البنتابول في حوالى ٨٣هـ، عرفت الولاية في ذلك الوقت اتساعاً مهماً بداية من ٨٦/ ٧٠٥ بفضل موسى بن نصير الذي ارتقى في ذلك التاريخ إلى خطّة والي مستقل عن مصر. وباتساع تلو الآخر مع يسر مذهل في الانتشار، **تضخّم فضاء الولاية ليتّسع من البروقنصولية إلى نوميديا فالمغرب الأوسط والأقصى، وفي ٩٤هـ التحقت كامل إسبانيا بالولاية القيروانية**. في ذلك الوقت تأسست "الولاية الكبرى" لإفريقية التي تجاوز حجمها الممتدّ من جبال البيريني إلى تخوم البلاد الطرابلسية، كلّ ما استحوذ عليه من قبلهم الرومان ومن باب أولى وأحرى البيزنطيون، الذين لم يضمنوا أبداً كمّاً ولا كيفاً، ما بلغته بصفة خاصة الرقابة العربية التي انفردت بفاعلية حقيقية في كلّ هذه الربوع، مع الأخذ على الأقل بعين الاعتبار ما له علاقة بإمكانات العصر. وهكذا أيضاً تجاوز المفهوم القانوني العبارة الجغرافية. غير أن هذا البناء الضخم لم يدم أكثر من ثلث قرن بتمامه: من ٩٤ إلى ١٢٢هـ بالتحديد، وهو تاريخ اندلاع أكبر ثورة للخوارج التي ستؤدّي إلى قيام إمارات مستقلة.

---

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٧٢؛ برانشفيك، «ابن عبد الحكم وغزو إفريقية الشمالية من قبل العرب»، **حوليات معهد الدراسات الشرقية بالجزائر** ***Annales de l'Institut Oriental d'Alger***، ج٦، ١٩٤٢ ـ ٤٧، ص ١١٩؛ هوبكنز، **المؤسسات الإسلامية بالمغرب في العصر الوسيط**، لندن ١٩٥٨، ص ٣٢.

(٢) ابن عبد الحكم، م.س، ص ٤ ـ ٢٧٣؛ ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ١٩ ـ ١١٨، ينقل رواية حول حملة ضد إفريقية الأغلبية قادها العباس بن أحمد بن طولون حيث ظهر واضحاً أن برقة كانت تابعة في ذلك الوقت (٢٦٧هـ) لمصر، على عكس بلاد طرابلس التابعة على الدوام للقيروان. انظر كذلك ابن عساكر، **التاريخ**، م.س، ص ٤٧ ـ ١٤٦؛ والمقريزي، **خطط**، طبعة بيروت، ج١، ص ٢٢٧، ويعتبر أن برقة جزء لا يتجزأ منذ زمن بعيد من مصر.

تكوّنت مملكة برغواطة في سنة ١٢٧/ ٧٤١[١]، وبعدها بسنتين في ١٢٩ انفصلت إمارة إسبانيا التابعة ليوسف الفهري عن القيروان وتأكد استقلالها الكامل في ١٣٧ هجري مع وصول الأموي عبد الرحمان بن معاوية[٢]. وعرف المغرب الأوسط تأسيس مدينة وإمارة سجلماسة في ١٤٠هـ[٣]، وبعد عشرين سنة من هذا التاريخ تأسست مملكة تاهرت (١٦١هـ)[٤]، وأخيراً برزت المملكة الإدريسية الباهرة في ١٧٢هـ[٥]، إذ تمزّق المغرب بصفة تدريجية، غير أن العامل الأوّلي الخوارجي لم يكن هو الوحيد، إنّما ساهم في الأزمة العامة الكبرى التي ضربت أسس الدولة الأموية. ففي ١٨٤هـ عندما انتصب الأمير الأغلبي على العرش كان عليه أن يكتفي بإفريقية مماثلة لإفريقية البيزنطية[٦] (البلاد الطرابلسية، تونس، ونوميديا)، بمعنى الجناح الشرقي للمقاطعة القديمة.

---

(١) **البيان**، م.س، ص ٧ ـ ٥٦.

(٢) م.ن، ص ٣ ـ ٦٢.

(٣) ابن خلدون، **تاريخ البربر**، م.س، ج١، ٢٦١.

(٤) **البيان**، ص ١٩٦.

(٥) م.ن، ص ٣ ـ ٨٢.

(٦) مع ذلك، ربّما قبل هذا التاريخ وبالتأكيد بعد أن وسّع الإمام الرستمي بتاهرت تأثيره على جبل نفوسة وعلى البلاد الطرابلسية وبعض المناطق جنوب البلاد التونسية كمطماطة وجربة وقسنطيليا حيث وصل إلى حدّ تسمية ممثلين أو عمّال من قبله. انظر حول هذا الموضوع لبويكي، «**وثيقة إباضية**»، مجلة **فوليا أوريونتاليا**، م.س، ص ١٨٤؛ **نفس المصدر**: «المؤرخون وأصحاب التراجم والرواة الإباضيون ـ الوهبيون بشمال إفريقية من القرن الثامن إلى الرابع عشر»: مجلة **فوليا أوريونتاليا**، ج٣، ١٩٦١، ١ و٢، ص ١٤؛ الشماخي، **كتاب السّير**، القاهرة ٤ ـ ١٨٨٣، الذي نقل عن مؤرخين سابقين لعصره منهم أبو زكرياء، فيحدّثنا في الصفحة ١٦١ عن الاتفاق الحاصل بين عبد الوهاب وعبد اللّه بن إبراهيم بن الأغلب في ١٩٦هـ، فترك للأول مراقبة ميدان طرابلس من الجهة القارية. وفي مدوّناته البيوغرافية، يبدو أن عديد الشخصيات قد مارسوا بصفة خاصة في القرن الثاني وظائف عامل على قابس، وقفصة، ونفوسة وغيرها. نحن نعطي للرواية الإباضية أقلّ بكثير من المصداقية من التي منحها إيّاها د. لويكي وسوف نرى عند دراسة المؤسّسات أن هناك أسباباً لاتباع الحذر العميق. غير أن الإشارات الحدثية أكثر وثوقاً مما تؤديه التحديدات المؤسساتية وفي المقابل فإن اتساع الرقابة الإباضية هو محتمل بل قد يكون أكيداً.

المؤسسات في حدّ ذاتها

في هذا الباب، هناك مجال لدراسة التنظيم العسكري والإداري والقانوني. ولكن بما أن الوالي ـ العامل هو الذي يشرف على كامل جهاز المؤسسات ويمثل سيادة الدولة، فهو إذاً عامل موحّد بين فروع التنظيم الثلاثة التي سنوليها في البداية اهتمامنا.

الوالي أو الأمير

في الجملة ليس هناك شيء محلّي خصوصي لإفريقية، فوالي القيروان هو تقريباً مطابق في صلاحياته وفي مهامه لوالي المدينة أو الكوفة.

من وجهة النظر التمثيلية، كان يُحيّى بلقب "أمير" ـ وهو في الأصل قائد الجيش ـ فإذا توجه إليه موظفوه بقولهم «أصلح الله الأمير»، فإن لقبه يبقى ضعيفاً جداً ويظهر بوجه شاحب أمام نوّاب المقاطعة ورجال الدين. إن تسمية وظائفه الرسمية تستحق بعض التدقيق: فعبارات والي وأمير متعاوضة[1] مع ثنائية في التمييز البروتوكولي والعسكري للقب أمير[2]. واستعمل البلاذري عبارة عامل وهو يتحدّث عن حاكم القيروان، وهو نفس التعبير الذي استعمله ابن عبد الحكم، لكن في هذا الصدد هناك غموضاً في اللغة[3]. وبما أن اللفظ يتضمن معنى عون السلطة العمومية، فالأكيد أنها تنطبق على الوالي، أو بشكل أدق على

(١) ابن العذاري، **البيان**، م.س، ص ٤٨، ٤٩، وغيرها: «سُمي إسماعيل بن أبي المهاجر، فبدا أحسن أمير وأحسن والٍ».
قارن كذلك بالطبري، **التاريخ**، م.س، ج٦، ص ٤٨٥: «وصل عثمان بن حيّان المرّي إلى المدينة كوالٍ من قبل الوليد بن عبد الملك» ثم: «يدّعي محمد بن عمرو أن عثمان وصل المدينة كأمير».

(٢) على قطع العملة لفظ أمير هو المتداول بانتظام: والكر، **الفهرس**، م.س، ص ٤١ و٦٠.

(٣) هو في الواقع استعمال نادر، انظر: **فتوح البلدان**، م. س.، ص ٢٣٣: «عندما بلغ يزيد بن الوليد الخلافة لم يبعث إلى (إفريقية) أميراً».

مساعدي الحكّام في المقاطعات[1].

يتنقّل الأمير في موكب ويقف الحضور عند دخوله في مكان ما. حول هذه النقطة الأخيرة نستحضر طرفتين تسترعيان الانتباه[2] لأنهما وردتا هنا في الظاهر لتوضيح حديث نبوي يُدين الوقوف إجلالاً لأهل الجاه. وصياغة الطرفة والحديث على تلك الصورة ليسا أقلّ دلالة عن هذا التقليد إذ يمثلان معارضة أوساط علماء الدين. هناك نقطة أخرى ذات دلالة: يستقبل الوالي الوافدين عليه جالساً على "سرير"[3]، تماماً مثل الخليفة بالذات، وعندما يريد أن يشرّف أحداً، فيُجلسه بجانبه. نجد نفس الشيء في مصر وذلك لأن الروابط مع إفريقية قديمة، كما نجد هذا التقليد بصفة متأخرة مع الأغالبة، غير أن الأمير العبّاسي كان يحظى بخدمة حاجب[4]. وتُوفّر المصادر إشارات سريعة تحيطنا علماً بأن الأمير كان محاطاً بالحرس الشخصي أو حرس الشرف[5]، الذي ينافس في ذات الوقت الشرطة، والحرس هو المسؤول على أمن الأمير في القصر وخارجه.

يتصدّر هذا التعالي الرسمي "قصر الإمارة" وهو سكنى الحاكم الملاصق للمسجد الجامع من الجهة الجنوبية الشرقية وهو ما يمكّنه من الدخول مباشرة للصلاة دون المرور بالخارج.

---

(١) ابن عبد الحكم، م.س، **فتوح**، ص ص ٢٩١ ـ ٢٩٣ وغيرها؛ **البيان**، م.س، ص ص ٧٩ ـ ٨٧ ـ ٨٨ وما بعدها؛ عبد العزيز الدوري، مادة "عامل" **دائرة المعارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، ليدن.

(٢) أبو العرب، **طبقات علماء إفريقية**، نشر بن شنب، الجزائر ١٩١٤، وتونس ١٩٦٨، ص ٤٦؛ النوباهي المالقي، **تاريخ قضاة الأندلس** نشره ليفي بروفنسال، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٥، نفس المشهد حيث أن الأدوار تسند مرّة إلى رابح بن يزيد وإلى شخصية كبيرة من محيط الوالي العباسي، ومرة إلى ابن غانم وإبراهيم بن الأغلب، والحديث هو ذاته في الطرفتين ويمكن أنه تمّ اختلاق هذه الروايات في فترة الولاة العباسيين في حين أن إكساء الروايات الصبغة الطريفة حصل في فترة لاحقة.

(٣) **البيان**، م.س، ص ٥٣.

(٤) الكندي، **ولاة**، م.س، ص ٦٧، يخبرنا عن وجود حاجب لدى حكّام مصر مسلمة وعبد العزيز بن مروان؛ ابن الرقيق، القسم ٢٦، يؤكد الخبر.

(٥) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

لم يبق شيء سوى الأسس القوية[١] للقصر البدائي، لكن ما يمكن أن نؤكده من خلال معاينة هذه البقايا التحت ـ أرضية التي لم يقع الكشف عنها جيداً والتي يمكن أن تكون بناية مهابة أنها كانت في المشرق محصّنة[٢]. فعلاوة على وظيفة الإقامة للحاكم والمقربين له وحرسه فإن القصر هو مركز الحكومة والإدارة.

تتمّ تسمية الوالي بواسطة "عهد الخليفة"[٣] المدوّن على سجل أو دفتر معترف به فيقدّمه المعنيّ بالأمر عند وصوله إلى القيروان إذا أقبل من الشرق، أو يصله بواسطة البريد إذا كان مقيماً بإفريقية، وبمجرّد إلقاء نظرة على السجل يُحيى بلقب أمير. في بعض الحالات يصل الأمير بصفة مفاجئة، خاصة إذا كان الوالي الجديد ينوي متابعة تجاوزات مالية لسابقه[٤]. وزيادةً عن انتفاضة الفهريين أخذت سلطة الولاية طابعاً عائلياً كالحال مع المهلبيين (١٥١ ـ ١٧٨هـ)، لكن دون الحصول على السلطة بصفة آلية ولا بإرث مباشر. من ذلك على سبيل البيان إذا كانت سلطة الخلافة محمولة بالضرورة على الإبقاء على الفرع المهلبي المنحدر من قبيصة في إفريقية خلال مدّة الاضطرابات، فلا يتنازل الخليفة في سائر الأوقات عن حقّه في تسمية الشخصية التي يختارها بنفسه. بهذا الشكل لم يستطع داود بن يزيد بن حاتم البقاء في السلطة بعد موت أبيه وتمّ تعويضه بروْح بن حاتم[٥] إلى حدّ أنه بعد اختفاء هذا الأخير كان ولاء أهالي إفريقية قد تحوّل لابنه قبيصة، لكن الخليفة أمر بتعيين نصر بن حبيب[٦].

---

(١) قمنا بزيارة المواقع الأثرية صحبة السيد عثمان جراد.

(٢) نعلم أن قصر الإمارة بالكوفة كان محصّناً. من ذلك خاصة أنه بعد حروراء قام المختار ببناء سور من جهة مصعب بن الزبير في ٦٧هـ، تاريخ الطبري، ج٦، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) انظر مثلاً بالنسبة لحسّان بن النعمان: الكندي، ولاة، ص ٧٤.

(٤) كالحال مع عبيد بن عبد الرحمان السليمي، البيان، م.س، ص ٥٠، الذي ينقل عن ابن الرقيق، التاريخ، مخطوط الرباط الورقة ١٩.

(٥) البيان، ص ٨٢.

(٦) م.ن. ص ٨٥.

والوالي هو فعلاً الماسك بالسيادة العمومية بكلّ أشكالها. فعندما بلغت إفريقية البيزنطية نهايتها، ظهر فيها صراع بين القائد العسكري ونائب المقاطعة المدني[1]، في حين نجد أن مصر الإسلامية[2] قد عرفت بدورها في الغالب إلى جانب هذا وذاك والي الحرب أو الصلاة ووالي الخراج مع رفعة واضحة جداً للسلطة العسكرية على حساب السلطة المدنية، غير أن هذه الثنائية لم تتشكّل في أي وقت من الأوقات في إفريقية. لذلك فإن ما ذكره المالكي[3] حول التعيين، في الفترة البطولية لحنش الصنعاني على الصدقات والزكاة لا يعني أنه كان والي خراج مستقل. كذلك فإن إشارة ابن عبد الحكم تدقّق للمرة الأولى الصلاحيات المالية لوالي إفريقية، وهو ما لا يجب اعتباره مرجعية لتصحيح خطأ أو استثناء بل على العكس من ذلك يتعيّن اعتماده كتذكير أُهمل فيما سبق للصلاحيات العادية للوالي[4]. فيقول ابن عبد الحكم أن «محمد بن يزيد تولى على حرب إفريقية وخراجها وصدقاتها».

فللوالي قبل كل شيء مسؤولية عسكرية. ولا شك أنه يُفوّض في هذا الميدان بالذات سلطاته لقوّاد ينتدبهم من الأرستقراطية المحلية من الأمويين أو من القادمين مع الجند في الفترة العباسية[5]. لكن يكون قائد

(١) ديل، **إفريقية البيزنطية**، م.س، ص ص ٤٨٥ ـ ٤٨٧.

(٢) الكندي، ولاة، م.س، ص ص ٨٧ ـ ٨٩ ـ ٩٤ ـ ٩٥ وما بعدها.

(٣) **رياض النفوس**، ص ٣٨؛ هوبكنز، الحكم الإسلامي في بلاد البربر في الفترة القديمة *Early Muslim Government in Barbary*, p. 92، م.س؛ أبو العرب التميمي، **طبقات**، ص ٢٦، يذكر حالة يحيى بن سعيد «عامل عمر بن عبد العزيز في الصدقة فحسب»، لكن على مدينة ومقاطعة تونس وليس على كامل الولاية. وبادئ ذي بدء يبدو مفاجئاً أن الخليفة يُسمي مباشرة أعواناً محليين، لكن عمر كان بصفة خاصة يتدخل في شؤون المقاطعات. وبكل صفة، فهذه ليست سوى استثناءات لا يمكن لها أن تضع قناعاتنا محل سؤال، خاصة فيما يتعلق بوالي الخراج ذي السلطات الكبرى.

(٤) **فتوح مصر**، م.س، ص ٢٨٧.

(٥) نجهل كل شيء عن طريقة التعيين في القيادة العليا: القوّاد، أمراء الأخماس أو الأسباع، أصحاب الرايات. من الممكن أنها كانت تعود للوالي الذي كان عليه أن يختار ضمن دائرة ضيّقة. انظر حول هذا الموضوع: **البيان**، م.س، ص ٥٣، ٧٩. بالنسبة للعرفاء لا =

القوى المسلحة بحق ويقود في الغالب بنفسه العمليات العسكرية[1]. فلم يكن له حرية التصرّف في قرع طبول الحرب فحسب، إنما كان المسؤول على استتباب الأمن العام، وبحكم سلطاته الإرغامية والبوليسية فعلى كاهله واجب وإمكانية قمع كل عملية تخريبية أو من شأنها أن تسبّب المخاطر. لذلك فهو الذي يتحمّل المهام الجسام، يساعده في ذلك العرفاء، عند التنظيم المادي للجيش والسهر على انتشاره[2].

قريباً من القطاع العسكري ـ إنّ ضمّ كلمتي حرب وصلاة في كتابة الحوليين ذو دلالات عديدة ـ يندرج الميدان الديني هو كذلك في صلاحيات الأمير. فالوالي ممثل إمام المسلمين وهو القائد الروحي للمجموعة الإسلامية في إفريقية، وهذه الأولوية لا يجادله فيها لا الفقهاء ولا القضاة، رغم أنه يحصل لهؤلاء معارضتهم له بدرجات متفاوتة في الميدان العملي. كذلك يجب على الوالي أن يؤمّ الصلاة الجماعية في المسجد الجامع، وبصفة عامة قد يكون له الإحساس بتحمّل مهام المحافظة على الدعوة ونشرها، ومقاومة كل الهرتقات وحركات الغلاة المتطرفين. وفي هذا السياق ركّز إسماعيل بن أبي المهاجر (١٠٠ ـ ١٠١هـ) بطل نشر الدعوة الإسلامية كلّ انتباهه على أسلمة الأهالي الأصليين[3]. بداية من عبيد الله بن حبيب وخلال مدّة دامت زهاء خمسين عاماً كان الشغل الشاغل للولاة ينصبّ على مقاومة المذهب الخارجي، سواء لأسباب سياسية أكيدة أو لأهداف دينية.

تُمثّل الوظيفة القانونية العنصر الثالث في الداخل في تركيبة صفات

= شيء يرجع حول إفريقية، لكن كما هو في المشرق لا بدّ أن هؤلاء كانوا يُسمون ويُعزلون من طرف الوالي كما أنهم كانوا خاضعين لسلطته عن قرب. انظر الصفحات اللاحقة المُهتمة بالتنظيم العسكري.

(١) **البيان**، ص ٥٨، ٧٥، وغيرها.

(٢) م.ن، ص ٥٨.

(٣) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٨٧؛ المالكي، **رياض النفوس**، القاهرة، ١٩٥١، ص ٧٥؛ **البيان**، م.س، ص ٤٨.

الوالي. مبدئياً يؤدي الوالي هذا الدور بصفة كاملة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق واسطة سواء الشرطة أو القاضي. وهذا الأخير ليس سوى ممثل للسلطة العمومية، غير أنه، بسبب موقعه الديني ونطقة التواصل بالخليفة منذ تعيينه، فإنه يخرج إلى حدّ ما عن مراقبة الوالي[1]. لكن سوف نرى أن هذا الأخير يمكن أن يعيّنه كما يمكن له عزله وذلك حتى زمن العباسيين. ويتفرغ القاضي أساساً للعدالة المدنية التي يُردَف لها تطبيق إقامة الحدود. أما الوالي فإنه يسيطر على القضايا القمعية والإجرامية، وكما هو في الشرق[2] فعليه بلا شك أن يقوم بهذا العمل وذاك، بمعنى أنه صاحب الكلمة الفصل في الشؤون السياسية[3] وشؤون الإعدام والقتل. ويكاد لا يُحتاج في هذا الصدد سوى إلى ملاحظة ما يمكن أن يقوم به من مظالم في قراراته الحكومية، في كلّ مرة تدخل فيها عوامل سياسية في الحسبان، لأن الوالي يتمتّع في نهاية الأمر بشيء مماثل لعبارة jus gladii أي حقّ السيف الرومانية، وهي تعبير يتراوح بين العدالة الصرف ومجرد امتلاك السلطة.

أخيراً، وبحكم وحدة سلطة الحكومة في إفريقية، يجد الوالي نفسه رئيس الإدارة. وسوف نرى بالتدقيق إمكانياته في الفعل والعمل من خلال تحليل كلّ قطاع إداري على انفراد. عموماً لنقل أنه يتولى تعيين الوظائف العمومية، ويراقب المكاتب أو الدواوين وله اليد العليا على كل ما يتصل بالجباية: ضبط قيمة الضريبة، جمعها وتحويلها، الأمر بصرفها واستخدام المصاريف. بمعنى أنه يمتلك اختصاصات هامة في الجانب المالي.

صحيح أن هذه النقطة الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى اختلاف لدى

---

(١) انظر لاحقاً في دراستنا هذه ما يتعلق بالجانب التنظيمي.

(٢) قارن هذا بتصرفات حكّام العراق مثل الحجّاج: الطبري، **تاريخ**، ج٦، ص ٢٠٢ - ٢٠٩. انظر أيضاً تيّان، **تاريخ النظام القضائي في بلاد الإسلام**، ليون، ١٩٤٣، ج٢، ص ٧ - ٤٠٥.

(٣) **رياض النفوس**، م.س، ص ١٤٢.

المؤرخين. فيقول الدوري على سبيل المثال[1] إن «الأمير يراقب العملة، ويضرب قطع الفضّة التي تحمل بصفة عامة اسمه»، كما يصرح حسن حسني عبد الوهاب أن ضرب الذهب والفضة كان من اختصاصات الخليفة ويقوم الوُلاَة بضرب العملة الصغرى النحاسية أو "الفلوس" وهي الوحيدة التي من حقهم أن يسجلوا عليها أسماءهم[2]. لكن هذين الرأيين يستحقان أن يكونا صالحين بقدر كبير. فنسجّل ضدّ الدوري أن الأمير لم يكن يضرب العملة الفضية فحسب ـ كحالة العراق والسلطات ما قبل الساسانية التي كان يسيطر عليها المعدن الأبيض ـ ولكن كذلك الذهب. وعلى هذا الأساس، فإن أمير إفريقية أخذ في القرن الثامن الميلادي يضرب الدينار ونصف الدينار وثُلث الدينار[3]. لكنْ لم تحمل العملة الفضية والذهبية اسم الوالي المحلي[4] إلاّ بصفة استثنائية في القرنين الأوّلين للهجرة.

بينما نثمّن ما ورد عن ح. ح. عبد الوهاب من أن ضرب العملتين الثمينتين من طرف والي إفريقية وفي المشرق كان شأناً عادياً في القرن الثامن. وهذا أمر طبيعي في بلاد كإفريقية كانت قديماً بيد البيزنطيين وكان فيها الذهب المعدن السائد غير أنه لم يكن المعدن الوحيد. فالوالي كان يراقب العملة أيضاً، ويسجّل اسمه وذلك حسب توجيهات الحكومة المركزية، دون أن يكون بإمكان الوالي، على ما يبدو، إدخال تغييرات هامة كما سيؤول إليه الوضع لاحقاً مع الأغالبة.

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، ط٢، مقال "أمير".

(٢) ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس ١٩٦٥، ص ٤٠٨؛ نفس المؤلف، «شاهد على الفتح العربي لإسبانيا»، المجلة التونسية *Cahiers de Tunisie*، ١٩٣٢، ج١٠، ص ١٤٦.

(٣) والكر، الفهرس، م.س، ص ٥٤ واللوحة ١٠.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، م.س، ص ٤٥٤، يخبرنا أن الحجّاج ضرب في ٧٥هـ/ ٦٩٤م دراهم تسمى بغلية كتب عليها: «بسم الله. الحجّاج». انظر ما كتبه الأب أنستاز ـ ماري الكرملي في: النقود العربية، القاهرة ١٩٣٣، ص ٣٤ ـ ٤٥.

حصل الإحساس بشكل كبير بمراقبة الحكومة المركزية العملة في بداية حكم هشام (١٠٦هـ) عندما ضرب بواسط كل القطع الموجهة للمقاطعات. ويملك ح. ح. عبد الوهاب في مجموعته الخاصة دينارات تحمل عبارة "مضروبة بإفريقية"، لكنها جاءت بالفعل من ورشات واسط، وهو ما يتيسّر فرزه مباشرة بواسطة القائمة المختلفة تماماً من دينارات إفريقية التي ظهرت قبلها، وعلى عكس ذلك فقد كانت مماثلة لقطع باقي العالم الإسلامي[١]. فقد تكون حلقة واسط دامت إلى قيام العبّاسيين حيث نرى عبد الرحمان بن حبيب يضرب من جديد الدراهم[٢]، لكن، يقوم الوالي بضرب العملة السائدة "الفلوس" (مفردها فلس) في الأماكن التي يكون له فيها مجال أوسع للحركة، فيذكر اسمه وألقابه عليها[٣]، ويذهب حتى إلى رسم صورته[٤].

تلك هي إذن العناصر الأساسية لسلطة الولاة. فهل أن هذه السلطة الهامة قابلة لتكريس نفوذها على أرض الواقع؟ هناك عوامل عديدة يمكن أن تساهم في إثارة أو كبح جماحها. على سبيل المثال فإن الشهرة الاجتماعية التي هي في الأصل نتيجة لهذه القوة ـ فالوالي يكون عادة علاوة على وظائفه الشخصية الأكثر ثروة وإحاطة في المقاطعة ـ يمكن أن

---

(١) المقريزي، **رسالة في النقود**، ص ٩؛ نفس المؤلف، **كتاب المجاعات**، ترجمة فيات، مجلة *JESHO*، ج٥، ١٩٦٢، ص ١٨٨.

(٢) لافوا La Voix، **فهرس**، م.س، ج٢، ج٨، ج٣٠. لاحظ ضرب الفضّة.

(٣) والكر، **الفهرس**، م.س، ص ٦٠، ٦١، ٧٩، واللوحة ٤١. بدأ أمراء إفريقية ضرب هذا الصنف من العملة بصفة مبكرة ونمتلك منها نماذج تعود لسنة ٨٠هـ تحمل اسم حسّان بن النعمان، **نفس المصدر**، اللوحة ٤٢، لكن والكر بالفعل بعد لافوا ولان ـ بول (**كاتالوك مختلف العملات في المتحف البريطاني**، لندن ١٨٨٩، ج٤، ص ١٧)، له قراءة سيئة ومنها تفسيراته المزاجية، التي تعيد ما قدّمه عالما المسكوكات السابقان. وقد وجدنا منها في متحف باردو بعض الأصناف المحفوظة بشكل أفضل تعود لسنة ٨٠هـ وتذكر جيداً اسم حسّان.

(٤) عبد الوهاب، **ورقات**، م.س، ص ٤٠٦، يصف فلساً ضُرب بتلمسان عليه صورة من المحتمل أن تكون لموسى بن نصير، وهو ما يفيد علاوة على كل شيء أن الورشات بالنسبة لهذا الصنف من العملة على الأقل كانت متنقلة أو قابلة لأن تكون كذلك.

تنقلب عليه فيها الأوضاع. صحيح أن عبارة السمعة الاجتماعية الأخيرة بقدر ما يمكن أن تشكل له دعامة وحافزاً لتأدية القيادة فإنها كذلك معقدة جداً. فلا يمكن تقدير هذه السمعة فحسب بمطابقتها أكثر أو أقل لمثال أعلى معيّن (أن يكون شريفاً منذ ولادته، أن يكون أصله قرشياً... إلخ) فيمكن أن يمنح ذلك الحاكم شرفاً مضاعفاً إذا كان مندمجاً اجتماعياً. وبما أن هذا الحاكم يكاد يكون دائماً قادماً من الشرق، ويكون ضميره المستقلّ قد نما في إفريقية، فعلى عكس المشرق فإن مساندة العشيرة لا تعني له الكثير. يبدو أن المهمّ هو قدرة الوالي على خلق شبكة ممتدة من الموالي مع التمكّن من استعمالها[١]. مثال ذلك موسى بن نصير ويزيد بن حاتم، فهذا الأخير من أصل عربي صريح وهو أرستقراطي أيضاً، والأوّل مولى. فقد تصرّف الاثنان لأكثر من نصف قرن كملوك أغنياء وكرماء جداً[٢]. ومن الملاحظ أن إفريقية عرفت عدداً كبيراً من الولاة الموالي[٣]، نذكر أبا المهاجر دينار، وموسى بن نصير، ومحمد بن يزيد، وإسماعيل بن أبي المهاجر، وابن الحبحاب[٤]. وعموماً تتأتى الأخطار التي تهدّد سلطة الولاية سواء من العامة والمجتمع أو من السلطة المركزية بالذات. لذلك يأخذ الوالي بعين الاعتبار المقاومات أو الانسحابات التي تظهرها الأرستقراطية المحلية. وقد ظهرت خلال الفترة الأموية ثم بعد ذلك وبصفة متأخرة انتفاضات الجند المتمردين، هذا دون أن نتناول بالحسبان ثورات البربر التي كانت بكلّ بساطة تطرد الوالي من عاصمته وتُخلف مكانه سلطة جديدة[٥].

(١) إن قراءة متمعّنة في **البيان**، م.س، تعطي مثل هذا الإحساس. انظر على سبيل المثال، ص ٦٨، ٦٩، ٨٧، وغيرها، وفي الفصول اللاحقة عند دراستنا للشرطة والحرس.

(٢) بالنسبة لموسى: **البيان**، ص ٤٤؛ فيما يخصّ قصر يزيد المعروف: عبد الوهاب، **ورقات**، م.س، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) لاحظ دانّات Dennett ذلك من قبل: «**الأسلمة الجزية في الإسلام المبكر**»، كمبريدج، ١٩٥٠، *Harvard Historical Monographs, XXII*، ص ٣٩.

(٤) **البيان**، م.س، ص ٢١، ٢٢، ٤٧، ٥١.

(٥) بين ١٤٠ و١٤٤هـ، ظهرت بالفعل حكومة انتقالية من الخوارج، فقد تصرّف أبو =

يتمتّع الوالي في علاقته بالسلطة المركزية بقدر أقلّ من الحرية خلال الفترة الأموية منه في الفترة العباسية. فقد كبح فعلاً الخلفاء في دمشق قوة كانت عاتية إلى حدّ كان من العسير معها مراقبتها بتعديد الإقالات[1] أو النقل وتسليط نظام المحاسبة.

لقد تعرّض كثير من الولاة بهذا الشكل للتعذيب من طرف الذين خلفوهم. هؤلاء الذين لا يترددون هنا في إفريقية كما هو في المشرق في استخدام أساليب التعذيب من أجل استرجاع الأموال. فعندما استدعى سليمان بن عبد الملك موسى بن نصير إلى الشرق اتهمه باختلاس ٣٠٠,٠٠٠ دينار وأمر بتعذيبه إلى أن مات مُهاناً[2]. كذلك كان نفس المصير لمحمد بن يزيد (٩٧ ـ ٩٩هـ) الذي أمر يزيد بن أبي مسلم بتعذيبه فانهار وتمّ سجنه في ظروف رهيبة[3]. ويختلط مع عمليات استعادة النفوذ الحقد الشخصي، فتلحق الأذى بالمقربين للوالي القديم بمن فيهم مواليه وعمّاله في الجهات وفي الجباية. لقد تعرض النُّصيْريون للتنكيل والتقتيل فكان عبيْد بن عبد الرحمان السّلمي (١٠٩ ـ ١١٤هـ)، يقبض على أعوان بشر بن صفوان فيكيل لهم التُّهم ويعذّبهم[4].

في الجملة، إذا كان اتساع هامش سلطة الوالي[5] يسمح له بتجميع الثروة وتعيين رجاله في المناصب العليا، ومراقبة ولايته بشكل أفضل،

= الخطّاب كقائد في القيروان، كما أن عبد الرحمان بن رستم «بعث بالعمّال إلى مدن إفريقية ومقاطعاتها». الشمّاخي، **السيرة**، م.س، ص ١٣٠.

(١) بين ٩٧ و١٢٣هـ، في فترة ٣٢ سنة كان هناك ثمانية ولاة أي بمعدل أربع سنوات من السلطة لكلّ منهم.

(٢) **البيان**، م.س، ص ٤٦.

(٣) ابن عبد الحكم، **فتوح مصر**، م.س، ص ٢٨٨.

(٤) **البيان**، ص ٥٠؛ انظر أيضاً ابن الرقيق، المتوفر أخيراً، م.س، الورقة ١٩.

(٥) تؤكد لنا دراسة ابن الرقيق في تحليلنا لدور الوالي، فينقل لنا رواية شاهد عيان، الورقة ١٩: «رأيت ذات يوم عبد الله بن الحبحاب يفحص دفتر العلف، ويملي رسالة، يعطي فيها الأمر في مكان آخر لإنصاف رجلين في خلاف». هذه لوحة يقدمها الوالي في تعدّد أوجه نشاطه كرئيس مباشر للإدارة والعدالة.

فإن الوضعية في العهد الأموي على الأقل ليست مثالاً لعودة مهولة للأشياء.

التنظيم العسكري

نُجمّع تحت هذا العنوان ثلاث مشاكل أساسية: الهياكل العرقية للجيش وتطوّرها عبر الزمن، ثم التنظيم الداخلي لهذا الجيش، وأخيراً تثبيته على أرض المغرب وتوزيعه في ربوعها.

تستجيب تركيبة أقسام الجيش في العصر الأموي للمبادئ التالية: يعتبر كل عربي مستقر على أرض مفتوحة جندياً، إلى حدّ أنه يمكن تحديد حجم الجيش بأعداد المهاجرين العرب إلى إفريقية[1]. وبما أن جلّ العرب قدموا دون نيّة العودة وكانوا قد أسّسوا بيوتاً في وطنهم الجديد الذي تبنّاهم، فنحن إزاء جيش استيطاني.

فعندما استعاد حسّان بن النعمان عمليات الفتح، لم يكن قد بقي عربي واحد من الحملات السابقة. ومن المحتمل أن يكون من بين الأربعين ألف مقاتل الذين صاحبوه من مصر[2]، عدد هام من المقاتلة قد تمّ انتدابهم من بين جموع الروّاد الذين شاركوا في الحملات السابقة. نحن نعلم أنه رغم الحلقة الأليمة في مواجهة الكاهنة، كانت حملة حسّان هي النّاجعة. فقد أقرّت أغلب الجند، إلى حدّ أن فحص مصادر الطبقات أبرز قسماً لا يستهان به من العائدين إلى مصر والمشرق[3]. ومن الممكن أن يكون موسى بن نصير قد جلب معه بعض فيالق الجيش لكن لم يكن هناك منطقياً أي موجب ليقوم بذلك، بما أنه تمّ اجتثاث كل مقاومة

(١) حول الجيش العربي بصورة عامة، انظر كلود كاهان، **دائرة المعارف الإسلامية**، ط٢، مادة "الجيش".
(٢) مؤنس، **فتح العرب**، م.س، ص ٢٣٧.
(٣) أبو العرب، **طبقات**، م.س، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ المالكي، **رياض**، م.س، ص ٨٤ ـ ٨٥. هي حالات قليلة لكنها ذات دلالات جزئية والتي عموماً تعبّر عن مجموع العرب في إفريقية.

جدية. فقد جلبت حادثة كلثوم بن عياض فيلقاً من الشاميين يعدّ ١٢,٠٠٠ رجلٍ بقيادة بلج بن بشر القشيري[١]، إضافة إلى عدد من المصريين يقارب ألفين أو ثلاثة آلاف رجل، وذلك فيما أعدّه من حاجيات لمقاومة الخوارج بالمغرب. وبعد الهزيمة الشنيعة في وادي سبُو (١٢٣هـ) هربت مقدمة الجيش من الشاميين لإسبانيا في حين عاد المصريون والأفارقة لإفريقية[٢].

ويبقى صحيحاً، رغم أننا لا نمتلك سوى إشارة واحدة ضبابية ومبالغ فيها في ذات الوقت أوردها ابن القوطية[٣]، أن قسماً من الجند الشاميين تراجع كذلك إلى إفريقية، واستقرّ بها، واندمج في تركيبة جيوش إفريقية. وضمن هذا الجلب الخارجي، من البديهي أن يكون الجزء الآخر هم من بقايا جيش حسّان، لكن من الواضح أنه شهد تناقصاً فيما بعد بسبب الهجرة إلى الأندلس. وعلى عكس ذلك وبسبب نسبة الإنجاب المرتفعة عند العرب المرتبطة بوضعهم كشعب منتصر، فيمكن أن نتكهّن أنه قد حصل ارتفاع داخلي في عدد الرجال القادرين على الخدمة العسكرية.

عرف العصر العبّاسي ارتفاعاً معتبراً ومتواتراً لعدد الجيش في نفس الوقت مع تحوّلات في الهياكل العرقية. ففي ١٤٤هـ وصلت الفيالق الشامية ـ الخراسانية لابن الأشعث: ٤٠٠٠٠ رجل حسب قول الإخباريين، وفي ١٥٥هـ[٤] كان دور الشاميين ـ العراقيين ـ الخراسانيين لينُفذُوا إلى إفريقية مع يزيد بن حاتم[٥]، (من ٥٠ إلى ٦٠,٠٠٠ رجلٍ). هذا الفيض من العناصر الشرقية المختلطة يخضع في

(١) **البيان**، م.س، ص ٢٩٦.
(٢) **البيان**، ص ٥٥؛ وابن عبد الحكم، **فتوح مصر**، ص ٢٩٦.
(٣) **تاريخ افتتاح الأندلس**، بيروت، ١٩٥٧، ص ٤١، يقول إن ١٠,٠٠٠ رجل تحوّلوا مع بلج إلى إسبانيا و١٠,٠٠٠ آخرين عادوا إلى إفريقية حيث مكثوا.
(٤) الكندي، **ولاة**، ص ١٣١؛ و**البيان**، ص ٧٢.
(٥) ابن الأثير، **الكامل**، ج٥، ص ٣٣.

الحقيقة لسيطرة عددية خراسانية، فهم، بمعنى الفرس، كانوا الدرع العسكري للنظام، لكن كان هناك كذلك عرب من المستقرين بخراسان، وبصفة خاصة من تميم[١]. فمن الوهلة الأولى لا نرى فحسب تسرّب العنصر الشرقي غير العربي والذي سيلعب دوراً سياسياً كبيراً في الجيش وفي الحياة العامة في إفريقية، لكن سيختلّ كذلك التوازن القبلي. فلم يبق شيء من الهيمنة اليمنية، وسوف تعوّض التميمية المجموعة المرادية الممثلة في قوّة كنفيديرالية للتميميين[٢]. هناك أيضاً ظاهرة خطيرة، فسوف نعاين حرفية في الجيش مطبوعة أكثر فأكثر بطابع التشرذم، وهي مجرد إعادة لنقلة حصلت في الشرق لكنها لن تعرف هنا في إفريقية سوى نتائج وخيمة، ذلك أن سوء الانضباط العسكري سيتفاقم في إفريقية بسبب بُعد الولاية وكذلك لبعض العوامل الأخرى. من هذه العوامل يجب بدون شكّ اعتبار النقص الظاهر في الوحدة واللُّحمة بين الطبقات العسكرية المتعاقبة بحكم عامل الزمن ويعود كذلك لظروف سياسية عامة (تحوّل مفاجئ للسلطة، عداء الأفارقة للعباسيين) وكان عبد الرحمان بن حبيب هو الذي غرس هذا العداء، وكذلك يعود لقرارات خاطئة اتّخذها الأمراء وخاصة يزيد بن حاتم. هذا وإنّ الجيش القديم الإفريقي ـ الأموي الذي استطاع أن ينصهر بشكل نافع قد وقع تجميده وإقراره في مكانه. بالتالي، فإن الفكرة التي تحصل عند قراءة الوثائق هو شدّة البغض بين جيش ابن الأشعث وجيش يزيد بن حاتم.

وملازمة لهياكل الأصول العرقية للجيش، لكن من وجهة أخرى،

---

(١) اليعقوبي، **كتاب البلدان**، طبعة النجف ١٩٥٧، ص ١٠٣؛ انظر ترجمة ج. فيات، القاهرة ١٩٣٧، ص ٣٤ ـ ٢١٣. يقدم لنا في هذا الكتاب معطيات هامة تعود للربع الأخير من القرن التاسع بعد الميلاد ـ حوالى ٢٦٣/٨٧٦ حسب جورج مارسي، «المغرب في القرن التاسع، من خلال اليعقوبي»، **المجلة الإفريقية**، *Revue africaine*، ١٩٤١، ص ٤٠. غير أن هذه المعطيات يمكن أن تكون صالحة في القرن الثامن، لذلك فإنه عندما يحدّثنا عن التميميين المقيمين في بلّيزما وفي قلاع أخرى في منطقة الزاب، والتي تبدو عديدة، فبديهي أنه يتحدّث عن الجند المنحدرين من عهد السلالة العباسية.

(٢) فندرهيدن Vonderheyden، م. س، ص ٧.

فتستحق مسألة انتداب البربر أن نتوقّف عندها: فمنذ البدايات الأولى للفتح مع عقبة بن نافع وأبي المهاجر، يمكن أن يكون قد التحق عدد من البربر الداخلين في الإسلام[1] بصفوف الجيش العربي. وبهدف تهدئة الأوضاع استخدم حسّان نظام الرهائن وانجرّ عن ذلك اندماج الأتباع من البربر بدرجة عالية في الجيش؛ فتقول المصادر إنه انتدب فيلقين يتركب كل واحد من ٦,٠٠٠ رجل، قدموا من مختلف القبائل البربرية[2]. غير أن موسى بن نصير استخدم هذا النظام بشكل محتشم وأردف إليه نظام الولاء (تكوين مكثّف لروابط التبعية) ونجح بذلك في تضخيم جموع جيوشه[3].

ونحسّ منذ البدء بشيء من المفارقة[4]، كأن نرى هؤلاء البربر أعداء الأمس اللدودين يتسابقون لدخول جيش المنتصر عليهم، بمعنى الزحف نحو الجهاز الذي استرقّهم، وهو نفس الجهاز الذي حرّرهم: فقد كان البربر يقومون بذلك لإعفائهم من الجزية فيتركون بأنفسهم مجالاً من أجل جذبهم لطُعْم الغنائم. فقد كانت إذاً مؤسسة الجيش في إفريقية وسيلة جبّارة لتحقيق الأسلمة. لذلك يتعيّن أن نضيف إلى الحاجة النظرية لاعتناق الإسلام كشرط لدخول الجيش، التأثير الحقيقي الذي يمكن أن

(١) الإشارات الواردة في المصادر القديمة غامضة. كذلك لعلّ تأكيدات لحسين مؤنس تحتاج إلى تعديل، **فتح العرب**، م.س، ص ٢٨٦ وما بعدها. لنا مع ذلك إشارات واضحة وسريعة في هذا السياق عند ياقوت، **معجم البلدان**، م.س، ج٤، ص ٤٢٠، ولا يذكر مصادره.

(٢) ابن عبد الحكم، ص ٢٧١؛ **البيان**، ص ٣٨؛ ابن الرقيق، الورقة السابعة؛ الدباغ وابن ناجي، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تونس ١٣٢٠هـ، ج١، ص ٦١.

(٣) الكتاب المنسوب لابن قتيبة، **الإمامة والسياسة**، القاهرة، ١٩٠٤، ج٢، ص ١٠٥، يميّز جيداً بين جيوش الديوان والمتطوّعة وبربر القبائل. فالأول هم جند من العرب مسجّلون بشكل منتظم في ديوان الجند. أما الثانون فهم متطوّعون بصفة فردية، والأخيرون فيالق جماعية. نلاحظ أن هذا المصدر مزوّد بمعلومات هامة حول إنجازات إفريقية زمن موسى بن نصير، ومن الممكن أن يكون استعمل رواية عرّف بها النُصيريون بالذات.

(٤) ج. فلهاوزن، **الدولة العربية وسقوطها**، ترجمه إلى العربية م. ع. أبو ريدة، القاهرة ١٩٥٨، ص ٣٠-٢٢٩، يؤكد جيداً على الموقع الأصيل لإفريقية في هذا الميدان.

يمارسه الوسط العسكري العربي على الإيمان الحديث للداخلين في الدين الجديد. فقد تمّ بفضل هؤلاء البربر فتح إسبانيا وهو ما يؤكد نجاح سياسة الانفتاح على العالم البربري. لكن سرعان ما برزت مشاكل خطيرة، فتؤكد المصادر على حيوية مطالب الجند من البربر في المساواة وفي توزيع الغنيمة والعطاء، وتنقل هذه المصادر الكيفية التي تصرّف بها الوفد الذي توجّه لهشام بن عبد الملك[1]. فلا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون ثورة الخوارج قد اندلعت في دائرة العناصر البربرية المسجلة في الجيش لأن هذه الثورة ستعتمد على احتجاجات الفلاحين والمدنيين لدفعهم الجزية. وبصفة عامة استندت هذه الثورة على الغضب الآخذ في الانتشار بين جموع البربر إزاء الابتزاز المتكرّر للجباية العربية. لكن من الممكن أن تكون هذه الثورة قد تأجّجت بصفة خصوصية وتأطرت لوقت طويل من طرف الأتباع القدامى من البربر. في هذه الحالة من البديهي أن هؤلاء قد هربوا من الجيش العربي وأن القيادات العربية فقدت بعد اندلاع الثورة ثقتها فيهم ولم تعد تنتدبهم تماماً. وبداية من ١٢٢هـ، لم نعد نقرأ شيئاً في المصادر حول دخول البربر إلى الجيش. لقد أصبح هذا العنصر معادياً. فمن وجهة نظر التاريخ العسكري، فإن الجيش العربي قد لفظ ما فيه من "بربرية"، إذا جاز التعبير.

هناك مجال ضمن هذا الباب لفحص التنظيم الداخلي للجيش وهيكلته في وحدات وطريقة المكافأة، إلى جانب التأطير والقيادة.

ففي القرنين الأوّلين للإسلام كانت في الشرق طريقة المكافأة المعتمدة بشكل عام أكثر من غيرها تتمثّل في العطاء[2]، أو منح نقدية توزّع دورياً على المقاتلة من قبل السلطة. ظهر العطاء إذاً كمصاريف عادية من ميزانية الدولة. ويختلف هذا النظام عمّا كان يجري به العمل في

(١) م.ن، ص ٣٣١؛ مؤنس، فتوح العرب، م.س، ص ٢٩١.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، ط٢، مقال "عطاء"، لكلود كاهان.

الشام. وحسب بعض التحاليل الحديثة[1]، هناك إرث للنظام البيزنطي أقدم من les thèmes. فالسمة الأقرب لخاصيات نظام استخلاص مستحقات الجند في الشام هو أن الجند يعيشون مباشرة من مداخيل الأقاليم ـ وهي خمسة في الجملة ـ المرتبطة[2] بمقاطعة الشام، دون أن تكون هناك مركزية مسبقة ثم إعادة توزيع من طرف السلطة العمومية. كلّ ما زاد على هذه المعطيات هو من قبيل الافتراضات[3]: لعلّ مجموعات الجند تتمتع ببعض الحقوق على عين

---

(١) كوبال، **حول بعض ملامح النظام العسكري الأموي**، مجلة *Palestinskiy Spornig*, III/66-a956، تحليل بالفرنسية في مجلة *Arabica 2, 1960*، ص ص ٩ ـ ٢١. بالنسبة لكوبال، أصل الجند من العرب.

(٢) البلاذري، **فتوح**، ص ص ١٣٧ ـ ١٣٨؛ اليعقوبي، **البلدان**، نشر النجف، ص ٨٢، لا يقدّم سوى وصف جغرافي؛ ورقات لقدامة بن جعفر، **كتاب الخراج**، دي غويه، B-G-A. VI، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧؛ د. سورديل، **دائرة المعارف الإسلامية**، ط٢، مقال "جند".

(٣) يوجد إشكال دقيق بخصوص التأثيرات المتبادلة بين تنظيم "التيمات" البيزنطي (les thèmes) وبين تنظيم الجند في الشام في القرن الأول هـ. فالتنظيمان يتشابهان في الظاهر، من وجهة الارتباط بالأرض، خلافاً لما نجد عليه الأمر في العراق ومصر وإفريقية، وبالتالي طرح السؤال الآتي: هل أثّر التنظيم العسكري البيزنطي في الأناضول والشام على تكوين مؤسسة الجند، أو العكس؟

لقد كتب الكثير من طرف الأوروبيين حول "التيمات" البيزنطية. فيقول Ostogorsky في كتابه *Histoire de l'Etat Byzantin* ترجمة فرنسية، باريس ١٩٥٦، ص ١٢٤. إنّ هِرقل هو الذي أرسى التّيمات «في تلك السنوات الشديدة (٦١٣ ـ ٦١٩م) التي انصبّ فيها الغزو السلافي ـ الأفاري على شبه الجزيرة البلقانية، والغزو الفارسي على المقاطعات الشرقية من الإمبراطورية». ووضعت هذه التنظيمات الدفاعية في آسيا الصغرى (الأناضول) في الأماكن التي لم يحتلّها العدو. وفي عهد أقدم كتب عن نفس الموضوع Stein, 1905, Ch. Diehl في ١٩١٩ وأخيراً Baynes، ١٩٥٢ الذي عنون دراسته هكذا: «The Emperor Heraclius and the Military Theme System», *English History Review*, 1967, p. 380 Suiv.

وبعض هؤلاء من المؤرّخين فكّروا في تأثيرات فارسية أو طورانية أو في تطوّر داخلي محض، لكنّ من البديهي أنّ الفتح العربي وتنظيماته لم يؤثر على النّسق الأصلي للتيمات، فهو موجود من قبل.

ومع هذا وعلى الرّغم من ملاحظات أوستروغورسكي Ostrogorsky، ص ١٢٦، الذي خصّص هذا النظام بمقاطعة آسيا، فمن الأرجح أنه امتدّ إلى الشام فيما بين ٦٢٨ ـ ٦٣٠ =

المكان، أو أن نفس نظام العطاء يكرّر مع فرق أساسي وهو أنه على مستوى الكورة وليس على مستوى كامل المقاطعة. لكن، وفي كلّ الحالات، يتأتى التباين الأساسي بين نمطي التنظيم العراقي والشامي من عوامل اقتصادية وأخرى جغرافية (تفريق المجموعات في المقاطعات العسكرية، هو شأن عادي في حدّ ذاته).

كيف كان نظام المكافأة في إفريقية؟ من الوهلة الأولى، فإن فحص حالة إسبانيا المدروسة جيداً من قبل، ترجّح الكفّة لصالح نظام الجند. فعلاً في إسبانيا كان الجنود الغزاة يتقاسمون قسماً كبيراً من الأراضي ويستقرّون فيها، فكان العرب يحصلون على الأراضي المنبسطة والخصبة، فيما كان البربر يُزاحون إلى الجبال الأقلّ ثروة[1]، لكن المصادر لا تحدّد لنا الوضع القانوني لهذه الأراضي الموزّعة على الجند، فهناك في نفس الوقت تشابه كبير مع الشام لا يمكن إنكاره. غير أن هذا التشابه سيتفاقم مع وصول فيالق جند بلج، إذ سيستقرون في الكور المجنّدة. وهذا الأمر كثر انتشاره لا سيّما مع انتصاب المؤسسات الأموية. ثم هل من المعقول تقاسم الرأي مع ليڤي بروڤنسال حول هذه المسألة بعد أن أطلق عليها عبارات ليست دائماً في محلّها وتتعلق بمدى وجود نظام مكافأة بإسبانيا في المستوى المحلي: بالنسبة للكورة ـ يمكن

= و٦٣٦م وأنّ العرب انتسخوه وحوّروه. وعلى كلّ، لماذا لم يستوح معاوية مثل هذا التنظيم من بلاد آسيا المجاورة؟
هذا ممكن أيضاً. ذلك أنّ القرابة كبيرة جداً بين مؤسستي "التيمات" والجند وأنّ الجند ذو خصوصية كبيرة لو قارناه بالمؤسسات العربية الأخرى. قد لا يعني هذا بالضرورة تأثيراً أو استلهاماً من بيزنطة على الشام العربية، لأنّ وضع الثغر (marche) هنا وهناك وفي أماكن أخرى وضع خاصّ قد يفرز مؤسسات متقاربة. بل من الممكن أيضاً أنّ النسق العربي الجديد أثّر على التّنظيم البيزنطي المجدّد في أرمينيا وآسيا. عندئذ يكون وجدت محاكاة في اتجاه بيزنطة ـ الشام في لحظة أولى، وفي اتجاه الشام ـ بيزنطة في لحظة ثانية.

(١) ليڤي بروڤنسال، **تاريخ إسبانيا الإسلامية**، م.س، ج١، ص ٨٧، وج٣، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠؛ الداودي، **كتاب الأموال**، قطعة نشرها عبد الوهاب والدشراوي في مجموعة *Etudes d'Orientalisme* مهداة إلى ليڤي بروڤنسال، ج٢، ص ٤٢٩ ـ ٤٢٨.

أن تكون مرتبطة بنوع من الرضا بالأرض[1].

إذن رغم كل ما من شأنه أن يقرّب إسبانيا من إفريقية في عديد المجالات فإن نظام إفريقية كان يختلف عنها تمام الاختلاف. فلم تعرف إفريقية تقسيماً لأرضها رغم أن الفقهاء يقرّون بأن وضعية الأرض في هذه المقاطعة تطرح عليهم لغزاً[2]، فواضح أن ظاهرة في مثل تلك الأهمية لا يمكن أن تكون قد فاتتهم، هذا إذا كانت قد وُجدت أصلاً. وفعلاً، تبقى تقسيمات الفقهاء هي وحدها المتّفق عليها: أرض عَنْو، أرض صلح، أراضٍ أسلم أهلها[3]. والمسألة الأخرى التي لا تقلّ دلالة هو أنه يبدو أن الفقهاء كانوا يعتبرون حالة إسبانيا هي بالتدقيق وضعية استثنائية[4]. فالمغرب في مجمله لم يعرف التنازلات العقارية ـ بالمعنى الواسع للكلمة ـ مقابل الخدمة العسكرية إلاّ مع المرابطين. فنحن متفقون مع هوبكنز عندما يؤكد على أن «هذا النمط الجيّد المعروف هو الذي تمّ اختياره بصفة متأخرة في المغرب»[5]، كذلك باتفاق مع سورديل نعتبر أن لفظ جند المعتمد في إفريقية كان للإشارة إلى مجموعات العسكر القادمة من الشرق مع الولاة العبّاسيين، ليأخذ معنى آخر خاصاً جداً: معنى يفيد المجموعات الخاصة بالأمير[6].

---

(١) **تاريخ إسبانيا الإسلامية**، م.س، ص ٨ ـ ٦٩؛ ح. مؤنس، **فجر الأندلس**، القاهرة ١٩٥٩، ص ٥٥ ـ ٦٠.

(٢) الداودي، م.س، ص ٤٢٨.

(٣) نجد هذا التقسيم لدى الداودي ولدى أغلب الفقهاء. على سبيل المثال الشيخ الفاسي، فقيه متأخر لكن ينقل الحلول القديمة لابن أبي زياد، **الأجوبة الفاسية**، مخطوط استعرناه شاكرين من الشيخ جعيط، وهو غير مرقم الصفحات. وأهمّ من هذه الإشارات ما ورد لدى سحنون: المدونة، القاهرة ١٣٢٣، ج١١، ص ص ١٧٥ ـ ١٩٩. انظر كذلك هوبكنز، م.س، ص ٣٠.

(٤) عبد الله بن أبي زيد القيرواني، **النوادر والزيادات**، مخطوط الجامعة التونسية، ٥١٩٢، ا، ص ٣٤٠، وما بعدها: «القول في أرض الجزية والحكم في أرض الأندلس والتي قسمت ولم تخمّس».

(٥) **الدولة الإسلامية في العصر الوسيط**.

(٦) **دائرة المعارف الإسلامية**، ط٢، المقال السابق.

تمّ مكافأة الجيش بإفريقية عادياً بالعطاء. وحول هذا الموضوع يمكن تعديد الأدلة بدون صعوبة[1]. ففي العصر الأموي كانت الأجور تذهب للأغلبية الساحقة، وربما لكافة العرب بإفريقية. على غرار مصر[2] ومقاطعات أخرى كانت عائلاتهم وأطفالهم تحصل على جرايات وعلى توزيع المؤن (الرزق). ثم صارت المنح مع الولاة العبّاسيين مرتبطة بالخدمة العسكرية الفعلية والتي كان يعفى منها كثير من عرب من موجات الهجرة الأولى. وفي تلميح لابن القوطية، أثبت فوندر هايدن[3] أن هناك ما يسمح بالاعتقاد بالفعل بتجميد العناصر القديمة من طرف يزيد بن حاتم، وهو الوالي الذي أعاد تنظيم الجيش بإفريقية. وقد تمّ خلال هذه العملية تركيز الجند القدامى الأمويين بوادي مجردة. ولا شك أنهم تمتعوا بأراضٍ جماعية يمكن للدراسة التبونيرية ضبطها بدقة. لذلك نجد في خريطة ماطر هنشير أغالين[4]، وهي تسمية تستمدّ جذورها من نسب بني عقيل فرع من عامر بن صعصعة وهي قبيلة مضرية[5]. كما نجد على ورقة طبلبة جبل مهرين وهي قرية تحمل اسم مهرين[6] الذي يذكّر بعشيرة مهرة وهي تشكيلة يمنية تمتّ بقرابة إلى قضاعة[7]. وعلى نفس الورقة نذكر أيضاً جبل الأنصارين وهو المكان المعروف بالأنصارين، كما نجد على ورقة أريانة الكَلْبين ولَزْدِين[8].

---

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، ص ٢٨٨؛ ابن الرقيق، **الورقة ٢٣**؛ **البيان**، ص ٥٨؛ **رياض**، ص ١٢٢.

(٢) في عهد مسلمة بن مخلد، نجد ذكر موظف خاص، مكلف بخطة في "الحالة المدنية" تتمثل في البحث عن المواليد الجدد وتسجيلهم في سجل العطايا: **فتوح مصر**، م.س، ص ١٤٦؛ المقريزي، **الخطط**، ص ١٦٧.

(٣) ابن القوطية، م.س، ص ٤١؛ **المغرب الشرقي**، ص ٧٩.

(٤) **خريطة تونس** بمقياس ١/٥٠,٠٠٠، رقم: F.XII.

(٥) ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٩٠ ـ ٢٩٢.

(٦) **خريطة** رقم F.XIX.

(٧) **الجمهرة**، م.س، ص ٤٤٠.

(٨) **خريطة** رقم F.XIII، لزدين متأتية من الأزد ونعرف أنه قد مثلهم عدد كبير بإفريقية، وهم ليسوا من الأصل البربري لزداي كما يظنّ ذلك بليغران. بصفة عامة فإن العشائر التي =

وفي ما يخصّ العطاء في العصر العبّاسي، فيتمثل التحديث الأساسي في تحديده للجند. غير أنه من الممكن اعتبار الدور السياسي لهذا العطاء، هذا علاوة على دوره الاقتصادي ـ الاجتماعي وانعكاساته على الحياة اليومية[١]. وكان كلّ تقصير أو تأخير في صرف الأجور يؤدي إلى التحريض والانتفاضات، وهو ما ينجرّ عنه تبعية مفرطة للسلطة كما للجيش في مواجهة إشكاليات النفقات.

لا نملك معلومات دقيقة حول تواتر توزيع المستحقّات. في إشارة لابن عبد الحكم يذكر أن يزيد بن أبي مسلم أمر في إجراء تنكيلي عبدَ اللّه بن موسى بن نصير الاستعداد لدفع "عطاء الجند" من ماله الخاص لمدّة خمس سنوات[٢]، وهو ما يحمل على الاعتقاد بأن صرف نفقات الجند كان سنوياً. لكن هذا مجرد احتمال قد يكون ممكناً في أفضل الأحوال، ويسمح بافتراض ثقة كاملة في صحّة الألفاظ الصادرة عن هذا الكاتب. ويسيطر هنا اعتقاد أن هناك نسقاً عادياً في التوزيع يتعدّى التوزيع الاستثنائي قبيل الخروج للغزو والحرب، بشكل تسبقة أو محاباة[٣].

ولتقدير نسب العطاء في إبّانها في إفريقية بحوزتنا جدول مقارنة مع الشرق ومعطى قدّمه ابن الأثير متعلّقاً بالجند الأغالبة في نهاية القرن الثاني الهجري. ففي المقاطعات الخاضعة لأحدية المعدن الفضي كالعراق، تتأرجح نسبة العطاء بين ٢٠٠ و١٢٠٠ درهم في السنة للرجل الواحد، ويتقاضى أغلب المقاتلة بين ٥٠٠ و١٠٠٠[٤]. بينما في مصر حيث كانت

= ترجع إليها تسمية هذه المواطن لا تعود إلى الزحف البدوي في القرن الحادي عشر ميلادي. فقد تمّ استقرار هؤلاء في إفريقية في نهاية العصور الوسطى، بينما نجد هذه المشائر مستقرة بكثرة في مصر في القرن الثامن ميلادي ونعلم أن العرب بإفريقية قد قدموا من تلك الربوع: **فتوح مصر**، م.س، ص ١٦٦.

(١) كان ابن فرّوخ يغلق دكانه عندما يحصل الجند على العطاء: **رياض النفوس**، ص ١٢٢.

(٢) **فتوح مصر**، م.س، ص ٢٨٨.

(٣) على غرار حنظلة بن صفوان في بداية القرن، البيان، ص ٥٠.

(٤) ك. كاهان مقال "عطاء" في **دائرة المعارف الإسلامية**، ط٢.

القاعدة النقدية الدينار الذهبي كان ٤٠,٠٠٠ رجل يتقاضون أجورهم بصفة منتظمة: نعرف الأرقام التي تعود لـ ٤,٠٠٠ من بين كامل الجند بمعنى العُشر من الممنوحين، فكان كل واحد منهم يحصل على ٢٠٠ دينار (ما بين ٢٨٠٠ و٣,٠٠٠ درهم) بينما يحصل البقية على نسب أدنى[١].

من خلال ما جاء عند ابن الأثير[٢]، اندلعت سنة ١٩٦هـ/ ٨١٢ ثورة الجند بطرابلس وكان الوالي يومها عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب فكان عليه أن يواجه هذه الثورة فانتدب البربر لقمعها واستمالهم بتوزيع العطاء يومياً. كان يقدّم كل يوم أربعة دراهم للفارس ودرهمين للراجل، وهو ما يقارب قيمة ما بين ٧٠٠ و١٤٠٠ درهم سنوياً. ويمكن أن تكون هذه الأرقام قد تضخمت بحكم الظروف الخاصة التي كان يمرّ بها الأمير، لكن مع ذلك أصبح بحوزتنا معطى ثمين يدعّم المعطيات الأخرى التي نعرفها عن المشرق، وهي عناصر صالحة على الأقل إلى نهاية القرن الثامن الميلادي، إلى حدّ يكون من المشروع معه التأكيد على أن نسبة العطاء كانت تتراوح بين ١,٠٠٠ و١,٢٠٠ درهم للفارس، ومن ٥٠٠ إلى ٦٠٠ للراجل[٣]، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادات الظرفية التي أشرنا إليها سابقاً.

وبالطبع المسألة في هذا الصدد لا تتعلق سوى بالنسب المتوسطة، فعلى غرار الشرق، يمكن أن نعثر على شطط في أعلى درجات السلّم وفي أسفله.

يعود التصرف في أموال الجيش لديوان الجند وتتمثل مهامه الأساسية في تحيين قائمة المقاتلة. يساعد الديوانَ في إنجاز هذه المهام

---

(١) حول هذا الموضوع بحوزتنا نصّ للمقريزي يتعلّق بالفترة الأموية.

(٢) الكامل، م.س.

(٣) أكّد الفحص الحديث لمخطوط لابن الرقيق ما توصلنا إليه. فقبل واقعة الأصنام، يكون حنظلة قد وزّع على جنوده ٥٠ ديناراً لكل منهم ثم قد يكون خفّض هذه النسبة إلى ٣٠ أو ٤٠ ديناراً مع وصول الناس أفواجاً للمعركة: الورقة ٢٣، ويبدو لنا الرقم الأوّل موافقاً للنسب العادية للرجّالة: ٥٠ ديناراً بمعنى من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ درهم.

العرفاء، فيقومون بإحصاء المحاربين الراجعين إليهم بالنظر (من ٤٠ إلى ١٠)[١]، ويتأكّدون من حضورهم الفعلي في القتال. وإذا كنّا لا نعثر في المصادر بشكل صريح على ذكر العرفاء في إفريقية فقد كانوا حاضرين في كافة المقاطعات الإسلامية الأخرى بما في ذلك مصر[٢][*]. ومن المفاجئ أن تكون إفريقية استثناء خاصة وأن سائر المؤسّسات الأخرى تعمل بصفة عادية. فهذه العرافات المفترضة، تؤمّن الصلة بين الإدارة وفيالق الجيش وتراقب الوضع المعنوي والنفسي للمقاتلة وتمارس في المناسبات شكلاً من تأطير الجيش. فهذا العريف الموظّف هو كذلك جندي من النخبة يقع استدعاؤه للقيام بالمهام الدقيقة[٣].

لا شك أن العامل الجينيالوجي هو السبب في تنظيم هياكل الجيش، فكما هو في مدن ـ المخيّمات العراقية[٤]، فإن إفريقية قد تمتعت بعدد من "الأطر التعبوية"، وهي وحدات تُقبل عليها المجموعات القبلية حسب الانتماءات، وتكون مدفوعة في اختيارها من قبل الإدارة، ولا تتّبع في كل مرة العشائر التي تربطها بها صلة الرحم.

---

(١) الطبري، التاريخ، ج٦، ص ٤٩، يتحدّث عن العرافات في الكوفة في بدايات الفتح، كانت تعدّ ٤٣ رجلاً N. Fries, *Das Heerswesen des Araber Zet der Omaijadennach Tabari*, Tubingen 1921, p. 14، فالعرافة تساوي ١٠ رجال.

(٢) في ٧١هـ، بعث عبد العزيز بن مروان العرافات في مصر: الكندي، **ولاة**، ص ٧٢؛ بالنسبة للبصرة، انظر العلي، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأوّل للهجرة**، بغداد ١٩٥٣، ص ص ٩٧ ـ ١٠٠.

(*) في الواقع، توجد إشارة صريحة لدى ابن الرّقيق الذي تعرّفنا عليه أخيراً، ورقة ٢٣ حيث يذكر أنّ حنظلة عشية معركة الأصنام وزّع السّلاح على المقاتلة وأنّ عريفاً ذكّره باسم أحدهم. قبل قليل، اعتمدنا فقط على **البيان المغرب**، ص ٥٨، الذي يقصّ علينا نفس القصة لكنّها مبتورة من ذكر "العريف".

(٣) فريز، م.س، ص ص ١٧ ـ ١٨؛ ك. كاهان والعلي، مقال "عريف"، **دائرة المعارف الإسلامية**، ط٢. لتوزيع العطاء نعلم أنه كان يوزع بالكوفة لقادة الأسباع ولحاملي الرايات ويقومون في ما بعد بتوزيعها على العرفاء وهؤلاء يقومون بدورهم بتوزيعها على المقاتلة: الطبري، ج٤، ص ٤٩.

(٤) ماسنيون، **تفسير مخطط الكوفة**، Mélanges Maspéro، القاهرة ١٩٤٠، ج٣، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

ونجهل بالطبع كل شيء عن تركيبة هذه الوحدات وكذلك تسمياتها: أخماس[١]، كما تدفعنا فقرة لدى ابن عبد الحكم للقبول بها، أو أسباع كما يمكن أن يثيره تنظيم الجيش بإفريقية وبالمغرب عامة في الحقبات المتأخرة مع الفاطميين[٢]، والمرابطين[٣]، والحفصيين[٤]. ويبدو جليّاً أن الحلّ الثاني بمعنى الأسباع، هي أكثر احتمالاً بحكم تواتر الإصرار والتكرار عليها في المصادر. فهذه الأطر المتحرّكة هي في ذات الوقت تقسيمات تكتيكية في المعارك تتقاطع مع مفاصل أخرى أكثر عسكرية منها كالصدر والأجنحة. نجد على رأس هذه التقسيمات أمراء الأسباع أو الأخماس[٥] المنتمين لمجموعات عرقية مسيطرة على الوحدة، هذا إذا لم يقع فرضهم من قِبَل الأمير لقيمتهم الشخصية. بذلك يمكن أن نضبط الهرمية التالية في القيادة: الأمير أو والي المقاطعة، اثنين أو ثلاثة قوّاد يعوّضونه مباشرة ويمكن أن يفوّضهم مكانه في قيادة المعارك[٦]، يليهم قوّاد الوحدات المتحركة، ثم وحدات العشائر القبلية، وأخيراً العرفاء[٧].

---

(١) **فتوح**، م.س، ص ٢٢٨، تتحدّث هذه الفقرة عن الحرس وتقول لنا إن يزيد بن أبي مسلم «وشم أيديهم وجعلهم أخماساً».

(٢) القاضي النعمان، **كتاب اختلاف الدعوة**، مخطوط سينشره قريباً د. الدشراوي، وهو الذي أفادنا بهذه المعلومة.

(٣) هوبكنز، م.س، ص ٧٣.

(٤) ر. برانشفيك، **المغرب في العصر الحفصي**، باريس ١٩٤٧، ج٢، ص ٩١، نقلاً عن ابن خلدون، **العبر**، ج٢، ص ٤٤٩ - ٤٥٠، لكن لا نظن أنه "رقم الحظ السعيد" كما يرى برانشفيك بخصوص رقم سبعة.

(٥) هذا على الأقل ما كان يجري في المشرق في نفس الفترة. هناك عدة مراجع منها الطبري والبلاذري، **أنساب الأشراف**، نشره غُويتان القدس، ١٩٣٦، ج٥، انظر على سبيل المثال ص ٢٥٩.

(٦) ذلك على سبيل المثال ما يمكن أن نستدلّ به من خلال الوصف الذي قام به ابن العذاري لمعركة السبو، **البيان**، ص ٥٥.

(٧) مارس هؤلاء القيادة كصغار الموظفين في الخدمة العسكرية في نفس الوقت الذي قاموا فيه بدور المعتمد في الجيش، لكنهم لم يمثلوا الإطار الأوحد بعد الأمير كما يؤكد ذلك ن. فريز *Das Heereswesen*، م.س، ص ١٧: إذ يقول: «هناك مع ذلك مجال أن يتخلّل أصحاب الرايات هذه المجموعة».

وقد وقعت تحويرات خلال الفترة العباسية نجهلها جملة وتفصيلاً، لكن عوّض هذا التأطير الإطار القبلي كما يقنعنا بذلك اليعقوبي عند قراءة وصفه للحاميات بإفريقية في عصر الأغالبة[1]. بالنسبة للقيادة فقد اتبعت حِرَفية انغرست إذاك بعمق في الجيش. وقد كانت العائلات الكبرى تحتكر فعلياً القيادة العليا في عهد الأمويين، على غرار الفهريين، وهذا يشكّل مصالح المحليين في مواجهة الحاكم الوارد عليهم من الشرق[2]. وفي العصر العباسي، كان القادة المهمّون عناصر من الجند، وهم مع ذلك في غالب الأحيان من التميميين[3]، تماشياً مع سيطرة مجموعتهم القبلية. لكن المسألة الأساسية هي التأثير الذي نجح هؤلاء القادة في تحقيقه على الجند وتوظيفهم لتحقيق طموحاتهم الشخصية. في هذا الصدد يبدو جلياً أن العقلية المحلية تجاوزت الأطر القبلية وتقاطعت برؤية واضحة مع المصالح المهنية، فبدأت في السيطرة على العشائر وتسوية تفوّقهم العرقي: وما الشخصنة واللاّانضباط لدى القيادة سوى نتيجة لذلك[4].

تفرض دراسة الاستقرار الجغرافي للجيش أن نعرّف مسبقاً اتجاه الطريقة العسكرية العربية وميولها المتعدّدة التي تتطور مع الزمن.

نعلم أن روما هيّأت وأنجزت فعلاً طريقة دفاعية أساسية تعتمد على حدود الليماس. ولما تعودت بيزنطة على واقع فيه قدر أكبر من التهديد ضاعفت هذه النزعة وبعثت خطوطاً دفاعية على ذات العرض معقدة في

---

(١) كان الزحف على الزاب بصفة خاصة بقيادة مفرزات على النمط القبلي: **البلدان**، ترجمة فيات، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٢) **البيان**، ص ٥٤: كان حبب بن أبي عبدة يقدّم نفسه كمدافع على أهل إفريقية ضد وقاحة الشاميين في معركة السبو.

(٣) مثل: تمّام بن تميم التميمي وإبراهيم بن الأغلب.

(٤) يظهر لفظ قواد بشكل متواتر في العصر العبّاسي ليشير إلى كبار القادة ولكن، حسب رأينا، ليست سوى إسقاط استذكاري. في بداية العصور الوسطى أخذت العبارة طنيناً مغربياً خصوصياً ومنه تسمية قائد وفي الاستعمال الدارج قايد، أُدمج في الفرنسية بلفظة caid.

تفاصيلها كما أنها هشّة ومبعثرة في شكل تحصينات مشيدة وقصور مبنيّة بشكل مُتعجّل يعبّر بشدة عن الضغط البربري. أما من حيث الإدارة العسكرية، فكانت إفريقية البيزنطية منقسمة إلى أربعة أقسام ترابية: البيزاسان، والبلاد الطرابلسية، ونوميديا، وموريطانيا، على رأس كل واحدة دوق يساعده عدد من الضبّاط ومحاط ببيروقراطية هامة[(١)].

يحمل التنظيم العسكري العربي من جهته طابع جذوره: فقد انتصب بالفعل على أشلاء سحق شامل للبربر، وبالتالي على شعور بالأمن. ولعلّ هذا النظام الذي حظي زهاء ثلث قرن على الأقل بسند الرعية ليبقى في السلطة (٨٦ ـ ١٢٣هـ)، حتى يؤمّن بكل بساطة الحضور العربي، مع اتباع الحذر من جانب البحر للتّصدي لهجمات المراكب البيزنطية. ومنه جاء التمركز في مواقع حضرية وعسكرية، باستثناء الرباطات البحرية بالساحل[(٢)] والتي تسيطر على المدن ـ المخيّمات من النمط العربي ـ الشرقي كالقيروان. إزاء الترييف العميق للنمط البيزنطي[(٣)] وإزاء عقمه الكبير وتعقيده، فإن النمط العربي يُبرهن أنه أكثر بساطة وتركيزاً وأفضل تناسقاً مع الهيكل الإداري في الكُوَر الذي فرض قيامه على أرضها.

في حوالى ١٢٠هـ/٧٣٨م، ظهرت تحويرات هامة. فقد أخذت الحملات على صقلية بعداً كبيراً[(٤)] حيث وجّهت إفريقية نحو المتوسط

---

(١) ش. ديل، م.س، ج١، ص ١٢٦ إلى ١٣٧.

(٢) منذ زمن يسبق بناء هرثمة بن أعين لرباط المنستير كان هناك رباطات صغيرة على البحر كما تفيد بذلك كتب الطبقات.

(٣) ك. كورتوا يميل إلى رأي آخر: **من روما إلى الإسلام**، ص ٣٩، إذا قبلنا بحصول تطور بين روما وبيزنطة لوسائل الدفاع في اتجاه توسيع كبير للحياة الحضرية، دون أن تدوم أشكال الحماية الحقيقية في الريف أكثر من ذلك والتي كانت تابعة بشكل كبير للبيزاسيوم (الساحل). انظر ش. ديل، م.س، ج١، ص ١٨٥ ـ ٢١٥؛ انظر كذلك خريطة المنشآت العسكرية بالساحل في نفس الجزء.

(٤) بين ١٠٣ و١٠٧هـ، قام بشر بن صفوان باختراق صقلية وجلب منها كثيراً من العبيد؛ **البيان**، ص ٤٩، وفي ١٢٣هـ، بلغ حبيب بن أبي عبدة أيضاً صقلية، م.س، ص ٥٣.

الغربي والأوسط وأبرزت دور مدينة تونس[1]، مما جعلها تطبع في ذات الوقت طريقة التنظيم بطابع هجومي. نتيجة لذلك فإن اضطرابات الخوارج التي اندلعت بعد زمن يسير تطلبت على عكس الأولى نزعة دفاعية في الوقت الذي تمّ فيه تحديد مركز العلّة في منطقة الزاب. انشقّت إذاً الطريقة العربية إلى مستويين في التنظيم: مستوى أوّل ذي دور محلّي وهو مركز التجمعات العسكرية كطبرقة وباجة وقابس وقفصة... إلخ حيث يظهر الجيش كقوة نظام عمومي تحت تصرّف نائب الوالي أو العامل، ومستوى ثانٍ للتدخل العام في القيروان وتونس والزاب وبلاد طرابلس. هكذا نجد أنه وقع التنسيق بصفة مختلفة في المقاطعات الأربع العسكرية البيزنطية، فاستوعبت الزاب العربية بلاد صطيف، ورغم أن تونس إنّما هي استحداث جديد إلاّ أنها واصلت دور قرطاج. فلم يكن لهذه الطريقة بحقّ أن تثبت بهذا الشكل إلاّ في نهاية الفترة العبّاسية وتحت دفع أحداث بعينها. فلنفحص المسألة بالتدقيق.

يرجع الفضل الكبير في الدور العسكري لتونس، لتأسيس حسّان بن النعمان ميناء إصلاح السفن (حوالى ٨٢هـ)، ولكن لم تستطع هذه المنشأة أن تؤكّد وجودها إلا بعد ١٢٠هـ، كالحال عندما تُقدّم لنا المصادر على سبيل المثال شخص عبد الرحمان بن حبيب وهو يستند إلى جند هذه المدينة ليفتكّ السلطة[2] (١٢٧هـ). إلى ذلك الحدّ، تعتبر القيروان مركز جيوش إفريقية بدون منازع، والتي رغم تقلّص دورها، حافظت على أهمّ تجمّع للقوى العربية وكانت أحد أضخم الأوكار العسكرية. يذكر البيان المغرب على سبيل المثال أنه لما توجّه عمرو بن حفص من القيروان لمنطقة الزاب، كانت إفريقية قد "أُفرغت من جنودها"[3]. كذلك لمّا بعث الوالي فضل بن روح عاملاً جديداً إلى

---

(١) لعبت قليبية دور ميناء إرساء لصقلية أكثر من النوبة، البلدان، طبعة النجف، ص ١٠.

(٢) ابن عبد الحكم، م.س، ص ٣٠٠؛ البيان، ص ٦٠، النويري، ترجمة سلاين البربر...، ج١، م.س، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٣) البيان، ص ٧٥.

تونس، كان يتقدم موكبه "عسكر" القيروان الذي كانت له مواجهة دامية مع جيوش ابن الجارود[1]. وأخيراً يتحدث نفس المصدر على "جموع من جيش" هذه المدينة وقوّادها. وإزاء شهادات المصادر، لا نستطيع سوى رفض الفكرة المنتشرة عند بعض المؤرخين لأسبقية عسكرية لمدينة تونس خلال العصر العبّاسي[2].

بالنسبة لبلاد الزاب فقد كان موطن الاحتلال العسكري الضخم في كل عصر وزمان ـ هناك فعلاً نلتمس تواصلاً أكثر بين البيزنطيين والعرب، وقد استعمل هؤلاء الأخيرون المدن القديمة العسكرية البيزنطية بشكل كامل ـ لكن لم تستطع هذه المنطقة أن تنفرد بمسيرتها العسكرية قبل ١٤٤ هجري وبداية الحقبة العباسية. إلى هذا الحدّ تتعلق المسألة بتقسيم الجهة إلى مقاطعات عسكرية منسوخة على نمط الكُوَر دون أن تكون هناك صلة بينها. ومن المحتمل أن تكون محاولة توحيد هذه المقاطعة إلى قطبين تسهل مراقبتهما، ميلة في الشمال وطُبنة في الجنوب، قد تمّت مع عبد الرحمان بن حبيب، إذ يحمل مثقالُ وزن زجاجي اسم والٍ بميلة[3] يرجع تاريخه إلى ١٢٧هـ. وإزاء كمائن الخوارج وانتفاضات قبائل المغرب الأوسط، تشكّل الزاب تدريجياً كسور يحافظ على سهول إفريقية وكمنطلق للزحف متخذاً طُبْنة عاصمة للإقليم، ومستنداً على عمر بن حفص وهو من دائرة قبلية جديدة. وفعلاً إذا كان كلّ والٍ عباسي يصل إلى إفريقية يتحول مرغماً إلى الزّاب مع جمع من الجيوش، فذلك بالضبط لأن المنطقة لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بمفردها، غير أنها تمنحُ نقاط مقاومة يتعيّن دعمها. هذا الذهاب والإياب سيترك منطقياً تأثيرات، من ذلك ظهر مع إبراهيم بن الأغلب في الربع الأخير من القرن

(١) م.ن، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٢) نجد عرض هذه الفكرة مبسوطة عند فندرهيدن، م.س، ص ٨٠، والذي دافع عنه شفوياً الأستاذ ح. ح. عبد الوهاب بحضورنا.

(٣) ج. مارسي وليفي بروفنسال، «رؤوس أقلام حول مثقال وزن زجاجي من القرن الثامن»، مجلة حوليات معهد الدراسات الشرقية بالجزائر، ج٣، ١٩٣٤، ص ٧.

الثامن الميلادي جيش الزاب الذي برهن عن قدرته على رفع قائده على رأس كامل ولاية إفريقية. نفس الشيء بالنسبة للدور العسكري لطرابلس، فقد تضخّم إلى حدّ كبير سواء في علاقته بضرورات مقاومة الخوارج أو في مواجهته حركات التمرّد العديدة لجند الشمال، الذين تصدى لهم والي طرابلس كحامل لواء استتباب النظام. وكما سنرى لاحقاً فإنّهم كانوا كما لو أنهم يتوجّهون إليه ليتولّى التحكيم، وهذا بلا ريب لأنه يستطيع الاعتماد على قوة عسكرية محترمة. لكن هذا يحملنا لفحص العلاقات بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية التي سندرسها مع التنظيم الإداري.

عندما ندمج المعلومات الواردة في **البيان** مع تلك التي يقدّمها كتاب **البلدان** لليعقوبي ـ فلهذا الأخير وصف قدّمه لفترة الأغالبة، يمكن حسب رأينا اعتماده للحقبة السابقة ـ يمكن أن نستخرج القائمة التالية للمناطق العسكرية العربية ومراكزها ثم مختلف الدوائر التي كانت على ما يبدو مُندرجة ضمنها:

١. منطقة تونس العسكرية. المركز: تونس.

الدوائر: جزيرة شريك[١]، مقر عسكري: (قليبية)؛ باجة[٢] (باجة)؛ طبرقة (طبرقة[٣])، صتفورة (صتفورة).

٢. منطقة القيروان العسكرية. المركز: القيروان.

الدوائر: قمودة (مذكورة)[٤]؛ قستيلية (توزر)[٥]؛ قفصة (قفصة)؛ قابس (قابس)[٦]؛ نفزاوة (بشري)[٧].

---

(١) نلاحظ أنه تمّ تصور فكرة الهرمية بين مختلف الدوائر العسكرية بالذات ومراكز الإشعاع مثل تونس، هي في مستوى الفرضية لا غير، ربما باستثناء الزاب.

(٢) اليعقوبي، **البلدان**، ص ١٠١، قد يكون المقر الإداري نوبة.

(٣) **البيان**، ص ٦٧.

(٤) **البلدان**، ص ١٠١، ترجمة فيات، ص ٢١١، ومذكورة هي في ذات الوقت كمقرّ للكورة، لكنّ المنطقة مكتظة بالمدن والحصون.

(٥) م.ن، ص ١٠٢.

(٦) م.ن، ص ٩٩. من الممكن أن هذه المدينة كانت في الفترة التي تهمّنا تحت رقابة عامل طرابلس.

(٧) وهي ليست "بشرة" كما قرأها ج. فيات، ص ٢١٣، بعد فندرهيدن، ص ٥١.

٣. منطقةُ بلاد طرابلس. المركز: طرابلس.
الدوائر: فزّان (جرمة)[١]؛ زويلة؟
٤. منطقة الزاب[٢] العسكرية. المقر: طبنة.
الدوائر: ميلة؛ بغايا؛ نقاوس؛ مكّارة؛ بللّزمة؛ سطيف.

الشرطة والحرس

ظهرت الشرطة في ذلك الوقت كجهاز عسكري للنخبة قبل كل شيء، ولدينا في مصادرنا بعض الإشارات النادرة فحسب، من ذلك أنه أثناء ثورة ابن الجارود في ١٧٨هـ، سمع الأمير الفضل بن روْح دقّ طبول صاحب شرطته وقد جاء في هيئة عسكرية[٣]. وواضح أنه إذا كان تحت إشراف هذا الأخير جهاز شرطة، فقد استحوذ عليها بفضل خصائص سلطانه. لنا كذلك واحد يدعى طرهون رئيس شرطة محمد بن مقاتل العكي[٤]. ففي إفريقية كما في غيرها يتمتّع هذا الجهاز بحظوة الإمساك بالنظام العام، بمعنى النظام القائم. والشرطة أقرب للأمير من الجيش بالذات، فمهامُها المحافظة على أمنه. ورئيس الشرطة شخصية مهمّة يمكن أن يكون في مرتبة ثانية بعد الوالي ويرتقي أحياناً بنفسه لهذه الرتبة[٥]. ولأداء دورها البوليسي تضمّ الشرطة أعواناً للنظام العام، وعسساً[٦] وهم صنف من الرقباء يذكرهم أبو العرب عرضاً ضمن سيرة رجاله القيروانيين. وفي المقابل نجهل كل شيء عن الهياكل الجهوية

(١) البلدان، ص ٩٦، يظن اليعقوبي أن فزّان تابعة لعامل برقة. بما أن من الممكن أن يكون ابن الأشعث (١٤٤ ـ ١٤٨هـ) هو الذي أخضعها، فمن المشروع اعتباره في حكومة طرابلس. انظر برانشفيك: م.ص، ص ٢٣.
(٢) البلدان، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٣) البيان، ص ٨٧.
(٤) م.ن، ص ٩٠.
(٥) على سبيل البيان كان نصر بن حبيب الرئيس القديم لشرطة يزيد بن حاتم بمصر وإفريقية، وقد فضّله على قبيصة.
(٦) أبو العرب، طبقات، ص ٤٩.

للشرطة وهل وجدت فعلاً. ومن المحتمل أن لدينا في هذا الصدد مؤسسة تقتصر على العاصمة وضواحيها القريبة.

هناك تشابه بين الشرطة والحرس لكن يبدو دور هذا الأخير أضيق. نجد في هذا الجهاز حرس الشرف المدعو لإبراز هيبة السلطة، فمن مهامه الأساسية السهر على أمن الوالي الذي يصاحبه في تنقلاته ويحيط به في الجامع. هذا ما ذكر في المصادر من المعطيات القليلة التي تهمّ العصر الأموي. من الممكن أن يكون حرس إفريقية يدين بوجوده لموسى بن نصير الذي اجتاح هذه المؤسسة بمواليه البربر البُتر إلى حدّ أنهم كانوا يظهرون كما لو أنهم كانوا حرسه الشخصي بحق. وقد واصل خلفاؤه من بعده انتداب البربر وذلك إلى حدّ وصول يزيد بن أبي مسلم الذي كان على ما يبدو يتّبع الممارسات البيزنطية فوشم أيدي الموالي، وهو ما كلّفه حياته[1]. وقد برهنت هذه الانتفاضة جيداً على أن هؤلاء الحرس غير الشخصيين بإمكانهم الانقلاب على الحاكم بالذات. ومن المحتمل أن بشر بن صفوان الذي يقدّم نفسه كناسف للتأثير النصيري بإفريقية قد تخلّص من هذا الجهاز. ونتيجة لذلك فإن انتداب هؤلاء الحرس كان يتم بين مواليهم والمخلصين لهم. هناك إشارة من ابن الأثير[2] حول أساليب حكومة المهلبيين تسمح، عكس البقية، على افتراض التبعية التي قد تكون اخترقت أجهزة الشرطة والحرس.

التّنظيم الإداري

لقد حظيت إفريقية مثل كلّ الولايات الإسلامية، مباشرة بعد القضاء على المقاومة البربرية ـ البيزنطية وحتّى قبل استكمال الفتح بمؤسّسات إدارية. وقد ذكر ابن عبد الحكم أنّ حسّان بن نعمان هو «الذي دوّن

(١) ابن عبد الحكم، م.س، ص ٨ ـ ٢٨٩؛ **البيان**، ص ٨ ـ ٤٩.

(٢) عندما سمّى الرشيد بعد موت يزيد بن حاتم، أخاه روح قال له: «عيّنتك مكانه لتحافظ على المخلصين له وعلى مواليه»، **الكامل**، ج٥، ص ٨٥.

الدواوين ووضع الخراج على عجم إفريقية وعلى من أقام معهم على النّصرانية من البربر». ويعكس هذا الاستشهاد بكلّ وضوح تطبيق نمط التّنظيم الإداري العربي على إفريقية. ومن الواضح أيضاً أنّ إفريقية التي فُتحت ونُظمت مؤخراً ستعكس بالضرورة هذا التأخير بالنسبة إلى المشرق في تطوّر هياكلها الإدارية. بهذه الكيفية ومنطقياً ستعيش بسرعة كلّ التغيّرات التي طرأت من قبل على الإدارة العربية بالشّرق. وأخيراً إذا كانت البنية الإدارية الإفريقية بالفعل تنظيماً جِهَوياً تابعاً للحكم المركزي فهي تبدو أيضاً، منظوراً إليها من الدّاخل، بمثابة الإدارة المركزية التي تسوس مجالاً إقليماً واسعاً قَدْ يمتدُّ، ويتقلّص حسب تطورات الجغرافيا التاريخية للمنطقة[1].

الإدارة المركزية

لقد كانت القيروان في العهد الأموي وخاصّة في العهد العباسي مركز الجهاز الإداري المسيّر. ويتكوّن هذا الجهاز، تحت إشراف الوالي، من ثلاث مؤسّسات: **ديوان الجند وديوان الرّسائل وديوان الخراج**[2] وهو الأهمّ. هذه الدّواوين تمثل النواة الأساسية لهيكل الإدارة وتصدّرها هياكل أخرى: **دار الضّرب ودار الرّزق وبيت المال**. هذه الأجهزة لا يمكن التشكيك في وجودها لأنّ المصادر تؤكّد على ذلك[3] وتشير إليها بصفة دقيقة كما تشير إلى وجود أجهزة أخرى من مثل ديوان

(١) **فتوح مصر والمغرب**، م.س، ص ٢٧١.

(٢) ع. الدّوري، مقال "ديوان" في *E.I/2*، ج٢، ص ٣٣٣ ـ ٣٤١؛ الطّبري، **تاريخ**، ج٦، ص ١٧٩ ـ ١٨٦؛ الجِهشياري، **الوزراء**، ص ٣٨.

(٣) بالنسبة لديوان الخراج وصاحب الخرَاج، لدينا إشارات واضحة تتعلّق بالفترة الأغلبية اللاحقة مباشرة: **البيان**، ص ١٣٦. والنويري في طبعة De Slane، ص ٤٠٤ و٤٤٠. ويستحيل فهم كامل التاريخ العسكري لإفريقية في عهد الولاة إذا لم نفترض وجود ديوان الجند. بخصوص البريد: انظر **البيان**، ص ٨٥، وبيت المال: **نفس المصدر**، ص ٦٠. أمّا دار الضرب فانظر: البكري، **وصف إفريقية الشمالية**، نشر De Slane، باريس، ١٩١١، ص ٢٢.

الصّدقات والأعشار[١] **وديوان الطّراز**[٢]، لكنّها تصمت على عكس ذلك عن أجهزة ثانوية صغيرة لها وجود مثبت في الشرق بالأساس في العهد العبّاسي الأوّل: من مثل دواوين **المكوس**[٣] **والنّفقات والمستغلاّت والخاتم**. ونحن نرجّح بالرّغم من هذا الصّمت وجود هذه المصالح بإفريقية على الأقلّ في عهد المهلّبيين الذين طبعوا الآلة الإدارية الإفريقية بتجربتهم الشرقية ولأنّهم كانوا طموحين وراغبين في التأكيد على مرتبة عالية لسلطات الوالي وهيبته، وهذا ينطبق بالخصوص على يزيد بن حاتم الذي ظهر حقاً بمظهر الأمير شبه المستقلّ.

ومن الممكن أنّ بعض هذه الأجهزة استعملت في البداية الهيكل التّقني البيزنطي وبالتّالي أُبقي على مقرّها في قرطاج، ونميل إلى هذا الاعتقاد خصوصاً بالنسبة إلى **دار الضرب** وهي مؤسّسة هامّة جداً حافظ عليها العرب في شكلها الأصلي أكثر من ربع قرن[٤]. لكنّا نتوقّف عند إشارة خاصة للبكري بخصوص **سوق للضّرب** في القيروان قرب القصر والذي لا بدّ أنه أخذ اسمه من قربه من دار الضّرب[٥] التي تكون انتقلت إلى القيروان حيث حلّت بجوار القصر.

وقد يقال نفس الشيء بالنسبة إلى منشآت أخرى، التي تعتبر ثانوية إلى حدٍّ ما مثل **دار الرّزق**: فهي في القيروان ولها محلّ خاصّ بها مثلما جرى عليه الأمر في الكوفة والبصرة. ودار الرّزق توزّع الحبوب على المقاتلة وعائلاتهم زيادةً على العطاء النقدي الذي هو من شأن ديوان العطاء. وهذا الديوان كسائر الدواوين المركزية الأخرى مثل الجند

---

(١) يذكر المالكي أنّ حنش الصنعاني كان أوّل من سمّي على رأس هذا الديوان: **رياض**، ص ٣٨.

(٢) نجد الآن قماشاً مصنوعاً من ديوان "طراز إفريقية" وكان مخصّصاً لمروان بن محمّد: انظر «Revon Guest Islamic Textiles»، في *Pourlington Magazine*، ١٩٣٢، ص ١٨٥؛ و *G. Wiet, L'exposition persane de 1931*، ص ٥.

(٣) وجوده ثابت في مصرفي فترة ارتباط الولايتين: **فتوح مصر**، ص ١٣٥.

(٤) محمّد الشابي، مقال مذكور، *Africa*، ١٩٦٦، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٥) *Description*، ص ٢٢.

والرّسائل وكذلك بيت المال ألحق بقصر الإمارة كما جرى عليه الأمر في أمصار المشرق وحسب التقاليد المعهودة آنذاك.

ما هي صلاحيات هذه الدواوين المركزية؟ فديوان الجند يهتمّ بإحصاء المقاتلة وتوزيع الأعطيات عليهم وهو يتقاطع مع ديوان الخراج بصفة وطيدة لأنّ كلّ جهاز الفتح العربي والاحتلال والاستيطان قائم عليهما منذ أن أسّس عمر هذه المؤسّسات. فالعرب يمتصّون الضرائب من أهل الذمّة والمغلوبين ويوزّعونها على الجند من الفاتحين العرب في هذا المصر أو ذاك. ولم يحدث تغيير هام زمن معاوية وعبد الملك سوى بعض التصحيحات، لأنّ الفكرة الأساسية ما وراء ذلك هي الإبقاء على قوّة عسكرية ضاربة مستعدّة للجهاد ومنعُها من الذوبان في البلاد المحتلة والانتشار. وهنا تلعب الدولة دور الوسيط فقط. هذا هو النسق العام للتنظيم الإمبراطوري الإسلامي وهو بالضرورة ينطبق على بلاد المغرب.

أمّا ديوان الرّسائل فهو إدارة الاتصال بالأعوان الجهويين كما بالإدارة الخليفية في دمشق ثم في بغداد ويمثّل سلطة المكتوب والحرف في سياسة الإمبراطورية ودوره في الهيمنة على البشر. وهكذا يهتمّ ديوان الرّسائل بتحرير مراسلات الوالي مع الاحتفاظ بنسخ من كلّ الرّسائل المبعوثة.

ومن الواضح أنّ في كلّ هذا التنظيم المهيكل يبرز ديوان الخراج كالجهاز ـ المفتاح لأنه مقام على تجميع المال في البلاد المفتوحة بصفة مستمرّة خلافاً للغنيمة التي هي طارئة ومرتبطة بالعمليات العسكرية. وهذا الديوان لم يكن له فقط هدف تجميع الخراج على الأرض بحصر المعنى، وإنّما كان أيضاً يأخذ الجزية على الرؤوس وأخيراً يجمع ويجلب ما تدفعه المجموعات المحلية من إتاوة جُمْلية منجرّةٍ عن عقود الصلح المبرمة. فهو مسؤول عن الثلاثة أنماط من الضرائب المعهودة في الإسلام الفاتح الغازي الأوّلي. لكنْ بخصوص إفريقية والمغرب، تُطرح مشكلة عويصة خاصة بماهية النظام الجبائي في هذه الرّقعة لما لازمه من ضبابية، ومن هنا يأتي الجدل بين المؤرّخين.

لقد كتب الكثير عن النظام الجبائي الإسلامي بصفة عامّة، وما زاده تعقيداً أنه انبنى على غزو واحتلال أي على مجتمع غير منسجم إثنياً ودينياً. ومفهوم الضريبة ذاته ليس إسلامياً، فالمسلم يدفع صدقة ليتزكّى دينياً، لكنّ المغلوبين يدفعون جزية و"هم صاغرون" جزاءً بقائهم على دينهم وحماية المسلمين لحياتهم وممارستهم لدينهم: هذه هي الفلسفة القانونية الأصلية وهذه هي جذورها الإسلامية، كما أنّ الدولة لم تتعال بعد على جماعة المسلمين الغزاة وإليهم بالأساس يرجع كلّ الفيء لأنه حقّهم افتكوه بسلاحهم.

هذا هو الوضع القانوني الأصلي ومبرّراته العربية والإسلامية، المأخوذة من قوانين الحرب في آخر المطاف. وقد تداخلت التقاليد العربية التي غلّفها الإسلام ديناً وتنظيماً مع وضع الاحتلال في بلدان خاضعة من قديم للجباية، بالخصوص لجباية الأرض وبأقلّ درجة لجباية الرؤوس في المدن أساساً. في الواقع، وتحت المظلّة الإسلامية ومنطق الفتح، تمّ الاستمرار على التنظيمات القديمة. لكن من الواضح أنه ستحدث صدامات متى انتشرت الأسلمة لدى المغلوبين فارتفع حقّ الغلبة لأنّ الفتح الإسلامي لم يكن غزواً بحتاً بالقوّة ـ مع أنه كان كذلك أيضاً. بل هو معتمد على الدين ومنطلق من الدين في زاوية ما من المخيال الجماعي لدى الغالبين والمغلوبين. وهذه الصدامات ستحدث بصفة درامية في بلاد المغرب بسبب الأسلمة السريعة لقبائل البربر، وإذن لوجود تناقضات أصلية في الأساس.

وما زاد الطين بلّة هو تعقّد تصنيفات الفقهاء من لدن أبي يوسف على الرّغم من قدمه ومن شفافية النمط العراقي. وتجري هنا التساؤلات عن وضعية الأرض والجباية كما أنّ المفاهيم تبقى ملتبسة: فالجزية مثلاً تعني كلّ أصناف الجباية بما في ذلك الخراج وتعني كذلك الضريبة على الرؤوس وهي من ميراث الفرس والرّومان. والاختلاف يجري على الظروف التاريخية، ظروف الفتح، وعلى تمييز ما هو عنوة وما هو صلح

والصلح يعني الإتاوة الجملية لمدينة أو مقاطعة لم تقاوم الغزو بالقوّة وإنما استسلمت دون قتال وهو وضع مخفّف كثيراً ما وُجد في إيران. وبخصوص المغرب، باستثناء **المدوّنة**، فإنّ نصوصنا الفقهية متأخّرة ولا ندري على أيّة حال ما هي مصداقيتها على أرضية الواقع، لكنْ ليست بأيدينا وثائق (أرشيف) مثلما نجد ذلك في فرنسا الكارولنجية في نفس الفترة سواء أتت من الكنيسة أو من الدولة من مثل الـ *Capitulaire de Villis* أو وثائق دَيْر Paint Germais des Près وغيرهما، كما أنّ العهد الفيودالي في أوروبا حَفَظ لنا عدداً كبيراً من التعهدات والوثائق بتسمية الـ *Carta*. من هنا أتت الصعوبات بالنسبة للمؤرّخ في تدقيق الوضع الجبائي والمالي والاقتصادي في الإسلام الأموي والعباسي. ومن هنا بقيت تصوّراتنا غامضة حتى بالنسبة للشرق وأكثر من ذلك بالنسبة للمغرب، وهو ما يفسّر اختلافات المؤرّخين المعاصرين.

فحسين مؤنس مثلاً يستبعد تماماً فكرة التطبيق العادي على أرض إفريقية لمؤسسة الخراج الإسلامية[1] وقد طُبقت في كلّ مكان. أمّا محمد الطالبي[2] فإنّه يعتبر مسبقاً أيضاً، على عكس المؤلّف السابق، أنّ الوضع القانوني لأرض الخراج انطبق على الأرجح على إفريقية سوى أنّ هذا النظام "أقحم دفع العبيد في الجباية العادية". وهذه النقطة الأخيرة لا تصحّ على أرض إفريقية بالمعنى المضبوط حيث الزراعة والمدن وإنّما إلى فترة معيّنة على المغرب الأوسط والأقصى، وهذا في ظروف غير عادية وعابرة، وهي انطبقت أساساً سواء في الطفرة الأولى للفتح أو بعد ذلك على أرض "نُوبيا" ـ مؤسسة البقت ـ أو على صحاري طرابلس وبرقة وفزّان وسط قبائل الرّعاة الفقيرة. إنّما ظاهرة اغتصاب العبيد طبعت المجال الإفريقي فعلاً بمتطلباتها، كما ستطبع فيما بعد وبصفة رهيبة بلاد السودان.

---

(١) **فتح العرب للمغرب**، م.س، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٨.

(٢) «Rapports de l'Ifrqiya et de l'orient au VIII siècle», *Cahiers de Tunisie*, 7, 1959, pp. 301-302.

ولئن وجدت اختلافات واضحة في الجباية بين الولايات الخاضعة للخلافة حسب ظروف الفتح والتركيبة الداخلية للبلدان[1]، ولئن أكّدت بالتالي إفريقية على خصوصيتها هي أيضاً، فلا يمكن لنا إلاّ أن نعترف أنّ المخطّط الجبائي الإسلامي العام قد طبّق عليها وأنّ إفريقية خضعت بالأساس للضريبة العقارية أي للخراج.

إنّ النصوص التي بأيدينا قليلة ومعلوماتها شحيحة، وإذا حدث أن وفرت لنا أخباراً، فهي غامضة ومرتبكة خلافاً لما توفّره لنا المصادر بخصوص العراق والشام وإيران التي هي قلب دار الخلافة في القرنين الأوّلين.

فالمؤلّف المجهول لكتاب **الأخبار المجموعة**[2] يذكر لنا أنّ الخليفة الأموي كان يؤتى له بـ "جباية" إفريقية كل سنة، يحملها وفد متركّب من عشرة أعيان من البلاد يضمنون له بأغلظ الأيمان أنّ المقاتِلة تحصّلوا على عطاءاتهم والأطفال على أرزاقهم وأنّ هذا المال حلال وشرعي. ومعروف أنّ الخليفة لا يأخذ من الجباية، وهذا منذ معاوية، إلاّ ما تبقّى بعد المصاريف المحلية التي تستهلك أغلبها. إلاّ أنّ هذا المصدر لا يتحدّث عن ماهية هذه الجباية: خراج أم جزية أم صدقات أو كلّ هذا جميعاً.

وفي زمن عمر بن عبد العزيز، يحكى لنا أن اثنين من الضامنين المبعوثين إلى الخليفة رفضا أن يمنحا ضمانهما وأحدهما إسماعيل بن أبي المهاجر، ممّا جعل الخليفة التّقي يعزل الوالي ويعوّضه بإسماعيل هذا. لكنّ الروايات الموجودة في المصادر المغربية أو الأندلسية المتعلّقة بهذه الفترة القديمة، لا يمكن أن تُعتمد حرفياً. فهذه الرواية قد تدخل في تيّار كامل يقصد إلى التركيز على تُقى عمر بن عبد العزيز ورعايته للمسلمين وميله القوي إلى العدل والإنصاف، كما ينزع على المستوى المحلّي إلى الإلحاح على تديّن إسماعيل بن أبي المهاجر الذي عمل على

---

(١) Dennett, *Conversion and the Poll-tax*, p. 12.

(٢) انظر: ص ٢٢ ـ ٢٣.

نشر الإسلام في إفريقية. وتذكّرنا هذه الرواية بقصّة أبي الصّيداء وهي موجودة في الطبري[1]. أبو الصّيداء أيضاً كان ضمن وفد أرسله والي خراسان إلى عمر بن عبد العزيز لضمان سياسته الجبائية والاجتماعية، وهو أيضاً رفض ضمانه وأدان هذه السياسة. وهكذا يبدو أنّ هذا المسلك لم يكن موجوداً فقط بالنسبة إلى إفريقية بل وأيضاً خراسان وهي، مثل إفريقية، نائية عن المركز ويصعب مراقبتها. وبالتالي فهذه القصّة قد تكون صحيحة، وإذا لم تكنْ كذلك فما يهمّ أنها تؤيّد خبر إرسال قسط سنوي من الجباية إلى الخليفة لا ندري مبلغه في هذه الفترة بالذات.

لكنْ لو نزلنا في محطّة الزّمان وتوقّفنا في عهد هارون الرّشيد قبل انتصاب الإمارة الأغلبية في سنة ١٨٤هـ، يأتي نصّ للجهشياري ـ ويبدو أنه من منبع رسمي ـ ليمدّنا بالمبالغ القادمة إلى بغداد من مختلف الولايات. فيقول إنّ إفريقية كانت ترسل إلى بيت المال المركزي ١٣ مليون درهم و١٢٠ بساطاً. وهذا رقم هائل يفوق ما ذُكر لنا عن جباية أرمينيا، وهمذان ودستباء معاً، وأصفهان وجرجان، وقد كانت إيران مقسّمة إلى مقاطعات مهيكلة. وإذا فكّرنا بأنّ الأراضي التي تدرّ الكثير لا تتجاوز إفريقية الجغرافية والزّاب وطرابلس وعمل طنجة حيث الزّراعة والحضارة، وأنّ مغرب الرّحّل الشاسع العميق ينفلت دون شك من الجباية المنتظمة ـ وهذا ما يفسّر غزوات النهب المطّردة إلى فترة متأخرة ـ يقوى تخمِينُنا بأنّ هذا المبلغ مرتفع أو أنّ إفريقية كانت تحوي إمكانات اقتصادية محترمة، وهذا ما عُرف عنها في العهد الرّوماني. وأخيراً فإنّ هذا المبلغ المذكور لا يمثّل إلاّ بقيّة إنتاج الجباية بعد طرح المصاريف المحليّة وهي ضخمة في كلّ ما يتعلّق بالمقاتلة والجيش.

إنّ الإشارة المُرَقّمة للجِهشياري[2] والدقيقة تدمج إفريقية ضمن

(١) الطبري، م.س، ج٦، ص ٥٥٩؛ فلهاوزن، م.س، ص ٢٨٤.

(٢) الوزراء والكتّاب، م.س، ص ٢٨١. وهذا قبل ١٨٤هـ. وقبل نكبة البرامكة لأن هذا التقدير قام به كاتب وقدّمه ليحيى بن خالد.

مجموعة ولايات دار الإسلام باعتبارها جزءاً منها ووحدة تشبه الوحدات الأخرى بل وحدة مهمة نسبياً. وانطلاقاً من هذا، **فهي خاضعة بالضرورة إلى نفس الآليات الجبائية**. لقد كانت إفريقية قطعاً أرضاً خاضعة للخراج[١] مثلما تشهد على ذلك أيضاً مصادر مختلفة **كمدوّنة** سحنون[٢] **وفتوح مصر** لابن عبد الحكم. هذه المصادر لا تقيم الدليل القاطع إذا ما أخذت منعزلة، أمّا إذا أدمجناها في نسق عام وفهمناها حقّ فهمها فإنها توصلنا إلى هذه القناعة.

هل يمكن الاعتماد على مصادر فقهية متأخّرة لتدقيق وضع إفريقية الجبائي، من مثل الدّاوُدي وابن أبي زيد القيرواني وملخّصه المتأخّر المغربي الفاسي[٣]؟ فهي تتحدّث عن أرض العنوة وأرض الصّلح أو أنّ أرض إفريقية كلّها أرض **عنوة** وهي الفكرة الغالبة، ويعني هذا أرض خراج وجزية. في هذه النّصوص يوجد دون شكّ جانب نظري وهي بعد ذلك متأخّرة زمنياً، لكنّ الجانب التاريخي الموروث عن القدامى والمسلّط على واقع كان موجوداً لا يمكن الطعن فيه. والكتب الفقهية أقرب إلى الماضي ممّا هي إلى حاضرها بالذّات، لأنّ الماضي يمثّل

---

(١) لفظة "خراج" قد تعني الضريبة بالمعنى العامّ أو ضريبة الأرض خاصّةً. كذلك، "الجزية" قد تعني نفس الشيء أو بصفة خاصّة الضريبة على الرؤوس: دانات، مرجع مذكور، ص ص ١٢ ـ ١٣.

(٢) **المدوّنة**، ج١١، ص ص ١٧٥ و٢٠٠. سحنون يطرح أسئلة على ابن القاسم بخصوص "الخراج" دون الإشارة إلى وضع إفريقية وبصفة عامّة. إنّ أسئلة **المدوّنة** تتبع في بعض الأحيان عن كثب إشكاليات "أسدية" ابن الفرات، لكنّ سحنوناً لا بدّ أنه اعتمد على تجربته الذاتية. ووسط مساءلات خيالية أو نظرية، نستشفّ أيضاً مشاكل قد تطرأ في الواقع. فمثلاً تحصل إجارات أراضٍ خراجية أو أراضي "صُلح". وابن القاسم يعطي حلوله مستشهداً بما يجري في مصر، ص ١٧٥. ويمكن للمؤرّخ أن يرجع إلى **المدوّنة** شرط أن يحسن تأويل هذا الحوار بين الفقيهين في اتّجاه ما هو حسّي وواقعي من وراء الإمكانات الخيالية المطروحة.

(٣) **الأجوبة الفاسية** تسترجع إشكاليات كانت قائمة زمن ابن أبي زيد ولعلّ هذا الأخير يرجع هو أيضاً إلى سوابق قديمة. فتقول إنّ الجبال أراضي "صُلح" والسهول أراضي "عنوة" أي خاضعة للخراج.

السابقة والقاعدة، وهذا نراه حتّى في كتاب **الخراج** لأبي يوسف حيث يرجع إلى تنظيمات عمر بن الخطاب بخصوص السواد في عهد الرشيد. فالماضي يختلف حسب الزّمن: هو قريب نسبياً عند أبي يوسف وسحنون، وهو بعيد عند ابن أبي زيد، لكنّ المسافة في الحقيقة هي نفسها لأن هذا الماضي خارج عن الزمنية، منفلت عن قبضة التّطور، حامل للواقع الأصلي وللقاعدة معاً.

الجباية تتنوع حسب الأصناف الاجتماعية: ففي إفريقية بقايا من الرّوم المزارعين والحضر، وكذلك وفرة من الأفارق وهم كما ذكرنا آنفاً بربر مُتَرَوْمِنُون ومتمسّحون، مزارعون ومدنيون مستقرّون، وأخيراً هناك قبائل البربر الممتدة على كلّ أرض المغرب من رحّل وجبليين. إنّا لا نعلم شيئاً عن ممتلكات الكنيسة وقد كانت شاسعة زمن الرّومان والفندال والبيزنطيين ولا بدّ أنّ قسماً منها بقي وآخر وزّع إمّا على الجند أو على رؤساء العرب كقطائع، وهذا ما حصل على الأرجح فيما يخصّ كبار الملاّكين البيزنطيين التي وُزّعت، إنّما بقي وضعها كما هي، أي أرض خراج يُقيم عليها الفلاحون من خَدَمَة الأرض. كل المجال المنتظم كان يدفع الخراج والجزية أو الصدقة بالنسبة للمسلمين، وقد فُرضت عهود صلح على أهل الجبال من البربر، أي أنهم يدفعون نقداً أو عَيْناً مبلغاً جُمْلِياً حصل عليه الاتفاق عند الصلح. وكانت القبائل تلتزم بعدد من العبيد أو رؤوس الأنعام في أولى فترات تنظيم الولاية. ولم يكن هذا غنيمةً، فقد توقفت المقاومة البربرية بعد هزيمة الكاهنة وأُقحم النوميديون وأهل طنجة في مغامرة فتح الأندلس، ولا ندري هل وقع تدخّل عسكري في الأعماق الجنوبية للمغرب الأقصى على سبيل النهب والغنيمة مثلاً. وهذا العالم غير المنتظم قد كان على الأرجح عَالَماً وحشياً كما يقول ابن خلدون لم تمسسه الحضارات المتوسّطية فيما قبل. أمّا القبائل التي عرفها العرب من برقة إلى طنجة فقد أسلمت لأسباب جبائية واقتصادية واجتماعية ولأن العرب أشركوا عدداً منها في الجهاد في الأندلس في

أعماق المغرب الجنوبية، وهذا ما سيُحدث مشاكل لأنّ المفترض أنّ الأحكام القديمة تكون لاغية، ومن الممكن أنّ إسماعيل بن أبي المهاجر (١٠٠ ـ ١٠١هـ) والي عمر بن عبد العزيز قد غيّرها وأوقف كذلك استيلاء العرب على ملكية أرض الخراج ملكيةً فردية كما حصل ذلك في الشرق[١]. ولعلّ الأسلمة ذاتها تمّت في عهد هذا الوالي.

ومن الأرجح أنه وقع تراجع في مثل هذه السياسة في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك وأنّ الوالي يزيد بن أبي مسلم أراد إخراج البربر والموالي الجدد من القيروان وإرجاعهم إلى مواقعهم الأصلية ولو كانوا مسلمين، وقد ذكر ابن الأثير أنّ هذا القرار كان سبب قتله من طرف الجند البربر[٢]. وجدير بالتذكير أنّ هذا الوالي اتّبع هنا مسلك سيّده الحجّاج الذي أطرد النازحين المُتأسْلمين من أهل السّواد وأرجعهم إلى قُراهم لأسباب جبائية. وفي نفس المنحى كان العمّال يحرّكون من وقت إلى آخر الممارسات القديمة من عهود جائرة وابتزاز للعبيد في المغرب الأوسط والأقصى وكأنّ المغرب ما زال أرض غنيمة لم يُسلم بعدُ. وابتزازات الوالي عبيد الله ابن الحبحاب يجب أن تُؤوّل في هذا المعنى. فابن الأثير[٣] يذكر أنّ العامل على طنجة عمر بن عبد اللّه المرادي «أراد أن يخمّس البربر المسلمين وادّعى أنّهم فيء للمسلمين» أي غنيمة يأخذ السلطان خمسها كالمعهود. ويقول ابن العذاري «كذلك حدث أنّ عمر بن عبد اللّه المرادي، عامل طنجة وما والاها، أساء السيرة وتعدّى

(١) فلهاوزن، م.س، ص ٢٨٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٤، ص ١٨٢، يؤكّد أنّ رغبة هذا الوالي في إرجاع البربر المتأسلمين إلى قراهم هي سبب قتله وهذا خلافاً لما يذكره غيره من المؤرّخين من مثل ابن عبد الحكم، ص ٢٨٨، وابن العذاري ص ٤٨. حيث يقولان إنّ سبب قتله هو قراره بوشم أيدي الحرس البربر، وقد بدا لهم ذلك إهانة لا تقبل. تفسير ابن الأثير أكثر معقولية لكنّ الحرس هم الذين قتلوه وليس أعلاج البربر. من الممكن أنّ السّببين تضافرا في عملية القتل هذه.

(٣) الكامل، ج٤، ص ٢٢٣.

في الصدقات والعشر وأراد تخميس البربر»[1]. وقد أثار الرجوع إلى هذه الوضعية القديمة كما هو متوقّع انتفاضة البربر في سنة ١٢٢هـ. وبعد مرور ثلاث عشرة سنة على هذا التاريخ رفض عبد الرحمان بن حبيب قبول أَمْرَ المنصور في إرسال العبيد البربر كاتباً إليه:

«إنّ إفريقية اليوم إسلامية كلّها وقد انقطع السّبي منها»[2]، وكان هذا سبب القطيعة بين عبد الرحمان وأبي جعفر.

إذن توقّف تيّار السّبي وإرسال العبيد بصفة مؤكّدة حوالى ١٣٧ ـ ١٣٨هـ. ويجب أن نفهم أنّ الأسلمة الكاملة تمّت في هذا التاريخ والأرجح أنها تمّت فيما قبل، في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥هـ). ومشكلة العبيد هذه لا يبدو أنها كانت نتيجة غارات خالصة وعنيفة بعد زمن موسى بن نصير حيث وجدت بالفعل آنذاك وإنما نتيجة ابتزازات من طرف الحكم العربي وجشع مركز الخلافة، أي اعتبار البربر كأهل ذمّة وليس كمسلمين وفي بعض الأحيان كغنيمة حتّى في زمن السّلم. لعلّ هذا المشكل يفسّر أسلمة أغلبية البربر وليس فقط النوميديين الأوائل من جماعة الكاهنة. وهذه الظاهرة، من وراء المسألة الجبائية، تسترعي الانتباه. ففي هذه الفترة لم يحصل إسلام العجم المغلوبين إلاّ في خراسان في العهد العباسي طوال القرن الثاني وليس في لحظة سريعة، فلم يسلم الفرس ولا النبطيون من أهل السواد ولا القِبط في العهد الأموي وقليلاً ما أسلموا في العهد العباسي الأوّل. ذلك أنّ البربر، خارج إفريقية بالمعنى المضبوط، كانوا قبائل رُحّل لم يدخلوا في المسيحية قبلاً وأنّ العرب، كما قلنا، أشركوا قسماً كبيراً منهم في الجهاد. وهذا النمط من التركيبة الاجتماعية والدينية سنجده فيما بعد عند الأتراك والتركمان وهم أيضاً دخلوا في الإسلام بسرعة. أمّا الحضر، فيحافظون على ديانتهم ويقبلون بالجباية في كل بلاد الإسلام وهذا ما حدث في إفريقية، حيث

(١) البيان المغرب، ج١، ص ص ٥١ ـ ٥٢.
(٢) البيان، ج١، ص ٦٧.

الرّوم والأفارق والبربر الخارجون عن الإطار القبلي يدفعون دون شكّ الخراج والجزية ويخضعون للقانون العام للجباية الإسلامية.

لقد ذكرنا مقولة ابن عبد الحكم بخصوص وضع الخراج على عجم إفريقية وعلى البربر المتمسّحين من طرف حسّان. وهي قولة صحيحة دون شك، لكنّ هذا التنظيم لم يرتكز ولم يتبلور إلاّ حول سنة ١٠٠هـ. أو قبل ذلك بقليل، وتبقى مشكلة البربر في المغرب - وهو ما يلي إفريقية في اتجاه الغرب - مطروحة وغير واضحة إلى حدود ولاية عبد الرحمان بن حبيب باستثناء السوس الأدنى (طنجة). ورجوعاً إلى مشمولات ديوان الخراج، فمن الواضح أنّ هذه الإدارة تتصرّف في الجزية على الرؤوس وإلاّ لوجد ديوان خاصّ بها ومن الممكن أيضاً في الصّدقات والأعشار والرّزق. فهو جهاز الجباية بامتياز وله مراقبة شاملة لها. أمّا عن السكّة وضرب النقود، فلا نعلم من يهتمّ بها، أهو صاحب الخراج أم بيت المال أم الوالي مباشرة، ولا بدّ على أية حال أنه وجد موظّفون خاصّون بها لتنفيذ الأوامر. وهذا ما كانت عليه بيت المال وهي مؤسّسة جدّ مهمّة، والمشكلة التي تطرح إزاءها هي هل كانت تُجمّع كلّ الأموال المقبوضة من الضرائب أم القسم الذي يرجع للأمير بعد توزيع العطاء من طرف ديوان الجند ورؤساء الأسباع أو الأخماس والعرفاء. فحسب التقليد ومنذ زمن عمر، كان بيت المال يضمّ ما يرجع لمركز الخلافة من خمس الغنيمة وما تبقى من الجباية بعد المصاريف المحليّة في زمن معاوية.

ويدير بيتَ المال موظّفٌ مسؤول مغاير لصاحب الخراج، لكنْ تحت المراقبة المباشرة للأمير الذي كان يتصرّف فيه كما يشاء. ولنا شهادات على ذلك، منها ما ذكره ابن العذاري بشأن حنظلة بن صفوان في العهد الأموي[١] وقد فتح بيت المال رأساً وأخذ منه المقدار اللازم

(١) البيان، ج١، ص ٦٠: "العدول" ليسوا موظّفين ذوي خصوصية. المقصود أناس يُستثاق بهم. يقول ابن الرّقيق: «أهل خير ودين»، ورقة ٢٥.

الرّوم والأفارق والبربر الخارجون عن الإطار القبلي يدفعون دون شكّ الخراج والجزية ويخضعون للقانون العام للجباية الإسلامية.

لقد ذكرنا مقولة ابن عبد الحكم بخصوص وضع الخراج على عجم إفريقية وعلى البربر المتمسّحين من طرف حسّان. وهي قولة صحيحة دون شك، لكنّ هذا التنظيم لم يرتكز ولم يتبلور إلاّ حول سنة ١٠٠هـ. أو قبل ذلك بقليل، وتبقى مشكلة البربر في المغرب ـ وهو ما يلي إفريقية في اتجاه الغرب ـ مطروحة وغير واضحة إلى حدود ولاية عبد الرحمان بن حبيب باستثناء السوس الأدنى (طنجة). ورجوعاً إلى مشمولات ديوان الخراج، فمن الواضح أنّ هذه الإدارة تتصرّف في الجزية على الرؤوس وإلاّ لوجد ديوان خاصّ بها ومن الممكن أيضاً في الصّدقات والأعشار والرّزق. فهو جهاز الجباية بامتياز وله مراقبة شاملة لها. أمّا عن السكّة وضرب النقود، فلا نعلم من يهتمّ بها، أهو صاحب الخراج أم بيت المال أم الوالي مباشرة، ولا بدّ على أية حال أنه وجد موظّفون خاصّون بها لتنفيذ الأوامر. وهذا ما كانت عليه بيت المال وهي مؤسّسة جدّ مهمّة، والمشكلة التي تطرح إزاءها هي هل كانت تُجمَع كلّ الأموال المقبوضة من الضرائب أم القسم الذي يرجع للأمير بعد توزيع العطاء من طرف ديوان الجند ورؤساء الأسباع أو الأخماس والعرفاء. فحسب التقليد ومنذ زمن عمر، كان بيت المال يضمّ ما يرجع لمركز الخلافة من خمس الغنيمة وما تبقى من الجباية بعد المصاريف المحليّة في زمن معاوية.

ويدير بيتَ المال موظّفٌ مسؤول مغاير لصاحب الخراج، لكنْ تحت المراقبة المباشرة للأمير الذي كان يتصرّف فيه كما يشاء. ولنا شهادات على ذلك، منها ما ذكره ابن العذاري بشأن حنظلة بن صفوان في العهد الأموي[1] وقد فتح بيت المال رأساً وأخذ منه المقدار اللازم

(١) البيان، ج١، ص ٦٠: "العدول" ليسوا موظّفين ذوي خصوصية. المقصود أناس يُستثاق بهم. يقول ابن الرّقيق: «أهل خير ودين»، ورقة ٢٥.

لعودته إلى الشرق، لكن بحضور القاضي و«العدول» والمفهوم الأخير متأخّر زمنياً، كما ذكر لنا كتاب **الأغاني** أنّ يزيد بن حاتم المهلّبي، في العهد العبّاسي، أمر خازنه أن يعطي لابن المولى، الشاعر الذي مدحه، كلّ ما تحوي الخزينة عندئذٍ أي ٢٠,٠٠٠ دينار[1]. وواضح أنّ هذا المبلغ مبالَغ فيه كثيراً ككلّ ما ورد في **الأغاني** بشأن الهبات للشّعراء حتّى في البلاط العبّاسي ذاته. إنّما هذه النادرة توضّح سيادة الوالي المطلقة على بيت المال وهذا ما يهمّنا، على أنّ المهلّبيين كانوا أشبه بالأمراء المستقلّين ومثّلوا النموذج الذي ستحتذيه الإمارة الأغلبية.

أمّا **ديوان البريد** فوظيفته الأصلية هي توجيه البريد الرّسمي إمّا داخل الولاية، بين الأمير والعمّال والقوّاد، أو بين الأمير وعاصمة الخلافة والعكس بالعكس. وهذه المهمّة أساسية في سياسة أيّة إمبراطورية شاسعة ومتمركزة، والبريد الإسلامي مأخوذ عن السّاسانيين وله محطات ومراحل محدّدة تبلّغ الأخبار والأوامر باستمرار وسرعة، فهو منتظم جداً. ويقول لنا برانشفيك[2] إنّ إفريقية استنسخته من المشرق وكان استعماله يتّسم بالجودة في هذه الفترة إلاّ أنه تلاشى فيما بعد، مثلاً في العهد الحفصي، ربّما لتلاشي الإمبراطورية ذاتها. هذا الدّور الاتّصالي دور سياسي لأنه يربّط المركز بالأطراف ويرسّخ سيادة الدولة الإسلامية، وله دور سياسي آخر وحكومي وليس بالإداري فقط، إذ إنّ صاحب البريد يتقمّص فعلياً وظيفة المسؤول عن المخابرات، فهو عين الخليفة على الجهات، مثله كمثل "مبعوثي السلطان" في المملكة الكارولنجية أيّام "شارلمان" (*missi dominici*). إلاّ أنّ هؤلاء المبعوثين كانوا متفقّدين دوريين وكان صاحب البريد مستقرّاً على الدوام في الولاية ولم يكن مراقباً فقط بل وأيضاً يقيّم سياسة الوالي. فمثلاً تدخّل صاحب البريد بمعيّة أهمّ القواد العسكريين لدى الخليفة لإعلامه بضعف الوالي

(١) **الأغاني**، ج٣، ص ٢٩٠.

(٢) *Hafsides*، ج٢، ص ٦٥.

روح بن حاتم والإشارة باستبداله وهذا ما حصل[1]. ومن الأرجح إذن أن يكون صاحب البريد معيّناً مباشرة من الإدارة الخليفية وليس من الوالي وإلاّ فقد استقلالية رأيه.

ولعلّ صاحب البريد من قلّة المسؤولين في الجهاز الإداري البحت الذين يتمتّعون بهذه الخطة السياسية لكنْ يجب إضافة القوّاد العسكريين خاصّة في العهد العبّاسي، ومن الممكن وإلى حدٍّ ما قاضي القضاة كما سنرى ذلك. أمّا بقيّة المسؤولين عن الجهاز الإداري فعملهم تقني ملتزم بآليات مجرَّبة ودواليب تشتغل لوحدها، فليس لهم أي باع في أي قرار، وهم بعدُ تحت سلطة الوالي يعيّنهم ويعزلهم كما يشاء، لكنّ سلطة الوالي محدودة من فوق ومحدودة بحكم المعايير الإدارية وإلاّ انخرم كلّ شيء. من هذا الوجه، أمكن أن نقول إنّ هذه الإدارة "عقلانية" حسب تعابير ماكس ڤيبر خصوصاً في العهد العبّاسي حيث قويت سلطة الوزير والإدارة، وهذا خلافاً لما رُوّج عن استبدادية الحكم الإسلامي واعتباطيته. "فالكتّاب" المسؤولون على الإدارة لهم خبرة وهناك تراتبية وكانت لهم أجور معيّنة، وهذا يجري عليه الأمر في إفريقية كما في مصر، لأنّ الولايات إنّما هي صورة مصغّرة عن الجهاز المركزي.

ولكلّ بيروقراطية قوّة مقاومة ذاتية وازدادت هنا بكونها ورثت التقاليد البيزنطية السابقة ولكون الموظّفين في الأوّل من غير العرب ومتضامنين وواعين لِجَدْوَاهُمْ.

هنا تطرح نفسَها مشكلة التواصل والانقطاع بين النّظام القديم والنظام الجديد. فمن جهة، أن طبق النمط العربي العامّ على البلاد، يعني أنّه سيكون مهيمناً وأنّ له المقام الأوّل، ومن جهة أخرى، فقد احتُفظ بالتقنيات المحلّية في تفاصيل العمل الإداري. وقد راعى سادة البلاد الجدد مراحل التحوّلات في تشغيل الموظّفين وكذلك في استعمال التعبير

(١) **البيان**، ج١، ص ٨٥.

اللغوي الملائم. فقد اختير الموظّفون في البداية من بين من اشتغلوا مع البيزنطيين، غير أنّ كبار الموظّفين رحلوا عن البلاد ولم تتبقَ إلاّ الأصناف السفلى: قسم منهم من الرّوم وقسم آخر من الأفارق. أمّا الأقباط فلا يبدو أنّهم اعتُمدوا في الإدارة القيروانية على أنهم اشتغلوا في دار صناعة السفن بتونس[1] وبالرّغم من العلاقات الخاصة التي كانت تربط إفريقية بمصر حيث فُتحت أمامهم الدواوين[2]. وعلى خلاف مصر، سادت هنا اللّغة اللاتينية وليست اللغة اليونانية في ديوان الخراج ودار الضّرب لأسباب تاريخية معروفة.

واستعمل العرب في مرحلة ثانية مواليهم المتأسلمين والمتعرّبين، ومفهوم المولى ليس هو مفهوم أهل الذمّة. فالموالي أُقحموا في المدينة العربية ـ الإسلامية ودخلوا في القبيلة العربية المستوطنة، فهم كالعرب مع وضعية اجتماعية دنيا. وأوّل من بدأ استعمالهم في الجيش والإدارة موسى بن نصير. ومع تقدّم عملية التّعريب الإداري الذي يبدو أنه تمّ حوالى ١٠٠هـ/٧١٨م، لا شك أنّ العنصر العربي الخالص دخل الدّواوين، لكنّ أهل الذمّة من المسيحيين ما زالوا يُستعملون، ولعلّه قُلّل من عددهم. فلنا نصّ من **المدوّنة**، يتجلّى من خلاله أنّ القضاة كانوا يستعملون كتبة من أهل الذمّة في العهد الأغلبي الأوّل، وإذن فبصفة أحرى أنْ كانت الإدارة الجبائية تستعملهم[3]. وقد احتفظت لنا المصادر على الأقلّ باسم كاتب في ديوان الرّسائل وهذا في الثلث الأوّل من القرن الثاني للهجرة أي في العهد الأموي، ويدلّ لقبه الإفريقي أنه من الأفارق، فاسمه خالد بن ربيعة الإفريقي، يذكره البلاذري في **فتوحه**. وبالتالي من

---

(١) ح. مؤنس، **فتح العرب...**، م.س، ص ٦٢ ـ ٢٦١.

(٢) الجهشياري، **كتاب الوزراء**، م.س، ص ٣٤؛ المقريزي، **خطط**، ج١، م.س، ص ١٧٥.

(٣) **المدوّنة**، ج١٢، م.س، ص ١٤٦. يقول ابن القاسم: «يجب منع استعمال أهل الذمّة في أحوال المسلمين». يعني هذا أنّ المشكل مطروح على مستوى كلّ الإدارة وليس فقط على خطّة القضاء التي اتّبعت دون شك سلوك الإدارة.

الخطأ أن يقول هوبكنز: «إنّ أوّل كاتب وصلنا اسمه في بلاد البربر هو هذا عبد الملك المذكور آنفاً ككاتب لإدريس الثاني»[1].

وورد في **طبقات** أبي العرب أنه عُرض على أبي زكريا يحيى بن سليمان الخرّاز الحُفري (ت٢٣٧) أن يتولّى إدارة "ديوان إفريقية"[2] - والمقصود ديوان الخراج - لمعرفته بالحساب وعلم الفرائض - ولا ندري بالضبط هل قبل أم رفض لأنه صار فيما بعد من رجال الدّين المرموقين. وهو عربي كما يتبيّن جلياً من اسمه، بل إن الكاتب الأوّل خالد بن ربيعة يقول عنه حسن حسني عبد الوهاب إنّه عربي وحتّى من الأشراف (الأعيان في هذه الفترة). وصحيح أنّ نسبة "إفريقي" في كتب المشارقة قد تنطبق على العرب المستقِرّينَ بإفريقية. هذا ممكن تماماً كما أنه ممكن أن يكون من الأفارق، من "سراة الموالي"، كما يقول ابن حبيب في **المعبّر** أي أولئك الذين لهم شرف في المجتمع وهم من الموالي.

ولقد كانت لخالد بن ربيعة علاقة بعبد الحميد بن يحيى المشهور بالكاتب، وكلّفه عبد الرحمان بن حبيب بتحرير رسالة المبايعة لمروان بن محمد[3]، والأرجح أنه كلّف بحملها إلى دمشق حيث التقى صَدِيقَه عبد الحميد. أمّا الحُفري، فوضعيته غير واضحة، ومن الممكن أنه اشتغل مع الأغالبة لأنّ تاريخ ميلاده يبعث على الرّيبة، ومن الأقرب أيضاً وخلافاً لما قلنا أن يكون مولى كما قد توحي بذلك مهنته كخرّاز. وعلى كلٍّ، حصل تعاون وتداول بين العرب والموالي المعرّبين على خدمة الإدارة، وقد جُذبوا إليها متى كانت لهم ثقافة الكاتب طوال القرن الثاني ليكونوا سنداً للتعريب ومرتكزاً لتعقّد الإدارة بمرور الزمن.

وما يتضافر ويتماشى مع تعريب الموظّفين الكتبة هو تعريب العمل

---

(١) هوبكنز، م.س، ص ١١.

(٢) أبو العرب، **طبقات**، ص ٩٠.

(٣) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٢٣٣؛ ح. ح. عبد الوهاب، **ورقات**، م.س، ص ١٥٢ - ١٥٣.

الإداري ذاته أي الأداة اللغوية. فإذا كان ديوان الرسائل وديوان الجند معرّباً أصلاً، فالمشكلة تطرح نفسها بالنسبة لديوان الخراج ـ لاتّصاله بأهل الذمّة ـ وللعملة. ولدينا معلومات عمّا طرأ من تعريب في المشرق فقد كانت ثورة لغوية حقيقية: تمّ تعريب هذا الديوان في ٧٨هـ. بالعراق و٨١ بسوريا و٨٧ بمصر[١]، لكن لا نعلم شيئاً فيما يخصّ إفريقية لصمت المصادر عن الأمر. مع هذا، فصحيح أن علم النقود يمكّننا من التعرف عن مراحل تعريب العملة وبالتالي يمكن إسقاط هذه المراحل بحذر على ديوان الخراج بإعمال القياس. وقد بيّن هذه المراحل ح. ح. عبد الوهّاب في دراسة قيّمة ومتينة ونحن نتّبعه في استنتاجاته[٢]. وهذه المراحل أربع: في الأولى، النقود مكتوبة كلّها باللاتينية مع الاحتفاظ برموز بيزنطية من مثل صورة الإمبراطور وجزء من الصّليب لكن أيضاً مع وجود التصريح بالشهادة الإسلامية دائماً باللاتينية. في مرحلة ثانية، حذفت بعض الرّموز البيزنطية، وفي الثالثة فقط تظهر الكتابة بالعربية في الوسط مع الحفاظ على الكتابة اللاتينية على الأطراف (٩٥هـ) وأخيراً، ابتداءً من حوالى ١٠٠هـ/٧١٨م نجد دنانير مكتوبة تماماً بالعربية وبالضبط، لو اتّبعنا وُوكَر، في سنة ١٠٢هـ[٣].

في الحقيقة، هذه ثورة ثقافية بالغة الأهمية أتت بقرار من عبد الملك في المشرق أوّلاً، فهي تحرّر من التبعية بالنسبة لبيزنطة في مجال حيوي، كما أنّ تعريب الديوان تحرّر من سلطة الكتّاب الأعاجم. ولم يَعُدْ يكفي للإمبراطورية الإسلامية أن تكون قوية عسكرياً بل كان عليها أن تتركّز كإمبراطورية قائمة بذاتها مكتسبة لِلُغة وإدارة وبالتالي لحضارة. وهذا ما تبيّن أيضاً في ما قام به عبد الملك وابنه الوليد في

(١) البلاذري، **فتوح**، ص ١٩٦؛ الجهشياري، **الوزراء**، ص ٣٨؛ المقريزي، **الخطط**، ج١، ص ١٧٥؛ النويري، **نهاية الأرب في فنون العرب**، القاهرة ١٩٣١، ج٨، ص ١٩٩؛ عبد العزيز الدّوري، مادة "ديوان" في **دائرة المعارف الإسلامية**، ط٢.

(٢) **ورقات**، م.س، ص ص ٤٠٠ ـ ٤٠٦.

(٣) Walker, *Catalogue*, op. cit., p. 99.

المجال المعماري، حيث برز أسلوب إسلامي أدمج التأثيرات الخارجية وتجاوزها في القدس كما في دمشق والمدينة. وإفريقية إنّما هي جزء من دار الإسلام فتحت بأخِرة وينطبق عليها قرار عام وخيار حضاري وإمبراطوري، أي تعريب النقود بدءاً من ٧٥هـ في المركز وتعريب الدواوين بدءاً من ٨٠هـ. وبالتالي، فالمسألة هنا مسألة زمنية ومسألة إمكانيات تقنية. فكان لا بدّ من تركيز هيكل إداري وأكثرَ من ذلك وشيئاً فشيئاً كان يجب على العرب والموالي المُتَعَرّبين أن يكتسبوا القدرات الفنية التي كانت بأيدي الرّوم والأفارق وأن يتمّ تكوينهم وتثاقفهم.

وليس من شك في أنّ الأسلمة والتعريب كانا متماشيّيْن يداً بيد، فالموالي كانوا بالضرورة مسلمين وإلاّ فلا ولاء، وكان من الطبيعي أن يتّبع تطور الإدارة نبضات الجسم الاجتماعي ذاته. على أنّ لا نشك في وجود عناصر من الروم والأفارق حتّى ضِمن عملية التّعريب حذقوا العربية ولم يدخلوا في الإسلام، لكنّها عناصر مرتبتها دونية تعمل تحت إمرة العرب. فمسألة تعريب الإدارة تعني قبل كل شيء اكتساب الرّقابة على دواليب حسّاسة في سياسة البشر، وبالتالي الإمعان في الإمساك بزمام الأمور في مستوى الإمبراطورية كما في مستوى الولاية. ومن الأرجح أنّ هذه العملية في إفريقية شجّعها والٍ مثل إسماعيل بن أبي المهاجر، هذا الوالي الذي تفخّم المصادر من شأنه، لكنّها ابتدأت قبل ذلك وانتهت بعده في ١٠٢هـ كما ذكرنا. فالمسألة مسألة سياسة عامّة، وكانت العملية بطيئة إلى حدٍّ ما، بالخصوص على مستوى المقاطعات الجهوية ولم تتمّ حسب رأيي قبل ١١٠هـ.

ماذا كانت علاقة هذه الإدارة بالإدارة المركزية، في دمشق أولاً ثم في بغداد؟ فهي إنّما إدارة محلّية، ولذا يمكن التساؤل عمّا إذا كانت هناك صلات بالمصالح المركزية أم أنّ الإدارة كانت تخضع لسلطة الوالي فحسب، علماً بأنه مرتبط بالخليفة وإدارته. هنا، يجب أن نتوقّف هنيهة. فالبيروقراطية الأموية ليست كالبيروقراطية العبّاسية، فالأولى كانت بسيطة

والثانية أكثر تعقّداً لتكوّن جسم الكتّاب بصفة مهيكلة ولبروز وظيفة الوزير وهو رئيس الإدارة، وقد اتّسعت وتعمّقت هذه الوظيفة في القرن الثالث وفيما بعد، حتّى صار الوزير الرّكن الأساسي للدولة بعد الخليفة. ففي العهد الأموي، كان الولاة مستقلّين في إدارتهم وكانت الولاية بمثابة دولة محلّية والدواوين لا صلة لها بِمُمَاثِلِيهَا في دمشق سوى ديوان الرسائل، لأنّ الدواوين في العاصمة كانت تهتمّ بخراج وجند بلاد الشام. وكان يصعب مراقبة تصرّف الولاة في الجباية ـ وهي أهمّ شيء ـ ومن هنا أتت عمليات المصادرة والتّعذيب للولاة باعتبارها محاسبة من نوع خاصّ.

من الممكن أنه وجد بدمشق ديوان عامّ للجند، إذ تتكلم المصادر عن "الديوان" عامّة دون تعريف، وإذ نرى الخليفة يسقط من الديوان عناصر وأصنافاً ويحوّر ويغيّر. إلاّ أنّ ديوان الجند في تعامله اليومي يبقى جهازاً محلياً بالأساس، لصلته بمقاتلة هذا المصر أو ذاك. وإذا كان الوالي ملتزماً بقانون قارّ لمبالغ العطاءات، فهو يتصرّف في توزيعها في حالات الطوارئ وحسب إمكانات بيت المال. والوالي في ولاية ما ـ هنا إفريقية ـ هو رئيس الجيش قبل كلّ حساب. ولعلّ دور الوالي أهمّ في كلّ ما يتعلّق بديوان الخراج وبالجباية بصفة عامّة، وهي ليست مسألة إدارية تقنية فحسب وإنّما سياسية بالأساس لعلاقتها الوطيدة بالسّكان المغلوبين وبالبشر في ولاية انْبَنَتْ أصلاً على الفتح وتولّدت عنه.

الذي حصل في العهد العبّاسي الأول هو تشعّب أكثر وتنظيم أكبر للبيروقراطية المركزية وتغيّرات هامّة في الأساليب الإدارية أثّرت دون شك على العلاقات مع الولايات. ونحن نعلم من كتاب الوزراء للجهشياري[1] أنّ ديوان الخراج في العاصمة شهد اختصاصاً جهوياً، وأنيطت بقسم منه الإشراف على الشام ومصر وإفريقية، ويعني هذا رقابة أكبر على مداخيل الجباية في الولايات. فكان ديوان خراج إفريقية، باتفاق مع الوالي، يرسل حسابات مدقّقة إلى العاصمة بخصوص

(١) وزراء، ص ٢٨٧.

المداخيل. بصفة عامّة وخلافاً للعهد الأموي، كان البلاط العبّاسي يستهلك أموالاً طائلة ويوزّع مبالغ هامّة على القوّاد وكلّ من يخدم الدولة.

أمّا بالنسبة لبيت المال، فلا نرى مدى ارتباطه بالبيت المال المركزي خلافاً لما قاله لي تورنو بكونه تبعاً لبيت مال دمشق ثمّ بغداد[1]. فقد بقي تحت تصرّف الوالي الذي يأخذ منه ما هو لازم للمصاريف المحلية ويرسل ما تبقّى إلى العاصمة.

هنا فقط تكمن العلاقة بين بيت المال المحلّي وبيت المال المركزي، لكنْ من الممكن أنْ قدّمت حسابات للمصاريف إلى الإدارة المركزية في الفترة العباسية.

ماذا تعطينا هذه اللوحة العامّة عن الإدارة الإفريقية؟ وأية صورة نستخرج من ذلك؟ إنّ تنظيم إفريقية مماثل تماماً لتنظيم الولايات الأخرى داخل إمبراطورية حقيقية مندمجة. فهي مهيكلة وهي محتوية على الأجهزة الأساسية المعهودة، ولا نرى هنا أية خصوصية تطبع هذه الرّقعة. وليس حتّى من الضروري أن تكون الإمكانات البشرية والمالية أصغر حجماً ممّا كانت عليه في ولايات أخرى، باستثناء مصر والعراق وخراسان. إنّما كانت الولاية مقطّعة بين إفريقية ـ بما في ذلك طرابلس والزّاب ـ وبين بقيّة المغرب الشاسع، عالم القبائل. فإفريقية، بالمعنى المحدود، كانت المركز والنّواة والمعتمد في الإدارة. لكنْ بالمعنى القانوني كانت تضم كلّ المغرب وأيضاً الأندلس إلى حدود تكوّن الإمارة الأموية.

ويبدو واضحاً أنّ الإرث البيزنطي لعب دوره في فترة أوّلية، ثم اختفى عندما تعرّبت الإدارة. فأضحت الولاية بِدَوَالِيبها، باللغة المستعملة وبالآليات التي تحكمها خاضعة للنموذج الإسلامي العامّ.

الإدارة الجهوية

بالرّغم من قلّة المعلومات في نصوصنا، وبالرّغم من أنّ هذه

---

(١) دائرة المعارف، ط: ٢، مادة "بيت المال" (القسم الخاصّ بالغرب الإسلامي).

المعلومات متأخّرة زمنياً أو أتت من جغرافيين من أصل عراقي، فإنّ الكورة هي التي تمثّل دون شك الوحدة الإدارية الأساسية في جهات الولاية. فابن خرداذبة يتحدّث عن كورة تونس[1]، لكنّ اليعقوبي يستعمل كلمة "عمل" بخصوص باغايا[2]، وابن العذاري الذي أخذ عن سابقيه من مثل ابن الرّقيق يذكر "كُوَرَ" إفريقية[3].

ويبقى التنظيم الجهوي ضبابياً، لأنّا إذا قبلنا بهذه التركيبة من كُوَر ـ وهو شأن العراق وولايات أخرى ـ فما هي علاقاتها بالتقسيمات الأكبر من مثل الأعمال، وما هي علاقات النظام الإداري الجهوي بالنظام العسكري؟

لقد حاول جورج مارسي أن يطرح بعض الأفكار اعتماداً على مسح اليعقوبي الجغرافي لإفريقية وهو يصحّ على عهد الأغالبة ولا يصحّ بالضرورة على عهد الوُلاَة[4]. لنفترض، مع هذا، أنّ ما هو أغلبي في حقل المؤسّسات، يمكن اعتباره إرثاً للعهد السابق، وأنّ هذا ينطبق أساساً على أوّل عهد الأغالبة وآخر عهد الوُلاَة عملاً بقانون الاستمرارية في كل ما هو بنيوي.

إنّ جورج مارسي افترض وجود منطقتين إداريتين مختلفتين في القرن الثالث الهجري/التاسع ميلادي: منطقة شرقية تتماثل مع البروقنصلية و"البيزاسان" أي شمال وجنوب تونس الحالية، وتكون تخضع لإدارة مدنية وجبائية يشرف عليها **عمّال**؛ ومنطقة غربية تتماهى مع الزّاب (نوميديا القديمة) تكون منطقة حدودية عسكرية تحت إمرة **ولاة**. لكنّ هذا المؤرّخ مرتبك بسبب إشارة النصوص إلى **عمّال** في منطقة الزاب هذه في مثل بغايا وسطيف. ومن الواضح في رأينا أن يكونوا عمّالاً

---

(١) كتاب المسالك والممالك، مترجم بالفرنسية بعنوان: *Description du Maghreb et de l'Europe*، نشر الحاج صادق، الجزائر ١٩٤٩، ص ١٦.

(٢) البلدان، طبعة النجف الأشرف، ص ١٠٢.

(٣) البيان، ج٢، ص ١٣٢.

(٤) G. Georges Marçais, «La Berbérie au IX° siècle d'après el-Ya'qubi», *Revue Africaine*, 1941, pp. 53-54.

على الكور وبالتالي عناصر جباية وإدارة، لأنّ بغايا وستيف كانتا كورتين، أي وحدتين إداريتين، وإذا وجد والٍ عام وقد وجد فعلاً بلقب أمير، فهو مشرف على الكلّ وله مهامّ عسكرية بالأساس كما سنوضّح ذلك.

من المعروف أنّ الإدارة البيزنطية[1] قسّمت مقاطعة إفريقيا (الإِيكْزَارْكَا) إلى ستّ دوائر إدارية مدنية كبرى على رأسها "برازيداس" praesides وهم بمثابة العمّال: "البروكنصلار" و"البيزاسان" (مزاق) وطرابلس ونوميديا وموريطانيا الأولى (طنجة) وموريطانيا الثانية. لقد بقيت بعض هذه التقسيمات من مثل طرابلس ونوميديا والسوس الأدنى والسوس الأقصى، أمّا إفريقية ذاتها فلم تنشطر إدارياً إلى شطرين شمالي وجنوبي. وتفتّتت هذه الأعمال الكبرى إلى كُوَر، واعتمدت الإدارة العربية على هذه الوحدة الصغيرة أكثر ممّا اعتمدت على التجمّعات الجهوية الكبرى التي قد تكون تَسْتجيب إلى متطلّبات عسكرية أكثر ممّا تستجيب إلى متطلّبات جبائية أو إدارية محضة. وحسب الأَوْلَوِية التي تعطى إلى هذه أو تلك من المهامّ، يقع الاعتماد على التقسيم الكبير أو الصغير بالرّغم من التّمييز النّسبي بين العمل العسكري والعمل الجبائي في الفترة البيزنطية كما في الفترة العربية. فللظروف إذن قولها في الأمر.

فالزّاب كان من أوّل عهد الفتوحات ثغراً عسكرياً مهمّاً[2]: فهنا قُتل عقبة، وهنا قامت المقاومة البربرية مع الكاهنة. والوعي بالذّات والمقدرة على المبادرة التاريخية كان موجوداً من زمن الرّومان، وهنا تكوّنت الممالك البربرية في عهد الرّومان ثم القندال والبيزنطيين[3]. لكنّ الممالك زالت ودخل أبناء الزّاب في دوّامة الفتوحات مع العرب،

(١) Charles Diehl, *Afrique Byzantine*, I, p. 110, II, pp. 3-492. إنّا لا نعتبر هنا صَارْدِينيا.

(٢) كما ذكرنا سابقاً، لنا بأيدينا وزن من بلّور مؤرّخ بـ ١٢٧هـ. نُقش عليه اسم والٍ لِمِيلَة: Ann. de l'Inst. d'Et. Orient d'Alger, III, 1937, p. 7.

(٣) Chs. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*.

وداست أقدامُهم أرض الأندلس. إنّما بعد اندلاع الثورات الخارجية ـ البربرية، طغى الطابع العسكري على هذه المقاطعة دون أن تخبو الإدارة المدنية المرتبطة بكثرة المُدن والسّكان.

لقد عُيّنت شخصيات كبيرة **كعمّال** على الزّاب، ولفظة "عامل" مرنة قابلة للتكييف يمكن تطبيقها على مجرّد مجمّع للضرائب أو بالعكس على والٍ حقيقي ممتدّ الصلاحيات من مثل الفضل بن رَوْح. بل أكثرَ من ذلك وفي آخر لحظات هذه الفترة، كان إبراهيم بن الأغلب يحمل لقب "أمير الزّاب"، ولفظة أمير تعني في الوقت نفسه أوّلاً القيادة العسكرية وبعد ذلك السّلطة الشاملة. ويبدو وَاضِحاً أنّ الرّشيد عيّنه في هذا المنصب مباشرةً متجاوزاً بذلك سلطة الوالي العكّي[1]. إنّما كان ابن الأغلب دائماً تبعاً للوالي العامّ، على الأقلّ نظرياً، مع أنه كان يتصرّف إزاءه كالزميل والند في الواقع. فهناك شيء من الالتباس في هذه العلاقة بين والي إفريقية ووالي الزاب وفوقهما الخليفة، أي بين الثالوث المتحكّم في مصائر البلاد بالمعنى الواسع والمؤسّساتي في آن واحد.

ولقد برزت في نفس الوقت طرابلس كملجأ للسلطة القيروانية المهدّدة آنذاك على الدّوام، إمّا في أوّل العهد العبّاسي من طرف الخوارج، وإمّا في آخر فترة الولاة من طرف الجند. وممّا له معنى أنّ والي طرابلس في هذه اللحظة الأخيرة كان يموضع نفسه كالمدافع عن السّلطة الشرعية القائمة أي سلطة والي القيروان.

وما له معنى أكثر أنّ الثوار من الجند كانوا يعتبرونه كذلك. فابن الجارود مثلاً، قائد انتفاضة تونس، توجّه إلى والي طرابلس كي يستولي على السلطة الشرعية في القيروان مكانَ الوالي الذي أُخرج منها.

يقول ابن العذاري[2]: «وفي سنة ١٧٩، كتب ابن الجارود المتغلب على إفريقية إلى يحيى بن موسى وهو بإطرابُلس أن: أقدم

(١) **البيان**، ج١، ص ٩٢.

(٢) م.ن، ص ٨٨.

القيروان فإني مسلّم إليك سلطانها».

المهمّ هنا هو اللجوء إلى والي طرابلس كحامل ذي اعتبار للشرعية، والشرعية هي البقاء في الطاعة - مفهوم مهمّ جداً - ومن وراء ومن فوق ذلك كلّه الخليفة. وكأنّ ولاية إفريقية، سياسياً وإدارياً وعسكرياً، في وضعها القانوني العامّ مهيكلة في تلك الفترة حول ثلاثة فضاءات وثلاث سلط كبيرة: القيروان، والزّاب، وطرابلس. أمّا رقعة طنجة - السوس الأدنى - فموجودة لكنّها بعيدة، وكذلك السّوس الأقصى وحتّى الأندلس قبل سنة ١٣٧هـ. فقلب الحضور العربي هي إفريقية الكبيرة، من الزّاب إلى طرابلس. وبالتالي، فسيكون لهاتين المقاطعتين قول في حسم مشكل انحلال السلطة السياسية بالقيروان وفي إفريقية عامّة للأسباب التي ذكرناها، وبصفة خاصّة لأنّ الزّاب وطرابلس لهما قدرة على التدخل العسكري.

إلاّ أنّ الزّاب هو الذي سيفرز مؤسّس الدولة الأغلبية، ذاك النمط الجديد في صياغة الإمارة المتماشي أكثر مع متطلّبات العصر، لأنّ الزّاب مكتسب لقاعدة اقتصادية أمتن ممّا هِيَ عليه في طرابلس، ولأنّ موقعه وسطٌ في المغرب يجعله قادراً على الإطلال على كلّ البلاد، ولأنّ له أيضاً تاريخاً ممتدّاً في إفراز الممالك، وأخيراً لاكتسابه بصفته ثغراً لقوّة عسكرية عتيدة.

ولئن كانت الوظيفة العسكرية أساس ومعتمد قادة هذه المقاطعات الثلاث الشاسعة، والطاغية على قوّتهم ونشاطهم، فلهؤلاء الولاة أيضاً مهمّة مراقبة العمل الإداري والجبائي الذي ينشغل بالأساس على مستوى الكُوَر وعُمّالِهَا. وإذا كان كبار الولاة في طرابلس والزّاب يعملون تحت سلطة وإشراف والي القيروان في جميع مواطن شغلهم، فهذا الإشراف يقع في أعلى الهرم وليس في التفاصيل وهو محدود على أرضية الواقع كما رأينا. فالكُوَر تابعة مباشرة وكلياً لهؤلاء الولاة الثلاثة، وإذن فوالي القيروان لا يشرف بالفعل إلاّ على كُوَر إفريقية بالمعنى الضيّق أي تونس

الحالية. لكنّ الجباية العامّة المرسلة إلى بغداد، جباية الولاية الكبرى، يقع تجميعها وإرسالها في القيروان وتحت مسؤولية الأمير الأعلى. هنا تتمركز السلطة جليّاً. أمّا بخصوص الحجج على هذا التّحليل المقدَّم، فلنا وزن من البلّور من الزّاب مؤرّخ في ١٢٧هـ، وهو قديم إذن، ترد فيه لفظة "والي" أي والي الزّاب بهذه التسمية الرسمية[1]، ولنا شواهد من زمن الإمام عبد الوهاب الرستمي عن تسمية السمح بن أبي الخطاب "كوالٍ" على طرابلس وتحته عدد من العمّال على الكور، ولا بدّ أنّ عبد الوهاب اتّبع إجراءات قديمة.

ولنلخّص قولنا: ولاة المقاطعات الكبرى تطغى على مسؤولياتهم الصفة العسكرية، لكنْ في إفريقية بالذّات برز قوّاد للجيش مهنيون يعملون تحت إمرة الوالي وقد يثورون عليه حسب الظروف. إنّما لم تغطّ الوظيفة العسكرية لدى الولاة ولم تلغ أبداً الوظيفة الجبائية والإدارية المفوّضة تحت رقابتهم لعمّال الكور. لكنّ هؤلاء كانوا أيضاً، إمّا في بعض الأحيان وإمّا على الدّوام، متقمّصين في دائرتهم للسلطة العامة خصوصاً في المدن ـ الثغور حيث يوجد حضور عسكري. أمّا كيف يقع اللّجوء للقوّة العامّة وهل كانوا يقودونها، فلا نعلم عن ذلك شيئاً بالذّات. فالكورة كانت قبل كل حساب تقسيماً جبائياً وهكذا كانت تعتبر في مصر وغيرها من الولايات، كما أنّ العامل كان يسمّى في أوراق البردي[2] والي

(١) اليعقوبي، البلدان، ص ١٠٢؛ الشّماخي، كتاب السِيَر، ص ١٨١. لكنّ الألفاظ التي يستعملها الشّماخي متأخرة وغير دقيقة بخصوص المناصب والجهات: مثلاً "حوزة" طرابلس، أو "الخراج" على الأسواق (وهي المكوس) ص ١٤٦. وهو ينعت ابن الأشعث بـ "عامل الجند"، ص ١٣٥، وكان أميراً ووالياً. إنّ غياب الدقة في التعابير لدى الشّماخي لا يمنع من الاعتماد على مؤلّفه لاحتوائه على معلومات قديمة ومفيدة.

(٢) Grohmann, «Probleme der arabischen Papyrus forschung», *Archiv Orientální*, III, 2, août 1891, p. 389. يتحدّث عن عاملين مديرين للشؤون المالية ويعني صاحب الخراج أو، كما يقول، والي الخراج المزاحم لوالي الحرب أو الصلاة. لم يوجد مثل هذا المنصب بإفريقية.

وإذا كانت الكورة في الأصل تقسيماً جبائياً، فعامل الكورة له أيضاً مسؤوليات عامّة وليست فقط جبائية.

الخراج، وصاحب الخراج، لكنْ قد يعني ذلك اختصاصاً على مستوى جملة الولاية.

إنّما وكما نرى في رقاع أخرى من دار الإسلام، كان العامل الجهوي يمثّل الوالي على كلّ المستويات مع عمّال مختصّين بالخراج تحت إشرافه. هذا يظهر جليّاً في كتاب **البيان المغرب**[1] لابن العذاري حيث نرى، ملتصقةً بهذا الحدث أو ذاك، الجوانب المتعدّدة لسلطة العامل والتي تبدو كسلطة كاملة. فمثلاً نجد أنّ عامل كورة تَبَرْقة ـ وهو سليمان بن زياد ـ يقود الحامية المحلية ويلبس السلاح كي يدافع عن السّلطة الشرعية. هنا تطرح نفسها مشكلة العلاقات بين ما هو عسكري وما هو مدني على مستوى الكُوَر. فنحن نرى، في آخر فترتنا، أنّ تمّامَ بن تميم، **عامِل تونس**، أخذ قيادة انتفاضة للجند[2]، ونرى كذلك أنّ الوالي الفضل بن روح أرسل جيشاً عتيداً إلى تونس تحت إمرة عامل جديد[3] لضرب ثورة ابن الجارود ـ وقد احتدم الجيشان فعلاً ـ. وهكذا نتيقّن أنّ العامل يمثّل الوالي على جميع المستويات وبالخصوص على مستوى القيادة العسكرية، لكنْ نتساءل عمّا إذا لم يكن هؤلاء العمّال من أصل عسكري بحت أدخلوا في هذه الوظيفة في فترة قوي فيها دور الجيش وكثر فيها الاضطراب، فاحتيج إليهم وإلى مهاراتهم واختلط دور العامل بدور القائد.

صحيح أنّ تونس كان لها دور عسكري ممتاز بإفريقية وأنّ من المعقول أن يكون عاملها عاملاً عسكرياً قبل كلّ حساب أي أن تطغى عليه هذه الصفة، ولا ندري هنا ما إذا كانت الجباية تبعاً له أو تبعاً لديوان الخراج بالقيروان، لكنّ توزيع العطاء يقع على عين المكان وهو أمر ذو أهمية قصوى وبالتالي يستوجب أن يكون العامل متمكّناً من أموال

---

(١) **البيان**، ج١، ص ٦٨.

(٢) م.ن، ص ٨٩.

(٣) م.ن، ص ٨٧.

الجباية. وأخيراً، إذا كان العامل يتقمّص الوظيفة العسكرية، فلا يمكن أن توجد في تونس ثنائية بين عامل عسكري وآخر مدني، فالسّلطة كانت موحّدة في إفريقية كما في كامل المغرب - حتّى في السوس الأدنى حسب المصادر[١] - في جانبيها العسكري والمدني. وأن يكون العامل قائداً عسكرياً ذا مهارة، فلا يعني ذلك أنّ الجيش كجسم متخصّص ابتلع وظيفة العامل عن طريق قوّاد يمثّلونه وإلاّ لما حصلت انتفاضات الجند. كلّ عامل يمثّل السلطة السياسية في مجملها، إنّما من بدء الوجود العربي في المغرب بل في كل دار الإسلام، ما هو سياسي، إضافة إلى الشرعية، يكون بالضرورة عسكرياً أي قادراً على تولّي القيادة وهذا آتٍ من ماهية عملية الفتح ذاتها.

مع هذا، في بعض الكور وفي أوائل الفترة الأغلبية، نجد في مقاطعة واحدة مدينة لإقامة العامل وأخرى لإقامة القيادة العسكرية الجهوية أو على الأقلّ تضمّ الحامية[٢]. لكنْ في الجملة تلحظ في إفريقية الكبرى نفس التطوّر الذي حدث قديماً في العهد البيزنطي[٣] تحت ضغط الظروف وتكاثر الثورات وهو أنّ "الدّوقات" (ج. دوق) نجحوا في انتزاع أغلب مهامّ الـ *praesides* المدنيين، ويعني هذا غرس تفوّق الوظيفة العسكرية على الوظيفة المدنية.

وإذا كانت معلوماتنا منقوصة عن هذا التطوّر في مستوى الكورة، ففي مستوى الولاية والولايات الكبرى التي تحت رعايتها، اتّضحت الأولوية العسكرية أكثر فأكثر واعتُمدت في تعيين الولاة وتنظيم السلطات.

---

(١) ابن خلدون، العبر، ترجمة فرنسية *Histoire des Berbéry*، ج١، ص ٢٣٧. يقول إنّ ابن الحبحاب وجّه ابنه إسماعيل ليحكم السوس وما تلاً هذه الكورة من الجهات.

(٢) اليعقوبي، بلدان، ترجمة فيات Wiet، ص ٢١٤.

(٣) Ch. Diehl, *op. cit.*, II, p. 498.

جدول المناطق الإدارية في عهد الولاة

١ ـ منطقة إفريقية بالمعنى المحدود[١]. المركز: القيروان.

الكور أو المقاطعات	المراكز
تونس	تونس
جزيرة شريك	نوبة[٢]
باجة	باجة
صَطْفورة	صَطْفورة
تبرقة	تبرقة
القيروان	القيروان
قصّودة	مَذْكورة[٣] أو القَصْرِين
قسطيلية	تُوزر
قفصة	قَفْصة
قابس	قابس[٤]
نفزاوة	بِشرِي

٢ ـ طرابلس. المركز: طرابلس

طرابلس	طرابلس

(١) نلحظ هنا شيئاً من التماهي تقريباً بين التقسيمات المدنية والتقسيمات العسكرية، كما تراصّ شبكات الكُوَر في إفريقية.

(٢) وليس نُواتية كما قرأ ذلك غاستون فيات، البلدان، ص ٢١٠. انظر في هذا المقام: R. Brunschvig, «A propos d'un toponyme tunisien: Nuba-Nubiya», *Revue Tunisienne*, 1935, pp. 149-155.

(٣) البلدان، ص ١٠١؛ ابن رُسْته، كتاب الأعلاق النفيسة، ص ٣٤٩، ج٧، B.G.A؛ عبد الوهاب، فصل مذكور «Steppes Tunisiennes», p. 10. لكنّ يوجد شك بخصوص "مَذْكورة" كمركز في هذه الفترة لأن اليعقوبي يقول: "والمدينة التي يقيم بها العمّال الآن هي مذكورة"، هذا في الفترة الأغلبية كما لو كان زمان لم يكن فيه هذا الأمر. أمّا البيان المغرب، فيعتبر أنّ "القصرين" هي مقرّ العمّال في عهد زيادة اللّه أي في أوائل الدولة الأغلبية.

(٤) البيان، ج١، في عدّة صفحات؛ الشماخي، كتاب السِيَر، ص ١٢٨.

لبدة	لبدة[1]
سُرت	سُرت[2]
فزّان	جِرمة
زويلة	زويلة

٣ ـ الزّاب. المركز: طبنة[3]

ميلة	ميلة
بغاية	بغاية
سطيف	سطيف
نِقاوُس	نِقاوُس
مَقَرة	مقّرة
بِللَّزمة	بللّزمة

٤ ـ السّوس الأدنى[4]. المركز: طنجة

٥ ـ السّوس الأقصى. المركز: طَرْقَلَة[5]

هذا الجدول إنّما هو محاولة للتّنميط ولا يمكن أن يعتبر استنباطاً نهائياً. فالمعلومات تنقصنا لكي يكون منضبطاً تماماً والبعض منها مستقى من التنظيم الأغلبي في القرن الثالث هجري/ التاسع ميلادي أو يقع ذكرها ضمن وصف الأحداث السياسية. والملاحظ أنّ الكُوَر تتّخذ تسمية المدينة المركزية في الأغلب، ومثل هذا التّنظيم، نعني مدينة محاطة بترابها، نجده في إيران في نفس الفترة الإسلامية وهو إرث من

(١) البيان، ج١، ص ٩٨.

(٢) م.ن، ص ٩٩، حيث يتحدّث عن «عمل» سُرت؛ الشمّاخي، كتاب السِّيَر ص ١٤٣. يقول إنّ عمر بن يمْكّتْن كان عامل أبي الخطاب على سُرت.

(٣) البلدان، ص ١٠٢: «وقصبة الزّاب هي طُبنة حيث يقيم الوُلاة».

(٤) البيان، ص ٥٢.

(٥) ابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ج٥، B.G.A، ص ٨١: «حاضرة السوس الأقصى هي طَرْقلة»؛ نفس الشيء لدى ياقوت، معجم البلدان، ج٦، ص ٣٢: «قصبة السوس الأقصى».

الساسانيين؛ وبالتالي هنا يجب فحص الإرث البيزنطي اعتماداً على علم النقوش والنّقود، علماً بأنّ تغييرات مهمّة حصلت في الفترة الإسلامية. ونلحظ أخيراً في هذا الجدول أنّ شبكة الكُور متراصّة وأنّ السّلطة العربية منغرسة رامية بعروقها على التّراب الإفريقي، الشرقي منه بالخصوص، إذ لا نعلم إلاّ القليل عن وضع المغرب الأقصى. ونلحظ كذلك شبه تطابق بين المناطق العسكرية (انظر الجدول) والمناطق المدنية.

التّنظيم القضائي

لقد سبق أن عالج هوبكنز Hopkins بعض جوانب التّنظيم القضائي في إفريقية في عهد الولاة[١]. وسنكمل هذا التحليل مع زيادة بعض التدقيقات.

منذ أكثر من قرن عاش الاستشراق فيما يخصّ دراسة القضاء الإسلامي الأوّلي على جملة من الأفكار غير مدعومة بكفاية وإن كانت على الأرجح قريبة من الواقع، وهذا من غُولْدتْسِيهِر[٢] إلى «شاخت»[٣]. وهذه الآراء متناقضة تماماً مع نظرة التقليد الإسلامي إلى القضاء في العهد الأموي والعبّاسي الأوّل. ولهذا التّناقض أسباب منها أنّ المسلمين كانوا يعتبرون أنّ القضاة إنّما يقضون حسب القرآن والسنة، والمستشرقون، خاصّة شاخت، يرون أن لا وجود للسنّة والحديث في القرن الأوّل الهجري وبالتالي فإنّ القضاة في أحكامهم كانوا يجتهدون حسب متطلّبات المجتمع والدولة وكانوا إنّما موظّفين مفوّضين للقضاء وتابعين للخليفة والولاة[٤]، فهم إداريون قبل كلّ حساب.

---

(١) هوبكنز، م.س، ص ١١٢ ـ ١٢٧.

(٢) J. Goldziher, *Muhammedanische Studien*, Halle, 1890, II, pp. 39-40; E. Tyan, *Histoire de l'organisation judiciaire...*, op. cit, II, pp. 3-19.

(٣) J. Schacht, *The origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, 1951; Id., *An Introduction to Islamic Law*, Oxford, 1964, pp. 23-27, 49-56.

(٤) J. Schacht, *An Introduction...*, op. cit., p. 24-25.

وأكثرَ من ذلك يرى شاخت أنّ الفقه الذي برز في القرن الثاني وكذلك الأحاديث المتّصلة بالقانون هي نتاج وزبدة لمجهود قضاة القرن الأوّل أي ما يسمّى بـ *jurisprudence*. والحقيقة أنّ هذه النظرية لا تعتمد على حجج كافية لأنّ لا نكاد نعرف شيئاً عن اجتهادات القضاة الأمويين وليست لنا باستثناء مصر[1] أعمال مونوغرافية عن الأمر. أمّا نظرية وضع الحديث في الثلث الأوّل من القرن الثاني الهجري فيعتمد فيها شاخت بالأساس على قراءة لكتاب الرّسالة للشافعي حيث يظهر الصّراع بين الفقهاء الأوائل المعتمدين على اجتهادات الفترة الأموية وبين أهل الحديث الجُدُد المعتمدين على تقنين جديد مغلّف في الحديث وآخذٍ منه سلطته. وقد طغى هذا التيّار في العهد العبّاسي الأوّل إلى درجة أن رأى مَالِك ضرورة تغليف أحكام فقهية قديمة في غلاف الحديث لكي يتماشى مع التيّار.

هذه النظرة ذات أهمية بالغة، لكنها ليست مدعمة بكفاية، وهل يمكن ذلك؟ ما هو مهمّ من وجهة المؤسّسات وتاريخها أنّ القاضي كان يعيّن من الوالي أو الخليفة، في الكوفة مثلاً والبصرة من بين الأشراف أو الأوساط القريبة منهم من مثل شُرَيْح، ونرى في تاريخ الطبري أنّ القاضي كان شخصية مرموقة في المجتمع الأموي لكنْ خاضعة للسلطة. وهكذا أمضى قاضي الكوفة مع كبار الأشراف والقوّاد على التّهمة الموجّهة من طرف زياد بن أبيه إلى حجر بن عديّ وأصحابه والمرسلة إلى معاوية.

بصفة أو بأخرى، كان القاضي مرتبطاً إلى حدّ ما بالدّين لأنه مجبر أن يحكم بالقرآن ولو لم يوجد حديث وكان عليه أن يجتهد في سياسة العدالة. ودون شك وكما في كل المجتمعات، كان القضاء والعدالة من ركائز السلطة والوجود الاجتماعي وأعني بالسلطة هنا مفهوماً أدبياً لا قسرياً مختلفاً في أصله الجاهلي عن الحكم السياسي. القاضي كان حَكَماً

(١) أعمال Bergoträsser وSchimmel على وجه الخصوص، لكنْ في فترات تالية.

في أصل وجوده، لكنّ ارتباطه بالسلطة السياسية جعلت أحكامه تنفّذ لكنّ الولاة غير مرتهنين دائماً بها ولهم بعد ذلك دائرة قضائية ذات علاقة بالأمن العامّ والجرائم وكلّ ما يمسّ الدّماء.

إذا كان القاضي في الولايات وفي الفترة الأموية يعيّن من طرف الوالي، فقد حدثت تغيّرات في العهد العبّاسي وفي القرن الثاني[1]، إذ صار القاضي يعيّن من طرف الخليفة، فتحرّرت الوظيفة من رقابة الوالي وسلطته. هذه هي الصورة التي قدّمها الاستشراق، لكنْ صحيح أنّ القاضي في القرن الثاني صار شخصاً مرموقاً مقرّباً من الخليفة في المركز من مثل أبي يوسف والرشيد ولعلّ له سلطة ممتدّة على كلّ الولاية ويستشار في القضايا المالية والعدلية كما يظهر من خلال **كتاب الخراج**، إذ يعتمد على سنّة الرسول والرّاشدين[2]. وكبرت الوظيفة في القرن الثالث حيث غدا القاضي مسموع الكلمة في المسائل الدينية البحتة واللاهوتية (مثال ابن أبي دؤاد والمأمون).

لكنْ ماذا عن إفريقية في فترتنا؟ إنّ فحص المصادر لا يمكّننا من الاتفاق مع نظرة شاخت أي التسمية من طرف الولاة في العهد الأموي ومن طرف الخليفة في العهد العبّاسي. قد يكون هذا الأمر يجري على المركز أي العراق. في إفريقية نرى أنّ الولاة يقومون بتسميات القضاة وعزلهم في بعض الأحيان كما نرى الخلفاء في أحيان أخرى يقومون أنفسهم بالتّعيينات وهذا خلال الدولتين. فالمسألة إذن أبعد من أن تخضع لصورة مبسّطة، كما أنّ فكرة القطيعة بين العهدين تستحقّ التّعديل.

إنّ أوّل قاضٍ على إفريقية عيّنه موسى بن نُصير وهو أبو الجهم عبد الرحمان بن رافع التنُوخي[3]. لكنْ فيما بعد عيّن عمر بن

---

(١) J. Schacht, *op. cit.*, p. 50.

(٢) **كتاب الخراج** لا يعتمد كثيراً على الرأي، وإنّما فيما يخصّ تنظيم الجباية في السّواد عمّا قاله أو فعله عمر، وفي غير ذلك على آثار الصحابة وأحاديث الرسول.

(٣) المالكي، **رياض النفوس**، ص ٧٢.

عبد العزيز نفسه عبد اللّه بن المغيرة بن أبي بُردة[1] وليس الوالي إسماعيل بن أبي المهاجر. وبنفس الكيفية عيّن مروان بن محمد عبد الرحمان بن زياد في المرّة الأولى من قضائه وعيّنه أبو جعفر المنصور في فترته الثانية[2]. لكنْ في المقابل وهنا في الفترة العبّاسية نسجّل عزل الوالي يزيد بن حاتم لقاضيين على الأقلّ هما عبد الرحمان بن زياد[3] ويزيد بن الطُّفَيل[4] وتسميته ماتِعَ الرّعيني[5]. ويبدو أنّ ابن فرّوخ تحصّل على قضائه العابر من تعيين روح بن حاتم له[6] ونفس الشيء بالنسبة لخليفته ابن غانم.

وهكذا يتدخّل خليفتان أمويان في تعيين قضاة إفريقية[7] رأساً في حين أنّ وُلاةً من العهد العباسي لم يتردّدوا في تسميتهم وعزلهم، وهذا خلافاً للصورة الاستشراقية التي قد لا تنطبق إلاّ على المركز. وحقيقة الأمر أنّ إفريقية القرن الثاني كان لها وضع خاص ولا يمكن أن تمثّل كلّ دار الإسلام في هذا الصّدد، فهي بعيدة جداً وشاسعة، والولاة المهلّبيون خاصة كان لهم هامش استثنائي من الاستقلالية، وأخيراً يجب استعمال مصادرنا المتأخّرة زمنياً بكثير من الحذر والاحتراز. مع هذا، لا نرى موجباً في أن يختلق التقليد المغربي وقد جمّعه أبو العرب والمالكي مثل هذه التفاصيل وبهذه الكيفية.

وإذا كان هذا التقليد يريد أن يثبت شيئاً تجاوزاً للحقيقة التاريخية فهو أن ينسب للخليفة عدداً كبيراً من تعيينات القضاة كي يرفع من شأن هذه الخطة ويُعليها. فهذا التقليد تكوّن في العهد الأغلبي حيث برز وسطَ

(١) المالكي، رياض النفوس، ص ٨٢.
(٢) م.ن، ص ١٠٢.
(٣) م.ن، ص ١٠٢.
(٤) م.ن، ص ١١١؛ أبو العرب، طبقات، ص ٣٤.
(٥) المالكي، رياض، ص ١٠١.
(٦) طبقات، ص ٣٥؛ رياض، ص ١١٨.
(٧) وأيضاً قاضي الجند من طرف هشام: رياض، ص ٧٥.

علمي وفقهي متماسك وارتفعت وظيفة القضاء إلى درجة أن صار مزاحماً للإمارة في قيادة المجتمع، وبالتالي فقد يكون يجنح إلى خلق سوابق من عهد الولاة. وهذا ما لم يفعله، إذ نسب تعيينات كثيرة إلى الوالي. ونحن نعلم أنّ الرأي العام في القيروان وفي أوائل العهد الأغلبي يمنح قيمة كبيرة لامتياز التسمية من طرف الخليفة نفسه. ونجد معلومة لدى أبي العرب والمالكي وكذلك النُّباهي[1] تفيد أنّ جدلاً طرأ في القيروان في الوسط العلمي حول كيفية تسمية ابن غانم: هل هي صادرة عن الخليفة أم عن الوالي، والمقصود هنا الأمير الأغلبي على الأرجح. فأصدقاء القاضي ادّعوا للرفع من شأنه ـ ومن الممكن لتركيز استقلاليته بالنسبة للأمير ـ أنه يَدينُ بتعيينه للخليفة. غير أنّ القاضي كذّبهم واعترف أنّ تعيينه يعود إلى الأمير ـ الوالي.

هل هذا يعني أنّ التقليد هنا اختلق هذه القصة لتعزيز سلطة الوالي في أوائل الفترة الأغلبية والرّفع من صورته؟ هذا ممكن. لكنّ الجوّ العدواني تجاه الأمراء المحليين كان طاغياً على الأدب المنقبي في إفريقية وبالتالي فنحن نقبل بما ورد فيه بخصوص دور الولاة في تسمية القضاة إلى حدود آخر الفترة التي نبحثها.

أمّا فيما يخصّ توزيع المهامّ العدلية بين القاضي والوالي، فلم تكن الأمور واضحة. قد وجد دون شك تنافس بين الاثنين خصوصاً عندما دُوّن الفقه فقويت تطلّعات القضاة ومطامحهم. هكذا نشهد تلاميذ مالك في الفسطاط مثلاً يتساءلون عمّا إذا كانت أحكام الوالي صالحة وصحيحة وهل كان من حقها أن تكون نافذة المفعول مثل أحكام القاضي[2] حيث لا تعتمد على الشريعة بكفاية. وكما في الفسطاط لا بدّ أنّ والي إفريقية تمادى على ممارسة القضاء بنفسه في أحيان عديدة، بحيث تختلط علينا

---

(١) طبقات، ص ٤٤ ـ ٤٣؛ رياض، ص ١٤٧ ـ ١٤٨؛ النباهي، تاريخ. . .، ص ٢٥، وهو يؤكّد أنّ التعيين تمّ بأمر من الرّشيد.

(٢) المدوّنة، ج١٢، ص ١٤٦.

الأمور فلا نعرف بالضبط ما يعود إلى الوالي شخصياً وإلى شرطته وما يعود إلى القاضي ومحكمته. يبدو ـ وقد ذكرنا ذلك من قبل ـ أنّ للوالي تعود القضايا السياسية ولو أنّ ما يجري في هذا الميدان الحسّاس لا يمسّ أبداً بالعدالة فهي أحكام اعتباطية دون محاكمة وتعود إليه أيضاً قضايا الدّماء وغير ذلك من الجرائم، وللشرطة حقّ سجن المشبوه فيهم.

ويهتمّ القاضي من جهته بالقضايا المدنية من مثل الزّواج والطلاق والميراث وعلى الأرجح يقوم بتطبيق الحدود باستثناء القتل الذي يعود للوالي. ولا توجد في فترتنا هذه أيّة إشارة إلى صلاحيات القاضي بخصوص قضايا السوق التي سيمارسها صاحب السوق والمحتسب لاحقاً، ونفس الشيء بخصوص المظالم. من الأقرب أن وجدت هذه المؤسّسات من زمن المهلّبيين رغم ما تذكره المصادر من أنّ سُحنونَ هو الذي دشّن الحسبة، لأنّ سحنون في رأينا لم يفعل سوى أن أعطى لهذه المؤسّسة نَفَساً جديداً وأخضعها لسلطة القاضي[1]. ونحن نعلم كذلك أنّ سحنون كان له صاحب مظالم تحت تصرّفه[2] وأنه عبّر عن طموحه في الاستيلاء على جانب من حقل القضاء الاستثنائي التابع عادة للأمير من مثل مجال السياسة ومجال الدماء وهذا تحت غطاء مدّ كبير لمهامّه القضائية العادية[3] وبارتباط كلّ ذلك بهالته الشخصية إذ غدا الفقيه المشرّع هو القاضي المنفّذ وهي وضعية جديدة تماماً.

لقد كان اللّقب الصحيح لقاضي القيروان هو "قاضي إفريقية" ما دام لم يوجد بعد في المغرب الإسلامي لقب "قاضي الجماعة" الذي يقول عنه النُباهي إنه لقب جديد لم يوجد في الماضي[4]. ونُصّب عدد من القضاة المحلّيين في مراكز الكُوَر، وكان يتمّ تعيينهم من طرف العمّال

---

(١) رياض النفوس، ص ٢٧٩.

(٢) طبقات، ص ١.

(٣) رياض، ص ٢٧٦ و٨٢ ـ ٢٨١.

(٤) النباهي، تاريخ...، ص ٢١.

المحليين[١] لكنهم يقعون تحت رقابة قاضي إفريقية وهم مجبرون على تطبيق أوامره وأحكامه[٢].

وتوفّر لنا المصادر إشارات متفرّقة عن كيفية ممارسة القضاء في القيروان. فكان القاضي يقضي في الجامع الأكبر[٣]، إلاّ أنه قد يجلس للقضاء في بيته وهو ما لا يحبّذه الفقه والفقهاء[٤]. وله خاتم شخصي تحت تصرّفه يختم به أحكامه[٥]، وديوان أي سجلّ يرجع إليه وتسجّل فيه القضايا والأحكام[٦]، وأعوان للتنفيذ وكتبة[٧]، هذا على الأقلّ في آخر فترة الولاة وفي عهد هارون الرشيد حيث انتظمت المؤسّسة القضائية واشتدّ عودها في المركز والولايات.

هل كان القاضي يتقاضى راتباً أو مكافأة من الإدارة على عمله هذا؟ الأقرب أنّ الأمر كان كذلك سواءً بالنسبة لشخصه أو بالنسبة لموظّفيه، لأنّ منصبه كان منصباً إدارياً متّصلاً بالسلطة وأساسياً بالنسبة للمجتمع، ولأنّ كلّ من يقوم بدوره في المجتمع بما في ذلك الجندي يتقاضى عطاء. ونظراً لمهمّته العليا، لا بدّ أنّ الوالي كان يُغدق عليه هبات[٨]، وكان يأخذ هدايا من متقاضيه.

ومن الصّعب في هذه الفترة أن نعرف مدى استقلالية القاضي عن الجهاز الإداري، فقد حصلت تغيّرات بين خلافة عبد الملك وخلافة الرّشيد واشتدّ عود العامل الديني وتكوّنت الشريعة شيئاً فشيئاً، وعلى كلٍّ

---

(١) هذا ثابت في العهد الأغلبي: Vonderheyden, *Berbérie*, op. cit., p. 228. في فترات لاحقة، نرى أن قضاة إفريقية يعيّنون القضاة المحلّيين، لكنّ الأمير يتدخّل في بعض الأحيان في التسميات: هوبكنز، م. س، ص ١٢٤.

(٢) **المدوّنة**، ج١٢، ص ١٤٦.

(٣) أبو العرب، **طبقات**، ص ٣٣؛ المالكي، **رياض**، ص ١١١.

(٤) **المدوّنة**، ج١٢، ص ١٤٤.

(٥) المالكي، **رياض**، ص ١٠٠.

(٦) أبو العرب، **طبقات**، ص ٣٤.

(٧) **المدوّنة**، ج١٢، ص ١٤٦.

(٨) المالكي، **رياض**، ص ١٠٠، يؤكّد أنّ عبد الرحمان بن زياد لم يكن يقبل الهدايا.

الاستقلالية متوقّفة كثيراً على شخصية صاحب اللّقب. غير أنّه ومهما كان الأمر فإنّ القاضي معتبر كموظّف سام للسلطة ويعيّنه صاحب الحكم السياسي، فهو مرتبط شاء أم أبى بالنّظام القائم. رغم ذلك فإنّ قامته أكبر لأنّ الوظيفة العدلية تفترض الموضوعية والتّسامي عن الضغوطات وقَدْراً من النزاهة، وهي مرتبطة في الحضارة الإسلامية بسلطة الدّين أي القرآن ثم السنّة والفقه أي بالمركّب دين/علم. ولكلّ ذلك هيبة واحترام في نفوس النّاس.

ولذا، قد يحدث أن يفوّض له الأمير صلاحياته، كما يحدث في فترات الاضطراب والفتنة أن يفرض سلطته على الجميع وفي حالة شغور الحكم أن يظهر بمظهر زعيم الجماعة والمدافع عن حرمتها، كما فعل ذلك أبو كُرَيْب في سنة ١٣٩ ـ ١٤٠هـ حيث أخذ قيادة المعركة ضد الخوارج على أبواب القيروان[1].

إنّ وجود مثل هذا التقليد السياسي والعسكري ضمن القضاء الإفريقي يعود في جانب كبير منه إلى وعي حادّ عند هؤلاء بكونهم يتقمّصون سلطة روحية انبنت شيئاً فشيئاً. وهذا ما يفسّر الدّور الذي قام به بعد ذلك أسد بن الفرات، وهذا الدّور يطبع القضاء الإفريقي بصفة خاصّة وأكثر ممّا يجري عليه ذلك في الشرق. ودونَ شك، كان القضاة في القرن الثاني منخرطين في سلك العلم ومؤتمنين على ومنفّذين للشريعة الإلهية. وهكذا نتصوّر بسهولة أنّهم تأثروا بتيار الزّهد والورع الذي نحت الحساسية الدينية لزمانهم وفيما بعد زمانهم وأنه وجد نزوع، هنا كما في الشرق، إلى الهروب من القضاء إمّا تورّعاً من الاختلاط بدنس السّلطة وإمّا كموقف خاصّ بفئة اجتماعية تصبو إلى زرع الهَيْبة في صدور الشّعب. وترسّخت هذه النزعة في العهد الأغلبي، لكنّ جذورها كانت موجودة من قبل. ولقد مثّل فعلاً ابن فرّوخ بامتياز هذا الموقف الإسلامي

---

(١) المالكي، رياض، ص ١٠٧ ـ ١١٠: قاوم عاصم بن جميل.

في الفترة التي نبحثها[1]. فكُتب المناقب أخرجت لنا إخراجاً مَشاهِدَ من هذا الموقف مفصّلةً، لكنّ المادّة التاريخية الموجودة متأخّرة على الأرجح وَوَقع إسقاطها على الماضي، إلاّ أنها تحوي جانباً كبيراً من الصحة.

لم يُحفظ لنا أي شيء عن أحكام القضاة *(Jurisprudence)* الإفريقيين في العهد الأموي، لكنْ إذا اتّبعنا نظرية شاخت، لا بدّ أنهم كانوا يعتمدون على القرآن في أسس التشريع، إنّما القرآن لا يجيب على كلّ المسائل التفصيلية التي تطرأ على الدّوام. ومن الممكن أنهم اتّبعوا إلى حدّ ما القانون الرّوماني[2] الذي كان طاغياً على إفريقية قبل الفتح كما حصل في الشام وفي بيروت على الخصوص[3]. ولا بدّ أيضاً أنهم اجتهدوا واستنبطوا أحكاماً وأنّ هذه الأحكام صارت تراثاً مشتركاً، لكنْ لم يحدث في إفريقية أنّ هذه الأحكام غدت قاعدة للحديث أو للتشريع الفقهي. لقد تمّ هذا العمل في الكوفة وحدها حسب شاخت وفي رأينا في المدينة أيضاً حيث دور الفقهاء السبعة والدور الأساسي لعمل أهل المدينة لدى مالك. وهكذا بعد أن تمّ تكوين المذهَبَيْن الأوّلين ـ الحنفي والمالكي[4] ـ الأكثر اتّصالاً بالأصول الأوّلية للتقنين، وقبل أن يطغى الحديث على الفقه ويبتلعه، تقبّل الإفريقيون الحلول الشرقية للقانون، كما تقبّل البربر الفكر الخارجي البصري، أوّلاً الفقه العراقي وثانياً فقه مالك وأخيراً حلول سفيان الثّوري.

ولقد كان أسد بن الفرات حنفياً مالكياً، كما أنّ الأغالبة الأوائل

---

(١) أبو العرب، طبقات، ص ٣٥؛ المالكي، رياض ص ١١٨؛ هوبكنز، م.س، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) P. Crone, *Roman, provincial*; J. Schacht, *The Origins...*, op. cit., and *Int. to Islamic Law*, op. cit.

(٣) بيروت كانت قاعدة لإنتاج القانون الروماني، وتمادى هذا التقليد في الإسلام حيث هناك برز الأوزاعي.

(٤) شاخت لا يسمّيها مذاهب، حيث هذا المفهوم برز فيما بعد وإنّما المدرستين القديمتين معارضة بالشافعية والحنبلية: *The Origins...*.

شجعوا المذهب العراقي لقربه من الخليفة العبّاسي. لكنْ في فترتنا هذه - أي إلى حدود ١٨٤هـ. - لم يأخذ هذا المذهب أو بالأحرى هذه المدرسة شكله النهائي وكان بصدد التكوين مع أبي يوسف وبالخصوص مع الشّيباني وهما من تلاميذ أبي حنيفة ومالك في آن واحد، لكنّ "الأسدية" وهي سابقة عن **المدوّنة** اعتمدت عليهما. وكان مالكٌ يدرّس في تلك الفترة - توفي ١٧٩هـ. - وانبثّ تلاميذه في مصر من أمثال ابن القاسم واللّيث بن سعد، وقد بقيا وفيّيْن لشيخهما خلافاً للشّافعي الذي رحل إلى مصر هو أيضاً فكوّن مدرسة.

وقد كان تأثير مصر كبيراً في تقبّل المذهب المالكي في إفريقية، لما للبلدين من علاقات وطيدة منذ الفتح وبسبب القرب الجغرافي. ويروي النُّباهي أنّ ابن غانم كان يرسل أسئلة إلى مالك بخصوص المشاكل الفقهية الشائكة، وكان هذا يجيب عن طريق ابن كِنانة[1]. وهكذا يبدو المغرب تابعاً للشرق المركزي[2] الذي أفرز المدارس الفقهية، مَثَلُه في ذلك كمثل كلّ ولايات الأطراف بما في ذلك مصر وخراسان.

لكنّ المصادر لم تحتفظ لنا بمحتوى الأحكام القضائية لا في الفترة الأموية كما ذكرنا ولا في الفترة العبّاسية. فوكيع بن خلف، صاحب كتاب **أخبار القضاة** لا يذكر شيئاً عن إفريقية. حتى في العهد الأغلبي، حيث راجت المذاهب واستُوعِبَتْ، لسنا ندري هل أنّ **المدوّنة** كانت في عرضها المطوّل للمسائل الممكنة - وحتى الخيالية على الأغلب - كانت تستعرض مشاكل واقعية طرحت نفسها على القضاة السابقين. وكلّ ما يذكر عن سيرة سحنون هي مواقف من السلطة والقوّاد - أي مناقب -

(١) النباهي، **تاريخ**...، ص ٢٥. لا ننسى أيضاً أنّ مدرسة مالك راجت في الأندلس اعتماداً على تأثير الإفريقيين والمصريين من ورائهم. والأثر الكبير في الفقه المالكي هو واضحة ابن حبيب.

(٢) يبدو ذلك بوضوح في كتب **الطبقات المغربية**: مثلاً أبو العرب، **طبقات**، ص ٣٤ - ٣٧؛ والمالكي، **رياض**، ص ١١٥. ولا يذكر وكيع في **أخبار القضاة**، القاهرة ١٩٥٠، شيئاً عن إسهام قضاة إفريقية في إبداع القانون.

وليست أحكامه القضائية؛ والمسألة في الحقيقة تستحقّ الاستقصاء والبحث المعمّق.

بخصوص أسماء القضاة وتواريخهم، ليست لدينا أيّة قائمة جاهزة من المصادر، إنّما يمكن تلافي هذا النقص بالاعتماد على كتب التراجم. لقد ذكر هوبكنز بعض الأسماء وسنحاول إنجاز قائمة مكتملة.

قائمة قضاة إفريقية

- أبو الجهم عبد الرحمان بن رافع التنوخي: تولّى سنة ٨٤، توفي ١١٣.[١]

- عبد اللّه بن المغيرة بن أبي بردة[٢]: ١٠٠ ـ ١٢٣هـ.
- عبد الرحمان بن عقبة الغفاري[٣]: ١٢٣ ـ ١٢٩هـ.
- عبد الرحمان بن زياد[٤]: ١٢٩ ـ ١٣٢هـ.
- أبو كُريب[٥]: ١٣٢ ـ ١٣٩هـ.
- عبد الرحمان بن زياد[٦]: (للمرّة الثانية): ١٤٤ ـ ١٥٥هـ.
- ماتع بن عبد الرحمان الرُّعيني[٧]: ١٥٥ ـ ؟هـ.
- يزيد بن الطُّفيل[٨]: ؟ ـ ١٧١هـ.
- ابن فرّوخ[٩]: ١٧١ ـ ١٧١هـ.

---

(١) يقول المالكي، رياض، ص ٧٢، إنّ موسى بن نصير هو الذي عيّنه في سنة ٨٠ ويتبعه هوبكنز في تورخته: *Médieval*، ص ١١٦. لكنّنا لا نقبل بتولية موسى على إفريقية والمغرب قبل سنة ٨٤. فتاريخ ٨٠هـ. مغلوط إذن.

(٢) المالكي، رياض، ص ٨١. عُوّض في سنة ١٢٣ عند مجيء كلثوم بن عياض.

(٣) م.ن، ص ٨٢.

(٤) م.ن، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) م.ن، ص ١٠١، ١٠٧ و١١٠.

(٦) أبو العرب، **طبقات**، ص ٣٢؛ المالكي، **رياض**، ص ١٠٢.

(٧) الخُشني، نشرة بن شنب، الجزائر ١٩١٤، ص ٢٣٤؛ المالكي، رياض، ص ١٠١.

(٨) أبو العرب، ص ١٣٣؛ المالكي، رياض، ص ١٠١ و١١١.

(٩) أبو العرب، **طبقات**، ص ٣٥؛ الخُشَني، م.س، ص ٢٣٥؛ المالكي، **رياض**، ص ١١٤ و١١٨؛ النباهي، **تاريخ...**، ص ٢٥.

ـ عبد الله بن غانم[1]: ١٧١ ـ ١٩٠هـ.

قاضي الجند

ـ أبو سعيد جعثل بن هاعان[2]: ١٠٥ ـ ١١٥هـ.

خاتمة

إنّ الفتح العربي كان الحدث الأصلي الذي حرّك تحوّل إفريقية والمغرب من مصير تاريخي إلى مصير تاريخي آخر. وفترة الوُلاَةِ أو الأمراء وهي في الحقيقة فترة اندماج المغرب في الإمبراطورية الإسلامية، هي التي غرست في الواقع هذا التحوّل مُدَّةَ قرن كامل (٨٤ ـ ١٨٤هـ) ووضعت له أسسه.

ويتّضح هكذا أنّ دراسة المؤسّسات هامّة جداً لأنها كانت إطار الفعالية الإسلامية والنظام الإسلامي الذي كان نظام دولة. وقد أهمل المستشرقون هذه الفترة إمّا بسبب شحّ المصادر وإمّا لأنهم أكّدوا على استمرارية الهياكل السابقة للإسلام كما فعلوا في الشرق. ولقد وضّحنا في هذا الباب التفوق الساحق للمؤسّسات العربية على الموروث البيزنطي. أمّا عن تأثير الشرق فكثيراً ما وقع الإلحاح على ذلك من طرف المدرسة الفرنسية. والحقيقة أنّه لم يوجد شرق ولا غرب أو قليلاً ما وجد بالمعنى الجغرافي، إنّما مركز دار الإسلام كان في المدينة ثم في الشام ثم في العراق وليس بصفته شرقاً.

---

(١) أبو العرب، طبقات، ص ٤٣؛ الخُشني، م.س، ص ٢٣٥، وهو إذ يأتي على تورخة ١٧١هـ، يخطئ في نظام تتالي القضاة؛ المالكي، ص ١٤٧؛ النباهي، ص ٢٥. الذي يدقّق أنه مات قاضياً، لكنّه يخطئ في التورخة حيث يذكر سنة ١٧٩هـ.

(٢) عيّنه هشام بن عبد الملك: رياض، ص ٧٥. أمّا تاريخ وفاته، ١١٥هـ، فنجده في معالم الإيمان، ج١، ص ١٥٤. من الأرجح أنّ اسمه كان جُعيل، مِثل الشاعر، وأنّ اسم جعثل أتى من خطأ للناسخ. وزيادة على هؤلاء القضاة التّسعة في فترتنا، يذكر كتاب معالم الإيمان، اسم قاضٍ عاشر هو أبو علقمة، مولى ابن عبّاس، ج١، ص ١٦٣. وهذه المعلومة منفردة وغير مؤرّخة، كما أنّ منصب القضاء لم يكن ليُسند إلى الموالي في القرن الأوّل.

والمؤسّسات الإسلامية أُوجِدت هناك وتأثرت في فترة أولى بالموروث الفارسي والبيزنطي ثم تحرّرت منها بدءاً من عبد الملك (٦٥ ـ ٨٦هـ). وهي التي انتقلت إلى المغرب وشهدت فيه نفس التطوّر بإيعاز من المركز أي في سبيل التحرّر وكسب الاستقلالية عن الموروث البيزنطي. وهذا الموروث يصعب تقييمه ولا نعرف أين يبتدأ وأين ينتهي بالضبط. بخصوص الدواوين والموظّفين المعتمدين فيها وتقنيات الإدارة وضرب النقود واستعمال اللاتينية، وقع اعتماد هذا الإرث لمدّة ربع قرن ثم حصل تجاوزه وإلغاؤه. أمّا بخصوص المنشآت العسكرية والإدارية، فقد وقع دمج أو تركيب، فاعتُبر التقسيم البيزنطي إلى حدٍّ ما لكنّ العرب أدخلوا تصوّرَهم الخاصّ لهياكل المغرب وطغى هذا التصوّر فأوجدت تقسيمات جديدة للمعطى الجغرافي.

إنّ الحضور العربي اخترق أكثر بكثير من الحضور الرّوماني الأرض المغربية. وبالمعنى المؤسّساتي، كان المغرب كلّه والأندلس خاضعاً لسلطة والي القيروان، فهذه المدينة الجديدة العربية المحضة باتت عاصمة مجال واسع جداً لفترة معيّنة على الأقلّ. من هنا جاءت أهمية الولاية بالنسبة إلى سلطان الخليفة على الرّغم من بعدها. وداخل هذا المجال ـ وقد رأينا ذلك ـ كانت إفريقية بجناحيها طرابلس والزّاب قلب الحكم الإسلامي والحضور العربي.

وهذا ما يفسّر الانشطار ـ ولو داخل الإسلام ـ وبروز سجلماسة والأدارسة والأمويين، وفي نفس الوقت بقاء إفريقية وفيّة للخلافة حتى في دائرة استقلالها مع الأغالبة. لقد كانت لها إمكانات حضرية واقتصادية ولها تاريخ، إنّما هيّأت هذه الفترة لتكوين الإمارة الأغلبية وأصبحت إفريقية قاعدة لتكوّن دول في المستقبل، لأنها كانت أرض السلطة دون منازع.

إنّ فترتنا كانت عهد إمارة اتّضحت أكثر فأكثر مع آخر العهد العبّاسي حيث برز شكل من الاستقلالية. بل إنّ إفريقية صارت البلد الحامل لإمارات متتالية تتأرجح بين التبعية والاستقلال المقيّد.

قائمة ولاة إفريقية والمغرب

ـ معاوية بن حُدَيج: ٤٥ ـ ٥٠هـ.
ـ عقبة بن نافع الفِهري: ٥٠ ـ ٥٥هـ.
ـ أبو المهاجر دينار وفوقه مسلمة بن مخلّد أمير مصر والمغرب كلّه: ٥٥ ـ ٦٢هـ.
ـ عقبة بن نافع (للمرّة الثانية): ٦٢ ـ ٦٤هـ.
ـ زهير بن قيس البلوي: ٦٩ ـ ٧٦هـ؟
ـ حسّان بن النّعمان: ٧٨ ـ ٨٤هـ.
ـ موسى بن نصير: ٨٤ ـ ٩٦هـ.
ـ محمّد بن يزيد: ٩٧ ـ ١٠٠هـ.
ـ إسماعيل بن أبي المُهاجر: ١٠٠ ـ ١٠٢هـ.
ـ يزيد بن أبي مُسلم: ١٠٢ ـ ١٠٣هـ.
ـ بشر بن صفوان: ١٠٣ ـ ١٠٩هـ.
ـ عُبيدة بن عبد الرحمان السُّلمي: ١١٠ ـ ١١٤هـ.
ـ عبيد اللّه بن الحبحاب: ١١٦ ـ ١٢٣هـ.
ـ كلثوم بن عياض: ١٢٣ ـ ١٢٣هـ.
ـ حنظلة بن صفوان: ١٢٣ ـ ١٢٩هـ.
ـ عبد الرحمان بن حبيب: ١٢٩ ـ ١٣٧هـ.
ـ فترة اضطراب: ١٣٧ ـ ١٤٤هـ.
ـ محمد بن الأشعث الخُزاعي: ١٤٤ ـ ١٤٨هـ.
ـ الأغلب بن سالم التميمي: ١٤٨ ـ ١٥١هـ.
ـ عمرو بن حفص بن قبيصة: ١٥١ ـ ١٥٤هـ.

- يزيد بن حاتم المهلّبي: ١٥٤ - ١٧١هـ.
- روح بن حاتم المهلّبي: ١٧١ - ١٧٤هـ.
- نصر بن حبيب المهلبي: ١٧٤ - ١٧٧هـ.
- الفضل بن روح بن حاتم: ١٧٧ - ١٧٨هـ.
- هرثمة بن أعْيَن: ١٧٨ - ١٨١هـ.
- محمد بن مقاتل العكّي: ١٨١ - ١٨٤هـ.

III

الحياة الاقتصادية والاجتماعية
في إفريقية العربية
القرن الثاني هجري

نعلم أن المدرسة الاستشراقية الفرنسية، قد اهتمت أساساً وإلى عهد قريب بالمجال المغربي. ونحن نعرف أعمال كلّ من جورج مارسي G. Marçais، وروبير برانشفيك R. Brunshvig، وروجي لوتورنو R. Le Tourneau، وهي أعمال تواصلت مع أبحاث جيل جديد من المستعربين سواء كانوا فرنسيين أو تونسيين من ذوي الثقافة الفرنسية. فنتج عن ذلك، في أيامنا هذه التغطية الكاملة تقريباً للعهد الإسلامي العربي البربري من تاريخ إفريقية عن طريق الأبحاث. غير أنه إذا ما وقع درس الفتح العربي نفسه من قبل المصريين، فإن فترة التحولات والتنظيم التي تلت الفتح بقيت معتّمة، لذلك أردنا هنا إكمال هذا النقص مع الإحالة على تحاليل منشورة في مواضع أخرى للحصول على أوسع تفاصيل.

إنّ ما يثير الاهتمام في الفتح العربي للمغرب، أنه كان طويلاً، مضنياً وصعباً. هنا ـ على خلاف المشرق ـ حصل انهيار الهيمنة البيزنطية من الوهلة الأولى، غير أنّ هذا لم يُؤدّ إلى الخضوع المباشر للبلاد. لقد قاومت بالفعل القوى المحليّة المنظمة بطريقة جيدة، طويلاً وبضراوة. ومع ذلك تبنّى جميع البربر تقريباً العقيدة الجديدة، وحدث أن قاوموا الهيمنة العربية من داخل الإطار الإيديولوجي الإسلامي. وهكذا يمكن القول إنّ تراجيديا الفتح واستقرار الإسلام بالقوّة ولّدا العالم البربري في اتّجاه مصيره التاريخي.

لقد كان الصانع الحقيقي لفتح إفريقية هو حسّان بن النعمان (٧٦ ـ ٨٤هـ). غير أنّ إتمام الفتح تطلّب سنتين كاملتين من خليفته موسى بن نصير. فخرجت إفريقية في سنة ٨٦هـ، من عهد الفتح المضطرب والبطولي لتدخل في طور التنظيم الذي اصطلح على تسميته بـ «قرن

الولاة»، وقد تزامَن هذا التحول الفعلي مع تغيّر الوضع القانوني تدقيقاً.

سواء كانت إفريقية مجرّد مجال لخوض الجهاد، أو متمتّعة بالوضع القانوني لولاية بواليها ومدينتها ـ المعسكر انطلاقاً من ٥٥هـ، فإنها كانت في كل الأحوال تابعة لولاية مصر.

لقد كان والي الفسطاط هو الذي يُعيّن ويخلع ولاة القيروان، وإليه يعود حقّ النظر في مسيرة جيش الفتح، وكان هذا الأمر يتمّ بمساعداته المالية وجنوده[1]. وكان هذا الخضوع يثقل كاهل إفريقية خاصّة وأن والي مصر عبد العزيز بن مروان المشدود بأهمية الغنيمة كان يفعل كل شيء من أجل الزيادة في الضرائب. ومن هنا حدث الصّراع بينه وبين حسّان مما أدى إلى خلع هذا الأخير. ولم يكن موسى سوى صنيعة عبد العزيز فكانت أفعاله الأولى مرآة لشدة طاعته[2].

غير أن طبيعة الأمور، فرضت أن تحلّق إفريقية بأجنحتها الخاصّة إذ توفي عبد العزيز بعد قليل (٨٦هـ/ ٧٠٥م)، فلم يتردد موسى لحظة في توجيه البريد مباشرة إلى الخليفة في دمشق، ومن فوق والي الفسطاط الجديد عبد الله بن الخليفة عبد الملك نفسه الذي احتج ولكن دون جدوى. هكذا أخذت إفريقية مكانها كولاية تابعة مباشرة للخلافة، فتحصّلت في الجملة على الوضع القانوني لولاية مكتملة. أصبحت لها ـ بقوة القانون ـ رتبة موازية لبقيّة ولايات الإمبراطورية بما فيها مصر[3].

ما هو أهمّ أن نواتها الأصلية (تونس، منطقة طرابلس وبلاد الزاب) كانت تتسع بلا انقطاع على حساب المغربَيْن الأوسط والأقصى.

وهكذا أصبح لدينا في حدود ١٢٣هـ «ولاية إفريقية الكبيرة» التي كان مركزها القيروان حيث تُتّخذ القرارات، غير أنها سريعاً، وانطلاقاً من

---

(١) انظر دراستنا في: *Studia Islamica*, XXVIII, pp. 77-107، وخاصة ص ٧٨ ـ ٨١.

(٢) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢١٤؛ الكندي، **ولاة مصر**، م.س، ص ٧٤؛ ابن عساكر، **تاريخ**، ج٤، م.س، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٣) الكندي، **ولاة**، ص ٨١ و٨٢.

الثورات الخارجية، بدأت تتفكّك إلى أن أصبحت لا تَضُم سوى جناحها الشرقي. وبالتدرج، نشأت الممالك الخارجية لبورغواطة (١٢٤)، وسجلماسة (١٤٠)، وتاهرت (١٦١)، وأخيراً وفي سنة ١٧٢هـ، برزت المملكة الإدريسية في المغرب الأقصى. وفضلاً عن ذلك وانطلاقاً من ١٢٩هـ، خرجت إسبانيا نهائياً عن سلطة القيروان لتنخرط في مصير مستقل عن الخلافة ذاتها. يعني أن النّواة الوفيّة والقارّة كانت إفريقية بالمعنى الدقيق، إذ كانت أرض السلطة العربية دون منازع.

تنظيم إفريقية العربية

ملخص ما سبق

حصلت إفريقية على مؤسسات عربية بحتة، لم تتأثر إلاّ قليلاً بالمؤسسات البيزنطية المتواجدة من قبل.

النظام السياسي

يمثل الوالي الأساس الذي انبنى عليه النظام العربي: فهو ممثل الخليفة الذي يجمع بين كل عناصر السّيادة، لأنه قائد الجيش، وإمام الصلاة، ورئيس الإدارة. ويمسك بيديه القضاء الرّدعي والجنائي. وعلى خلاف ما حدث في إفريقية زمن البيزنطيين، وما حدث في نفس الفترة في مصر الإسلامية، لم يوجد انقسام بين حاكم عسكري سياسي، وآخر إداري وجبائي. بدون شك، وبحكم ابتعادها لم يكن لإفريقية سوى والٍ واحد تعود إليه كلّ السلطة السياسية، وهو يسكُن في القيروان في قصر الحاكم أو قصر الإمارة، وهو الذي مكّنت الحفريات الحالية من تحديد موقعه على الجانب الجنوبي الشرقي للمسجد.

وكان يحيط بالقصر حرس خاصّ، تكوَّن لفترة من البربر البتر النصيريين، ثم من حلفاء الولاة المتتالين ومواليهم. وقد كانت تنقلاتهم محاطة بنوع من الأبهة، التي لم تكن تضاهي بالرّغم من ذلك أبّهة البطارقة

الشرقيين القدامى، أو حتى أبّهة قوّاد المعسكرات الرومانية، لأننا لا زلنا في فترة تسودها بساطة العرب البدائية.

لقد عرفت إفريقية اثنين وعشرين والياً منهم من كانوا ولاة كباراً مثل موسى بن نصير (٨٤ ـ ٩٦)، وحنظلة بن صفوان (١٢٤ ـ ١٢٩)، وعبد الرحمان بن حبيب (١٢٩ ـ ١٣٧)، وخاصّة المهلّبي يزيد بن حاتم (١٥٥ ـ ١٧٠) الذي أقام عهد سلم وإصلاح.

وفي العهد الأموي، كان يقع اختيار الولاة عادة من بين الموالي[1]، أي من صنف اجتماعي متدنٍ، وعلى العكس من ذلك، تداول في العهد العبّاسي المهلّبيون لأكثر من ربع قرن على القيروان (١٥١ ـ ١٧٨)، وقد كانوا من كبار الأشراف المؤثّرين. ويمكن أن تقول نفس الشيء بالنسبة إلى ابن الأشعث (١٤٤ ـ ١٤٥)، وهرثمة بن أعين (١٧٩ ـ ١٨٠). ومهما يكن من أمر، فقد كان لإفريقية ولمرّات متعدّدة، ولاة من كبار أعيان الدولة من الذين سبق لهم أن مارسوا وظائف عليا في المشرق، وهو ما يؤكّد اهتمام الخلفاء بإفريقية التي كانت تضاهي في أعينهم أحسن ولايات الإمبراطورية[2]. وفي حين أنه من النّادر أن يصل عربي من أصل إفريقي إلى رتبة وال، إذ كان إسماعيل بن أبي المهاجر (١٠٠ ـ ١٠١) استثناء، وإذا استطاع الفهريون السيطرة على السلطة لفترة تفوق عشر سنوات (١٢٩ ـ ١٤٠)، وتأسيس سلالة مستقلة فعلياً، فلأنهم كانوا ـ بالتدقيق ـ مغتصبين، استغلوا أزمة الدولة الإسلامية العامة، وقد انتهت تجربتهم الاستقلالية بالفشل، لذلك لا بدّ من انتظار نصف قرن آخر لتحلّق إفريقية بأجنحتها الخاصة بقيادة إبراهيم بن الأغلب (١٨٤هـ/ ٨٠٠م).

(١) البيان، ج١، ص ٢١، ٢٢، ٤٧ و٥١.

(٢) سيّر يزيد بن أبي مسلم زمن الحجّاج ديوان الرسائل، الجهشياري، وزراء، ص ٤٢؛ وأدار عمرو بن حفص وظائف مهمّة في المشرق؛ البلاذري، فتوح، ص ٢٣٤؛ وأخيراً كان هرثمة واحداً من كبار أعيان بلاط بغداد وكبار قوّاده العسكريين، وزراء، ص ٢٠٧.

التنظيم العسكري

كان جيش إفريقية يتكوّن في الأصل من جنود مصريين أي من عرب مصر، ثم انفتح مع حسّان وموسى على البربر الذين تجنّدت من بينهم وحدات عسكرية إضافية[1]؛ وبمجيء العبّاسيين، تغيّرت التركيبة العرقية للجيش كثيراً، إذ رافق ابن الأشعث سنة ١٤٤هـ، ٤٠ ألف رجل، وفي سنة ١٥٥هـ، وصل ما بين ٥٠ و٦٠ ألف رجل مع يزيد بن حاتم[2]. وقد احتوت هذه الجموع البشرية الجديدة على نسبة مهمّة من العرب، غير أنّ الأغلبية الساحقة منها كانت تتكوّن من الخراسانيين. لقد وقع تسريح الجيش الأموي القديم على الأرجح فاستقرّ الجنود القدامى على الأرض في الشمال والشمال الشرقي للبلاد، في الوقت الذي تدربت خلاله الجيوش الجديدة، الأمر الذي أدّى في نهاية فترتنا إلى تتالي التمرّدات العسكرية أكثر فأكثر.

خضع التنظيم العسكري إلى التصوّر الإسلامي الكلاسيكي، إذ كان الجنود يتقاضون أجورهم عن طريق العطايا[3]، التي كانت تُدفع إليهم بطريقة منتظمة تقريباً، ويُقدّر معدّلها بألف درهم بالنسبة إلى الفارس و٥٠٠ بالنسبة إلى الراجل. وكان يشرف على توزيعها «عرفاء»[4] في المستوى الصغير، وقوّاد وحدات التعبئة، الذين كان عددهم ـ على الأرجح ـ سبعة في العهد الأموي. وكان باستطاعة عمّال المقاطعات قيادة الفصائل المحليّة[5]، غير أن في الجملة كان للجيش قيادته الخاصة، ورؤساء حامياته وقوّاده.

وقد كان هؤلاء يُجَنّدون في العهد الأموي من الأرستقراطية المحلية

(١) ابن عبد الحكم، **فتوح**، م.س، ص ٢٧٢؛ **البيان**، ص ٣٨؛ ابن الرّقيق، **تاريخ**، ص ٦٤؛ **معالم الإيمان**، ج١، ص ٦١.

(٢) ابن الأثير، **الكامل**، ص ٣٣.

(٣) **فتوح**، ص ٢٨٨؛ ابن الرّقيق، **تاريخ**، فوليو ٢٣ وص ١١٩ بالنسبة إلى طبعة تونس؛ **البيان**، ص ٥٨؛ **رياض**، ص ١٢٢.

(٤) ابن الرّقيق، **تاريخ**، ص ١١٩.

(٥) مثال سليمان بن زياد عامل طبرقة، **البيان**، ص ٦٨.

في حين كان الجيش يتكوّن من عرب إفريقية الأقوياء البُنية، مثل حبيب بن أبي عبدة أو عبيدة، وابنه عبد الرحمان، وخالد بن أبي حبيب وكان جميعهم فهريين. وفي العهد العباسي كان قُوّاد الجيش محترفين يختارهم ضبّاط الوحدات الجديدة القادمين من المشرق مثل أبو العنبر، وابن الجارود، وتمام بن تميم وإبراهيم بن الأغلب.

استُعْمِل جيش إفريقية خاصة في ردع الفوضى الداخلية، ولكنه شارك أيضاً في غارات على صقلية[1] وسردانيا، وهي غزوات تهدف إلى جمع الغنيمة والأسرى، أكثر منها عمليات عسكرية بتحديد المعنى.

لقد كانت إفريقية تتمتّع، بفضل دار صناعة تونس بأسطول تفرض عن طريقه هيمنتها البحرية على المتوسط الغربي الذي تحوّل إلى "بحيرة إسلامية".

أمّا بالنسبة إلى الجيش في الجهات، فإن مدينة القيروان وبحكم اعتبارها متخصّصة كحامية ومعسكر، قد نجحت في المحافظة على دورها كأهم مركز للتجمّع على الأقل حتى اندلاع الانتفاضات الخارجية (١٢٢ ـ ١٢٣هـ)[2].

غير أنه وبسرعة، تأكّد دور تونس التي أصبحت تنافس القيروان لأنها غدت نقطة الانطلاق للتمرّدات العسكرية[3]. ثم في آخر فترتنا، جلبت بلاد الزاب التي كانت تعتبر منطقة عسكرية العديد من الجنود إلى مختلف حامياتها، مما أدّى إلى تكوين جيش بلاد الزاب، الذي استغل الخصومات بين القيروان وتونس وفرض قائده ابن الأغلب كشخصية أولى ثم كوالٍ.

---

(١) غارات دورية تترجم مطامع ثابتة، مثل غارات بشر بن صفوان بين ١٠٣ و١٠٧هـ، وحبيب بن عبيدة في ١٢٣هـ: البيان، ص ٤٩ و٥٣.

(٢) البيان، ص ٧٥ و٨٧ ـ ٨٨.

(٣) فتوح، ص ٣٠٠؛ البيان، ص ٦٠؛ النويري في: De Slane, *Berbères*, I, p. 364. بالنسبة إلى التمرّدات التي اندلعت في تونس: البيان، ص ٧٤، ٨٦ و٨٩؛ الرّقيق، ص ١٨٦، ١٨٨ و٢٠٥؛ ابن الأبار، حلة، ج١، ص ٧٦ و٧٧.

في تفاصيل قيامهم العسكري، استطاع العرب أن يتبعوا النظام الدفاعي البيزنطي ويستغلوه، غير أنهم بسّطوه كثيراً. فقد أقاموا في أغلب الأحيان في حاميات وحصون قديمة مثل باغاي وباجة وقابس ولكن يوجد في أغلب الأحيان تطابق بين الأقاليم المدنية ومراكز الكور باستثناء التي كانت عسكرية منها. بالإضافة إلى ذلك عوّض ظهور المدن الجديدة مثل القيروان وتونس انحطاط مراكز عسكرية أخرى مثل سبيطلة Suffetula، وتبسّة Thevesta، وقرطاج.

التنظيم الإداري

ذكر لنا ابن عبد الحكم «أنّ حسّان بن النّعمان هو الذي أنشأ الدّواوين، وفرض الخراج على عجم إفريقية ومن أقام معهم على النصرانية من البربر»[1]. تتجمّع إشارات عديدة لتدعَم لنا هذه المعلومة التي أوردها الإخباري العربي، وتؤكد لنا على وجود إدارة إفريقية مشابهة من عدّة نواح لإدارات الولايات الإسلامية الأخرى. وتتكوّن هذه الإدارة من ثلاثة دواوين رئيسية: ديوان الجند، وديوان الخراج، وديوان الرّسائل.

ومن المحتمل أن تكون هذه النّواة الإدارية المركزية مقيمة في قَصر الوالي، وقد وقع مدّ نشاطها بمختلف الدواوين التابعة مثل ديوان البريد الذي كان في نفس الوقت وكالة استعلامات، ودار الضرب، ودار الرّزق، وأخيراً بيت المال أو الخزينة العامة. كانت الإدارة العربية في إفريقية أداة المحافظة على نوع من الهيمنة التي يُعبّر عنها هي بدورها بالاحتلال العسكري واستغلال موارد البلاد المالية. فيؤخذ القسط الأكبر من الضرائب المحصّلة لدفع أجور العرب المستقرين والمتماهين مع الجيش، وقسط آخر على النفقات الإدارية، ويُبْعَثُ ما يتبقّى وهو حوالى ١٣ مليون درهم في عهد الرّشيد إلى عاصمة الإمبراطورية. ويعني ذلك كلّ الأهمية

(١) فتوح، ص ٢٧١. انظر أيضاً مقالنا: *Studia Islamica*, XXVIII, pp. 79-107.

المعارة للمشكل المالي الذي كانت انعكاساته علاوة على ذلك متعدّدة على التوازن الاجتماعي وكذلك على التطوّر الديني.

لقد وقع تطبيق الوضعية القانونية على أحفاد البيزنطيين أو الرّوم، وعلى الأفارقة سواء كانوا مزارعين أو حضريين مترومنين، وكذلك على قبائل البربر الذين حافظوا على العقيدة المسيحية، فأجبر كُلّ هؤلاء على دفع الجزية على الرؤوس والخراج على الأراضي. ومع ذلك، دخلت أغلبية البربر الذين كانوا يعيشون في الأطر القبلية إلى الإسلام مبكّراً. وكان من المفروض ألاّ يتحمّلوا سوى الضرائب المفروضة على العرب المسلمين عادة أي العشر على المحاصيل الزراعية والمنتوجات التجارية، والزكاة على قطعان المواشي. ولا يبدو أنّ الوضع في إفريقية بتحديد المعنى كان أكثر تعقيداً بسبب ممارسة المخالفات والابتزاز بشتّى أشكاله مثل التخميس المعمول به عشوائياً في الرّيف[1]. وتعني هذه العبارة الغامضة «أخذ الخُمس» دون شك لصالح الدولة، غير أنه يصعب تحديد أشكالها بصفة ملموسة.

لا بدّ أن تكون الإدارة المركزية العربية قد ارتكزت في البداية، وفي تفاصيل سير عملها على طرق البيزنطيين وموظفيهم، خاصة وأن اللغة المتعامَل بها كانت اللاتينية. ثم إن التعريب اخترقها شيئاً فشيئاً. وإلى الكتّاب الأفارقة المختلطين بالموالي المستعربين والعرب تعود إقالة هؤلاء البيزنطيين واستبدالهم كلما ترسّخت اللغة العربية. ويمكن القول إن تعريب الإدارة على المستوى المركزي، قد وقع إنهاؤه في الثلث الأول من القرن الثاني (١٠٠ ـ ١٣٠هـ).

لقد أشارت المصادر في هذه الفترة إلى وجود كاتب ذي قيمة هو خالد بن ربيعة الإفريقي الذي كان صديق الشهير عبد الحميد الكاتب وزميله[2].

---

(١) مثلاً في ولاية ابن الحبحاب، **الكامل**، ج٤، ص ٢٢٣؛ **البيان**، ج١، ص ٥١ و٥٢.

(٢) لدينا إشارة عن خالد بن ربيعة في البلاذري، **فتوح**، ص ٢٣٣؛ ح. ح. عبد الوهاب، **ورقات**، ج١، ص ١٥١ ـ ١٥٦.

فيما تبقى خوّل لنا علم النّوميات أن نتمثل بوضوح مراحل تعريب العملة[1]: مرّت الدنانير على الأقل بأربع مراحل جمعت بين اللاتيني والعربي: الحروف الأولى من كلمات مسيحية بيزنطية وصيغ دينية إسلامية إلى أن اكتمل تعريبها في حدود سنة ١٠٠هـ[2]. وقد تزامن هذا التاريخ مع المجهود الذي بذله الوالي إسماعيل بن أبي المهاجر لتعجيل أسلمة القطاع الاجتماعي غير العربي. أمّا الإدارة الجهويّة فقد أثّرت فيها سيرورة هذا التطوّر بأكثر بطء، بالرّغم من أنه تمّ الوعي بثقل السلطة المركزية للقيروان، بقوّة وفي فترات التأزم.

لقد كانت إفريقية بامتدادها على منطقة طرابلس ونوميديا - من بين كلّ الولايات - الأحسن إدارة. وبالرّغم من خضوعهم لوالي القيروان، كان لعمّال بلاد الزّاب ومنطقة طرابلس، مع ذلك الكثير من الصلاحيات المدنية والعسكرية[3]، التي كانت تتطور بانتظام منذ اندلاع الثورات الخارجية. وقد تفتّت المجال التونسي بتحديد المعنى إلى كور[4] أو أقاليم يُشرف عليها نواب ولاة يتمتّعون بكل صلاحيات السلطة العمومية، غير أن طابعها الجبائي كان من دون شك الأكثر بروزاً.

التنظيم القضائي

من المؤكد أن الوظيفة القضائية، كانت في العهد الأموي شديدة الخضوع لممارسة السيادة العمومية، غير أنها مالت في النصف الثاني من القرن الثاني إلى تجاوزها[5]. ومع ذلك واصل الوالي ممارسة القضاء

---

(١) Lavoix, *Catalogue*, pp. XV-XXXVIII; lane Pool, *Catalogue of orient coins*, IX, pp. 17-23; Walker, *Catalogue of the Arab-Byzantine* and post Reform Umayyad Coins, Londres, 1956, n° 143, 144, 145, 159, 164, étc.

(٢) بالنسبة إلى Walker، ظهر الدينار الإفريقي المضروب باللغة العربية لأول مرة سنة ١٠٢هـ: *Catalogue*..., op. cit., p. 99.

(٣) البيان، ص ٥٢، ٦٨ و٨٩؛ ابن خلدون، البربر، ج١، ص ٢٣٧؛ . . . إلخ.

(٤) توجد الإشارة إلى لفظ كورة في **البيان**، ص ١٣٢.

(٥) Shacht, *Introduction to Islamic Law*, op. cit., p. 23-27 et 49-56; Hopkins, *Medieval muslim government in Barbary*, Londres, 1950, pp. 112-127.

الرّدعي والجبائي. وأُسْند إلى القاضي القضاء المدني، والقضاء الدّيني للحدود بالقدر الذي كان مطبّقاً.

إذا حدث أن تدخّل الخليفة ـ في بعض المرّات ـ لتعيين القضاة في العهد العباسي أو العهد الأموي، فإنّ ما كان شائعاً هو أن تعيين هؤلاء يعود إلى الوالي[1]. وبالرّغم من ذلك، فإن منصب القاضي الذي يعتمد في نشاطه على القانون الإيجابي المهيّأ خارج الدولة، والمأخوذ عن المذاهب المشرقية، لم يكن بناءً على ذلك خارجاً عن تدخلات الولاة وسلطانهم. على أنّ القاضي كان منذ ذلك الوقت أكثر من موظّف عادي، وحتى وإن كان موظفاً فهو ذو اعتبار. وقد جسّد بعض هؤلاء القضاة المتمتّعين بهالة أخلاقية دون منازع، المجموعة الإسلامية التي قادوها في أوقات الأزمة مثل أبي كريب الذي يمثل أحسن مثال الشجاعة وحسّ المواطنة[2].

ما يجب أن نشدّد عليه، هو أنه مع توسّع مهامّ القاضي ونفوذه، وكلما غصنا في الزمن، وجدنا في عصر الولاة عناصر من شأنها أن تهيء لقدوم كبار قضاة الأغالبة.

بحكم اندماجها المتأخر في المجال الإمبراطوري للخلفاء، كان لا بد لإفريقية أن يتأخر زمنياً قيام مؤسساتها. فكانت التنظيمات التي طبقت في هذه الولاية متناغمة وناجعة في جملتها، إذ استجابت للتمشي العربي الشامل المحدث في الإطار المشرقي، إلاّ أن هذه التنظيمات تفرض عليها أيضاً التأقلم مع الظروف المحلية، والاعتماد ـ لوقت ما على الأقل ـ على الإرث الروماني ـ البيزنطي الذي ظلّ مع ذلك تأثيره ضعيفاً في الجملة. على خلاف المريطانيتين القديمتين، أثبتت إفريقية وجودها كنواة مركزية الأكثر تجسيداً للتنظيمات العربية. وفي هذا المعنى، جاء المجهود الثابت واللاّفت للنظر للغزاة الجدد فيما يتعلق بقدرتهم على

---

(١) المالكي، رياض، ص ٧٢ و١١١؛ أبو العرب، طبقات، ص ٣٤ و٣٥.
(٢) المالكي، ص ١٠٧ ـ ١١٠.

الاستفادة من التقاليد القديمة التي وقع الاعتماد عليها ودعمها من أجل جعل إفريقية وحدة جغرافية تأثرت بعمل الدولة الذي أشعّ فيها بعمق.

مجتمع إفريقية

الأسس الاقتصادية

نعرف أن اقتصاد إفريقية، كان يعيش في آخر فترة السّيطرة البيزنطية حالة انهيار نسبي[1]. ومن البديهي ألاّ يكون الفتح العربي بامتداده في الزمن وقسوته ـ على الأقل في التو ـ بأكثر فائدة، خاصّة وأن سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدتها الكاهنة، مثلت على ما يبدو الضربة القاضية لغابة الأشجار المثمرة في بلاد مزاق. ولا نستغرب في مثل هذه الظروف أن نرى بعض المؤرخين[2] يعمّمون من خلال الأحكام التي أوردها ابن خلدون[3]، ليعتبروا الفتح العربي مثل مرحلة أزمة حادّة، جاءت لتعمّق الوضع الداخلي الواهن منذ زمن طويل. ولكن عديد الشهادات الأثرية توحي لنا بتواصل النشاط الاقتصادي في مناطق ستعرف

---

(١) Ch. Diehl, *Afrique Byzantine*. غير أن الانهيار لا يمكن أن يَمسَّ سوى بلاد مزاق أين بدأ الأهالي يتحوّلون إلى رعاة. يستعمل Ch. Diehl، في جدول دقيق، لفظة "أزمة".

(٢) ذكر شارل دِيل Ch. Diehl نفسه أن غابة الزيتون في بلاد مزاق بدأت تندثر من نهاية القرن السابع. أما جورج مارسي G. Marçais في:

La Berberie musulmane et L'Orient au Moyen Age, Paris, 1946, p. 76.

فيعيد تاريخ الانهيار إلى زمن أبعد، وهو النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي، وبذلك يكون العصر الذهبي هو عصر الأنطونين والسافّريين Les Antonins et les Sévères، ص ٧٧.

(٣) «هكذا تقدم لنا هذه المنطقة الخضراء التي تمتدّ من طرابلس إلى طنجة غابة شاسعة، يعلو ظلها مجموعة من القرى المتلاحقة، فلم يعد يظهر منها سوى الخراب». البربر، ج١، ص ٢١٢. غير أنه من البديهي أن الدمار الذي أحدثته الكاهنة والمحدود في الزمن لا يمكن أن يتجاوز بلاد مزاق ونوميديا الجنوبية. ولا يمكن أن يكون دمار هاتين المنطقتين بسبب اتساع هذا الدمار، الذي وقع تضخيمه ممّا يحيلنا على النظرة الميثولوجية للماضي.

لاحقاً تراجعاً مؤكداً مثل الوسط الغربي لبلاد مزاق[١]. في الحقيقة عرف اقتصاد إفريقية فترات قوّة وفترات أزمات، أوقات انهيار، وأوقات ازدهار؛ ويندرج عهد الولاة بعد التخريب الذي سببته عمليات الفتوح في السير نحو استعادة الازدهار.

إذا كنّا نفتقد إلى معلومات دقيقة حول الفلاحة، فيمكننا التأكيد على الأقل على أنها ظلت العمود الفقري للاقتصاد. فظلت منطقة السّهول الشمالية مخصّصة دائماً لزراعة الحبوب وزراعة البقول المجتمعة مع تربية الماشية. وساهم سهل القيروان، وبعض مناطق بلاد مزاق ونوميديا في نفس هذا النشاط الفلاحي أيضاً. إلاّ أن بلاد مزاق ظلت الميدان المحبّذ لغراسة الأشجار البقلية أو السّقوية خاصة. وفي هذا السياق يوضح لنا مقطع من ابن عبد الحكم[٢] حالة الثراء التي كانت عليها إفريقية في الزمن الملحمي لبداية الفتوحات.

ويشهد هذا المقطع أيضاً، بدون شك، وخاصّة ـ بسبب تاريخ تدوينه ـ على أهمية إنتاج الزيتون والزيت في القرن الثاني الهجري/ الثامن ميلادي. إلى جانب غابات الزيتون، لا بدّ من الإشارة إلى وجود الأشجار المثمرة المتنوّعة في كامل بلاد مزاق بما في ذلك بلاد قمّودة. نشير في الأخير إلى اجتماع غابات النخيل مع زراعة البقول في واحات قسطيلية.

نجهل بطبيعة الحال تطوّر الطرق الزراعية. فإذا ثبت عدم وجود تقدّم يستحق الذكر، فإنه لم يوجد في الجملة أيضاً، على الأرجح انهيار. لقد اقتصرت النصوص على التلميح والإشارة إلى أهمية السقي، وتربية الماشية التي لا تقل أهمية، والتي تتدرج تربيتها من الشمال إلى الجنوب وفي منطقة طرابلس.

---

(١) ح. ح. عبد الوهاب: «Les Steppes Tunisiennes pendant le Moyen Age», *Cahiers de Tunisie*, II, 1954, pp. 5-16.

(٢) فتوح، ص ١٨٥.

يطرح الوضع القانوني للأرض على المؤرخ مشاكل دقيقة، فإذا ما اتبعنا الفقهاء كسحنون[1] والدّاودي[2]، فإننا نتوصل إلى التفكير بأن أرض إفريقية كانت أرض عنوة فتحت بالعنف واعتبرت بالتالي ملكاً مشاعاً للمجموعة العربية التي تمثلها الدولة. ومع ذلك توجد بعض المناطق التي صنّفها نفس هؤلاء الفقهاء كأراضي صلح تحكمها عهود استسلام، وأخرى كأراضٍ أسلم عليها أهلها. بالرغم من أهمية هذا التصوّر فإنه يبقى تقليدياً، وتبقى جدواه في كل الأحوال جبائية خالصة. ومع ذلك، فإن الواقع الملموس يصعب تطويقه، خاصّة وأننا نجهل كل شيء عن حجم مختلف أنواع الملكيّات والوضع القانوني للمزارعين القدامى الذين يعانون بشكل أو بآخر من الارتباط بالأرض، وكذلك عن الأراضي التي مُنحت إلى القبائل البربرية التي أسلمت.

لقد استعادت الدولة الإسلامية مباشرة أملاك الإمبراطور والأرستقراطية العليا لتُعيد توزيع جزء منها على عناصر من الأرستقراطية العربية تحت تسمية «القطائع»، وبالتالي لم يقع مسّ هيكلة بعض الأراضي القديمة. وتخوّل لنا إشارات متعدّدة، تحيل خاصة على أسماء الأماكن، إلى التفكير، فضلاً عن ذلك، أن يزيد بن حاتم والي القيروان بين ١٥٥ و١٧٠هـ، بعد أن سرّح قسماً من الجيش العربي الأموي، أقرّه في وحدات قبلية في وادي مَجْردة وفي الوطن القبلي؛ وهذا ما تشهَد عليه أسماء الأماكن التي حُفظت لنا إلى أيامنا هذه مثل الأزدين (قبيلة الأزد)، ومهرين (مهرة) وكلبين (كلب)[3].. إلخ.

لم يكن ولا يمكن أن يكون هذا القطاع من الأملاك العامّة العربية أو المستَعْرَبة إلاّ خاضعاً لضريبة العُشر، إلاّ أن هذا لا ينطبق على غالب

---

(١) **المدوّنة**، ج٢، ص ١٧٥ و٢٠٠.

(٢) **كتاب الأموال والمكاسب**، حوليات الجامعة التونسية للآداب، ج٤، ١٩٦٧، ص ٨٤ - ١٠٠.

(٣) نحيل على دراستنا التي نُشرت في: *Studia Islamica*, XXVII, pp. 78-121.

الأراضي. أمّا الفضاءات التي استولت عليها القبائل البربرية، وكانت مخصّصة عموماً لنشاط الرّعي، فقد طُبقت عليها جباية من النوع الإسلامي. وخضعت الأراضي الصَالحة لزراعة الحبوب، وغابات الزيتون، وواحات النخيل إلى دفع الخراج. وقد بقي على هذه الأراضي أصحابها القدامى ـ روم، أفارقة، وبربر مستقرّون ـ دون معرفة كيفية تطوير العلاقات بين مالكي الأراضي والعاملين عليها. ويمكننا أن نتوقّع على غرار المشرق، أن التوجّه ظل تقليدياً، وأن العرب طبّقوا في ميدان الضريبة العقارية المسؤولية الجماعية، وأنهم حافظوا ـ بالنسبة إلى الأرياف ـ جزئياً أو كلياً، على التأطير الاجتماعي القديم.

في القطاع الصناعي، عرفت إفريقية في عهد الولاة تطوّراً نسبياً. لقد وقع استخراج الثروات المنجميّة واستغلالها، بعد أن أهملها نوعاً ما الرومان والبيزنطيون. هكذا كانت مناجم الحديد والفضة والرصاص في مجّانة محل استخراج ضخم منذ عهد الولاة الأمويين، مثلما لاحظ ذلك جورج مارسي بالاعتماد على المعطيات الأثرية[١]. فضلاً عن ذلك، عرفت صناعة الحديد والبلّور تطوراً كبيراً مثلما تشهد على ذلك بقايا تعود إلى منتصف القرن الثامن الميلادي مثل معايير موازين من البلور[٢].

إلى جانب الإرث القديم، كان للتأثير المشرقي الثري بالتقاليد الصناعية والحِرَفية الأثر الواضح على إفريقية.

ويمكن اعتبار إنشاء حسّان بن النعمان لدار صناعة السفن بتونس حوالى ٨٢ ـ ٨٣هـ، مظهراً من الإسهام الإيجابي للمشرق من الطراز الأول. ولضمان حسن سير دار صناعة السفن، قام حسّان بالفعل باستقدام ١٠٠٠ شخص من أقباط مصر للمشاركة في تعليم اليد العاملة المحلية في صناعة السفن[٣]. لدينا هنا مؤسسة ضخمة سيكون لها الدور

(١) *La Berbèrie Musulmane et L'Orient au Moyen Age*, op. cit., p. 79.

(٢) G. Marçais et Lévi-Provençal, «Note sur un poids de verre du VIII siècle», *Annales de L'institut d'Etudes Orientales d'Alger*, 1937.

(٣) ابن الرقيق، تاريخ، ص ٦٦.

الأساس في توسّع إفريقية البحري في المتوسّط، وكذلك في ازدهارها التجاري البارز.

تعود صناعة الأبسطة إلى آخر عهد الولاة، مع أنها تقليد محلّي قديم فلم يكن بإمكانها تجنّب التأثير المشرقي. ومقابل ذلك، مثّل إنتاج النّسيج والقماش الرّفيع أمراً جديداً أوجدته حاجيات ديوان الطّراز، الذي كانت تبعث ورشاته في إفريقية بعيّنات مصنوعة خصيصاً إلى الخليفة مروان الثاني بدمشق، وهذا ما تشهد به قطعة ما زالت محفوظة إلى أيامنا هذه[١].

وأصبحت التجارة مع العرب أحد الأنشطة الأكثر ازدهاراً في البلاد. فقد انتعشت الأنشطة التجارية وأعمالها في كل مكان استقرّ فيه الإسلام بالفعل. وكان في ذلك يعتمد على إحياء التقاليد القديمة مضيفاً إليها أخرى جديدة. على الصعيد الجهوي، كانت التجارة تخضع كثيراً للإنتاج الفلاحي والحرفي، بالقدْر الذي تخضع فيه لهيكل الشبكة الحضرية وأمن الطّرقات. ففي أغلب المدن المهمّة نوعاً ما، كانت تقوم علاقات بين ريفيي المناطق المحيطة والسكان الحضريين. وعلى صعيد العلاقات ما بين الجهات، كانت باجة فيما يتعلّق بإنتاج الحبوب، وتوزر وقابس بالنسبة إلى إنتاج التمور تمثل مراكز الإشعاع التجاري. ذُكر لنا في أوج القرن الثاني بالنسبة إلى تونس وجودُ سوق مجاور لجامع الزيتونة. وقامت القيروان خاصة بحكم ارتفاع عدد سكانها ورفعة منزلتهم بدور جاذب على المستوى الجهوي والمحلي، وذلك أكثر من أيّة مدينة أخرى. ففي هاتين المدينتين، نشأت الأسواق وتطوّرت في البداية بصفة عشوائية مثل سوق إسماعيل الأنصاري الذي أُنشِئ سنة ٧١هـ، بجوار الزيتونة مسجده الخاصّ، وسوق ابن المغيرة، وسوق بني هاشم. ويُحتمل أن يَعود إنشاء السّوق المركزية إلى عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥) الذي أُقيم على السّماط[٢]، وهو طريق أوسط بجانب

(١) G. Wiet, *L'exposition persane de 1931*, op. cit., pp. 5-35.

(٢) البكري، المسالك والممالك.

المسجد الجامع في الاتجاه الجنوبي الشمالي، ومكان الإنتاج الحرفي والتبادل التجاري في نفس الوقت. بعد ذلك، انتظمت الأسواق بدفع من يزيد بن حاتم (١٥٥ ـ ١٧٠)، الذي جمّع المهن الحرفية والتجارية حسب الاختصاصات المعمول بها[١].

أمّا التجارة الكبرى فإنّ الحضور العربي لم يُقلّصها بل أحياها. من المؤكّد أن الشريك المميّز في هذا المجال كان المشرق الإسلامي، غير أنه يمكن أن نتصوّر أيضاً أن علاقات تجارية ربطت بين إفريقية وأوروبا عن طريق إسبانيا أو صقلية، فأصبحت القيروان خاصة سوق العبيد الكبرى، وظلّ عنصر الرقيق البربري الأكثر انتشاراً بعد الفتح بقليل وطيلة زمن طويل أيضاً، إذ لا تتوانى الروايات على التأكيد على ميل المشارقة للنساء البربريات. وقد وقعت الإشارة، في القيروان نفسها، إلى النشاط التجاري الكبير الذي كان يقوم به إسماعيل الأنصاري الذي كان في نفس الوقت ناسكاً تقيّاً وتاجر عبيد، يبعث بقوافل إلى المشرق[٢].

وقد خوّلت الغزوات المتتالية على صقلية انطلاقاً من ١٢٠هـ تنشيط هذه التجارة. ونحن نجهل إذا ما وقع إقامة المحطات التجارية المختصة في بضاعة العبيد في القرن ٢هـ/٨م، هذه التجارة التي أصبحت في القرن ٩م، من فردان Verdun إلى القيروان، ثمّ المشرق مروراً بإسبانيا عنصراً من العناصر الأساسية للتجارة بين الغرب والشرق. أمّا عن العلاقات التجارية التي تربط إفريقية بعالم بلاد السودان والتي يرجعها اليعقوبي إلى القرن ٩م، فقد ظلت في عداد الفرضيات فيما يتعلق بشأنها في عهد الولاة.

لا تقوم التجارة الكبرى مع المشرق على العبيد فقط، إذ كان يصدّر إليه أيضاً الحبوب، والزيت، والسّجاد، وأقمشة الطراز؛ بينما وفي المقابل كانت إفريقية تستورد منتوجات رفيعة مثل الأقمشة والأسلحة

(١) البيان المُغرب، ج١، ص ٣٨.

(٢) رياض النفوس.

والتوابل الموجّهة إلى الطبقة الغنية والحاكمة. وقد كانت هذه التجارة برية قوافلية خاصة، إذ كانت هذه القوافل عند انطلاقها من القيروان تتبع الطريق الساحلية (التونسية)، ثم تقتفي طريق منطقة طرابلس وتمرّ بالفسطاط لتنفذ في النهاية إلى سوريا والعراق. وكانت هذه القوافل تنقل معها خليطاً من الحجيج من رجال العلم والمسافرين. وهكذا كانت العلاقات التجارية تقترن مع الاتصالات البشرية والثقافية.

في الجملة، أرجع هذا النشاط التجاري المزدهر علاقات التضامن بين إفريقية وبقية فضاء إمبراطورية الخلفاء الأكثر عمقاً. فمن مجال في أوج صعوده، وعلى خلاف الغرب المسيحي الرّيفي، أصبح فضاء يتمتّع باقتصاد نقدي أظهره توحّده كسوق واسعة تجلب إليها كل الكفاءات الجريئة.

الهياكل الاجتماعية

في الوقت الذي كان الفتح الإسلامي يفرض فيه نفسه كتوجه حضاري جديد، كان يقوم بتغيير اجتماعي مهمّ أيضاً إذ امتزجت العناصر القومية والعرقية والاجتماعية بتحديد المعنى والدينية امتزاجاً حميمياً. فإذا كانت التراتبية الاجتماعية كثيراً ما تتفق مع التصنيف العرقي، فإن التضامن الواضح في الجملة والقوي بوجه الخصوص، يطفو في بعض الأحيان ليخلق عالماً منفصل العناصر ومُرَكّباً في نفس الوقت. فالاندماج بين العناصر القديمة والجديدة ما زال بعيد المنال، وبالرّغم من ذلك، كانت القوى التي تعمل لتقريب الإثنيات شديدة العمق مثل اللغة العربية والدين الإسلامي خاصة.

لقد برزت إفريقية إذن التي مثلت خليطاً من الشعوب والقبائل، ككيان اجتماعي غير متجانس، فكان السكان القدامى، الممثلون بالروم والأفارقة، وقبائل البربر واليهود متفوّقين عددياً، غير أن العناصر الجديدة المتكوّنة من العرب ومواليهم الشرقيين وبصفة أقل الفرس، كانوا الأسياد

الممثلين للتأثير والقوّة الاجتماعيين البارزين.

حسب رأينا، لا يمكن أن يتجاوز عدد المستقرين العرب نهائياً في إفريقية الخمسين ألف شخص. وكانت أغلبية العرب القادمين في العهد الأموي من أصل مصري وسوري، غير أن ولاة العباسيين مثل ابن الأشعث، ويزيد بن حاتم اللذين واصلا استصحاب السوريين والمصريين، جلبا معهما خاصة عراقيين، وعرباً من خراسان، وخراسانيين بحصر المعنى. ومن بين العرب الذين قدموا مع العباسيين كان التميميّون أغلبية. وهو ما أدّى إلى القطع مع التوازن القديم الذي كان فيه اليمنيّون الأغلبية الساحقة، فقلب الوضع لصالح المضريين.

ظلّ العنصر العربي المنتشر في البلاد بحَسب أماكن الحاميات، والحاجيات العسكرية، حضرياً أساساً. وفي العهد الأموي مثلما هو الشأن بالنسبة إلى العهد العباسي، كانت مراكز التجمّعات الأكثر أهمية هي القيروان، وهي إنشاء عربي صرف، وتونس، والزاب. من الطبيعي أن يستقرّ في عاصمة الولاية ـ وبحكم توجهاتها الأولية ـ عدد كبير يوجد فيه مُمَثّلون لأغلب المجموعات القبلية المعروفة، كلبيين، معافريين، ومجموعات من مزينة وجهينة، والتنوخيين والتجيبيين، وتيم ربيعة، وقيسيّين وتميميّين، دون أن ننسى الأرستقراطية الأنصارية ـ القرشية[1]، التي تحتل فيها عشيرة القرشيين الفهريين مكانة مميزة تعود إلى عدد أعضائها وحلفائها، وكذلك ومن دون شك إلى رصيد العظمة المتراكم حول شخصية عقبة شهيد الفتح[2]. وقد اكتسبت هذه العشيرة، خارج

(١) هذا ما يستنتج من الانتماء القبلي لشخصيات مذكورة في كتب الأخبار مثل ابن الرّقيق، ص ٩٩ ـ ١٣٩. ويعطي تحليل مصدر التراجم المناقبية مثل المعالم ذكر رقم ٤١ شخصية بالنسبة إلى طبقة الصحابة منهم ١٨ قرشياً، و٤ أنصار، و١٧ عضواً من مزينة وجهينة، و٢ من الموالي، ووقع ذكر ٢٦ اسماً بالنسبة إلى الطبقة الثانية أو طبقة التابعين وهم ٣ من الأنصار. و٢ من معافر (يمنيّين)، والتوزيع تقريباً متساو بين بقية القبائل. ونجد ـ بالنسبة إلى الطبقة الثالثة أو طبقة تابعي التابعين ـ بروزاً واضحاً للعناصر العربية الجنوبية (لخم، معافر، همدان، تجيب.. إلخ).

(٢) جمهرة أنساب العرب، ص ١٧٧ و١٧٨.

دائرة إشعاعها الاجتماعي، سلطة سياسية، إذ كان لبعض الفهريين سلطة مهمّة، حتى أن بعض المنتمين إليهم أسّس سلالة[1]. وتركّزت في تونس وبلاد الزاب خاصة، مجموعات من الموجة الثانية (العهد العباسي)، سيطر عليها الإسهام التّميمي، واستقر مع ذلك، قسم من عرب الفترة الأموية المسرّحون في مجموعات على أراضي البروقنصلية القديمة.

إنّ التضامن، الذي كان يربط الإثنية العربية ويفرّقها في آن واحد، تعدّدت جوانبه إلى حد التقاطع وحتى التناقض في بعض الأحيان. لقد كان الإطار الأساسي للعرب في المجتمع هو العشيرة التي يمكن أن تنكمش وتتمطّط حسب الظروف. وخلال العشرين سنة الأخيرة من العهد الأموي، قوي الصراع بين القبائل، وبرز الحقد بين الكلبيّين والقيسيّين. وكان الصراع في إفريقية، دون شك، أقل سعة وحدّة مما كان عليه في المشرق، ومع ذلك فقد كان له وزن ثقيل على الحياة الاجتماعية وأكثر ثقلاً على الحياة السياسية. غير أنه على العكس من ذلك، وحالما ظهر العنصر الدَخيل، تكوّنت جبهة موحّدة من العرب المستقرّين قديماً والمتأفرقين Africanisés لتقذف به إلى الخارج، أو على الأقل لتحدث له مصاعب. وهو ما يشهد على العداء العميق الذي أظهره عرب البلاد هؤلاء إزاء الجيوش السورية ـ وهم عرب أيضاً ـ والذين أتوا لنجدتهم في سنة ١٢٣هـ. ويُفسِّر هذا العِدَاء، فضلاً عن ذلك، الشعور بالتعالي والازدراء لهؤلاء المشارقة[2]. ومع ذلك، فنحن نجهل تقريباً كل شيء عن العلاقات التي يمكن أن يكون عرب الموجة الأموية قد أقاموها مع القادمين الجدد في العهد العباسي. فالمصادر لا تشير إلى مصادمات، غير أنه من المؤكد أن القادمين الأوائل كانوا قد أُبعدوا عن الوظائف العسكرية، وبتحوّلهم إلى الحياة المدنية العادية، انصهروا أكثر في البلاد، إلاّ أنهم وبالرغم من ذلك

---

(١) هو عبد الرحمان بن حبيب.

(٢) البيان، ص ٥٤.

لم يصلوا حدّ فقدان عروبتهم، كما أنهم لم يتخلّوا عن تكبّرهم كمنتصرين، إذ إن العرب القدامى والجدد ـ وأمام المجموعات المحلية الأخرى ـ كانوا يشعرون بالتضامن فيما بينهم لأنهم كانوا متميّزين، وبما أنهم متميزون فهم مهددون دائماً في سيطرتهم.

لقد كان العربي في البداية وحده الجندي فعلاً، وكان الرجل الذي يقوم عليه مستقبل الحضور العربي، ثم شاركه في هذا الأمر ـ في وقت لاحق ـ عناصر غير عربية. وكان هذا العنصر العربي هو الذي يوفّر القادة السياسيين والإداريين، وقادة الجيوش، وهو الذي يمسك بين يديه سواء مباشرة أو عن طريق الوساطة الجهاز الإداري. وكان العرب من الناحية الاجتماعية، يكوّنون أرستقراطية البلاد، غير أنهم يتفاضلون فيما بينهم حسب بِنَاء تراتبي يُفرّق بين أعضاء السلالات الحاكمة، والأرستقراطية القرشيّة العتيدة، والأنصار، وأشراف القبائل، ثم جموع العرب غير المعروفة.

لقد توصّل العرب بالرغم من قلة عددهم وفنائهم في الحروب، لا إلى المحافظة على خصوصيتهم دون الذوبان في الجموع المحيطة فقط، بل تمكنوا كذلك من تثبيت أنفسهم كنواة نموذجية في مجتمع إفريقية، إذ مثّل هؤلاء العرب مجموعة مُهَيْمنة بلغتها ودينها والمثل والمبادئ التي ينشرونها[1]. وفضلاً عن ذلك لا يجب أن نضع موضع شكّ الخصوبة الطبيعية للعرب، وإذا ما وقع اعتبار ظهور أجيال من المولدين والهجناء (أبناء العرب من نساء البلد)، بيولوجياً لصالح شكل من أشكال الانصهار، فإن هذا يعني تمديد العنصر العربي اجتماعياً وذهنياً.

وفي نفس المستوى الذي يحتله العرب الخُلّص، لا بد من اعتبار الموالي المشارقة والفرس، لأنهم مشاركون في الهيمنة.

لا بد من التفريق بعناية بين الموالي القادمين من الشرق والموالي

(١) عن نشر المثل العربية، انظر ح. ح. عبد الوهاب، ورقات، ج١، م.س، ص ١٣١ ـ ١٦٣.

الموجودين على عين المكان، والذين أدمجوا عملياً في القطاع العربي للمجتمع، فموسى بن نصير نفسه كان مولى، وكذلك نفس الأمر بالنسبة إلى عدد من ولاة إفريقية من بعده.

لقد استقر الفرس ـ وخاصّة الخراسانيّون منهم ـ والذين قدموا في جموع مع ولاة العباسيين إلى إفريقية، في تونس وبلاد الزاب وبعضهم في القيروان. وكان بعض العلماء مثل ابن فرّوخ من أصل فارسي. وبما أننا نجهل على الإطلاق عددهم، فإنه لا يمكننا سوى تقدير مدى تأثيرهم. لقد كان هؤلاء عسكريين وقادة حاميات، وكان بإمكانهم الانصهار تقريباً في جموع العرب الذين تبنوا قضاياهم، غير أنهم ـ وبشكل خفي ـ كانوا يجرّون معهم أنماط حياة وأشكال عيش تشعرهم بالشرق ما قبل العربي، فتساعدهم حينئذ على جعل إفريقية أرض إسلام «متمشرقة» Orientalisée كما يحلو لجورج مارسي أن يؤكد على ذلك.

قبالة المهيمنين، يوجد المنهزمون بالأمس والمحليون، وهم الروم والأفارقة والبربر، الذين لا بد من أن نضيف إليهم الموالي المحليين لأنهم الخيط الرابط بين القطاعين الاجتماعيين.

لقد سبق أن رأينا أن الانتصار العربي أدّى إلى الخروج التدريجي للأرستقراطية البيزنطية من كبار الملاكين وموظفي الدولة والعسكريين في اتجاه جزر المتوسط الغربي، والغرب المسيحي بصفة عامة وبيزنطة. وبقي، مع ذلك، الكثير منهم كذميين تحت حماية الدولة الإسلامية وخاضعين لجبايتها. فالعرب إذن كانوا يطلقون تسمية "روم" على البيزنطيين الذين بقوا على عين المكان أو المنحدرين منهم. وقد أُدمج البعض منهم في الإدارة، وتعاطى بعضهم الآخر نشاط التجارة أو الفلاحة وخاصة في الجريد[1] وبلاد الزاب.

أما "الأفارقة" فقد كانوا روماناً، ونحن نعني بذلك الأفارقة ذوي

---

(١) G. Marçais, «La Berberie Orientale au IX Siècle d'après El-Yaqubi», *Revue Africaine*, 1941, p. 48.

الأصل البربري أساساً الذين وقعت رومنتهم وتمسيحهم. وكانوا في الجملة شهوداً أحياء على الهيمنة الرومانية القديمة التي جسّدوا بصماتها على البلاد، فهم الذين تمّ اقتلاعهم ومنذ زمن طويل من جذورهم القبلية ليدمجوا في الحضارة الرومانية بشكليها الحضري والريفي. فهل يعود إلى ثقل هذا الماضي كونهم عناصر نظام، ظلوا أوفياء لمعتقداتهم المسيحية بقدر وفائهم للغة اللاتينية؟ سوف يشير الجغرافيون العرب إلى وجودهم في الجنوب، بين منطقة طرابلس وقابس وفي الجريد، وهو أمر لا نشكّ فيه، لأنهم لا بدّ أن يكونوا قد استقروا فيها أيضاً في ذلك الوقت، مثلما فعلوا ذلك في تونس، وفي السهول الشمالية، وفي بلاد الزاب.

أمّا العنصر الثالث الذي يدخل في تكوّن القطاع الاجتماعي غير العربي فيمثله البربر بتحديد المعنى وهم الأكثر عدداً. سواء كانوا مترومنين ومحتكّين بالمسيحية بشكل ما ـ وهي حالة بعض الفصائل من البرانس المستقرين ـ أو يعيشون مستقلين، فقد حافظ العنصر البربري على تركيبته القبلية، بل وازداد تمسّكاً بها مع الإسلام.

لقد كان يقود القبيلة في أغلب الأحيان قائد ينتمي إلى عائلة شريفة وثرية، فكانت الكاهنة تستجيب لكل شروط الملكة الحقيقية، وكان "سمغو" على حد تعبير ابن خلدون «يملك قطعاناً عديدة»[1]. وكانت شعوب البربر، وإثنياته Ethnies، وقبائله تكوّن شبكة معقدة ومتحرّكة، زادها زمن الفتح الإسلامي وما بعده، عدم استقرار، فانتقلت بعض القبائل إلى المغربين الأوسط والأقصى. وتفتّتت أخرى فاندمجت بقاياها في تجمّعات قبلية أكثر استقراراً مساهمة بذلك حتى في تغييرها.

اعتبر المُحْدَثون تقسيم البربر إلى بُتْر وبَرانس[2] دليلاً على اختلاف

---

(١) *Histoire des Berbères*, traduction de Slane, I, p. 261.

(٢) *Histoire des Berbères*, op. cit., p. 226؛ **الجمهرة**، ص ٤٩٥. لقد كانت أهم قبائل البتر، نفوسة ونفزاوة ولواتة. أمّا قبائل البرانس فقد كانت هوّارة، وكتامة، وصنهاجة، ومصمودة وأوربة.

نمط العيش (البتر رعاة رحّل، والبرانس مزارعون مستقرون)، ومهما كانت ملاءمة هذا الاعتبار، فإنه لا بدّ من استعماله بحذر، لأنه في كل الأحوال لا يفسّر كل شيء. إذ يعسر على مؤرخ من تونس ألاّ يأخذ بعين الاعتبار النزعة الأساسية المغربية للقبائل البربرية التي لا تعرف الحدود الدولية.

يوجد في الجنوب التونسي، نفوسة، ونفزاوة وفرعهم وَرْفَجُّومة الذي اتضح أنه الأقوى والأكثر دينامية، وتوجد أيضاً لُواتة التي يخترق مجالها كامل ليبيا، ومطماطة، ومطغرة، وزناتة، وهوّارة. وعمّت بلادَ الزاب أوربة وجراوة وأيضاً هوّارة، في حين استقر الصنهاجيون والكتاميون في منطقة القبائل بعد أن أصبح لديهم خصائص يتميزون بها.

توحي لنا هذه اللوحة الموجزة عن الجغرافيا القبلية، أن القبائل البربرية ظلت مهمّشة بالنسبة إلى مجال قلب إفريقية ذاته، وأنها أصبحت تميل إلى الاستقرار على الأطراف الصحراوية والمرتفعات (الأوراس ومنطقة القبائل). بعيداً عن دائرة العناصر التي تعرّبت وأسلمت عن طريق روابط الولاء إذن. كان لا بد للتجمعات البربرية المنظمة أن تواصل مع الإسلام الخضوع إلى سياسة الكبت والطرد. وقد ساهمت من دون شك الثورات الخارجية ـ ولو قليلاً ـ في تغيير الخارطة الإثنية، بل ويمكن أن تكون أحدثت نوعاً من الاختلاط بين الإثنيات. على كل حال، فالأكيد أن التقلبات اللاحقة ستعود إليها. هكذا قام داود بن يزيد بن حاتم بالقضاء على ورفجومة التي «خضعت ـ على حدّ تعبير ابن خلدون ـ إلى أن انتهت بالتلاشي»[1].

لقد استنفذت المغامرة الخارجية الواسعة، التجمّعات القبلية التي انخرطت فيها، مخوّلة بذلك، بفعل التعويض، لقبائل أخرى لم تعرض نفسها كثيراً للخطر مثل كتامة وصنهاجة الشرق، التي بدأت عناصرها تتهيأ للقيام بدور في إفريقية الغد.

(١) *Histoire des Berbères*, op. cit., I, p. 229 : وقعت المذبحة في قسنطينة Sicca-Veneria.

يبرز المجتمع البربري، في الجملة، كمجتمع مكبوتين ومحرومين، غير أنه إذا ما وقع إقصاؤه من خيرات «الحضارة»، فإنه حافظ على الأقل على استقلاله وقاتل من أجل حماية هويته.

وأكثر إجمالاً أيضاً، ظل مجتمع إفريقية في فجر الإسلام خاضعاً في ديناميته وحركيته التي ينزع إليها إلى ضغط الجغرافيا الأكثر بساطة. من جانب آخر، كان تاريخه وما يحفزه اجتماعياً وسياسياً هو الصراع القائم بين المدينة والريف، بين الاستقرار والترحال.

لقد استعاد الإسلام فضلاً عن ذلك، الإرث القديم، وبعد عجنه وإثرائه - أو إفقاره - طوّر مثلاً العبودية في المدن، وحافظ ربما على ارتباط الريف بالأرض، وساهم في التطوّر التجاري والحِرَفي، وأوجد الأطر الاجتماعية الجديدة. وبحكم أنه محافظ اجتماعي في مجمله، تمكن الإسلام مع ذلك من زرع آمال هائلة في الاندماج والمساواة. بل وأكثر من ذلك، أنه أحيا - بنموذجيته وهيكلة دعائمه العربية - فكرة النسب والتضامن القبلي، التي نجحت روما ووريثتها بيزنطة في تدميرها جزئياً.

ومع التراجع المؤقت، نجح الإسلام، في ديالِكْتيك لا مثيل لها ما بين الخير والكوارث فيما فشل فيه سابقوه، لأنه وحّد إفريقية في مصير مشترك وهو ما وقع الشعور به في المستوى الأكثر عمقاً.

إن الحقيقة الاجتماعية المجزأة في العمق، وقع اختراقها عن طريق موجات الاختلاط، والتكيّف والاندماج، ولذلك لا يمكن أن نقيس بالضبط مدى تأثير المحيط الاجتماعي المحلّي في العرب. وعلى العكس من ذلك رشح العرب أنفسهم كعنصر نشيط ومكيّف عن طريق ثنائية عملهم القائم على التعريب والأسلمة.

لقد كان الرّوم واليهود الأكثر جموحاً عن هذا التأثير، أمّا الأفارقة فقد تعرّبوا أكثر من اعتناقهم للإسلام، لأنهم كانوا يتمتّعون بقطب المقاومة الديني المتمثل في المسيحية، وعلى كل حال فقد وقع

انسجامهم بصفة تدريجية خاصة في المدن، وأساساً في القيروان عن طريق روابط الولاء الشخصية.

وكانت الجموع البربرية هي الأسرع تأثراً بالأسلمة، بالرغم من أن التعريب لم يمسّ سوى النخب المتضلعة في العلوم الدينية. وفي هذا الميدان، وعلى خلاف المشرق، حرقت إفريقية المراحل.

على امتداد فترة الفتح، وانطلاقاً من عهد عقبة خاصة، خضعت القبائل للأسلمة، رغم أن سلوكهم المتذبذب والمرتدّ يوحي بما كان لهذا الدخول في الإسلام من طابع سياسي سطحي. هكذا أصبحت الأسلمة مع موسى أكثر صلابة، وقد وقع إملاؤها في أغلب الأحيان بالعنف والجشع. لقد كان لهذا الوالي من الذكاء ما جعله يرسّخها عن طريق روابط الولاء القوية، والفتح المشترك لإسبانيا.

على مستوى ديني عميق، يتنزل المجهود الجدّي والمستمر للسياسة الوعظية التي توخاها إسماعيل بن أبي المهاجر بإيعاز من الخليفة عمر بن عبد العزيز حوالى سنة ١٠٠هـ، إذ بُعث عشرة مسلمين من أهل الورع والتقوى إلى القيروان لتعليم مبادئ الدّين[١].

واعتمد الكتّاب[٢] في تكوين أجيال جديدة من حملة كلام الله (القرآن).

لقد كانت الحوافز إذن متعددة، منها المادية والجبائية والنفسية والسياسية، وكانت أدوات الأسلمة متنوعة: الجيش والإدارة والاتصال بعالم المدن، وتكوّن وسط علمي، هذا دون اعتبار الدعاية الدينية نفسها. فتسرّب الإسلام بين ١٠٠ و١٢٠هـ، بالمقدار الكافي إلى القبائل البربرية لجعلها تتقبل الدعوة الخارجية التي استقطبت الكثير من المؤيّدين، ومثلت الإطار الديني المثالي، لأنها ألّفت بين الرفض العميق للهيمنة العربية والتركيبة الدينية التي كانت تستجيب لحاجات البربر.

---

(١) **البيان**، ج١، ص ٤٨.

(٢) W. Marçais, «Comment L'Afrique du Nord a été arabisée», *Annales de L'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, 1938.

الحضارة المادية

طُبعت فترة القرنين الأولين للإسلام، هنا مثلما هو شأنها في المشرق بالترسيخ التدريجي لحضارة إسلامية ذات صبغة جديدة قائمة على التوازن المتناغم بين الجديد والمتواصل.

لا بد من أن يعرف المشهد الجغرافي والبشري عديد التحولات، فالمدينة العربية ليست مدينة العهد القديم، ونفس الشيء بالنسبة إلى الزي الشرقي الذي اختلف كلياً عن الزي القديم. ويمكن أن تساعدنا الدراسة التاريخية لأصل الأسماء (طوبونيمي Toponymie) على الفهم السريع لتعريب أسماء المدن والمناطق[1]. وبهذا أصبحت طرابلس Tripoli أطرابلس، وقرطاج قرطاجنّة، وتحوّلت سُفيطلة إلى سُبيطلة وكَمُونَيا إلى قمّونية، ولبتيس Leptis إلى لمطة، وڤاكا إلى باجة وكابصا Capsa إلى قَفصة. باختصار، اتبع التغليف العربي - في أغلب الأحيان - وعن كثب شكل الأسماء القديمة، أما الانقطاعات الأكثر عمقاً، فقد حدثت في مستوى المناطق، إذ اختفى اسم البروقنصلية ونوميديا تماماً، في حين عُوّضت البيزاسان Byzacène بالتسمية العربية مُزاق[2]، وتعني سهولَ القيروان فقط. بينما جاء لفظ الزاب ليعوض تقريباً اسم نوميديا. فمحاور المناطق لم تَعُد هي نفسها: فَالبيزَاسَان، مثلاً، لم تعد منحدراً، بل أصبحت مقرّ العاصمة ومركز إشعاع للسلطة الإسلامية. وفقدت بالتالي وحدتها، فانقسمت إلى مناطق صغيرة حيّة مثل الساحل[3]، وبلاد قمّودة وقسطيلية (الجريد). وسقطت بعض المدن القديمة، أو وقع إجلاؤها ببساطة مثل سبيطلة Suffetula، وتبسّة Theveste، وقرطاج، وحافظت أخرى على نفس

---

(١) H. H. 'Abdelwahab, «Villes arabes disparues», *Melanges W. Marçais*, pp. 1-13.

(٢) Id. «Du nom arabe de la Byzacène», *Revue Tunisienne*, 1939, p. 201.

(٣) برز مفهوم الساحل وعبارته في ابن الرّقيق، تاريخ، م.س، ص ١٢٥، وفي الوثائق الخارجية.

مستوى نشاطها تقريباً، وأخيراً جاءت الإنشاءات الجديدة لتبرز رغبة الفاتحين في القطع مع الماضي، ووضع بصماتهم على البلاد، وهذه هي حالة القيروان، وبصفة أقل تونس عموماً. إنّ الحفاظ على شبكة المدن القديمة وتواصلها، يشهد على النزعة الحضرية للبلاد، هذه النزعة التي وقع تدعيمها بمجيء العرب.

لقد وقع تقريباً من دون شك، إخلاء النواة الضخمة القديمة، أو حتى نهبها وتدميرها، لتُعوض بنواة عربية تقوم على المسجد الجامع والسوق المركزية؛ غير أنه ليست لدينا المعلومات الأثرية الكافية لتتمثّل التحولات الداخلية التي عرفتها المدن أو لتقدير القوى المحافظة عليها والمجهود التجديدي فيها. في المقابل، نعرف أكثر قليلاً عن القيروان وتونس بوصفهما مصرين عربيين.

في الحالة الأولى والثانية، وبالنسبة إلى اختيار الموضع والموقع قامت الإرادة البشرية بدور أكبر بكثير من الحتمية الجغرافية التي كانت بالتأكيد غير ملائمة. فيما يتعلق بالقيروان التي وقع اتخاذها معسكراً مؤقتاً في شكل مخيمات سريعة الرّفع عند قيام الغارات منذ عهد معاوية بن حديج. ويعود إلى عقبة انطلاقاً من سنة ٥٠هـ فضل القيام بعملية التمصير واستقرار الجنود بعائلاتهم في المساكن، وكذلك التخطيط أو تحديد النّواة العمرانية والخطط الجماعية للقبائل. لقد عرفت المدينة ـ المعسكر هجرة سكانها لصالح منافستها تَكِرْوان بين ٥٥ و٦٢هـ، ثم في ٦٢هـ، عاد العرب للاستقرار بها. لا يبدو أن فترة كسيلة قد ألحقت بالقيروان ضرراً ما، لأنّ القائد البربري عند استقراره بها، أبقى العرب أو البعض منهم فيها.

إنّ الانطلاق الحقيقي لهذه المدينة وقع مع حسّان، لما فرغ من أمر الفتح، حيث بُنيت وبرز وجهها الحقيقي، فحسّان أعاد بناء المسجد الجامع وقصر الوالي أساساً. ومنذ ذلك الحين أصبح تاريخ القيروان في تطوّر متواصل أعاقته موجات العنف الخارجية بعض الشيء. وفي عهد

هشام بن عبد الملك، وقع توسيع المسجد، وترفيع الصومعة.

وفي هذا العهد تمّ إنهاء إقامة السوق المركزية على طول السّماط، وهو شارع يُقسّم المدينة إلى قسمين، وقع تنظيمها وتخصيصها حسب المهن من قبل يزيد بن حاتم المهلبي. فضلاً عن ذلك، سوف لن يصبح للمدينة سور قبل ولاية ابن الأشعث (١٤٦هـ) ـ الذي ومن أجل التصدّي للتهديدات الخارجية، بنى سوراً من لَبِن كان يفتح على عدّة أبواب[١] وهي باب الرّبيع من الجنوب، وباب تونس في اتجاه الشمال الذي يحدّ السّماط، وباب سالم[٢]، وباب نافع، وباب أصرم. ولم يمنع كل هذا أبا حاتم الخارجي من دخول القيروان، لذلك وجب عليه حرق الأبواب وفتح ثغرات في الحيطان، أمّا ما بقي من هذه التحصينات، فقد دكّه زيادة الله الأوّل في ٢٠٩هـ.

لا يمكن أن تختلف القيروان عن المدن ـ المعسكرات الأخرى التي شيّدها العرب في المشرق. وقد تأثرت في مظهرها على الأخصّ بالفسطاط والبصرة. فكان للمدينة شكل دائري يتوسطه المسجد الجامع ودار الإمارة يلاصق أحدهما الآخر. وانطلاقاً من هذه النّواة الرئيسية، أشعّت السكك والمساجد التي تقسّم مساكن القبائل، وهي موزّعة بدورها إلى أحياء حضرية أو دروب: كدرب الفهريين، ودرب بني هاشم، ودرب يخصُب، ودرب المغيرة، ودرب أزهر، ودرب أمّ أيوب... إلخ. وتحمل هذه الدروب ـ كما يتراءى لنا ـ اسم إحدى العشائر أو اسم شخصية بارزة[٣]. وتجتمع هذه الشوارع في الأماكن المسمّاة رحبة مثل رحبة القرشيين ورحبة الأنصار. ويوجد في كل مكان من أحياء المدينة، وبشكل مبعثر الأسواق والمساجد. وفي هذا الصّدد تذكر لنا المصادر سوق بني هاشم، وسوق الأحد، وسوق اليهود، ودار الإمارة، وسوق

(١) البيان، ج١، ص ٧٢.
(٢) أبو العرب، طبقات، ص ٤٩.
(٣) إشارات متفرّقة في كتب الطبقات وفي البكري، المسالك والممالك.

الضرب، أمّا مساجد الأحياء فهي إما مساجد عشائر أو مساجد خاصة تكون امتداداً لدار هذا أو ذلك الشخص. ويَعُدُّ الرّواة سبعة مساجد من هذا النوع يعود جميعها إلى القرن الأول هجري وهي مسجد الأنصار، ومسجد الزيتونة الذي أسسه إسماعيل بن عبيد الأنصاري المكنّى بـ «تاجر اللّه» لأعماله الخيّرة (٩٣هـ)، ومسجد أبي ميسرة، ومسجد أبي عبد الرحمان الحبلي في حارة الأزهر (١٠٠هـ)، ومسجد حنش الصنعاني (في باب الرّيح)، ومسجد علي بن رياح اللخمي وهو مسجد السّبت.

وعلى أطراف المدينة امتدت الجبانات، وكانت جبّانة باب تونس أو البلوية وجبانة قريش في اتجاه الجنوب الغربي الأكثر ذكراً[١]، غير أن هذه الجبانات لا يبدو أنْ كان لها دور أساسي أو عسكري مثلما كان شأنها في العراق.

لقد شغل مشكل المياه العرب، بحكم قلتها، ممّا اضطرهم إلى حفر الآبار، وإنشاء قنوات لجلب الماء، ومنشآت لتخزينه. وهذا ما جعل موضع المسجد ذاته يتحدّد في علاقة بوجود موضع ماء يتمثل في بئر أم عياض، ويحدّثنا أصحاب المناقب كذلك عن بئر خَديج أو خُديج الذي نسبوه دون شكّ بصفة خاطئة إلى معاوية بن خُديج.

ويذل الولاة الذين عينهم هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥)، ما في وسعهم لتشييد مباني حبس المياه من السيلان والخزّانات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما أورده الجغرافي البكري، نجد أن خمسة عشر من هذه المواجل[٢] قد تمّ إنشاؤها في ضواحي العاصمة. وقد مكّننا التقاط صورة من الجوّ من الاستدلال على أحدها وهو ماجل سيدي الدّهماني نسبة إلى وليّ مدفون بالقرب منه[٣].

---

(١) أبو العرب، **طبقات**، ص ٤٩.

(٢) اليعقوبي، بلدان، ص ٢٠٩؛ البكري، **المسالك والممالك**، ص ٥٧.

(٣) Solignac, «Installations Hydrauliques de Kairouan et des Steppes Tunisiennes du VII° au XI° Siècle», *Annales de L'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, X-XI/1952-53.

يتكوّن هذا الخزان من حوضين لهما بُعدان مختلفان لكل منهما شكل دائري، أحدهما مقترن بالآخر، ويستعمل الأصغر منهما لتصفية المياه، أمّا الأكبر فيُستعمل لخزنها.

لم يوجد في العهد القديم، ولا في الشرق الإسلامي، إنجاز شبيه لهذا، ممّا يجعلنا نَعتبره إذن إنشاءً خاصّاً بإسلام إفريقية بالرّغم من أنه يمكن إدراك بصمات مصر القديمة على هذا الشكل من الفن المعماري المتعلق بالمنشآت المائية.

هكذا يتبيّن أن ولاة الأمويين كانت لهم سياسة مائية واعية وذكية سوف يتابعها ولاة العباسيين مثل هرثَمَة بن أَعْين الذي حفر بئر روطة (الذي حُرّف برّوطة). وأكثر من هذا حدث مع الأمراء الأغالبة الذين ارتكزوا على عادة مترسّخة فأقاموا بناءاتهم بسهولة. وقد كانت هذه البناءات أكثر فخامة وجاذبية دون أن يكون لها نفس التركيبة ونفس مصدر الإلهام.

لقد كان الفن المعماري في إفريقية إذن في أوج مخاضه خلال القرن الثاني، باحثاً عن ذاته في التأليف بين التأثيرات السورية المصرية والتقاليد القديمة للبلاد. ويمكن أن تشهد صومعة الجامع الكبير على هذا إذا ما ثبت أنها سبقت القرن التاسع ميلادي. خاصّة وأنه إلى جانب ماجل إفريقية الأصلي، كان الرّباط قد ظهر في آخر الفترة التي تهمّنا بالدرس، طارحاً نفسه كابتكار محلي استمد أصالته من تصوّره أكثر من غايته.

لقد شيد هرثمة، المشيِّد الكبير رغم قصر إقامته في البلاد، رباط المنستير في ١٧٩هـ/ ٧٩٥م. وقد استلهم في هذا التشييد من الدّير البيزنطي، غير أنه كيّف هيكله مع الذوق الشرقي وحاجات الجهاد والصلاة. ولم يبق من نواة هذا الرّباط الأولي سوى النصف الجنوبي. لقد كان شكل البناء شكلاً مربّعاً محصناً بثلاثة أبراج مراقبة ومحتوياً على قاعة صلاة مقسّمة إلى حجيرات بسيطة ومجهّزة بمقاعد حجرية تحيط بساحة وسطية.

كان الرّباط، باعتباره قلعة بحرية ومكان عزلة دينية في نفس الوقت، إنجازاً تحوّل إلى مؤسسة حقيقية ستلعب دوراً مهمّاً في الحياة الروحية لإفريقية.

لقد كانت تونس بالتأكيد المدينة المهمة الثانية بعد العاصمة، فهي «أحد القيروانين» حسب العبارة المأخوذة عن المنصور. إنّ تونس تجمّعت فيها القوى الاقتصادية والاجتماعية لشمال إفريقية مؤكّدة بذلك نفسها على أساس أنها الوريثة الجغرافية لقرطاج. لقد كانت هذه المدينة تقريباً إنشاءً عربياً بحتاً، إذ يعود إلى حسان بن النعمان وجودها وازدهارها، غير أنها ورثت أيضاً من العاصمة القديمة البعض من تقاليدها وسكانها وصولاً إلى صخورها من غير شك. ولذلك، فنحن هنا أمام مدينة أقل بروزاً من القيروان وأكثر حساسية لتأثير الماضي. في العهد الأموي، كانت تونس مقرّاً للحضريين الأفارق والبيزنطيين، ومن التجار والملاكين العقاريين وبطبيعة الحال العرب والأقباط. في العهد العباسي وحتى قبل ذلك، اعتبرت تونس مركزاً عسكرياً من الطراز الأول، فهي باعتبارها مقرّ الجند خاصة، تواجد فيها الصراع بين العناصر القديمة المهزومة والعقلية المطلبية للجند مما جعلها مدينة العصيان المستمر.

إنّ النزعة العسكرية والبحرية لتونس، كانت قد أملتها ظروف ولادتها نفسها المرتبطة شديد الارتباط بإنشاء حسّان لأسطول بحري. وهو ذا حسّان أيضاً الذي حفر القناة التي جعلت الميناء على اتصال بالبحر، ولحمايته بنفس المناسبة من كل هجوم مفاجئ.

من وجهة نظر طبوغرافية، كان يجب إقامة الأسطول على ضفّة رادس، غير أن قلب المدينة كان يهيمن عليه حضور المسجد الجامع (الزيتونة)، الذي قد يكون حسان قد حدّده فقط ليقع بناؤه بعد ذلك، أو إعادة بنائه وتوسيعه من قبل الوالي ابن الحبحاب (١١٦ ـ ١٢٢هـ)، ليقع تجديده كلياً بعد ذلك من قبل الأغالبة. وحول الزيتونة أُقيمت الأسواق ومنها ـ مثلما كان الأمر في القيروان ـ أشعّت الأزقة حيث ترصّفت الدور

التي تمتد نحو الغرب إلى ساحة القصبة الحالية ذلك أن علي بن زياد عالِم القرن الثاني دُفن بالقرب منها.

ويعود إلى القرن الثاني أيضاً بناء السور المصنوع من الآجر ـ اللَّبِن باستثناء جانبه المحاذي للبحر الذي كان حسب شهادة اليعقوبي[1] جداراً من حجارة متأتّية دون شك من سور قرطاج القديم. ومثل سور القيروان، سيهدم زيادة الله الأول هذا السور مباشرة بعد ثورة منصور الطّنبذي.

كان لتونس مثل القيروان مدرسة علم وتصوّف، وكان علماؤها ومحدّثوها ومسجدها الزيتونة يمثلون في الفترة التي تهمّنا بالدّرس مركز ثقافة وعلم، فيها تأكدت شهرة رجلين يحملان اسمي خالد بن أبي عمران وعلي بن زياد.

تنقصنا العناصر التي من شأنها أن تمكّننا من وصف الحركة الديناميكية والواقعية لحياة الناس في ذلك العصر، بعد أن قدمنا إطار هذه الحياة نفسه. فقوى الماضي لا بد أن تظل عميقة، غير أن تأثير الشرق كان لا يقاوَم. إن شهادات الحضارة المادية لم تكتسب بعد صلابة المنشآت الأغلبية، ولن يكون لها دوامها، لأن العرب ما زالوا لم يُتقنوا المادّة. من الأكيد أن هذه الحضارة كانت قليلة التعقيد، غير أنها كانت متفرّدة في انفتاحها وديناميتها؛ هذا هو التقدير الذي يمكن أن نحمله عن فترة بدت في أكثر من جانب فترة بحث وتحضير وولادة جمعت التجديد مع الانقطاع والتعايش مع الاستمرار.

الحياة الثقافية والروحية

فيما يتعلّق بحياة العقل، كانت القطيعة أكثر عمقاً، غير أننا شاهدنا تواليف غريبة أيضاً. لقد عاشت الثقافة اللاتينية في التهميش، فاختنقت وتراجعت، في حين فرضت الثقافة العربية في الميدان الدنيوي، والثقافة الإسلامية في الميدان الديني معاييرها.

---

(١) البلدان، ص ٢١١.

إلاّ أنه وفي الوقت الذي عاشت فيه إفريقية إدخال المشارقة للمشروع الأدبي العربي بطريقة سلبية، كانت تردّ الفعل على المحتوى الديني الإسلامي بإدماجه في البعد الإفريقي البربري، بشكل يجعل من الممكن التحدّث عن مدرسة إفريقية روحية.

في هذا المجال، مثلت القيروان المركز المشعّ كما هو مترقّب. ومثلما تصف لنا ذلك كتب الطّبقات، وبتوخّي أكثر ما يمكن من التحفّظ فيما يتعلق بالإسقاطات التي تستعيد أحداث الماضي، برزت تيارات التقوى والورع في زمن الولاة موسومة بنوع من الإقليمية الريفية القائمة على السذاجة الفكرية والحرارة اليقينية للمعتقد. من وجهة نظر تكوّن القضاء والحديث، لم يكن الأمر إلاّ زهيداً لأنّه لم يوجد مجهود ذهني يستحق الذكر، وإنما وجد بحث سلبي في الأحكام الشرقية وأساساً أحكام مالك أو سفيان الثوري وأيضاً أبي حنيفة، وبهذا أمكن لإفريقيين الانزلاق في الأسانيد الصحيحة فاختلقوا ـ على حدّ تعبير حتى أصحاب المناقب ـ الكثير من الأحاديث التي يطغى عليها في أغلب الأحيان الكثير من السّذاجة[1]. على المستوى اللاهوتي، تواجهنا في إفريقية أهم الاتجاهات الإسلامية لذلك العصر: مرجئة، قدرية، ومعتزلة، غير أن جميعها كان مخنوقاً بسيطرة الاتجاه الأورثوذكسي البحت.

حسب رأينا، كان الشعور الديني في حد ذاته أكثر أهمية من التفكير الدّيني، لذلك يحق أن يحظى بالتعاطف والاهتمام، خاصة وأن التوجه اللائيكي للاستشراق شوّه قيمة هذا النوع من التديّن وأفقده معناه، وهو ما مكّنه من التحدث عن قيروان «متدين» مع كل ما لهذه الكلمة من تحقير ورياء.

في الحقيقة إن المقصود بالتديّن هو التوجه لعظمة الله المتشبّعة بالورع في معناها العميق، وهنا نجد العقلية البربرية الساذجة والعاجزة عن السخرية أو الليونة، وهي لذلك متصلبة وعنيفة طبعاً، غير أنها متفردة في

(١) رياض، أورد ابن سعد ترجمة خالد بن علي عمران لوحده، طبقات، ج٨، ص ٥٢١.

توثبها وانفعاليتها، فهي صادقة ولا تقبل التنازل أبداً.

هكذا تقدم لنا المناقب القديمة أجمل الوجوه التي تترجم أقصى ما بلغ إليه الورع في إفريقية مثل عبد الرحمان بن زياد بن أنعم، وابن فروخ ورباح بن يزيد، وبهلول بن راشد. أما الأوّلان منهم فقد كانا عالمين قبل كل شيء. ولد عبد الرحمان حوالى ٧٦هـ وتوفي في ١٦١هـ. وعرف المشرق جيداً، وأخذ منه أحاديث وروّج فيه أخرى. من المؤكّد أنه التقى بسفيان الثوري وكذلك بابن لهيعة. وكان سلوكه إزاء السلطة محكّاً للأخلاقية الدينية في إفريقية مما جعله موضوع حشو وإسقاط، غير أن يزيد بن حاتم عزله بسبب شجاعته في تصدّيه له. أما ابن فروخ فقد كان أكثر ابتعاداً عن الدنيا وأكثر ميلاً للعبارات المؤثرة في الوجدان الديني. غير أن المجسّدين لتيار التصوّف الأوّلي كانا رباح بن يزيد والبهلول. وقد مثل هذا التزهّد ظاهرة مبتكرة بحقّ. ابتعد هذان الشخصان عن العلم، ووجّها اهتمامهما إلى التطبيق العملي Praxis، فهما ليسا فقيهين ولا محدّثين وإنما من رجال الله. لقد وقع الإلحاح على عدائهما للأفكار الجديدة والبدع، غير أن هذا الأمر مثّل الجانب الأقل أهمية فيهما. فهما يعرفان أولاً كأهل صلاح بمعنى توخّي التمشي الأخلاقي المتوجّه إلى الخير وإلى الله في نفس الوقت. وهما طاهران وعادلان ومتعطشان للمطلق، وفي نفس الوقت كانا رجلي فعل يتربّصان لمقاومة الشر. فزهدهما لم يكن تقشفاً ولا تنسّكاً كاملاً ولكن تزهّداً. لقد كانت حياة رباح وحدها مثالاً واضحاً لتعريف كمال الفقر والخشوع، إذ ذكر أنه يهرب من الثروة مثلما يهرب آخرون من الفقر، وأنه ومنذ ١٥ سنة أي منذ حَظِيَهُ الله بفضله ورعايته لم يعد يخشى سوى نفسه، فهو يحب مرضه عندما يمرض وتوفي في سنّ ٣٨ سنة. أمّا البهلول فهو أقلّ تأثيراً في إدراكنا لأنه أصبح شخصية مشغولة بسمعتها وتحيا حياتها كدور مسرحي، وكذلك لم يكن على قدر عظيم من الأخلاقية الدينية.

لقد كانت هذه اللحظة الدينية مهمّة جداً في تاريخ إفريقية لأنها سمحت بظهور رؤية مغربية للإسلام، تطوّرت لاحقاً في الطرق التي تبحث بدقّة عن القداسة، فأخذت جذورها من وجدان البربر وروحهم الصادقة، وهذا ما يتطابق في التأليف بين الإسهام العربي والإسهام المحلي.

في مجال الثقافة الدنيوية لا يمكن أن تُوجد مثل هذه التوليفات إذ كانت الثقافة العربية سيدة الموقف، وكان الرّواة وأصحاب المعاجم والنحويّون العراقيّون ماسكين بالصّدارة، ومن هنا يمكن لنا إذن الحديث عن تأثير شرقي مباشر.

من المؤكد، أنه في العصرين الأموي والعباسي، لم تَدّخر بعض الوجوه البارزة في الجيش جهداً في نظم الأشعار ونقل الروايات القديمة التي لعبت دوراً في نشر التقاليد اللغوية والأدبية العربية والمحافظة عليها، غير أن إفريقية لم تُصبح مركز جذب إلاّ مع يزيد بن حاتم خاصة الذي واكب قدوم محدّثين وعلماء عراقيين سيعملون على تعليم الثقافة وترويجها. ونحن نعرف بالفعل أن يزيد كان نصيراً للشعر ذائع الصّيت، مكنته ولادته الشريفة وأصله العراقي من المحافظة على روابط مع البصرة.

وكان الشعراء يستعجلون الخطى للوصول إلى بلاطه لمدحه مثل ربيعة بن ثابت، والرّقيق الأسدي، والمسهر التميمي وابن المولى. ولم يكن العلماء المعروفون بأقلّ عدداً منهم ونذكر منهم يونس النحوي من مدرسة البصرة، وقتيبة الجعفي النحوي من مدرسة الكوفة والرّواة مثل عَوانة الكلبي، وابن الطِّرماح. وكان هؤلاء الرجال يبيعون مواهبهم وعلمهم ثم يعودون إلى المشرق. ولذلك لا يمكن أن نعتبرهم بأية طريقة كانت ممثّلين لثقافة إفريقية وإنما ساهموا في إعطاء بريقها الوهّاج في الفترة المهلبية وفي زرع سحر اللغة العربية على أرض إفريقية[١].

---

(١) عبد الوهاب، ورقات، م.س، ج١، ص ١٣١ ـ ١٦٤.

من المشروع التساؤل لماذا لم يوجد هنا محدّثون ولغويون كبار، غير أن هذه كانت حالة مصر أيضاً. لقد كانت هاتان الولايتان بعيدتين فعلاً وبدرجات متفاوتة عن النواة المركزية، فضلاً على أن إفريقية مثلت ولاية فُتحت لاحقاً. لقد ظلّت عروبة إفريقية هامشية ومبتورة من جذورها، وفي هذا المعنى لم يكن ولن يكون لها نفس خاصية إبداع العراق بالنسبة إلى نفس الفترة.

أَلَنْ تكون فترة الولاة في هذا المستوى وفي مستويات أخرى، قبل كل شيء فترة تقبّل واستيعاب تشكّلت خلالها الشخصية العربية التي اكتسبتها البلاد حديثاً؟

IV

التّطور السياسي والصراعات الدينية

بين ٨٤هـ و١٨٤هـ، من انتهاء الفتح إلى انتصاب الولاية الأغلبية وطيلة قرن من السيطرة العربية المباشرة، نلحظ فترة من الهدوء تتلوها فترة من الاضطرابات. لقد دامت فترة الهدوء أربعين سنة (٨٤ ـ ١٢٢هـ) مطبوعةً بالتوسّعات العسكرية داخل كامل بلاد المغرب كما بالتنظيم الدّاخلي، ثم أتت فترة ثورات الخوارج والانتفاضات العسكرية. فوُضع كلّ شيء موضع التساؤل بما في ذلك استقرار الوجود العربي، وندخل عندئذ في عهد فوضى لن تنتهي إلاّ بقيام النظام الأغلبي وهو عهد إمارة متوارَثة تتمتّع بنصف استقلال إزاء سلطة الخليفة.

السلم العربية (٨٤ ـ ١٢٢هـ)

صارت إفريقية مع موسى بن نصير قاعدة التوسّع نحو الغرب حيث ما زلنا إلى حدّ هذا الطور في مرحلة فتح غامضة بعض الشيء. لقد ركع المغرب الأقصى أمام قوّة الفاتحين ثم غُلبت إسبانيا على أمرها (٩٢ ـ ٩٤هـ).

وكانت الظاهرة السياسية الداخلية الأكثر بروزاً هي تنامي السلطة النُّصَيْرية تدعمها سيول ثروات الفتح. إنّ موسى بن نصير وأبناءه عبد اللّه ومروان وعبد العزيز وعبد الملك كانوا يهيمنون على الغرب الإسلامي (إفريقية والمغرب والأندلس) بإحسانهم للناس وبتركيزهم لشبكات صنائعهم ومواليهم.

وفي نفس الوقت، كانت جموع المهاجرين العرب تتزايد، لكنّ جاذبية إسبانيا المفتوحة حديثاً كانت تُغري الأغلبية. وكان العالم البربري راكعاً للعرب ويعضدهم في فتوحاتهم. ولم تُطرح بعدُ في المغرب المشاكل التي سيطرت على أذهان المشارقة في تلك الفترة ـ التشيع

ومشكلة الخلافة وغير ذلك ـ كما لو أنّ السياسة كانت هناك بدون ديناميّة ذاتية. ذلك أنّ المشرق كان مركز دار الإسلام، نعني الحجاز والشام والعراق وإيران، وكان المغرب هامشياً، وهذا شأن مصر بدرجة أقلّ ـ لأنه بعيد جداً ولأنه لم يستقطب عدداً كبيراً من المهاجرين العرب مثلما جرى عليه الأمر في أمصارالعراق وفي الشام وحتّى في خراسان. لكن في ٩٦هـ تمّت دعوة موسى للشرق ومنذ ذلك الحين سَيَنَالُه التعذيب هو وسائر أسرته. فقد اتّهم موسى من طرف الخليفة الأموي سليمان بالاستحواذ على مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار وأجبر على إرجاع هذا المبلغ كما وقعت ملاحقة مواليه والمقرّبين إليه. وقام الوالي الجديد محمد بن يزيد بإعدام ابنه عبد الله الذي خلفه على القيروان، ثم عمد الولاة المتتابعون على إفريقية طيلة عشر سنوات إلى تصفية التأثير النُّصَيري بإفريقية ولكنّهم لم ينجحوا إلاّ بقدر محدود.

ويبدو أنّ الصراع بين العصبيات القيسية والكلبيّة قد اخترقت إفريقية. فقد وجدت الأغلبية اليمنية صعوبات عديدة مع الولاة القيسيين، لكنّهم نجحوا في إنهاء مهام عبيد الله بن عبد الرحمان السلمي (١١٠ ـ ١١٤هـ) لمبالغته في تمييز القيسيين صراحةً. لذلك صارت سياسة الخلافة تجاه المغرب مرتكزة على إحلال التوازن بين المجموعتين وهو ما يتجلّى في تعيين الولاة بالتداول من كلا الطرفين. ولعلّ أهمّ جانب يتمثّل في شعور عرب إفريقية بذاتهم، بخصوصيتهم، بتضامنهم، وهو ما انعكس في بروز شخصيات مؤثرة أو مجموعات ضغط من بينهم بالذات. ومن الملفت للانتباه أن سقوط العائلة النّصيرية قَدْ عوّضه الصعود المذعر للفهريين الذين سيظهرون بمظهر قادة العرب الأفارقة. لكنْ في النهاية، لم يكن كلّ هذا سوى خدوش تافهة في واجهة موحّدة. فقد حصل ارتياح بالسلم العربية مع إقامة اقتصاد مزدهر وتشييد بطيء لحضارة جديدة وكذلك تفشّي الأسلمة والتعايش بين الغالب والمغلوب. مع ذلك، فقد تراكمت أحقاد وضغائن سترتجّ لها سلطة القيروان ومن وراء ذلك سلطة الخليفة في الأعماق.

أزمة ١٢٢ ـ ١٢٧هـ

إنّ نهاية عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥) مثّلت بالنسبة لكلّ العالم الإسلامي أو دار الإسلام انطلاقةً لأزمة عامة وخطيرة. وما يشدّ الانتباه في إفريقية خاصيتان أساسيتان هما انفجار ثورات الخوارج ومن جهة ثانية نشأة سلطةٍ إفريقيةٍ مستقلّة تحت راية الفهريين.

فمنذ أن تمّ إيقاف حركات الخوارج في الولايات المركزية الشرقية (العراق وفارس)، كانت هذه الحركات تبحث عن مواصلة البقاء في أطراف البلاد الإسلامية، في نواحي إيران والمغرب. وانتشر الدّعاة من العرب والموالي المشارقة بين قبائل البربر ونجحوا في غرس مبادئ الصّفرية والإباضية في هذه الربوع. هاتان فرقتان معتدلتان مقارنة بعنف الأزارقة وحدّتهم، لكنهما مع ذلك كانتا ككل الحركة الخارجية في توجّهها تشكّلان مذهباً يقوم على الرّوح الثورية والفوضى الاجتماعية. بكلّ تأكيد ومن وجهة نظر سياسية، كانت حركة الخوارج مؤهّلة للإفصاح عن الكراهية الاحتجاجية للعالم البربري والطبقات الشعبية في المدن، وبالتالي فإنّ احتضانها كان يتماشى مع التكدر العام والعميق للمجتمع البربري والقبلي منه على وجه الخصوص. فبعد أن أسلموا كان البربر يشتكون من النظام الجبائي المفروض عليهم والذي كان قاسياً في بعض الأحيان واعتباطياً بل كان مغتصباً وعاتياً. ولذا أرسلوا وفداً للتشكي إلى هشام لم يحظ بالاستقبال.

وهناك من البربر من كان يألم من انتفاء المساواة الفعلية في العطاء والجيش وبصفة عامّة في الحياة الاجتماعية. وهؤلاء بربر مسلمون يُشاركون في الفتوحات. وبالتالي، كان يوجد شعور عامّ بالمقت والازدراء، فاستعادوا تقاليدهم القديمة في الانتفاضات، احتجاجاً على الظروف الرّهيبة التي يعيشونها على الدّوام في بلادهم الأصلية.

وفي ١١٦هـ أتى إلى القيروان الوالي عبد الله بن الحبحاب، وقد كانت سيرته قاسية وفظة في مصر حيث كان من قبل والياً على الخراج

ونتجت عن ذلك ثورة الأقباط. وواصل في المغرب سياسة الابتزاز إلى درجة أنه اعتبره أرض غنيمة. وبأمر منه أراد عامل طنجة "تخميس" قبائل البربر في السّوس الأوسط، يعني أخذ الخُمس منهم كما لو لم يكونوا مسلمين. فظهر هذا المطلب بمظهر الفظاعة وسرعان ما تحوّل إلى فرصة للثورة وإشارة لاندلاعها.

وسرعان ما ثارت قبائل المغرب الأقصى تحت قيادة سقّاء سابق ـ حسب المصادر ـ هو ميسرة المَتْغري الذي اتّخذ لقب خليفة بعد أن قتل العامل عمرو بن عبد الله المرادي. وبعد زمن قليل هُزم الجيش العربي هزيمة نكراء تحت قيادة شخصين من أفضل قواد إفريقية هما خالد بن أبي حبيب وحبيب بن أبي عبيدة وذلك على ضفاف نهر "شلَف". ومات خالد ومعه عدد ضخم من أشراف القادة العرب ولذلك سمّيت هذه الوقعة "بوقعة الأشراف" إشارة لهذه المواجهة التي لم يسبق لها نظير.

وفي السنة الموالية، اصطدم الوالي الجديد كُلثوم بن عياض بجيش خالد بن حميد الزنّاتي الذي عوّض ميسرة في قيادة الثورة. وبالرّغم من أنّ كلثوماً كان مدعوماً بجيوش الشام وقد أقبلت خصّيصاً من المشرق، فهو لم يستطع اجتناب الكارثة قرب نهر "السّبو" (١٢٤هـ)، فقتل كلثوم في المعركة إلى جانب حبيب بن أبي عبيدة.

وهكذا خرج الخوارج البربر منتصرين بعد هاتين المواجهتين ودخل المغرب كلّه في دوّامة الانتفاضة والرّفض. وانتشرت الحركة بأقصى المغرب بل ضمّت كلّ الفضاء المغربي إلى حدّ أن وقعت القيروان بين نارين، بلاد طرابلس وبلاد الزّاب، وهما المنطقتان الأكثر وجود بربري في إفريقية والأكثر لذاعة عسكرية، فكان من الطبيعي أن تستقرّ بهما بؤر الثورة. لكنْ يكون من الخطأ أن نعتبر أنّ حركة الخوارج هي من فعل هذا الفصيل البربري دون ذلك. فمثلاً هذه الفكرة هي التي حَدَتْ بشكل خاصّ بالمؤرّخ الفرنسي غوتيي أن يعتبر أنّ الحركة البربرية كانت من نصيب قبائل "زناتة". غير أن هذا اللفظ لم يكن يعني في تلك الفترة ما

صار يدلّ عليه لاحقاً. هذا علاوة على أنّ فحص المصادر بدقّة يأتي بتأكيد المشاركة الكثيفة والشاملة لكل البربر في الحركة الخارجية. وقد كسبت هذه الحركة فعلاً وبسرعة كبيرة توسّعاً هائلاً وتماهت مع قضية البربر في جملتها.

وعُيّن والٍ جديد على إفريقية وهو حنظلة بن صفوان في سنة ١٢٤هـ، ولم يكن في حاجة إلى تقصّي الثوار، إذ هجم هؤلاء على القيروان رأساً في وحدتين يقود الأولى عكاشة الصُفري وقد تجمّعت فيها "كلّ قبائل البربر" حسب ما يذكره الإخباريون، ويقود الثانية عبد الواحد بن يزيد وهي تتركب أساساً من عناصر من "هوّارة". ولم يصل الجيشان في نفس اللحظة إلى القيروان وهو ما أسعف وضعية حنظلة، إذ انقضّ أولاً على عكاشة وسحقه في معركة "القرن"، ثم انتصر على عبد الواحد في معركة "الأصنام" (١٢٤هـ). ولاقت هذه الانتصارات صدًى كبيراً في المشرق، كما أوقفت مؤقتاً الهجمات الخارجية على القيروان.

وهكذا، من ١٢٤ إلى ١٢٧هـ، أمكن للولاية أن تتمتّع بهدوء نسبي، بعد سنتين من التهديدات الكبرى والصدامات على كامل بلاد المغرب. لكنّ الحركة الخارجية غُلبت على أمرها في آخر المطاف، فتوقفت كانتفاضة عنيفة وستجد فيما بعد مخرجاً آخَرَ إذ ستكوّن إمارات مهمّة وستُبقي على وجودها إلى الآن في بلاد المغرب، وهذا ما يمثّل وزن التاريخ على المصائر الإنسانية. الحركة الخارجية حركة تعتمد على هرطقة خرجت من صلب الإسلام وأصابت بدعوتها مسلمين بربر مؤطّرين في قبائل، من طنجة إلى طرابلس، على امتداد أرض المغرب الشاسعة. فهي ثورة مسلمين هُضموا في حقوقهم ورُفض دمجهم بل عوملوا معاملة المغلوبين ومغلوبين مقهورين بصفة فظة من طرف العرب المحتلين للبلاد والمرتبطين بحكم أجنبي إمبراطوري بعيد.

المشكلة هي أنّ المغرب أسلم سريعاً وهذا لم يحصل في غيره من

البلاد المفتوحة الخاضعة لحكم العرب المسلمين من مثل عراق النبط وشام السريان ومصر القِبط وإيران الفرس ـ باستثناء خراسان. وبقي البربر على إسلامهم ولم يكن لهم في الحقيقة خيار آخر، إذ المسيحية لم تنتشر إلاّ في مدن إفريقية وفي سهولها الزراعية المستقرّة. وهؤلاء بربر قبائل وعدد منهم من الرّحّل ولهم تقاليد حربية وقبلية يشبهون فيها العرب ذاتهم، فهم أقرب الشعوب المفتوحة شبهاً بالعرب. وواضح أن الإسلام حرّر طاقات البربر ومنحهم تأطيراً وتنظيماً واتجاهاً، فعبّر الفكر الخارجي أحسن تعبير عن روحهم التمرّدية المطبوعة بشعور قوي بالضّيم.

لكنّ وضعية المغرب لا تتوقّف عند علاقة السلطة العربية ـ ولا نقول العرب جملةً ككتلة مستقرّة نهائياً ـ بالقبائل البربرية الرافعة لِلواء المذهب الخارجي. فهناك تعقّدات كبيرة وصراعات آتية ستنال العربَ ذاتهم. وهؤلاء إذ استوطنوا إفريقية صاروا ينزعون إلى شكل ما من الاستقلالية عن سلطة الخليفة فأفرزوا زُعماءَ لهم. لقد حصل عندهم شعور بالذات وبالخصوصية وتغذّى بالبعد الفعلي عن مركز الخلافة. فلم يكن نتيجة صراعات تاريخية وإيديولوجية مثلما ما جرى بين أهل الشام وأهل العراق زمن الفتنة وبعدها في العهد الأموي، وإنّما نتيجة التأهّل والخصوصية الجغرافية.

وقد وجدت هذه الحركات الانفصالية قادةً لدى الفهريين ـ عشيرة عقبة ـ وأهمّهم عبد الرحمان بن حبيب. فبعد هزيمة "السّبع" وموت أبيه حبيب بن أبي عبيدة، انتقل عبد الرحمان هذا إلى الأندلس مع أتباعه الأوفياء. وعند عودته إلى تونس في ١٢٧هـ ـ وهو تأريخ بدء الاضطرابات في صلب السلطة الأموية ـ تمكّن من جمع عرب إفريقية حول شخصه بسهولة إذْ اعتبروه أفضل ممثّل لهم. وتفاقمت الحركة بسرعة إلى درجة أنّ الوالي حنظلة عجز عن المقاومة. وفي نفس السنة (١٢٧هـ) رحل عن القيروان تاركاً البلاد للقائد الفهري الذي قام هكذا بحركة انفصالية. وهي حركة كانت تمثّل في زمن آخر مسعى شديد

الخطورة، لكنّها مثّلت في هذه الفترة بالذات حلقة جديدة من حلقات الانحلال الكامل لسلطة الخلافة الإسلامية.

حكم الفهريين في إفريقية: ١٢٧ ـ ١٤٠هـ

لقد استولى إذن عبد الرحمان بن حبيب على السلطة بالقيروان، لكنّه لم يقطع الصلة بالحكم المركزي، فوجّه بدايةً من ١٢٧هـ ولاءه للخليفة مروان بن محمد الذي تقبّله بحكم عجزه عن مراقبة الولايات. على أنّ عبد الرحمان حكم إفريقية كأمير مستقلّ وبقوّة نادرة. فسيطر على النظام العام بشدّة وقام بتقتيل رهيب في صفوف القبائل البربرية. وهكذا، لمدّة عشر سنوات (١٢٩ ـ ١٣٩هـ) ضعفت الحركة الخارجية وتقهقرت. لقد قمع عبد الرحمان الثورات الصُفْرِية سواء بمدينة تونس أو بمدينة باجة في إفريقية بالذات، لكنّ هذه الحركة ازدادت قوة في باقي بلاد المغرب ـ الأوسط والأقصى ـ حيث استفحلت ونمت بعد موت عبد الرحمان. فأمّا حركات الإباضية، فقد اشتدت بطرابلس وبجنوب تونس الحالية، ولم تضعف إلاّ بفعل تناقضاتها الداخلية التي أثرت تأثيراً كبيراً حتى تولّي أبي الخطاب الإمامة في سنة ١٤٠هـ. وأمّا حركة قبيلة نفوسة الإباضية، فقد استولت على قابس سنة ١٣٢هـ، لكنّ عامل عبد الرحمان على طرابلس دحرها ودمّرها، وقام الأمير بتذبيح كبير في صفوف الأسرى.

الحقيقة أنّ المشاكل الكبرى تأتّت من أزمة الخلافة في المشرق، من انتهاء الدولة الأموية وانتصاب الدولة العبّاسية وهو حدث خطير جداً في المركز والأطراف. إنّ انهيار الدولة الأموية في ١٣٢هـ جعل عبد الرحمان في حلّ من تعهّداته بحيث أمكن تحقيق استقلالية إفريقية فعلياً على المستوى القانوني. ولم يدم ذلك طويلاً لكنّ الخليفة العبّاسي أبا العبّاس السّفاح عيّن في سنة ١٣٦هـ عمّه صالح بن علي والياً على مصر وفلسطين وإفريقية، فجمع جيشاً بالفسطاط ليغزو

المغرب ويفرض عليه الطاعة للحكم الجديد. صحيح أنّ عبد الرحمان لم يكن من أنصار العباسيين وهذا ما يفسّر فتح بلاده في وجه الأمويين الهاربين من المشرق، لكنّه رأى نفسه مجبراً على الاعتراف في ١٣٧هـ بسلطة المنصور العليا على البلد وقد أمر المنصور بإيقاف الحملة التي قرّرها أخوه سابقاً.

ويبدو في هذه اللحظة أنّ الهدوء سيطر على العلاقات بين الخلافة والولاية. لكنّ المصادر تذكر أنّ المنصور طالب بمطالب تعجيزية إزاء إفريقية التي ما انفكّت السلطة المركزية تعتبرها كأرض فَيْءٍ وغنيمة. فاتخذ عبد الرحمان من هذه الشروط ذَرِيعة للقطع مع الخلافة، ولكي يبرز بمظهر بطل استقلالية إفريقية، خلع البيعة وأكد علناً استقلال الولاية.

لكن القادة العرب لم يكونوا مستعدّين للقبول بهذه العملية وبالتالي بالانشقاق التام عن سلطة الخليفة، وكانت سياسة عبد الرحمان الداخلية تسلّطية فهي تقلقهم وترهقهم. لذلك تشكلت مؤامرة ضدّه في نفس تلك السنة (١٣٧هـ) حول أخويه إلياس وعبد الوارث اللذين كانا مستاءَيْن من النوايا التي تعزى للأمير في توريث ابنه حبيب من بعده. وقُتل هكذا عبد الرحمان بيد إلياس بالذّات الذي حلّ محلّه على الإمارة، لكن هذا الحدث أدخل إفريقية في دوّامة فوضى مظلمة. واندلعت الصراعات. وأوّلها فيما بين الأمير الجديد وابن أخيه حبيب وقد ساندَهُ عمّه عِمران وموالي أبيه، فأعلن مطامحه إلى الإمارة والثأر لأبيه عبد الرحمان. وبعد اتّفاق أوّلي بين المدّعين الثلاثة إلياس وحبيب وعمران حول اقتسام إفريقية لم يتمّ تطبيقه، رجعت الحرب من جديد وانتصر فيها إلياس على ابن أخيه ثم قام بِنَفْيه. لكنّ حبيباً سرعان ما تمكّن من العودة بقوة ونجح في قتل خصمه (١٣٨هـ). بقي تحييد قوى عبد الواحد أخ إلياس وحليفه.

هنا بالذات يتدخّل البربر الخوارج عبر قبيلة "وَرْفَجُّومة" التي تبنّت مساندة هذا الشقّ الأخير، وهكذا دخل عاصم بن جميل رئيسها إلى القيروان آتياً من قابس بعد انتصاره على حبيب. ويقال إنه دعي من بعض

أهلها، من طرف عناصر لا نعرفها بالضبط. وهذا حدث كبير (١٣٩هـ) لا بدّ من تفسيره.

لقد قويت الحركة الإباضية واشتدّ عودها فيما دحرت الحركة الصّفرية من إفريقية ذاتها فعادت إلى موطنها الأصلي بالمغرب الأوسط والأقصى من حيث اندلعت. الحقيقة أنّ الإباضية كوّنوا لأنفسهم تنظيماً جيّداً وقاعدة مذهبية متينة. فبعد أن أضعفهم في طرابلس قمع عبد الرحمان وعامله، توجّهوا إلى مشائخ المذهب في البصرة للتّضلّع في الفقه حسب الشمّاخي ولتهيئة ظروف ثورة شاملة لا مردّ لها. وبقوا في البصرة خمس سنوات تحت تأثير أحد شيوخ الإباضية، أبي عبيدة مسلم بن أبي كُرَيْبَةِ الذي أوصاهم بتسليم القيادة إلى أحد المشارقة أبي الخطّاب المَعَافِري. ورجعوا في سنة ١٤٠هـ.

هنا يقوم أبو الخطّاب ببث الدعوة السرّية في القبائل على أساس إعلان "إمامة الظهور" فانضمّت إليه في جهة طرابلس قبائل زناتة وهَوّارة ونَفُوسة وهاجم بها هذه المدينة وغلب على أمرها. ومن هنا بثّ القائد البربري جيوشه فاستولى على جربة سنة ١٤٠هـ. ثم على قابس وكلّ هذه الجهة الجنوبية. لقد تغلّبوا على الصفرية وأخرجوهم من إفريقية وهكذا دخلوا القيروان. ولا شكّ أنّ نيّتهم كانت تكوين دولة إباضية في إفريقية. لقد عوّضوا الحضور الصّفري لقبيلة "ورفجّومة" في القيروان وكانت سياستهم أكثر اعتدالاً إزاء السكان. فالصفرية عاثوا في القيروان فساداً بعد أن قتلوا قاضيَها أبا كريب والألف شخص الذين كانوا معه من الفقهاء ورجال الدّين وقد حاولوا صدّهم عن المدينة.

لكنْ على العكس من هؤلاء، نجح أبو الخطّاب زعيم الإباضية في إثبات سلطانه وفي التصرّف كصاحب إفريقية لمدّة أربع سنوات (١٤٠ - ١٤٤هـ) بل تمكّن من سحق جيش بعث به والي مصر ابن الأشعث قرب ساحل طرابلس (١٤٢هـ)، هذا الوالي الذي حاول استعادة إفريقية للعبّاسيين. ولم تكن إفريقية العربية بلغت طوراً أقرب إلى الانقراض من

تلك المرحلة. فقد كان الإباضية ماسكين بزمام الحكم في القيروان وإفريقية بينما تمكّن الصفرية من تكوين إمارتين في المغرب الأوسط، واحدة بتِلِمْسَان والأخرى بسِجِلْمَاسَة وهي دولة بني "مدرار"، على أثر هزيمتهم بالقيروان سنة ١٤٠هـ.

لقد كانت سجلماسة بعيدة وسيكون لها مستقبل، أمّا مطامح الإباضية في تكوين مملكة بربرية خارجية بإفريقية بالذات وفي القيروان نفسها، فهذا أمر صعب لسببين: كثافة الحضور العربي، والرّفض المبدئي لسلطة الخلافة في أن تقبل بهذا الأمر. إلاّ أنه يَبْدُو من وهلة أولى وكأنّ العناصر العربية من الذين استوطنوا إفريقية طوال العهد الأَمَوِي أضحوا منهكين وكأنهم عجزوا على الحفاظ على سلطانهم بإفريقية أو ربط صلة وثيقة بسلطان الخلافة العباسية الجديدة. لقد فشلوا في تكوين حكم ذاتي تحت راية الفهريين بسبب انشقاقاتهم الداخلية ولأنهم في آخر المطاف لم يكونوا في تلك الآونة مستعدين للابتعاد عن مظلة الخلافة.

العودة العباسية (١٤٤ ـ ١٥٥هـ/ ٧٦١ ـ ٧٧١م)

لقد أظهر الخلفاء العباسيون اهتماماً كبيراً ببلاد المغرب، ذاك الجناح الغربي الشاسع لدار الإسلام. ومثل الأمويين لم يكونوا لِيُفرّطوا في مصيره كجزء مهمّ من الإمبراطورية. فلهذه قلب ـ العراق والشام وحتى الحجاز ـ وجناح شرقي ممتدّ على العالم الإيراني إلى تخوم الصّين وجناح غربي يضم مصر وليبيا الحالية والمغرب كلّه إلى الأطلسي والأندلس. وأمام الاضطرابات الداخلية ومحاولات الانفلات من قبضة الخلافة وكذلك الثورات الخارجية، هذه الثورات التي كانت عارمة في المشرق في آخر لحظة من العهد الأموي والتي غُلبت على أمرها، أظهر المنصور وَمَنْ بعدَهُ من الخلفاء إرادةً فولاذية في استرجاع المغرب وقام عبر جحافل جيوشه بعودة عارمة للحضور الخليفي.

في تلك اللحظة وطّدت الخلافة الجديدة وجودها بعد صعوبات

الانتقال واشتدّ عودها (١٤٤هـ) ولذا بعث بابن الأشعث نفسه في جيش كبير مع ٤٠,٠٠٠ رجل كما أنّ الخليفة فيما بعد أرسل جيشاً آخر يحتوي على ٦٠,٠٠٠ رجل. وهذه الأرقام مُضَخّمة دون شكّ ويجب في رأيي تخفيضها إلى النّصف. لكنّ الاستعادة كانت صعبة وغير واضحة ليس فقط لأنّ التهديد الخارجي بقي مستمراً وإنّما أيضاً لأن تدفّق الجنود العرب/الخراسانيين سيدخل على البلد عنصر اضطرابات كبيرة. لذلك فانتفاضات الجند ستصاحب انتفاضات الخوارج ثم ستحلّ محلّها كعنصر فوضى.

وفي لحظة أولى كانت انتصارات الجيش العبّاسي يسيرة وشاملة. فبخصوص البربر برزت انشقاقات بين قبيلتي هوّارة وزنّاتة، وهذه قبيلة أبي الخطاب، ممّا سمح لابن الأشعث بإزاحتهم عن الميدان، وفي جنوب طرابلس قَادَ العربُ حملة أنزلت القمع على الواحات الإباضية بِوَدّان وزويلة. وهكذا انتهت فعاليات القائد العربي بإقصاء الحركة الخارجية ممّا هو التراب التونسي الآن وإخمادها مؤقتاً من بُؤَرِهَا الطرابلسية. فالانتفاضة التي ظهرت بطنجة والمغرب الأقصى وتسرّبت من هناك إلى إفريقية ـ بالمعنى الجغرافي ـ بما في ذلك طرابلس وعلى الرّغم من انقسامها إلى حركتين ـ صفرية وإباضية ـ كانت تتهيأ الآن لإعادة الطريق معكوسةً والتسرّب في هذه المرّة تدريجياً من الشرق إلى الغرب، ذلك العالم المفرغ من المدن وبالكاد من الحضور الإنساني.

في هذه الفترة أضحت منطقة "الزّاب" تثبت أنّها العمود الفقري للمقاومة البربرية ـ الخارجية كما كانت من قبل ومن عهد بعيد إذ الزّاب هو "نوميديا" ذات الحركية التاريخية التي لا تُدانى على أرض المغرب ورمز الاستقلالية المغربية من عهد قرطاج. ولولا الرّومان وشؤم الصيرورة التاريخية، لكان من المؤكّد أن تصبح بؤرة مملكة بربرية ـ مغربية تجسّد مبدأ الدولة ومن وراء ذلك تهيئ لحضارة منبثقة من روح هذه الأرض. وقد لمّحنا إلى هذا سابقاً. أمّا الآن فقد اتّجهت الجيوش

العربية إلى الزّاب مركز جذب القوات العربية وشيئاً فشيئاً مركز استيطانها وتواجدها، وبالتالي بؤرة الاضطرابات العسكرية إذ أكّدت هذه المقاطعة على دورها كأرض حدودية وكثغر كبير *(marché)*. وأراضي الحدود، عبر التاريخ، كانت مؤهّلة لتكوين الممالك لأنها تجمع بين كثافة القوّة ودور حماية البلاد وقسط من الاستقلالية. ومن هنا ستخرج إمارة إبراهيم بن الأغلب وليس من القيروان ولا من سهول مدينة تونس.

على الرّغم من انتصاراته على الخوارج، وجد ابن الأشعث نفسه مجبراً في سنة ١٤٨هـ أن يترك ولايته على إفريقية وأن يلتحق بالمشرق بحكم كراهية الجيش له. ومن الأرجح أنّ سبب غضب الجند هو عدم ارتياحهم لابتعادهم عن ديارهم وأهليهم بالقيروان أو بتونس أو بالشرق. وهذه ظاهرة قديمة منذ العهد الأموي وهي ما كان يسمّى "بتَجْمير" البعوث وفي المشرق خصيصاً بسبب استمرار الفتوحات. فالمقاتلة إذ يوجّههم الوالي إلى منطقة حرب يعتبرون أنّ هذا التوجيه وقتي لا يأخذ إلاّ ردح زمن صائفة وحملة ثم يرجعون إلى أهليهم في مِصْرِهِمْ سواء الكوفة أو البصرة في العراق مثلاً حيث كانوا مستقرّين كمسلمين يتقاضون العطاء ويشاركون في حياة مصرهم وعليهم فقط واجب الجهاد لكنْ ليس كجيش مرتزقة. هذا ما يفسّر ثورة جيش ابن الأشعث العارمة في سجستان في ٨٢هـ، أيام الوالي الحجّاج بن يوسف إثر تجميره أيَ بقائه في أرض الجهاد أكثر من اللازم. وقد كادت هذه الثورة أن تذهب بالدولة الأموية جملةً.

هذه المشكلة صارت تطال ذلك البعث الكبير من المشرق أي أناساً ابتعدوا عن مناخهم لفترة ولا يرضون بالبقاء طويلاً في أرض نائية. لقد اعتمدت الخلافة على جيشها وليس على المقاتلة العرب المستوطنين إفريقية لضعف عددهم ولضعف ولائهم وعجزهم عن دحر الثورة الخارجية وعلى التئام شملهم. هذا ما يفسّر غضب وتحركات الجيش العبّاسي الجديد الآن وفيما بعد. لكنّ هناك بؤرة ثانية بعد الزاب لثورات

المقاتلة وهي مدينة تونس التي صارت أكثر فأكثر ثغراً عسكرياً وستطفو ثورات هذه المدينة على السطح في آخر هذه الفترة كما في العهد الأغلبي، ولعلّه يوجد فرق بين هوية جند الزاب ووضعيته وبين هوية جند تونس ووضعيته.

بعد رحيل ابن الأشعث، سمّي الأغلب بن سالم على الولاية والتحق بالزّاب بهدف الاقتتال مع الصّفرية وهم تحت قيادة أبي قُرّة. لكنّ أبا قرّة رفض المصادمة وفرّ نحو الغرب الأقصى وهو موطن الصفرية خلافاً للأدنى موطن الإباضية. ولم يرد الجند ملاحقته واعتبروها تجميراً بإيعاز من القادة العرب بالرّغم من إلحاح الأغلب بن سالم. ولا ندري هل كان يعتبر القوّاد أنّ الملاحقة في أراضٍ شاسعة لا تؤدّي إلى شيء أم صاروا يعتبرون أنّ في إفريقية إلى حدود الزّاب وطرابلس كفاية لتوطيد ولاية مهيكلة لها وجود وشخصية ويمكن مراقبتها. وفي نفس الحين، اندلعت ثورة جند في تونس، ذلك القطب العسكري الثاني، يرأسها الحسن بن حرب، ورجع الوالي أدراجه والتقى بالمتمرّدين في معركة غير متكافئة هلك فيها (١٥٠هـ/٧٦٧م).

وهكذا يتبيّن الآن وسيتبيّن أكثر بعد قليل أنّ المجهودات العسكرية من طرف الخلافة لا تحلّ المشاكل وأنّ عدم الاستقرار من نصيب بلاد المغرب، خلافاً لمصر والعراق والشام وحتى إيران، حيث التحرّكات تأتي من العرب المسلمين أنفسهم وليس من الأهالي أهل الذمّة الذين قهرهم الفتح نهائياً. هنا لن تنتهي ولن تخمد الحركات البربرية - الخارجية وتَطْفو على السطح على الدوام. ذلك أنّ قبائل البربر ليسوا كالأعلاج من فلاّحي الأرض، فهم أحرار ومحاربون ودائماً في الترحال والحركة. وهم مسلمون قاطبة وليسوا بأهل ذمّة. وهم أخيراً خوارج أي منخرطون في مذهب يجعلهم على قدم مساواة مع العرب بل من رأيهم وبإمكانهم أن يكفِّروا العرب باسم مذهبهم جُملةً. كلّ هذا الأمر يدخل في دينامية تاريخية عجيبة لكنْ لها نصيب عظيم من الجِدّة.

وعيّن الخليفة للولاية أوّل المهلّبيين، الذين سيتابعون على إفريقية إلى حدّ تكوين شبه أسرة حاكمة مزكّاة من طرف الخليفة، واسمه عمرو بن حفص بن قبيصة، لكنّ الحركة الخارجية لم تخمد وأخذت عنفواناً جديداً. وحوصر الوالي "بطُبنة" بالزّاب من طرف عدد كبير من البربر ولم يستطع النّجاة إلاّ بدفع رشوة لأخ القائد الخارجي أبي قرّة الإفريني. لكنّ الخوارج حاصروه بالقيروان وتمّ قتله في إحدى محاولات الانفلات (١٥٤هـ). ودخل أبو حاتم الإباضي بالقوّة العاصمة واستباحها لجنوده، وهكذا سقطت القيروان عنوة للمرّة الثالثة. وعمّت الفوضى من جديد البلاد.

عندئذ قرّرت السلطة ببغداد بذل مجهود كبير وأرسلت رجلاً عرف عنه النشاط والقيمة الشخصية وهو أيضاً من أحفاد المهلّب بن أبي صفرة. إنه يزيد بن حاتم الذي اصطحب جيشاً يعدّ ٦٠,٠٠٠ رجل حسب الإخباريين وهو رقم مضخّم كما سبق لي أن قلت، لكن على كلّ أعظم قوّة عسكرية دخلت إفريقية العربية (١٥٥هـ/ ٧٧١م).

أوج عهد الولاة: الفترة المهلّبية (١٥٥ ـ ١٧٧هـ/ ٧٧١ ـ ٧٩٣م)

لقد دامت هذه الفترة قرابة الرّبع قرن، صادفت خمس عشرة سنة منها ولاية يزيد بن حاتم الذي طبع هذه الفترة بقوّة شخصيته. فكان عهده عهداً ذهبياً مجيداً على مستوى الحضارة الماديّة كما على مستوى الثقافة، وأرسى أسس مستقبل إفريقية لاحقاً في العصر الإسلامي. وقد أخذت السلطة السياسية مظهر السلطة الأسروية لفائدة هذا الفرع المهلّبي المنحدر من قبيصة، لكنّ ليس بصفة آلية ولا بتوريث مباشر من الأب إلى الابن كما سيجري عليه الأمر في العهد الأغلبي. فالسلطة الخليفية اتّخذت حلاً وسطاً بين التوريث الفعلي غير المباشر وبين تدخّل الخليفة في التعيين، واستثاقت بهذا الفرع المهلّبي الذي عرف كيف يبعث شبكة من الموالي والصّنائع للإمساك بالبلاد. لذلك فإنّ داود بن يزيد بن حاتم لم يحظ

سوى بفترة حكم قصيرة دامت تسعة أشهر بعد موت أبيه ثم تمّ تعويضه من طرف الخليفة بروح بن حاتم (١٧١هـ). وكذلك بعد موت روح، عيّن الخليفة نصر بن حبيب رغم أنّ اختيار عرب إفريقية كان لفائدة ابنه قبيصة وأخذ نصر بزمام السلطة فوراً بمعونة قائد الشرطة وأحد قوّاد الجيش وأزاح قبيصة دون لباقة. إنّما كانت هذه هي التراتيب المعمول بها من قديم أي أنّ عهد الخليفة هو الأساس ومتى ما وصل إلى شخص صار الحكم المطلق بيده وأضحى الوالي القديم عدماً إن لم يتعرض للتنكيل.

لقد حكم المهلّبيون إفريقية إلى نهاية فترة الفضل بن روح (١٧٧هـ) مستندين إلى ثقة الخليفة، إلى مكانتهم الاجتماعية ومجدهم، إلى تأثير عائلتهم وامتداد ثروتهم. واعتمد يزيد بن حاتم، وهو الشخصية الكبيرة من بينهم، فوق ذلك على الجيش الذي جلبه معه والذي كان مخلصاً له ومطيعاً فأسكت احتجاجات ومطالب الجند الأموي القديم كما العناصر التي قدمت مع ابن الأشعث.

وهكذا كانت بنية الاستيطان بإفريقية: فهي جملة ترسّبات جيولوجية مرتبطة بتدفقات الجيوش من المشرق التي يستقرّ عدد منهم وبالتالي بالعامل الزمني. هناك توازن مختل على الدوام لكنْ لم تحصل أيّة ثورة عسكرية طوال مدّة يزيد. بقيت الحركة الخارجية التي لا تفتر ولا تني أبداً من تلقاء نفسها. هنا أسعف الحظ يزيداً. فمنذ ١٥٥ ـ ١٥٦هـ أخمد بنفسه حركة أبي حاتم ورجاله، وبعث بأحد قوّاده إلى الزّاب لقمع الحركة الخارجية، وأخيراً أطفأ ثورة طرابلسية قامت بها هوّارة. وبعد موته كان من نصيب داود أن يُطفىء شعلة أخرى التَهَبَت، وأثبت داود جدارته في القضاء على تحرّكات الخوارج بالمغرب بصفتها انتفاضات مستديمة تمسّ بالأمن العامّ وكان هذا العمل شاقاً وطويل النفس.

وحقيقة الأمر أيضاً أنّ الخوارج كان يصعب عليهم مقاومة أفواج ضخمة من الرجال في مثل أهميّة الجيش الذي صاحب يزيداً كما أنهكهم طول الصراع وعدم جدواه. ومن جهة أخرى، لقد امتصّ حدّة البربر

الخوارج قيامُ إمارات منشقّة إمّا خارجية وإمّا أسّسها آل البيت. وهذا أمر إيجابي جداً في تاريخ المغرب الإسلامي وذو أهمية كبرى على الرّغم من تفتيته لوحدة دار الإسلام. وهنا لا بدّ من وقفة.

لقد تحدّثنا آنفاً عن تكوين إمارة سجلماسة الصّفرية وهي أوّل إمارة خارجية مستقلّة فوق أرض المغرب. وزيادة على كونها قلعة خارجية منتظمة، ستلعب سجلماسة دوراً كبيراً في المستقبل كمحطّة تجارية نحو إفريقيا السّوداء وأيضاً كملجأ لعبيد الله المهدي الفاطمي. لكنّ تأسيس إمارة تاهَرْت الإباضية كان أعظم أثراً، لامتداد دورها وفعالياتها على جزء شاسع من جنوب بلاد المغرب قاطبة. وقد كانت الفرقة الإباضية التي قامت بإيجادها متسيّسة ومتوغّلة في الفقه الخارجي الإباضي كما رأينا، يعني أكثر عقلانية من سواها. لقد يئس الخوارج من تكوين مملكة في المغرب كلّه بسبب المقاومة العربية ولأنّ همّهم كانت الثورة والصّراع الحربي وأخيراً لأنّ القبائل لم تكن لتتّفق بسهولة على إمرة وعلى خطة. والآن، بعد زمن الحرب جاء زمن التأسيس الحضاري والرّضوخ للواقع أي تخفيف حدّة الطموح المنبني على الحماس.

لقد كان عبد الرحمان بن رستم الذي بويع بالإمامة في تاهرت سنة ١٦٢هـ العضد الأيمن لأبي الخطاب ذاك القائد الإباضي الكبير عسكرياً وسياسياً ودينياً. وقد خلفه على إمرة القيروان وساس البلاد بذكاء، ولم يكن الخوارج يعيرون اهْتِمَاماً للأصل الإثني لقادتهم: فأبو الخطاب كان على الأرجح مولى لمعافر ومتعرّباً وعبد الرحمان كان من أصل فارسي وهو متعرّب ومتضلّع في الدّين على المذهب الإباضي؛ وهذا يؤهّله أكثر من غيره للإمامة بسبب وضعه المتحرّر من أيّة عصبية قبلية بربرية، ودون شك بسبب قدراته.

وقد اختطّت تاهرت في سنة ١٦١هـ في الشّق الغربي للمغرب الأوسط على نمط الأمصار الإسلامية، ولعلّ البصرة كانت هي المثال. وكانت تنزل حول تاهرت قبائل من هوّارة ولُواتة ومِكْناسة ومُزاتة ولَمّاية

وهي داخلة في المذهب الإباضي، فهي مادّة بشرية مهمّة لتأهيل المدنية التي ستصبح القصبة الكبرى للإباضية وللخوارج عامّة بل ستكوّن دولة هي دولة بني رستم ستلعب دوراً كبيراً في المصير التاريخي للمغرب ولتركيز الإسلام في الجماهير المغربية المشتّتة.

وأخيراً لا بدّ من ذكر مجيء إدريس الحسني العلوي إلى المغرب الأقصى في سنة ١٧٠هـ ومبايعته من طرف البربر وهو حدث مهمّ جداً لأنه سيهيكل هذه الرقعة حول الأسرة الإدريسية وسيمنحها هويّة وشخصية وسيمدّ في حركة الأسلمة والتحضّر في أعماق البلد. ولم تكن دولة الأدارسة دولة شيعية بالمعنى المذهبي وإنّما دولة مبنية على كاريزما آل البيت وسيغدو هذا تقليداً في المغرب.

وهكذا نرى أنّ هذه الفترة التي صادفت عهد العبّاسيين الأوائل شهدت هيكلة تاريخية لبلاد المغرب ومحطات مهمّة: ترسيخ الحضور العربي في إفريقية؛ تكوين إمارات خارجية بالمغرب الأوسط؛ تكوين الإمارة الإدريسية بالمغرب الأقصى. ويمكن أن نضيف تأسيس الولاية الأموية بالأندلس حيث كانت من قبل الأندلس تابعةً لنظر والي القيروان من الوجهة القانونية.

ولا بدّ من أن نشير إلى أنّ هذا الانبناء التاريخي السياسي ليس فقط بناءً حضارياً وتنظيماً لعالم لم يجد محوره، حيث أنّ العامل السياسي يؤطّر ويعجن الوجود الإنساني الجماعي، بل هو هيكل أيضاً الفضاء المغربي وقسّمه إلى أجزائه الثلاثة: الأدنى والأوسط والأقصى. ولم يكن هذا الفضاء إلاّ عبارة جغرافية بالرّغم من وحدته الإثنية. وكان من الضروري أن تصطدم هذه الوحدة بوحدة إثنية أخرى غازية ومسيطرة كي يستفيق شعور بالذات عبر المذهبية الدينية لدى الخوارج أو القوّة الكاريزمية النّبوية عند آل البيت. وحينما فشل العرب في التوحيد السياسي ـ ولم يكن هذا ممكناً ـ نجح الإسلام الصّافي في توحيد القلوب وتشتيتها في آن. وهكذا يمكن الحديث عن مغرب إسلامي في هذه الفترة

وفيما بعد وليس عن مغرب متعرّب وهذا على كلّ حال يستلزم وقتاً طويلاً كما في المشرق بالرّغم من كثافة الاستيطان.

لقد كانت إفريقية وحدها في سبيل التعرّب في المدن والثّغور وليس في الأرياف. ولن يتمّ هذا الأمر إلاّ بمجيء جحافل البدو في القرن الخامس هـ/ ١١م سواء بصفة مكتملة بإفريقية أو بصفة منقوصة ـ لكنْ مهمّة ـ في بقيّة المغرب.

أضطرابات أواخر القرن الثاني وانتصار الإمارة الأغلبية (١٧٧ ـ ١٨٤هـ/ ٧٩٣ ـ ٨٠٠م)

الآن وقد أُطرد الخوارج من إفريقية بالتّحديد وامتُصّت طاقاتهم بتكوينهم لإمارات لهم، تفاقمت الثورات العسكرية للجند العرب والخراسانيين الذين دخلوا البلد في العهد العبّاسي. وهذا سواء في ولاية آخر المهلّبيين الفضل بن روح كما في ولاية خلفائه هرثمة بن أعين، أحد كبار القواد العبّاسيين، ومحمد بن مقاتل العكّي.

من البديهي أنّه لا يمكن لمثل ذلك العدد الهائل من الجيش أن يبقى عاطلاً على النشاط دون أن يشكل خطراً على السلطة، خاصّةً وأنه تمركز في الحاميات دون اختلاط بالسكّان المدنيين أي في حالة عزلة مشجعة على الهيجان. لقد كانت أغلبية الجيش أو قسم كبير منه مستقرّاً بمدينة تونس بعيداً عن مراقبة السلطة. وأخيراً هذا الجيش لم يعدّ كالبعوث القديمة المكوّنة من أبناء القبائل العربية القادمة للاستيطان من مصر والشام ولتكوين أمصار وضمّ هذه الأرض إلى دار الإسلام، بل صار جيشاً محترفاً نظامياً لا يطمح إلى الاستقرار. وتبعاً لبنية الجيش وتطوّر الأمور، فقد تشخصنت القيادة وفُتحت أبواب الطُموحات لدى القادة العسكريين المهنيين تقريباً، فتضاعفت أخطارُ روح الاحتجاج، كما أن إفريقية لم تكن قادرة على تحمّل مصاريف هذا العدد الكبير من الجند.

ففي ١٧٨هـ، ثار جند تونس على الوالي الفضل بن روح ونصّب

على رأسه ابن الجارود الذي دخل القيروان وسحق الوالي وجيشه. لقد حاول هذا عبثاً اللجوء إلى المدينة بعد الهزيمة، لكنّ قادته بالذات فتحوا الأبواب لابن الجارود تضامناً مع زميلهم. هذا يمكن تسميته بالتعصّب المهني لجسم القادة العسكريين وبضعف هالة السلطة الخليفية تبعاً للبعد الفضائي. وبعد أن قتل الفضل وهو هارب في طريقه إلى طرابلس، تولّى ابن الجارود السلطة مؤقتاً ثم تراجع عن ذلك ليُثبت أنه ثار في سبيل حقوق الجند وليس طمعاً في الحكم، فبعث به الوالي الجديد إلى بغداد (١٧٩هـ).

الواقع أنّ جند تونس كان أقوى من جيش الوالي المخلص له. وهذا ما برهنت عليه ثورة ثانية في ١٨٣هـ ضدّ الوالي العكّي الذي أساء السيرة وخفّض في الأعطيات، لأن المشكلة هي كما قلنا مشكلة مالية. وتمّت الغلبة مرة أخرى للثوار ودخلوا مرّة أخرى القيروان تحت قيادة تمّام بن تميم. هنا يتدخّل إبراهيم بن الأغلب قائد جيش الزّاب، ذلك القطب الآخر الحدودي العسكري، وهو عسكري مهني اختار أن يلعب لعبة الشرعية في سبيل إيجاد حلّ وسط بين استقلالية الولاية والارتباط بالخلافة. ومن الواضح أنه لا يمكن له أن يدخل في لعبة الانتفاضة والمنافسة بين القوّاد لأنها لا تنتهي. فتدخل إبراهيم لصالح الوالي العكّي المقهور وانتصر على الثورة فخلّص بذلك إفريقية من صراعات القوّاد واستعاد لفائدته هالة وظيفة الوالي/الأمير اعتماداً على القوّة وعلى الشرعية الخليفية معاً. وكان من الواضح للمعاصرين أنّ اتجاه ابن الأغلب إلى دعم النظام القائم ـ هنا الوالي ومن وراءه ـ يعني في الحقيقة العكس أي تكوين إمارة شبه مستقلّة.

وهكذا نصّبه هارون الرّشيد على رأس البلد وفوّض له في الأمر وهذا ما سيجري في مصر مع ابن طولون وفي خراسان مع طاهر بن الحسين، لكنّ إفريقية كانت سبّاقة في هذا الشأن بسبب بعدها واضطراباتها المزمنة منذ ستين سنة، وبسبب تكوين إمارة عَلوِية في

المغرب الأقصى وهو أخشى ما يخشاه العباسيون. وبذلك تكوّنت إمارة إفريقية الأغلبية (١٨٤هـ/ ٨٠٠م) فدامت قرناً، وهي إمارة تفويض سلالية تتمتّع باستقلال حقيقي داخلي وخارجي مع الاعتراف بالسلطة العليا للخليفة. وكان البلد إذاك شاسعاً يضمّ الزّاب وتونس الحالية وجهة طرابلس، وكان أرض مدن وزراعة منتظمة ويحوي سكاناً مستقرّين لهم انغراس في التاريخ وتجربة بالحضارة.

الخاتمة

إنّ مرحلة الفتح وتنظيمها في المغرب (منتصف القرن الأوّل ـ أواخر القرن الثاني هـ/ ٦٥٠ ـ ٨٠٠م) فترة أساسية في التاريخ المغربي من طرابلس إلى الأطلسي، فهي من الحقبات التي تحسب في حياة الشعوب. وإليها يدين المغرب بهويته الجديدة لمدّة ١٤ قرناً وما هو عليه الآن في كينونته كأرض عربية ومسلمة. وليست المسألة فقط مسألة لغة أو دين على ما لهذين العاملين من الأهمية، بل أيضاً مسألة انخراط في حضارة شاسعة كبيرة وإسهام فيها، أقصد الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية. كلّ هذا يعني الكثير: نمط حياة، دينامية تاريخية، نُظم سياسية واجتماعية، ثقافات شعبية ونخبوية. ولكنْ أيضاً الاهتزازات وفترات الفوضى والانهيارات على مدّ أكثر من ألف سنة.

لقد وَضَعت لحظة الفتح والتنظيم أسس هذا التطوّر بعنت كبير في إبقاء الوجود الإسلامي، فهي لحظة انتقال حسّاسة في مصير المغرب. وبهذا المعنى ليس من المفيد كثيراً الحديث عن آثار التواصل مع الماضي: الحضارة البونيقية، والثقافة الرّومانية، والدّيانة المسيحية. هذا التواصل كان يسري في الأعماق لمدّة، لكنّ الإسلام كدين وتاريخ دحره ودفنه نهائياً. لقد كانت إفريقية وما يتبعها جزءاً من الإمبراطورية الخليفية وأكثر من ذلك جزءاً من دار الإسلام وهو رباط لا يفكّ. وقد تغلغل الحضور العربي/الإسلامي لكنْ أيضاً البربري/الإسلامي في أعماق

المغرب، في دواخله الصّحراوية، وهذا لم تقم به الهيمنات القديمة وأهمّها الحضور الروماني الذي بقي أسير السّواحل.

ويجب أن نؤكّد أنّ العرب دخلوا البلد بعملية فتح أي بغزو عسكري ضد الرّوم ثم ضد الأهالي البربر، وقد كان الغزو قاسياً كما كانت السيطرة العربية في أولى خطاها ولمدّة طالت بسبب مطامع الخلفاء، قاسية ومدمّرة للبشر. ولم يكن من الممكن أن يحصل انصهار عرقي ولا حتى ديني، فكان الاحتجاج قائماً على الدّوام من طرف البربر سواء بسبب المظالم أو بسبب العقيدة الخارجية أو بسبب اتجاهاتهم القبلية الحربية أو لكلّ هذه الأسباب مجتمعة.

الحقيقة أنّ مغرب الأعماق الذي زلزله واخترقه الغزاة العرب من لدن عقبة، قام بردّة فعل عنيفة ومتعنّتة سواء زمن الفتح أو فيما بعد زمن الولاة الأمويين فالعباسيين، لأنه دخل في دوّامة التاريخ - ولم يكن ذلك إلاّ قليلاً في عهد الرومان، ولأنّ الأسلمة السريعة الفريدة في هذه الفترة الإسلامية أجّجت مشاعر المساواة وإرادة الاحتجاج ضد الظلم. ولئن كانت الدولة القادمة، دولة الفاتحين الغزاة، مهدّدة على الدّوام طوال قرن من طرف القوى الاجتماعية، الخوارج بالأساس ثم ثورات الجند، فإنّها لم تنحلّ أبداً وبقيت صامدة إلى أن وجدت توازناً جديداً مع إبراهيم بن الأغلب.

وقد رأينا أنّ البربر الخوارج عاودوا مقاومة الفتح بعناد مذهل ومثير. لكنْ هذه المرّة تحت غطاء مذهب مأخوذ عن العرب، عرب المتروبول الشرقية - العراق - وهو مذهب احتجاج واندماج في آن وبالتالي فالسيطرة العربية كانت منخورة بمبدأ إسلامي، بمبدأ عاجز على فرض إجماع في المشرق كما في المغرب، إنّما برهن على أنه قادر على تأسيس بؤر من الطهارة - المتخَيّلة - في عالم مدنّس دخلت مع هذا في لعبة الدنيا.

وفي نسق آخر من التفكير، كانت انتفاضات الجند تنبع من

تناقضات أخرى في الإسلام الفاتح، فعرفت إفريقية انهيار التنظيم العربي للفتح الذي تجاوزته الظروف الجديدة بصفة عامّة، ولكونه بصفة خاصة عاجزاً بالضرورة عن الحفاظ على الدولة ضد الخوارج دون جيش مكثّف وفي نفس الوقت عن تلبية حاجيات هذا الجيش. ولقد ظهر مليّاً في عهد الرّشيد ومَنْ بعدَه من الخلفاء أنّ الإمبراطورية كانت شديدة الامتداد ولا زالت مع هذا مركزية كما في العهد الأموي خصوصاً بعد بروز وعي بالذات في عالم المغلوبين من خراسان إلى الأطلسي. فكانت دار الإسلام مشدودة بين قوى الانقسام وإرادة التوحيد المستمرّة وهي جدلية ستشقّ تاريخ الإسلام إلى حدود الغزو المغولي.

إنّ كلّ فترة تاريخية لها إيجابياتها وسلبياتها سواء من منظور المؤرّخ أو من منظور من عايشوها. لكنّ هذه الفترة بالذات كما تبيّن حملت معها انقلاباً جذرياً بالنسبة للمغرب أكبر بكثير ممّا حصل بدخول الرّومان بعد قتلهم لقرطاج قبل ٨٠٠ عام. فالفتوحات الإسلامية أتت معها بدين مؤكّد يخترق الضمير الإنساني وكذلك بنموذج الأمّة والدولة. وهكذا انفتحت الآفاق لكي يؤسّس أبناء هذه الأرض دولهم الكبرى في المستقبل حوالى منعطف الألفية الأولى المسيحية حسب النموذج الإسلامي. ولم يكن الرّومان أقلّ مقدرة من المسلمين، إنّما عامل الزّمان يزن بوزن ثقيل على تاريخ البشر.

V

فتح الأندلس والتطوّر الأوّلي

منذ فتحت الأندلس في ٩٢ ثمّ في ٩٣ للهجرة إلى حدود افتكاك السّلطة من طرف عبد الرحمان بن معاوية الأموي سنة ١٣٨هـ أي لمدّة تقترب من نصف القرن، كانت الأندلس بالأساس تابعة لولاية إفريقية والمغرب أي لوالي القيروان. فهو يسمّي العمّال عليها وهؤلاء في أغلب الأوقات من عرب إفريقية، لكنّ قد يسمّي الخليفة بنفسه والياً على الأندلس مثلما تذكر ذلك المصادر بخصوص عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك. وابتداءً من أزمة انحلال الدولة الأموية في ١٢٩هـ حدث أن رشّح عرب الأندلس واحداً منهم على الولاية أو تَغَلَّبَ أحد القوّاد مثل يوسف الفهري على البلاد. وهذا ما حصل أيضاً بإفريقية في فترة الاضطراب هذه التي دامت من ١٢٧ إلى ١٤٤هـ.

في الحقيقة، هي أزمة طالت كلّ الإمبراطورية الإسلامية في القلب والأجنحة، وفي صلب الحكم ذاته، في أسلوبه، في تركيبة القوّة العسكرية، في موازين الإثنيات. فقد وجد أبو جعفر المنصور صعوبات كثيرة في توطيد حكمه وحُكْم بني العبّاس كما في الحفاظ على وحدة دار الخلافة. فنشب قوّاد وزعماء، من الحركة العبّاسية ذاتها أوّلاً، لخلع الخليفة الجديد (ابتداءً من ١٣٦هـ) أو للاستقلال بمقاطعة ما، مثل أبي مسلم الخراساني وقبله عبد الله بن علي بالشّام، أو فيما بعد الفرع الحسني سواءً محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن أو أخوه إبراهيم. ولم تُحلّ هذه الأزمة إلاّ بالصّراع والحيلة والقتل.

ذلك أنّ أبا جعفر لا يمتلك مبدئياً الشّرعية الكافية لا في بيته العبّاسي ولا باسم آل البيت جملة ولا بالنسبة للقوى الخراسانية التي اعتمدتها الحركة. وأكثرَ من ذلك، فإنّ الدولة الأموية عرفت بذاتها أزمة كبيرة قبل أن تسقط في ١٣٢هـ. وسقطت بالفعل بعد محاولة جدّية

لتوحيد الصّفّ مع مروان بن محمد إذْ انحلّت قاعدتها الشامية في الأعماق، كما أنّ الحركة الخراسانية أبدت جدّيتها وشدتها ضدّ القوى الشامية وحتّى الجيوش العراقية الضّخمة. فالفتنة ابتدأت من سنة ١٢٧هـ واستعرت من ١٢٩هـ. وكانت قاعدة الشرعية العباسية ـ المبنية على الغموض ـ رهيفة في سنة ١٣٢هـ. فتفجّرت المطامع والانشقاقات المكبوتة عند تولية أبي جعفر بعد أربع سنوات أي في ١٣٦هـ، لكنّها وجدت أمامها رجلاً حازماً، قوياً، شديداً، لا يني ولا يرحم، من طراز مؤسّسي الدول وهو الباني الحقيقي للدولة العبّاسية.

وبالطبع فإنّ مثل هذه الأزمة في قلب الإسلام كان لها أقوى صدىً في الجهات النائية مثل بلاد المغرب والأندلس. هي نائية جغرافياً ومتأخّرة في الفتح زمنياً، مَثَلها في هذا كمثل ما وراء النهر (آسيا الوسطى) أو كمثل السّند مع فروق واضحة وشخصية خاصّة. فقد رأينا استقلال إفريقية الفعلي وحتّى القانوني تحت سلطة الفهريين وهم من أحفاد عقبة ومن رؤساء عرب إفريقية بدءاً من ١٢٩هـ إلى حدود ١٤٤هـ، ورأينا أيضاً تكوين إمارة سجلماسة الخارجية البربرية ثم سيتلو تكوين إمارة الأندلس الأمويّة بدءاً من ١٣٨هـ. إلاّ أنّ الاستقرار لن يتم قبل زمن طويل وأخيراً ستبرز مملكة الأدارسة في المغرب الأقصى حوالى ١٧٠هـ[1] وإمارة تِلِمْسان الرستمية، وأخيراً الإمارة الأغلبية التي لم تقطع الصّلة مع الخلافة لكنّها كانت إمارة وراثية وشبه مستقلة. ماذا يعني هذا سوى أنّ بلاد المغرب والأندلس الشاسعة والبعيدة **انفلتت كلّها من قبضة الخلافة المركزية بعد قرن من إلحاقها مع موسى بن نُصير (٨٤هـ) أو أقلّ من قرن** بخصوص الأندلس.

ومع هذا، لم تخرج هذه الرقعة التي تمثّل عالماً في حدّ ذاته، عن دائرة الإسلام وحتى عن دائرة العروبة الحضارية والثقافية. بل إنّ إفريقية

(١) ابن العذاري، **البيان المغرب**، ج١، ص ٢١٠: «استوطن وليلي ثمّ نزل على إسحاق بن عبد الحميد سنة ١٧٢، فقدّمه قبائل البربر، وأطاعوه».

والأندلس كوّنتا قطباً حضارياً ممتازاً، والأندلس أكثر من إفريقية ستغدو مركز إشعاع قوي للحضارة الإسلامية مثل العراق أو خراسان، المركز الآخر للإسلام. أمّا المغرب الأقصى فإنه سَيَحْمِل إمبراطوريات قوية، بربرية الجنس، إسلامية الأسلوب. وفي آخر المطاف، إنّ التّهرّب من حكم مركزي بعيد والإبقاء على إمكانات بلد ما يهيكل هذا البلد ويفجّر قواته الكامنة، فيما أنّ فترة الوحدة الأولى بعد الفتح كانت فترة جهادية وغامضة ومضطربة جداً، بالأخصّ بعد أسلمة البربر في المغرب وبعد تكثيف الحضور العربي بالأندلس بدءاً من ١٢٣هـ مع نزوح عرب الشام إليها كما سنرى.

كلّ هذه المشاكل ستتّضح عند عرضنا الآن للأحداث.

فمن المعروف أن طارق هو الذي بدأ بفتح الأندلس. من هو طارق؟ هو مولى بربري[1] من قبيلة "نَفْزة"، وهذه القبيلة ليست بنفزاوة الطرابلسية، بل هي على الأرجح مستقرّة حول طنجة، في "الريف" الحالي. وقد لعبت دوراً في مقاومة فتح المغرب الأقصى من طرف موسى بن نصير وبعده، أي أنها قبيلة جبلية محاربة. ومنها أخذ العرب سبياً كثيراً من جملتهم أمّ عبد الرحمان بن معاوية الدّاخل، ومنها أخذوا رهائن كما من غيرها. وكان طارق مولى وعاملاً لموسى «على المغرب الأقصى» وهو بذاته من سبي البربر ومكلّف برهائن البربر. وكان من استراتيجية موسى بن نصير لتهدئة وترويض المغرب الأقصى أن يتّخذ من القبائل المقهورة صنائع وموالي يكون مجدُه مجدَهم وقد مثّلوا عدداً كبيراً، وكذلك رهائن من «أبناء رؤساء القبائل ضماناً لسلمهم». من الأقرب أنّ طارقاً كان عاملاً على طنجة، قاعدة الحكم العربي آنذاك ومن بعد، أو على الأرجح أن يكون ممثلاً لموسى على قبائل الجهة أي السّوس الأدنى. وتقول المصادر إنّه جاز إلى

---

(١) ابن العذاري، البيان المغرب، ج٢، ص ٥ ـ ٦، «مولى موسى بن نصير». ما ورد في: ابن الأثير، الكامل، ج٤، ص ٥٥٦ وما بعدها غير مقنع وخرافي.

الأندلس برهائن البربر، ممّا يعني أنّهم كانوا يمثلون عدداً كبيراً وأنّه منحهم هدفاً للقتال والغنيمة.

وتتردد المصادر بخصوص الفتح الأوّلي للأندلس أو قسم منها أكان عن أمر من موسى بن نصير أو عن مبادرة شخصية من طارق. الذي لا شكّ فيه أنّه تمّ بعد مفاوضة مع "ملك الجزيرة الخضراء وجهتها يوليان" وبطلب منه وإعانة هامّة أيضاً. يوليان هذا على الأرجح من الرّوم لأنّ البيزنطيين أعادوا غزو إسبانيا وتمكّنوا من البقاء في الجنوب، على أنّ هذه الرّقعة حدث الاستيلاء عليها شيئاً فشيئاً من طرف الجَرْمان "الفيزيغوط" وملكهم "روذريق" وعاصمتهم طليطلة، وكان حكمهم يضمّ غالب إسبانيا والوسط بالخصوص. ماذا حدث بين رُوذْرِيق ويوليان حتّى يساند العرب على ولوج إسبانيا مساندة قويّة إلى درجة أنّ جيش طارق عبر "فوجاً بعد فوج[1] في مراكب يوليان"؟ على كلٍّ عبر طارق مع جيشه المتركّب كليّاً أو بأغلبية ساحقة من البربر، وحصلت معركة حاسمة مع روذريق سنة ٩٢هـ/ ٧١١م على وادي "لَكُّه"[2] من كورة شَذُونَة. أمّا خرافة المراكب المحروقة، فلا ترويها أبداً المصادر الجدّية.

فالذي قام به طارق مهمّ جداً: العزم على غزو الأندلس، تكوين قوّة ضاربة من البربر، الفوز في معركة حاسمة على الجيش الفيزيغوطي. فهو صاحب المبادرة والعمل الأوّلي الأساسي. وأتى موسى بن نصير مسرعاً ومعه جيش من العرب والبربر، وهنا يمكن أن يقال إنّ العرب دخلوا لأوّل مرّة إلى الأندلس. ومجيء موسى مرتبط أساساً بالغنيمة وجمع الأموال والسّبي وكان هذا همّ الحكم الإسلامي سواء بإفريقية أو بالمركز ـ هنا دِمَشق ـ ومن هنا أتى حَنَقُه على طارق زيادة على كونه أخذ المبادرة بدون أمر من موسى ونجح في عملية الغزو الأوّلي. لكنْ مع هذا واصل موسى عمليات الفتح في الجنوب الغربي فأخذ قرمونة وماردة

---

(١) البيان المغرب، ج٢، ص ٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٨.

وإشبيلية. وكانت عندئذ إسبانيا تعجّ بالمدن خلافاً للمغرب الأوسط والأقصى وأكثر ممّا كانت عليه الحال بإفريقية، وهذه المدن محصّنة وهو ما يفسّر أنّ الغَزْوَ كان يتماثل مع احتلال المدن وأنّ الاتساعية الإسلامية داخل الجزيرة دامت طويلاً حتى بعد استتباب الحكم الأموي.

كما أنّ هذه الوضعية تفسّر كثرة الانتفاضات العسكرية زمن الولاة كما زمن الأمويين الأوائل، فهي لا تني تقريباً أبداً. ومن الممكن أنّ هذا النزوع نحو الاستقلالية من طرف القوّاد وعمّال المدن كان استمراراً لنزعة كبراء "الفيزيغوط" لتكوين حكم محلّي أو إمارات صغيرة كما في كلّ أوروبا التي كانت تميل في القرنين الثامن والتاسع م. إلى تفتيت السلطة في مقاطعات جهوية. لكنّ الحكم الإسلامي لم يكن ليقبل بهذا الأمر بسبب إيديولوجيا الطّاعة والجماعة ولأنّه حكم مركزي وعسكري وبيروقراطي أكثر فأكثر، لأنّ اقتصاده مبني على النّقد وليس على المقايضة كَمَا لَدَى "الميروفنجيين والكارلوجيين" في الشمال. هنا المجتمع منفتح، فلاحي وتجاري وصناعي وهو يحتاج إلى حكم مركزي قويّ وهذا ما سيؤول إليه الأمر في العهد الأموي الأندلسي من بعد وفي العهد الأموي الخليفي آنذاك.

فإلى حدود أزمة الثلاثينات بعد المائة، كانت الشرعية الخليفية مؤكّدة جداً، فهي المرجع والملاذ وإلاّ أكل المُقاتِلة العرب بعضهم بعضاً. فلمّا قفل موسى راجعاً إلى القيروان، خلّف ابنه عبد العزيز والياً على الأندلس بإشبيلية، كما خلّف ابنه مروان على طنجة، وعندما ذهب في ٩٥هـ إلى المشرق بأمر من الوليد جعل ابنه عبد الله مكانه بإفريقية، أي أنّه اتّخذ سياسة أسروية في المجال الذي افتتحه وروّضه يعني إفريقية والمغرب والأندلس. لكنّه كان بعيداً عن أن يفكّر في خلع الطّاعة وتكوين إمارة لنفسه وبنيه، فهذا لم يكن أبداً ممكناً بل كان موسى ضحية التعسّف الخليفي إذ نكبه سليمان أشدّ ما نكبة. وعندما أراد ابنه عبد العزيز في الأندلس خلع الطّاعة انتقاماً لأبيه أو طموحاً منه، كان من الهيّن على

سليمان أن يأمر القوّاد العرب بقتله وهذا ما تمّ[1].

وهنا يتبيّن أنّ الخليفة لم يكن يحكم الأقطار النّائية بعمّاله فحسب بل وأيضاً بالنّخبة العربية المسلمة الموجودة على عين المكان التي قد يتّجه إليها من فوق الولاة وضدّهم أحياناً. ذلك أنّ البيعة كانت في أعناق المسلمين وأنّ الخلافة كانت تجسيداً للجماعة وليس فقط رمزاً فهو يأمر من بعيد فيطاع أمره. وإذا كانت هنا إرادة بطش الخليفة في محلّها إذ حصل خلع، فإنّ السياسة الأموية إزاء الولاة منذئذ فسدت وتسربلت بالعنف والتّعذيب لمطامع مالية فحسب، على حساب الثقة المتبادلة كما كانت عليه أيّام معاوية وزياد وعبد الملك والحجّاج، وسيقوى هذا الاتجاه في عهد هشام كما تدلّ على ذلك سياسته إزاء خالد القسري في المشرق. لكنْ حوالَى سنة ١٠٠هـ ما زالت السلطة المعنوية للخليفة قويّة بل قوية جداً.

وبعد مقتل عبد العزيز بن موسى «مكث أهل الأندلس شهوراً لا يجمعهم والٍ حتى اجتمعوا على أيّوب بن حبيب اللّخمي ابن أخت موسى بن نصير» كما يقول ابن العذاري. وهكذا بالرّغم من غضب الخليفة على موسى وموته مغضوباً عليه أو مقتولاً وبالرّغم من مقتل ابنه عبد العزيز، اجتمع رأي الناس بالأندلس على شخص من قرابة موسى، ويعني هذا الأمر ما كان يتمتّع به موسى من هالة عندهم أدبياً كفاتح المغرب والأندلس المظفّر، ومادياً لما جلب لهم من غنائم ومتعة، ولتواجد عدد هائل من صنائعه ومواليه في الغرب الإسلامي كلّه. وفي انتخاب النّخبة لوالٍ من بينهم وعليهم، تجدر الإشارة أيضاً إلى الدّور الذي لعبه حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة الفهري رأس العرب المستوطنين

---

(١) **البيان المغرب**، ج٢، ص ٢٤؛ **الأخبار المجموعة** تعتبر أنّ سليمان كان ضدّ قتل عبد العزيز، ص ٢٢. وقد اتّبع هذا الرّأي حسين مؤنس في **فجر الأندلس**، القاهرة، ١٩٥٩، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١. قد يكون سليمان لم يأمر بقتله فهذا صعب الاحتمال لكنه ممكن، أمّا أنّه نفر من قتل عبد العزيز فهذا غير مقبول.

بإفريقية منذ زمن عقبة والذي نجده الآن في الأندلس وقد أتى دون شكّ مع عرب إفريقية المصاحبين لموسى.

وبعد هذه الفترة الانتقالية رجعت الأندلس إلى نظر والي القيروان مع بعض الاستثناءات. ففي عهد سليمان، إلى حدود سنة ١٠٠هـ، يقول ابن العذاري "كانت الأندلس وطنجة إلى صاحب إفريقية"[1] وهكذا وجّه محمد بن يزيد الحُرّ بن عبد الرحمان عاملاً على البلد سنة ٩٩هـ. ومن جملة الاستثناءات تولية السّمح بن مالك من طرف عمر بن عبد العزيز[2]، وكان عمر يتدخّل كثيراً في سياسة الولايات حسب المصادر ولعلّ السبب في ذلك انتهاجه لسياسة جديدة يريد تطبيقها مع من يستثيق بِهِمْ. ودام عهده قليلاً إذ رجع يزيد بن عبد الملك إلى المناهج القديمة في تسيير الأمور. وبالتالي فإنّ والي إفريقية يزيد بن أبي مسلم هو الذي عيّن في ١٠٣هـ العامل عنبسة بن سُهَيْم وقد بقي إلى ١٠٧هـ[3]. ويأتي استثناء ثان في ١٠٩هـ حيث يعيّن هشام بن عبد الملك العامل مباشرةً.

القاعدة العامة المعمول بها هي تبعية الأندلس لوالي إفريقية، لكنّها لم تكن قاعدة قانونية مُمَأسَسَة إذ يتدخّل الخليفة في بعض الظروف في التّسميات، إلاّ أنّ التّعيين الخليفي لا يعني أنّ عامل الأندلس ينفلت تماماً مِنْ مراقبة والي القيروان أو أنّ خمس الغنيمة والخراج لا يوجّه إليه كي يوجّهها إلى الخليفة بدوره. بل إنّا لا نعلم شيئاً عن التنظيم الإداري وعن الجباية في الأندلس في تلك الفترة الأوّلية. فما زال هذا القطر أرض جهاد ولم تخمد تماماً المقاومة الفيزيغوطية ولا احتُلَّتْ كلّ المدن. إنّما من الأرجح أنّ الدّواوين دُوّنت فيما فُتح من الأرض حسب المنهج العربي

(١) البيان المغرب، ج٢، ص ٢٥؛ ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، طبعة بيروت، ص ٣٩؛ أخبار مجموعة، ص ٢٢.

(٢) البيان المغرب، ج٢، ص ٢٦؛ الرسالة الشريفية، في كتاب تاريخ افتتاح الأندلس، ص ٢٠٦.

(٣) البيان، ج٢، ص ٢٧.

في الفتوحات أي باتّباع ما هو معمول به قبلهم في بلد ما مع ضرورة نظام العطاء[1].

على كلٍّ، حُفظت لنا دنانير مضروبة في إسبانيا من ٩٣هـ إلى ٩٥هـ ومكتوبة باللاتينية وكلمة إسبانيا موجودة عليها وكذلك التقويم الهجري: *Hic solidus féritus in Spania, Anno XCIII, indictione* X[2].

في نفس الوقت، كانت تضرب الدنانير بإفريقية بنفس الكتابة المنقوشة: *Hic solidus feritus in Africa*[3]، قبل تعريب النقود. ذلك أنّ إسبانيا كانت في الماضي مقاطعة رومانية مهيكلة جداً وذات أهميّة بالغة فَاحتَفَظتْ حتّى بعد غزوها من البرابرة الجرمان بمؤسّساتها ومدنها وشخصيتها الإدارية والحضارية. وقد استرجع البيزنطيون قسماً منها وبالأخصّ الجنوب، وحتى الفيزيغوط كانوا أكثر الشعوب الجرمانية تطوّراً وحضارة. كلّ هذا، زيادة على الإمكانات الجغرافية من مثل اعتدال المناخ والوفرة النسبية للأنهار والمياه، وزيادة على كثافة الحضور العربي جعل فيما بعد من الأندلس أرض حضارة رفيعة وبامتياز.

إنّ كثافة الحضور العربي لم توجد من الأوّل بل كان العنصر البربري هو الغالب عددياً، على أنّ موجات الهجرة من إفريقية إلى الأندلس للجهاد والاستقرار تتالت لمدّة جِيلٍ من ٩٣ إلى ١٢٣هـ وكانوا يأتون مع كلّ والٍ جديد، والولاة عادة ما يكونون من عرب إفريقية. ثم إنّ الفتنة الخارجية - البربرية وقعت بالمغرب في سنة ١٢٢هـ وامتدّت إلى الأندلس في سنة ١٢٣هـ حيث ثارت المقاتلة من البربر بسبب هضم العرب لحقوقهم في الجهاد والغنيمة. وعند استفحال الفتنة بالمغرب، بعث الخليفة كلثوم بن عياض في جيش مكثّف من أهل الشام "وكان

---

(١) وديوان الجند، وهي مؤسّسات عربيّة.

(٢) Walker, *Catalogue*..., op. cit., p. 74 et pl. XI.

(٣) *Ibid.*, pp. 72-73.

على طلائعه بَلْجُ بن بشر القُشَيْري ابنُ عمّه"، وبلغ عدد الجيش ١٢٠٠٠ مقاتل، كما أنّ كلثوماً اصْطَحَبَ قسماً من أهل مصر وأهل طرابلس.
وبعد هزيمة العرب ومقتل كلثوم، حصل نزاع كبير بين بلج وعرب إفريقية على وادي مَثلَف كاد أن يؤدّيَ إلى نزاع مسلّح[1]، وسبب ذلك أنّ الإفريقيين ومعهم أهل مصر رفضوا لأهل الشام الاستقرار بالمغرب ومزاحمتهم على وجودهم ومزاياهم. صحيح أنّهم كلّهم عرب ومسلمون، لكنّ عاملَ الزّمن يلعب دوره بين إفريقيين انغرسوا على أرض إفريقية منذ عهد عقبة ثمّ حسّان بن النّعمان ثمّ موسى بن نصير وبين وافدين جدد من أهل الشام مسلّحين بالقوّة. هناك عنصر من "الوطنية" في هذا الصّراع أي تعلّق بأرض افتتحوها أو افتتحها أجدادهم ونشأوا فيها وكوّنوا فيها شبكة العلاقات الإنسانية فيما بينهم وقاعدة اقتصادية قد لا تتّسع إلى عدد أكبر.

ولم يكن هذا خاصاً بإفريقية بل هو شعور موجود في كافّة دار الإسلام حيث كان يَعْتَبر المقاتلة أو أبناؤهم أنّ كلّ قطر افتتحوه واستوطنوه هو قطرهم دون غيرهم من بلاد أخرى حيث يتعيشون منه: هناك أهل العراق وأهل الشام وأهل مصر وأهل خراسان. . . إلخ. من الممكن أنّ إفريقية لم تكن لتحتمل نزوحاً إضافياً كبيراً، ومن الأرجح أنّ أهلها ـ يعني دائماً العرب ـ تأصّلوا فيها أكثر من غيرهم في أقطار أخرى بسبب البعد عن الجذور الذي يخلق الحرص على تنظيم البقاء فيما هو منفى أبدي. وكان لبلج وأصحابه من أهل الشام وعدد من أهل مصر إمكانية الهجرة إلى الأندلس، وترسّخت هذه الفكرة في قلوبهم. لكنّ الأندلس كان بها أصحابها وأهلها وعليهم والٍ هو عبد الملك بن قَطَن الذي عُيّن للمرّة الثانية وكان فرع من آل فهر من أبناء عقبة مستقرّين بها ومن ذوي التأثير الكبير على المقاتلة العرب وعلى الوالي على حدّ سواءٍ،

---

(١) ابن العذاري، البيان المغرب، ج١، ص ٥٤ ـ ٥٥: وكان على رأس الإفريقيين حبيب بن أبي عبدة أو عبيدة.

ومنهم سيخرج يوسف الفهري المتغلّب على الأندلس في زمن الفتنة بين بني أميّة وبني العبّاس.

إذن رفض الوالي عبور بَلْج ورجاله[1] وأمهله عاماً، خوفاً منه إذ كانت بيده قوّة ضاربة عظيمة لن يستطيع مقاومتها كما أنّه لا يستطيع أن يرفض إلى الأبد دخولها، خاصّة وأنّ مسلمي الأندلس وعَرَبَهم محتاجون إلى مدد لتوسيع دائرة الجهاد ولتخويف البربر الذين ثاروا في ١٢٣هـ كما ذكرنا[2]. ثم إنّ الشعور بوحدة الأمّة وتضامنها لم تطفئه تماماً المصالح المحليّة بصفة عامّة وفي ثغر جهاد عظيم مثل الأندلس بصفة خاصّة. ولذا عبر بلج في سنة ١٢٣هـ مع شَامِيِّيه وفي المراكب التي أرسل بها والي الأندلس[3]. وهذا حدث كبير سيؤثّر على تاريخ البلاد سواءً في العاجل وأكثر من ذلك في الآجل. ففي العاجل، ما كان يتخوّف منه الوالي عبد الملك بن قطن وقع، فقُتل الوالي من طرف أهل الشام[4] وهم عشرة آلاف من المقاتلة وتولّى بلج بن بشر مكانَه تغلّباً على الأندلس وحدث قتال بين عرب الأندلس القدامى وبين جيش بلج رفضاً لتغلّب عناصر جديدة، بسبب خصوصية كلّ عنصر، وخوفاً من المزاحمة على التسلّط على البلد وعلى الغنيمة والأموال. ومات بلج بعد سنة، في ١٢٤هـ. كلّ هذا في خلافة هشام، في آخرها بالضبط، حيث بدت حتى في المركز إرهاصات الفتنة الثالثة وهي أزمة خلافات في الشام ذاتها ـ قاعدة الخلافة ـ بين اليمنية والقيسية وداخلَ البيت الأموي ذاته.

وفي سنة ١٢٥هـ تولّى أبو الخطّار الكلبي بتعيين من والي القيروان[5] وبطلب من أهل الأندلس الذين فزعوا إلى الشرعية خوفاً من

---

(١) **البيان المغرب**، ج٢، ص ٣٠.

(٢) م.ن، ص ٣٠.

(٣) م.ن، ص ٣٠ ـ ٣١؛ **الكامل**، ج٥، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

(٤) **البيان المغرب**، ج٢، ص ٣٢.

(٥) هو آخر من عُيّن من طرف والي إفريقية والمغرب: **البيان المغرب**، ج٢، ص ٣٣؛ **الأخبار المجموعة**.

الفتنة[1]. لكنّ الفتنة حصلت على كلّ حال، إذ نقل أهل الشام إلى الأندلس صراعاتهم الذاتية بين المضريّة واليمنية، فثار الصُمَيْل بن حاتم مع المضريّة وأزاح أبا الخطّاب وحصلت فتنة بين قيس/مضر واليمن بل ومعركة كبيرة بين أبي الخطّاب الوالي ويمنيّيه وبين الصُميل ومُضَرِيّيه وهي يوم "شَقُنْدَة" التي يصفها ابن العذاري بـ "يوم عظيم"[2].

لكنّ أبا الخطّاب هذا، قبل أن يُغلَب، فرّق أهل الشام في الكُوَر على الصفة التي وُجِدوا عليها في بلادهم أي استيطانهم في الأجناد. فوضع مَنْ أصلهم جند دمشق في إلْبيرة وأهل الأردن في رَيَّة وأهل فلسطين في شذوذة وأهل حمص في إشبيلية وأهل قِنَّسرين في جَيّان وأهل مصر - وقد دخل عدد منهم مع بلج - في باجة. وهذا التوزيع مهمّ لأنّه سيخفّف من خصوصية أهل الشام ككتلة وككلّ وسيلعب دوراً كبيراً في المستقبل في تعريب الأندلس وفي جعلها بلداً تواجدت فيه كلّ البطون والقبائل العربية. فـ **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم، وقد كُتبت في القرن الخامس الهجري، تأتي على كلّ القبائل والعشائر العربية في حدّ ذاتها وتُبرز لنا أنّ أغلبها إذا لم يكن كلّها ممثّلة في الأندلس وفي كلّ صقع من أصقاعها. فالحضور العربي سرى في شرايين الأندلس مع كلّ ما يحمله من لغة وثقافة وأشعار وحضارة وتجربة طويلة على أرض قلب الخلافة في دمشق والشام. لكنْ في فترة أولى حمل هذا العنصر معه نزاعاته فلم تعد هذه تستعر بين النازحين القدامى الإفريقيين والجدد الشاميين، بل بين كلّ قيس وكلّ اليمن وهو نزاع لا معنى له في الأندلس سوى أنّ المقاتلة حملوا معهم الصّراع في أذهانهم. لقد كان تَعِلَّةً لرهانات أخرى كالمطامع والمطامح والنّزوع إلى الفتنة والفوضى من طرف جند حافظوا على تركيبتهم القبلية أو بالأحرى ما فوق القبلية حيث إنّ قيساً مجموعة قبائل وكذلك اليمن، والذّاكرة التي تحفظ النّزاع مترسّخة في

(1) م.ن، ص ٣٤: «واجتمع على أبي الخطّار أهل الشام وعُرْب البلد ودانت له الأندلس».

(2) م.ن، ص ٣٦.

تاريخية الشام الخاصّة[1].

بعد الفتنة، اجتمع أهل الأندلس على تولية يوسف بن عبد الرحمان الفهري أخي حبيب بن عبد الرحمان[2]، وبقي يوسف في الحكم إلى مَجيء عبد الرحمان الدّاخل. إنّ طول مدّته مأتاها كَوْنه قرشياً ومبدئياً فوق الأحزاب ومن سلالة عقبة بن نافع ومن أسرة عربية إفريقية هي رأس عرب هذه الولاية، وقد تغلّب أخوه على إفريقية عشر سنوات. لقد بقي يوسف مدّة طويلة تمادت إلى ما بعد مجيء عبد الرحمان الدّاخل لأنّه حاربه وحاول منعه من الوصول إلى السّلطة[3]، وكان الصُميل رأسُ مضرية الشّام يسانده مع أنّه قابل على المَكْرِ به، لكنْ من الواضح أنّ الفهري له نصيب من المشروعية لدى أهل الأندلس كان يفقدها الصُمَيل.

وشهدت الفترة سنوات قحط ومجاعة وانتفاضات عديدة من القوّاد وكأنّهم ينزعون إلى انتصاب نوع من الفيودالية. هل كان ممكناً مع الفهري أن تفوز الأندلس باستقلالها وتكوين ذاتها. لقد حاولت ذلك إفريقية مع فهريّ آخر دون نجاح، في هذه الفترة بالتدقيق لانعدام وجود حاجز بينها وبين مصر، أهمّ الولايات الغربية. لقد كانت الأندلس أبعد ومقطوعة بالبحر، لكنْ فاقدة تماماً للاستقرار ولشرعية مقبولة تَلْتَئِمُ حولها. سيأتي عبد الرحمان الأموي بهذا المبدأ ـ فهو أموي وابن خلفاء ـ مبدأ الشرعية وإمكانية تأسيس سلالة حاكمة مقبولة من الجميع وخصوصاً من أهل الشام. فوجود هؤلاء كان له تأثير بالغ. لكنّ عبد الرحمان كان عليه أن يقاوم كثيراً الثورات العسكرية، بل أمضى أكثر عهده في ذلك[4]، ولعلّ

---

(١) في هذا الصدد، انظر: الطبري، تاريخ، ج٦؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج٤، ص ١٤٩، ص ٣٠٦ ـ ٣٣٣.

(٢) البيان المغرب، ج٢، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) البيان المغرب، ص ٤٤ ـ ٤٧، ٤٨ ـ ٥٠؛ الكامل، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٦.

(٤) البيان المغرب، ص ٥١ وما بعدها؛ زيادة على انتفاضات القادة، ظهرت ثورة كبيرة للبربر وعلى رأسها شَلَقا أعيت عبد الرحمان مدّة سنوات: الكامل، ج٥، ص ٦٠٥.

من أسباب ترسّخ الإمارة الأموية مع هشام ابنه والحكم حفيده، وجود حاجز بعد تكوّن إمارة سِجلماسة وبالأخصّ إمارة الأدارسة يحميه من الجحافل العبّاسية. في كلّ الغرب الإسلامي، من إفريقية إلى الأندلس، كان نموّ الفكرة الأسروية والأميرية واضحاً وسيأتي دور مصر فيما بعد مع ابن طولون، لكنّ الخلافة استرجعت مصر في عهد المأمون.

إنّ تفجّر أزمة كبيرة في آخر خلافة هشام بن عبد الملك لم يَطُلْ فقط قلب الإمبراطورية، الشّام والعراق وخراسان والحجاز، بل كلّ البلاد الإسلامية لأنّ الأزمة لم تكن فقط انتقال الحكم من أسرة إلى أخرى، بل كان وراء تلك "الدّولة" ـ أي التّغيّر ـ قوى كبيرة وعميقة تفجّرت بهذه المناسبة: إيديولوجيات، مطامح جماعات عرقية أو سياسية ـ دينية، أو مطامع بسيطة من أولي البأس والمقدرة. وقد تلتحم هذه القوى مع بعضها البعض، كالبربر والحسني إدريس في المغرب الأقصى والبربر وبني مِدْرَارٍ ثمّ الرُّستميين، والأموي وجيش الشّام المهاجر إلى الأندلس، والأغلبي وأهل إفريقية الطّامحين إلى الاستقلالية. إنّ المغرب والأندلس ـ أي الغرب المتأسلم الشّاسع ـ كان يَرْنُو إلى هيكلة الذّات والدّخول في التاريخية. إنّ النّزوع إلى المشاركة في الحكم من أبناء فارس أعطى له العبّاسيون حقّه في صلب الدولة ذاتها، والشّعوب المغلوبة الأخرى من أولي البأس مِثْل البربر التفّت حول قادة من أبنائهم كرؤساء الخوارج أو حول رموز كَارِيزْمية مثل الحسني إدريس. أمّا في الأندلس، فالعناصر الإفريقية القديمة وجيش أبناء الشام النازحين والقليل من أهل مصر لم يكن لهم أن يلتقّوا إلاّ حول مبدأ أسروي كَانُوا تعوّدوا عليه وهم بنو أمية، وَبَعْدُ فَهُمْ معرّضون دائماً لجهاد متواصل.

مع هذا، فإنّ إطلاق طاقات التمرّد والعنف ولّد في منعطف المائة والثلاثين (١٣٠هـ) حركات انتفاضية لم تنضب أبداً طيلة قرن أو أكثر، سواء في إفريقية ما قبل الأغالبة أو في زَمَنهم أو في الأندلس قبل الأمويين وفي ظلّ حكمهم. كلّ عهد هذه الإمارات ممتلئ بثورات القوّاد والجند،

وفي كلّ مرّة كان الحكم القائم يتغلّب عليها. من الممكن أن وجدت نزعة إلى الاستقلالية في الوحدات الصغيرة، مثل ما سيحصل في الغرب المسيحي ومثل ما سيحصل زمن السلاجقة في الشّرق فيما بعد. لكن ما دام الحكم المركزي قادراً على إخمادها بالعنف المنظّم والقوّة المستديمة، فهي تتكرّر لكي تُغلَب. ومتى ما ضعف الحكم فالإمارات المشتّتة تنبثق وتستَفحِل. هذه قاعدة عامّة لا تخُصّ الغرب الإسلامي فقط ولا حتّى دار الإسلام، بل هو التاريخ وعمله التّحتي إذ ذاك في تمخّض. ولأسلوب الحكم وبنية الاقتصاد والمواصلات وشكل الحضارة في زمن ما قبل الحداثة علاقة وطيدة بذلك. إنّ الأشكال والهَيَاكِلَ السياسية تمرّ ولا تبقى طويلاً، لكنّ هذه الفترة المدروسة، على الرّغم من صخب الأحداث أو بسبب ذلك، وهي فترة تمتدّ على قرن ونصف من التولّد الصّعب الأليم، أقحمت المغرب الإسلامي والأندلس في مصير جديد سيبقى أو ستبقى أسسه الثابتة، وهذه الأسس طويلة المدى والتأثير: وهي اللّغة والدّين والحضارة، وكلّها ثوابت إذا رُسّخت يستحيل تقريباً اقتلاعها.

لقد أطرد الإسبان بعد سبعة قرون العرب المسلمين من الأندلس تماماً. وهو أمر طبيعي لأنّ الإسبان كانوا يتّكئون على مجال أوروبي متّسع جداً، ولأنّ المسيحية البابوية كانت حادّة وشرسة. لكنّ المسلمين أيضاً التجأوا إلى دار الإسلام القريبة وهي المغرب لكي يثروه بعطائهم. وبقي المغرب متمحوراً على ذاته موحّداً كمجال جغرافي، كذاكرة لتاريخ مشترك، كتنويعة من حضارة الإسلام الكبرى، كانتماءٍ ديني.

كل هذا انطلق من فترة ـ رحم كانت قاسية في الأوّل على المغلوبين، أبرز فيها العرب الفاتحون مقدرة هائلة على التّعنّت في البقاء وعلى التّنظيم الصارم، كما على الاختراق في الأعماق، في الصحاري النائية والجبال الشامخة، اختراق هذا العالم الممتدّ بأسلوب لم يعرف قطّ قبل ذلك، لا من طرف القرطاجنين ولا من طرف الفندال ولا حتى من

طرف الرومان. والمغرب بعدُ، خلافاً للأندلس، متّصل فضائياً بأرض الإسلام أُفُقِياً، إنما قاعدته الاقتصادية لم تكن لتخوّل له بناء حضارة لامعة مثلما حصل في الأندلس، وفي مصر الفاطميين، وفي العراق وخراسان لمدّة معيّنة. كما أنّه كان فاقداً في جناحه الغربي، فيما وراء الزّاب، لتقليد تاريخي وحضاري.

ملحق :

المصادر الكتابية
للمغرب ومصر والقارة
الإفريقية إلى حدود العصر الحديث

إنّ مفهوم المصادر المكتوبة شاسع إلى حدّ يصبح مبهماً. فإذا ما قُصد بالمكتوب كلّ ما يوصل الصوت والحسّ، تصبح الشهادة المكتوبة تضم الرسوم المحفورة على الصخور والأقراص والقطع النقدية... وباختصار كل ما من شأنه أن يحفظ اللغة والفكرة بقطع النظر عن الحامل[1]. وهذا الاتساع قد يحدو بنا إلى أن نقحم في ميداننا العملة وعلم النقائش وسائر العلوم «المساعدة» التي أصبحت في الحقيقة مستقلّة عن دائرة النص المكتوب، لذلك سنحصر بحثنا على ما هو مخطوط أو مطبوع في علامات متفق عليها مهما كان حاملها سواءً بردي، رقّ، عظم أو ورق. ويمثل هذا في حد ذاته حقلاً شاسعاً للبحث والتأمل، وذلك لأنه يمثل أولاً حيّزاً زمنياً يبتدئ باختراع الكتابة وينتهي على عتبة الأزمنة الحديثة (القرن الخامس عشر الميلادي)، ثم لأنه يتفق مع قارّة بأكملها أين تجمّعت وتلاحقت حضارات شتى. وأخيراً لأن هذه المصادر وقع التعبير عنها بلغات مختلفة وقد تطوّرت في تقاليد متنوعة فكان لها أنماط متعدّدة.

سنعالج ما تطرحه هذه المصادر من مشاكل عامّة (التحقيب، والتقسيم إلى مناطق والتصنيف) قبل أن نقيّمها تقييماً نقدياً.

المشاكل العامّة

إلى حدّ الآن لم توجد دراسة شاملة للمصادر المكتوبة لتاريخ إفريقية، وبسبب التخصّص حسب الأزمنة أو المناطق، بقيت الدّراسات القليلة المنجزة مرتبطة بميادين متقطعة من البحث العلمي، فكانت مصر الفرعونيّة مثلاً ميداناً لدارس الحضارة المصريّة القديمة، ومصر البطيلمية

(١) A. Dain, 1961, p. 449.

والرّومانية ميدان الباحث الكلاسيكي، ومصر الإسلامية ميدان الباحث في الإسلاميات. فهذه ثلاث فترات وثلاثة اختصاصات تدور في مدارات أكثر اتساعاً (العالم الكلاسيكي والإسلام). وحدث نفس الأمر في بلاد المغرب، إذ اعتبر المهتم بالعالم البونيقي مستشرقاً وكلاسيكياً في نفس الوقت، في حين اعتبر المهتم بالبربر هامشيّاً وغير قابل للتصنيف. وتتداخل اللغات والاختصاصات المختلفة في ميدان إفريقية السّوداء المتنوّع هو أيضاً، إذ توجد مصادر كلاسيكية، ومصادر عربية، وأخرى إفريقية تحديداً، غير أنّه إذا ما وجدنا نفس الثلاثية في شمال الصحراء فإنّ هذه ليس لها نفس الأهمية ولا مدلول مماثل. توجد منطقة شاسعة أين لم توجد مصادر مكتوبة قبل القرن الخامس عشر ميلادي. بالنسبة لما تبقى من المناطق، يمكن أن يكتسب مصدر عربي يتعلّق ببلاد المغرب، بدرجة ثانية أهميةً أساسيّة فيما يتعلق بحوض النيجر. إن المؤرّخ المختص في إفريقية السّوداء، عندما ينكبّ على وثيقة مكتوبة بالعربية، لا يتعامل معها بنفس الطريقة التي يتعامل معها المؤرخ المختص في بلاد المغرب، ولا نفس طريقة تعامل مؤرخ الإسلام بصفة عامّة.

يترجم هذا التقاطع والتداخل التركيبة الموضوعية لتاريخ إفريقية، وكذلك توجّه علم التاريخ الحديث منذ القرن التاسع عشر. إنه حدث بالفعل أن أدمجت مصر في العالم الهلّنستي، ثمّ في الإمبراطورية الرومانية، وبعدها البيزنطيّة ثم لمّا دخلت في الإسلام أصبحت موطنه المشع. وقد حدث بالفعل أن نظر الكلاسيكيون إلى تاريخ إفريقية Africa على أساس أنّه صورة من تاريخ روما، وأن إفريقية قد ترسّخت بعمق في مصير الرّومنة، غير أنه كذلك حقيقي أن يكون مؤرخ إفريقية الرّومانية المعاصر نفسه مؤرخاً للحضارة الرومانية قبل أن يكون مؤرخاً لإفريقية وأن يخرج القسم الإسلامي من حقل اهتماماته العلمية (الإبستمولوجية).

إن إدراك تاريخ إفريقية إذن باعتباره كلاً، وأنْ نُلقي عليه في هذا

المسعى نظرة على المصادر المكتوبة، يبقى مهمّة دقيقة وصعبة بصفة خاصة.

مشكل التحقيب

في دراسة المصادر المكتوبة، نتساءل كيف يمكننا تبرير الانقطاع الموجود في بداية القرن الخامس عشر. أيحدث ذلك في البنية الداخلية للمجموعة الوثائقية التي بحوزتنا - والتي رغم الخلافات الثقافية والزمنية - حافظت على بعض الوحدة، أم عن طريق حركة التاريخ ذاته والتي يجمعها مع العصور القديمة والقرون الوسطى في زمن طويل واحد يفصل بينها وبين العصر الحديث المتميّز في خصوصيته؟ في الحقيقة تتماسك الحجّتان وتتكاملان، فالمصادر القديمة والوسيطة تختصان بالكتابة الأدبية، وهي شهادات واعية في معظمها تُسمّى حوليات، أخباراً، رحلات أو جغرافيا. بينما وانطلاقاً من القرن الخامس عشر، أصبحت الوثائق الأرشيفية (وثائق الأرشيف) والشهادات غير الواعية كثيرة. ومن جهة أخرى إذا كان الانتشار المسيطر في هذه الفترة يعود إلى المصادر الكلاسيكية والعربية، فإنه وانطلاقاً من القرن الخامس عشر نضبت المصادر العربية، في حين برزت في حقل الشهادات الوثيقة الأوروبية (الإيطالية، والبرتغالية. . . إلخ)، وفيما يتعلق بإفريقية السوداء، ظهرت الوثيقة الأهلية.

ويعبّر هذا التغيير في طبيعة المصادر ومصدرها أيضاً عن تحوّل في المصير التاريخي الحقيقي لإفريقية. إن القرن الخامس عشر هو قرن التوسّع الأوروبي[1]، إذ برز البرتغاليون سنة ١٤٣٤ على سواحل إفريقية

---

(١) يقترح موني R. Mauny تاريخ ١٤٣٤، وهو تاريخ التوسع البحري البرتغالي في إفريقية السوداء:

«*Le Problème des Sources de L'histoire de L'Afrique noire jusqu'à la colonisation européenne*», in: *XII Congrès international des Sciences historiques*, Vienne, 29 Août-5 Septembre, 1965, II, *Rapports*, Histoire des continents, p. 178.

انظر أيضاً موني: R. Mauny, 1961, *op. cit.*, p. 18.

السوداء، وأقاموا قبل ذلك بعشرين سنة (١٤١٥) في سبتة[١]. وظهر بالنسبة إلى الشريط السّاحلي المتوسطي والإسلامي لإفريقية (بلاد المغرب ومصر)، فصل بين فترتين تاريخيتين منذ القرن الرابع عشر، عندما أحسّ هذا العالم بتأثيرات التوسع البطيء للغرب كما أحسّ ـ من دون شكّ ـ بعمل القوى الذاتية للانحلال. لكن القرن الخامس عشر كان حاسماً، لأنه نضبت خلاله مصادر الشرق الأقصى للتجارة الإسلامية التي انتهى هكذا دورها فيما بين القارات. ومن هنا فصاعداً سقط إسلام إفريقية المتوسطية على منحدر انحطاط ما فتئ يتفاقم. وشرط أن يكون مرناً فإنّ وضع النهاية الفاصلة في القرن الخامس عشر يجد ما يبرّره بإسهاب. ولكن لعل يمكن أن نبرر هذه النهاية أكثر إذا ما أخرناها بقرن (بداية القرن السّادس عشر). هكذا سوف نفكك الفترة موضوع الدراسة إلى ثلاثة مقاطع رئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار ثنائية حتمية التنوع والتوحد.

ـ العصور القديمة إلى حدود ظهور الإسلام: من الإمبراطورية القديمة حتى ٦٢٢م.

ـ العصر الإسلامي الأول من ٦٢٢م إلى منتصف القرن الحادي عشر (١٠٥٠).

ـ العصر الإسلامي الثاني من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر.

من المؤكد هنا أن مفهوم العصور القديمة لا يُشبه المفهوم المعتاد بخصوص العصور القديمة للتاريخ الغربي من حيث إنه لا يتطابق إلا جزئياً مع العصور القديمة «الكلاسيكية». فهي لا تنتهي بهجومات البرابرة وإنما باقتحام الفعل الإسلامي. لقد مثّل الإسلام بفضل عمقه وسعة تأثيره قطيعة مع الماضي، هذا الماضي الذي يمكن نعته بالعتيق أو بما قبل التاريخ أو بما قبل تاريخي حسب المناطق. وفي الحقيقة أيضاً إنّ معظم مصادرنا منذ العهد الهلنستي مكتوبة باليونانية واللاتينية.

---

(١) Laroui (A), 1970, p. 218.

وإذا ما لزم علينا اعتبار القرن السابع الميلادي وقرن ظهور الإسلام والمصادر العربية، بداية عصر جديد بحكم بنية الوثائق وحركة التاريخ الشاملة، فإن الاستمرار الإسلامي يتطلب في حدّ ذاته أن يُقسّم إلى فترتين. أمّا الأولى فتبدأ من الفتح إلى منتصف القرن الحادي عشر، وأما الثانية فمن القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر. ففي إفريقية شمال الصّحراء يوافق الطّور الأول تنظيم هذه المنطقة حسب النمط الإسلامي وربطها بإمبراطورية متعدّدة القارات (خلافة أموية وعباسية وفاطمية). وأما الطور الثاني فقد شهد مقابل ذلك مبادئ محليّة للتنظيم. وفي نفس الوقت ومن وجهة نظر حضارية، حدثت تحولات عميقة. فبالنسبة إلى بلاد المغرب، مثّل منتصف القرن الحادي عشر فترة نشأة الإمبراطورية المرابطية، واسترجاع بني زيري لحكمهم الذاتي ونتيجته الطبيعية المتمثلة في زحف الهلاليّين. وفي مصر تحدث القطيعة السياسية بعد ذلك بقرن مع الأيوبيين، على أنّ في هذا العصر، شهدت المراكز الحيّة للتجارة الكبرى الانتقال من الخليج الفارسي إلى البحر الأحمر، فقامت بالتدريج شبكة للتبادل على صعيد عالمي كان لها الأثر البالغ.

وفي جنوب الصحراء وخلال القرن الحادي عشر أيضاً، تطوّرت علاقات دائمة مع الإسلام وخاصة على الصعيدين التجاري والديني.

إن المادة الوثائقية في حدّ ذاتها تتغيّر ملامحها، فإذا كانت كميّاً غزيرة ومتنوّعة، فإنها كيفيّاً وكلما انحدرنا في الزمن إلا واعترضتنا في إفريقية المتوسطية مصادر غير واعية (وثائق أرشيف، فتاوى قضائية) ومعلومات دقيقة فيما يتعلّق بإفريقية السوداء.

المجالات الإثنية ـ الثقافية وأنماط المصادر

لا يكفي تصنيف المصادر حسب الفترات التاريخية لوحدها، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار تمفصل إفريقية إلى مناطق إثنية ـ ثقافية أين تلعب عديد القوى لتميّز بين المناطق بصفة خاصة، وكذلك بخُصوص

تصنيف المصادر التي بحوزتنا من وراء الفترات التاريخية والفروقات الفضائية.

ولمعالجة النقطة الأولى، يمكن أن يَستهوينا رأساً إقامة تمييز أوّلي بين إفريقية شمال الصحراء ـ البيضاء ـ التي تعرّبت وأسلمت، وتأثرت في أعماقها بالحضارات المتوسطية ما أدى إلى زوال إفريقيتها، وإفريقية جنوب الصّحراء ـ السّوداء ـ والإفريقية إلى أقصى الحدود والتي تحظى بخصوصية إثنية تاريخية متميّزة. في الحقيقة ودون إنكارالثقل التاريخي لمثل هذه الخصوصيات، فإن الفحص التاريخي المعمّق يكشف لنا عن خطوط فصل أكثر تعقيداً وأشدّ تبايناً. لقد عاش مثلاً السودان السينغالي والنيجري في اتحاد وثيق مع المغرب العربي ـ البربري، فكان أقرب على مستوى مصادره إلى بلاد المغرب منه إلى عالم البانطو Bantu، وحدث نفس الأمر بالنسبة إلى السودان النيلي في علاقته بمصر، والقرن الشرقي لإفريقية في علاقته بالعربية الجنوبية. هكذا إذن يستهوينا أن نُقابل بين إفريقية المتوسّطية والقاحلة وتلك التي تنبت فيها السّافانا والمشتملة على بلاد المغرب ومصر وبلاد السودان وأثيوبيا والقرن الإفريقي والساحل الشرقي إلى حدود جنزيبار، وبين إفريقية أخرى إيحائية مداريّة واستوائية تتكوّن من حوض الكونغو والساحل الغيني ومجال الزَنْبَاز ـ لِنبوبو ومنطقة ما بين البحيرات، وأخيراً بين إفريقية الجنوبية.

في الحقيقة تبرز هذه المفاضلة الثانية إلى حدّ كبير بمقياس الانفتاح على العالم الخارجي، وكذلك بأهمية التسرّب الإسلامي. إنّ حالة المصادر المكتوبة تؤيّد الواقع الحضاري حيث تقابل بين إفريقية تتوفّر فيها هذه المصادر بغزارة ـ مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التدرج من الشمال إلى الجنوب ـ وإفريقية تفتقد تماماً إليها على الأقل بالنسبة إلى الفترة المدروسة، غير أن الاعتبار المزدوج للانفتاح على الخارج وحالة المصادر المكتوبة يمكن أن يسقطنا في أحكام تقييمية من شأنها أن تسدل

حجاباً قائماً على نصف إفريقية تقريباً (إفريقية الوسطى والجنوبية).

وقد لفت عديد المؤرخين الانتباه إلى خطورة «الرجوع إلى المصادر العربية» التي يمكن أن تجعلنا نعتقد ـ بتأكيدها على المنطقة السودانية ـ أنها المنطقة التي كانت مهد الحضارة والدولة المنظَّمة[1]، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً. ولكن يجب أن نعترف منذ الآن، أنه إذا ما وُجد رابط بين حالة حضارة ما وواقع مصادرها، فإن هذا الرابط لا يمكن أن يكون حكمه حكماً مسبقاً لحركة التاريخ الحقيقي. إن المؤرخ الموضوعي لا يمكن له أن يسمح لنفسه بالأحكام القيميّة انطلاقاً من المادة الوثائقية، ولكنه لا يمكنه أيضاً أن يتغاضى عمّا توفره هذه المادة بحجّة الإفراط الممكن في الاستغلال.

إذا كان بمقدور التاريخ العام المغطّي لكامل الفترة الزمنية التاريخية، والمعتمِد على كل المادّة الوثائقية المتوفرة أن يعطي نفس الأهمية إلى حوض الزايير كما إلى حوض النّيجر أو مصر، فإن الدراسة المحدّدة بالمصادر المكتوبة إلى حدود القرن الخامس عشر لا يمكنها ذلك.

بناءً على كل الملاحظات التي قدمناها، يمكننا القيام بهيكلة الجهات الآتية:

أ ـ مصر، برقة والسودان النيلي.

ب ـ بلاد المغرب بما في ذلك الشريط الواقع شمال الصحراء، والمناطق الواقعة في أقصى الغرب ومنطقة طرابلس وفزّان.

ج ـ السودان الغربي بمعناه الواسع أي إلى حدود بحيرة التشاد في اتجاه الشرق، والذي يضم جنوب الصحراء.

د ـ أثيوبيا وأريتريا والقرن الشرقي والساحل الشرقي.

هـ ـ ما تبقى من إفريقية ويعني ذلك خليج غينيا وإفريقية الوسطى وجنوب إفريقية.

---

(١) Hrbek, 1965, t.V, p. 311.

إن مثل هذا التصنيف من شأنه ألا يُعارض بين إفريقية شمال الصّحراء وإفريقية جنوب الصّحراء، ومن شأنه كذلك أن يهيكل القارة حسب الصلات الجغرافية والتاريخية الموجّهة من منظور إفريقي، لكنّه يأخذ بعين الاعتبار بصفة خاصّة خاصية المصادر المكتوبة التي بحوزتنا. لقد كانت إفريقية الوسطى والجنوبية بالرغم من أهمية تراثها الحضاري شديدة الفقر فيما يتعلق بالمصادر مقارنة مع أصغر جزء من المناطق الأخرى (مثل فزان أو أريتريا).

ومن جهة أخرى ليس هنالك أي شك، أنه يوجد علاوة على التضامن العام الذي يربط بين مصادر إفريقية المعروفة، يوجد تضامن محدّدٌ وأكثر وضوحاً لمعلوماتنا عن كل واحدة من المناطق المحدّدة. لذلك لا بدّ إذن من استعراض النصوص المقسّمة في آن واحد حسب الحقب الزمنية وحسب المناطق، مع الاعتراف المسبق أنه من فوق المجالات ـ وبدرجة أقل ـ من فوق الحقب التاريخية، أنّ هذه المصادر المنحصرة في بعض اللغات، وفي بعض الأنواع المحدودة، لا تأتي إلينا دائماً من المجال الذي تتطرّق إليه، ولا هي معاصرة للأحداث التي تصفها.

تصنيف المصادر المكتوبة

أ ـ إن اللغات التي وصلت بها إلينا وثائقنا متعدّدة، ولكن ليس لها جميعاً نفس الأهمية. والأكثر استعمالاً منها هي التي نقلت إلينا أكثر كمية من الأخبار وهي المصرية القديمة والبربرية واللغات الأثيوبية والقبطية والسّواحلية والهوسا والفُلفد. وكانت اللغات الأكثر إنتاجاً هي اللغات ذات الأصل غير الإفريقي مثل الإغريقية واللاتينية والعربية، حتى وإن قبلت العربية على أساس أنها اللغة القومية لكثير من شعوب إفريقية.

إذا ما صنفنا الوثائق حسب الترتيب الذي يأخذ بعين الاعتبار حجم المعلومات ونوعيتها سنحصل على القائمة التقريبية التالية بدءاً بالعربية ثم الإغريقية ثم اللاتينية فالمصرية القديمة (الكَهَنوتية والشعبية) فالقبطية فالعبرية

فالآرامية فالأثيوبية فالإيطالية فالسّواحلية فالفارسية ثم الصينية. . إلخ.

زمنياً، تمثل مصادرنا المكتوبة الأولى برديات كهنوتية مصرية تعود إلى الإمبراطورية الحديثة، ولكن تدوينها الأول يعود إلى بداية الإمبراطورية الوسطى (بداية الألف الثاني وخاصة البردية المعروفة بعنوان «تعليم للملك الميريكاري»[1]). ولدينا بعد ذلك بردية الإمبراطورية الحديثة والأُستراكا Les ostraka وهي دائماً بالمصرية الكهَنوتية، والمصادر اليونانية التي تعود إلى القرن السابع قبل الميلاد، وهي تتواصل دون انقطاع إلى عصر متأخر يتفق تقريباً مع التوسع الإسلامي (القرن السابع ميلادي)، والمصادر العبرية (التوراة) والآرامية (يهود فيلة) التي تعود إلى فترة السلالة السادسة والعشرين، والنصوص الشعبية التي تعود إلى العصر البطليمي، والأدب اللاتيني، والأدب القبطي (باللغة المصرية ولكن المستعمِلة للأبجدية الإغريقية التي تمّ إثراؤها ببعض الحروف) والتي بدأ استعمالها منذ القرن الثالث الميلادي والعربية والصينية[2]. وربما الفارسية والإيطالية ثم الأثيوبية التي يعود أقدم نصوصها المكتوبة إلى القرن الثالث الميلادي[3].

ب ـ المصادر التي بحوزتنا المرتبة حسب النوع، وتتوزع إلى مصادر إخبارية ومصادر أرشيفية. وقع تدوين الأولى منها بوعي قصد ترك شهادة، بينما تساهم الثانية منها في الحركة العادية للحياة البشرية. فيما

---

(١) Golenischeff, *Le Papyrus Hiératique*, N° 1115. 1116A et 1116B, *de L'Ermitage Impérial à Saint Pétersbourg*, 1913; Le No 1116A.

وقد ترجمه غاردينر Gardiner في: *Journal of Egyptian Archeology*, Londres, 1913.

وفي هذا الصدد انظر: E. Drioton et J. Vandier, 1962, p. 226.

(٢) يوجد نصّ صيني يعود إلى النصف الثاني من القرن الحادي عشر، غير أن المصادر الصينيّة التي ما زالت تتطلب الاستكشاف تخص القرن الخامس عشر فيما يتعلق بالساحل الشرقي لإفريقية. ويمكن أن نحيل أيضاً على الأعمال التالية:

J.J.L. Duyvendak, 1949; F. Hirth, 1909-10; T. Filesi, 1962; Libra, 1963; P. Wheatley, 1964.

(٣) Sergew Hable Selassie, 1967, p. 13.

يخص إفريقية وباستثناء مصر، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار بلاد المغرب، فإن المادة الوثائقية المكتوبة تتمثل في المصادر الإخبارية وحدها تقريباً وذلك إلى حدود القرن الثاني عشر ميلادي. وهي تغطي الفترة القديمة والعصر الإسلامي الأوّل. وانطلاقاً من القرن الثاني عشر، ظهرت وثيقة الأرشيف ببلاد المغرب رغم أنها ظلّت قليلة (سجلات موحدية، فتاوى واستشارات قضائية من العصر الحفصي)، وأصبحتْ هذه الوثائق أكثر وفرة في مصر في عصر الأيوبيّين والمماليك (القرن الثاني عشر ـ القرن الخامس عشر ميلادي).

وكانت مخطوطات الأديرة الأثيوبية في هذه الأثناء تضم ملاحِقَ لوثائق رسمية، غير أن هذا النوع من النصوص ظل غائباً فعلياً فيما يتعلق بباقي إفريقية خلال الفترة التي تعنينا بالدرس[1]. وفي كل الأحوال، كانت هنالك سيطرة مطلقة للمصادر الإخبارية، وبروز أو تطور نسبي لمصادر الأرشيف انطلاقاً من القرن الثاني عشر ميلادي في إفريقية المتوسطية، والتي كانت غائبة تقريباً كلياً في إفريقية السوداء، ولكن وبصفة عامة هناك زيادة جوهرية للمادة الوثائقية بعد القرن الحادي عشر إلى أن بلغت الحدّ الأقصى بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر. هذه هي الخطوط التي تميز فترتنا.

يمكن إحصاء أنواع المصادر كما يلي:

المصادر الإخبارية

- روايات وحوليّات.
- مصنفات جغرافية ورحلات، ومصنفات علماء الطبيعة.
- مصنفات فقهية ودينية سواء تعلّقت بالقانون الشرعي والكتب المقدّسة أو المناقب.

---

(١) لدينا محارم وهي رسائل صادرة عن ملوك بورنو Bornou، وتعود إلى نهاية القرن الحادي عشر، ومنها محرّم أمّ جِلمي ومحرّم عائلة ماصبرما، انظر في هذا الصدد: R. Mauny, 1961 et H. Palmer, 1928, t. III, p. 3.

ـ كتب أدبية صرفة.

مصادر الأرشيف

ـ الوثائق الخاصة: رسائل أسرية، ومراسلات تجارية.. إلخ.

ـ وثائق رسمية منبثقة عن الدولة أو عن ممثليها مثل المراسلات الرسمية والمراسيم والرّخص الملكية والنصوص التشريعية والجبائية.

ـ الوثائق الفقهية ـ الدينية.

ما نلاحظه أن المصادر الإخبارية التي بدأت في الظهور منذ القرن الثامن قبل الميلاد مع هوميروس واحتوت على عدد كبير من روائع الفكر الإنساني ومعرفته. فيوجد من بينها الكثير من الأسماء اللامعة حتى وإن كانت أغلب شهاداتها لا تتعلق بإفريقية بصفة خاصة ولكن تمنحها على الأقل مكانة هامة لها توجّه أوسع أفقاً. ومن بين هذه الأسماء يوجد هيرودوت وبوليب وبلين القديم Pline L'ancien وبطليموس وبروكوب والخوارزمي والمسعودي والجاحظ وابن خلدون. وكذلك تعتبر وثائق الأرشيف الأكثر قدماً في العالم، ففي حين كانت برديات رافان Ravenne التي احْتُفِظَ بها في أوروبا ـ وهي عبارة عن عقود أرشيفية الأكثر قدماً تعود إلى بداية القرن السادس ميلادي ـ فإنّ برديات الإمبراطورية المصرية الحديثة كانت قد سبقتها بعشرين قرناً. إنه لحقيقة أن هذا النوع من الشهادات لم يتجاوز في العهد الإسلامي الأول حدود مصر، وأن هذا النوع من الوثائق لم يأخذ إلى نهاية فترتنا أبعاداً كبيرة، ويعزى هذا الأمر ـ مما لا شك فيه ـ إلى أن هذه الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط كانت تجهل تقريباً كلياً مبادئ الحفاظ على وثائق الدولة. ويعتبر القرنان الرابع عشر والخامس عشر الفترة الأكثر ثراء بوثائق الأرشيف. وقد نقلت لنا هذه الوثائق المؤلفات الموسوعية خاصة، ولا بد من انتظار العصر الحديث العثماني والأوروبي لنرى تكوّن مخازن الأرشيف بتحديد المعنى.

جدول زمني لأهم المصادر المكتوبة

المصادر الإخبارية				
التواريخ	أخبار وحوليات	جغرافيا ورحلات	كتب فقهية ودينية	نصوص أدبية
قبل الميلاد				
- ٢٠٦٥				
- ١٥٨٠				
- ٨٠٠				
- ٥٠٠	هيرودوت (٤٨٥ ـ ٤٢٥) أخبار "ديموتيك" المصرية (القرن الثالث)		كتاب الملوك/ المصري (قبل ٥٨٦)	هوميروس (القرن الثامن)
- ٢٠٠	بوليت (٢٠٠ ـ ١٢٠)			
- ١٠٠	ديودور	رحلة سترابون، رحلة حنون المزعومة		
- ٠	سالوست (٨٧ ـ ٣٥)			
١ ميلادي		بلين القديم		
+ ١٠٠	تاسيت، بلوتارك	بطليموس	القديس سبريان (٢٠٠ ـ ٢٥٨)	
+ ٢٠٠				
+ ٣٠٠		رحلة بحر إريتريا (٢٣٠)		
+ ٤٠٠			القديس اوغسطين	
+ ٥٠٠	بروكوب (٤٩٢ ـ ٥٦٢)	كسماس إنديكُوبْلَسْتاس (٥٣٥)	(٣٥٤ ـ ٤٣٦)	
+ ٦٢٢				

+ ٨٠٠	ابن عبد الحكم	الفزاري		الجاحظ
	(٨٠٣ ـ ٨٧١)	الخوارزمي	المدونة	
		(قبل ٨٣٣)		
		اليعقوبي	أحكام السوق	
			(يحيى بن عمر)	
+ ٩٠٠	الكندي	المسعودي	القاضي النعمان	
	ابن الرقيق	(٩٤٧)	(شيعي)	
	(١٠٢٨)	ابن حوقل	أبو العرب	
		(٩٧٧)	(سني)	
١٠٥٠			ابن الصغير	
			(خارجي)	
		البكري (١٠٦٨)	المالكي	
+ ١١٠٠	مؤلف مجهول:	الإدريسي	أبو زكريا	القاضي الفاضل
	الاستبصار		المخزومي	
+ ١٢٠٠	ابن الأثير	ياقوت (١٢٢٩)		
	(١٢٣٤)			
	ابن العذاري	ابن سعيد (قبل	مناقب حفصية	
		١٢٨٦)		
+ ١٣٠٠	النويري	العبدري		
		(١٢٨٩)		
	ابن أبي زرع	العمري (١٣٣٦)	مخطوطات	
			الأديرة	الصفدي
	الذهبي	ابن بطوطة	الأثيوبية	
	ابن خلدون	التيجاني		
		الأطلس		
		الميورقي		
		لِكَرَسْك		
		(١٣٧٦)		
+ ١٤٠٠	ابن تغري بردي	المقريزي		
+ ١٤٥٠	زرارة			

مصادر الأرشيف

وثائق رسمية	وثائق خاصة	تواريخ	أحداث تاريخية
برديات كَهَنُوتية		- ٢٠٦٥	الامبراطورية الوسطى
الأُستراكا Ostraka		- ١٥٨٠	الامبراطورية الحديثة
		- ٨٠٠	تأسيس قرطاج
	برديات فيلة اليهودية	- ٥٠٠	العهد المصري المتأخر
		- ٢٠٠	البطالمة
		- ١٠٠	الاحتلال الروماني لأفريقيا Africa (-146)
		+ ١٠٠	رومنة إفريقية الشمالية
Novellae		+ ٢٠٠	أوج مدرسة الإسكندرية
		+ ٣٠٠	أكسوم وتمسيح أثيوبيا (٣٣٣)
		+ ٤٠٠	
		+ ٥٠٠	إعادة احتلال بيزنطة لأفريقيا (٥٣٣)
		٦٢٢ الهجرة	
برديات إغريقية وقبطية برديات أفروديتس باللغة العربية		+ ٨٠٠	الفتح العربي الخلافة الأموية (٦٦١ ـ ٧٤٩) إفريقية الأغلبية (٨٠٠ ـ ٩١٠)
مراسلات فاطمية في إفريقية		+ ٩٠٠	ثورة الزنج (٨٦٨)
برديات عربية بالفيوم وأشمونين عقود فاطمية في مصر		+ ١٠٥٠	استقرار الفاطميين في مصر (٩٦٩)

رسائل مرابطية. وثائق الجنيزة مَخرَم أم جلمي			الهلاليون في إفريقية ـ فتح المرابطين لغاية (١٠٧٦م)
رسائل موحديّة.		١١٠٠ +	الموحّدون في المغرب
الجنيزة		١١٥٠ +	الأيوبيون في مصر الحفصيون في إفريقية
وثائق إيطالية		١٢٠٠ +	المرينيون في المغرب الأقصى المماليك في مصر إمبراطورية مالي
فتاوى		١٣٠٠ +	كنكو موسى (١٣١٢ ـ ١٣٣٥) انهيار مالي
القلقشندي		١٤٠٠ +	وصعود سنغاي احتلال البرتغاليين لسبتة (١٤١٥) اكتشاف البرتغاليين لرأس بوخادور (١٤٣٤)
المقريزي		١٤٥٠ +	

الإدارية بقدر ما تتعلق بالحياة الخاصة إذ نجد فيها تقارير إدارية وقضائية ووثائق محاسبة ورسائل خاصة ويوجد فيها أيضاً حكايات وروايات. وقد خصّت البرديات القضائية[1] والبرديات الأدبية[2] بدراسات متقنة نُشرت منذ القرن التاسع عشر.

لا تعود معرفتنا للنوبة وبلاد البونت Pount في أيّ شيء للمصادر المكتوبة إلاّ في صورة حدوث اكتشافات جديدة، لكن هذه المعرفة تعتمد على الآثار والنقائش (ولا سيما النقوس الأثرية).

ب ـ لقد نوّعت وغيّرت الألفية الأولى، وخاصة انطلاقاً من القرن السادس إسهامات مصادرنا، فأضيفت المصادر الإخبارية إلى مصادر الأرشيف وفي بعض الأحيان حلّت محلها. هكذا يعطينا كتاب «سِفر الملوك» الذي يمثل قطعة من العهد القديم معلومات قيّمة عن قدوم السلالة الثانية والعشرين (حوالى ٩٥٠ ق.م) لتصبح له قيمة كبيرة بالنسبة إلى كل الفترات اللاحقة أي إلى حدود الهيمنة الفارسية (٥٢٥ ق.م). وقد وقع تحرير «سفر الملوك» قبل خراب القدس في مرة أولى أي قبل ٥٨٦ ق.م[3]. وقد وقع تصحيحه زمن النفي، غير أنه يُعيد روايات تعود

(١) من الوثائق القضائية لدينبردي أبوط Abbot، وبرديات أمهرست Amherst ومبير Mayer وكذلك بردي طورينو Turin . . . وعلى هذه المجموعة من البرديات ارتكزت معرفتنا على عهود رمسيس التاسع والعاشر والحادي عشر وقد نشرت. انظر:

Select Papyri in the hieratic character from the collections of the British Museum, London, 1960; New-Berry, *The Amherst papyri*, London, 1899; Peet, *The Mayer Papyrus*, London, 1920; Peet, *The Great Tombs Robberies of the twentieth Egyptian dynasty*. 2 Vol. Oxford, 1990.

(٢) إن مجموعة المتحف البريطاني لثرية بالبرديات، إذ نجد فيها مثلاً حكاية الحقيقة والكذب وحكاية هورس Horus وست Seth. وقد أقام بوسنر G. Posner الأخصائي الكبير في هذه المسألة قائمة شاملة تقريباً للوثائق الأدبية المصرية فوصل إلى ٥٨ عنواناً: *Revue D'Egyptologie*, VI, 1951, pp. 27-48.

وقد نشر بوسنر أيضاً الأستراكا: *Catalogue des Oestraka hiératiques Littéraires de Deir El-Medineh*, Le Caire, 1934-36.

(٣) A. Lods, *Les Prophètes d'Israël et les débuts du Judaïsme*, Paris, 1950, p. 7; Drioton et Vandier, op. cit., passim; Doresse, 1971, t. I, pp. 47-61.

إلى الألفية الأولى، وتوضّح مصادر أخرى أجنبية وخاصة الإغريقية منها العهود السّفلى لسلالة السّاييت الأولى (القرن الثامن قبل الميلاد: ميناندر، وأرستوديموس، وفيلوكوروس وهيرودوت. ومن وجهة نظر الأرشيف أصبحت تُكتب البرديات إما بالإغريقية وإما بالمصرية الشعبية وهي كتابة نسخية أكثر من الكهنوتية. وقد ورد مصدرنا الأساسي من البرديات من برديات يهود فيلة في حين وقع تحرير الأخبار الديموتية بين القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد.

ج ـ الفترة الممتدة من قيام البطالمة في مصر (نهاية القرن الرابع قبل الميلاد) إلى الفتح العربي (٦٣٩م)، وهي تغطّي الألفية التي تتميّز بأهمية المصادر الإغريقية من ناحية الحجم وببروز المنطقة الأثيوبية ـ الأريترية في حقل معرفتنا، التي يحدّثنا عنها بوليب وسترابون وبلين القديم بدقّة نسبية منطوية على جانب من الجهل والسذاجة. ويمدنا عالم الطبيعة الروماني في «تاريخه الطبيعي» بجملة من المعلومات على العالم الأثيوبي تمسّ خاصة البضائع التجارية وطرق التبادل. من المؤكد أن هذا الكتاب هو كتاب تجميعي تتفاوت قيمته ولكنّه ثري بتفاصيل متنوعة. وتصبح معلوماتنا أكثر دقّة في نصف الألفية التي تلت ظهور المسيحية. ونعرف أن مصر ستصبح في القرن الثاني أهم مركز للثقافة الهلنستية، ومن الطبيعي أن تنتج مؤرخين وجغرافيين وفلاسفة وآباء للكنيسة. وباعتبار أن مصر كانت مندمجة سياسياً في الإمبراطورية الرومانية ثم البيزنطية، وجدت نفسها معنية بأمر عديد الكتابات اللاتينية أو الإغريقية الخارجية سواء كانت إخبارية أو أرشيفية (قانون تيودوز Code de Theodose مثلاً أو مدوّنة تشريعات جوستنيان Novellae de Justinien). ومن الملاحظ أن تيار البرديات لم يَنضب. ومن هذه المجموعة الوثائقية برزت بعض الكتب ذات الأهمية الخاصة مثل **جغرافية بطليموس** (حوالى ١٤٠م)[١]، **ورحلة بحر أريتريا**[٢] وهي لكاتب مجهول قدّرنا أنه أُلّف

(١) حول الجغرافيين الكلاسيكيين وما بعد الكلاسيكيين الذين تعرّضوا لإفريقية انظر =

حوالى ٢٣٠م بعد أن أرّخت في القرن الأوّل، **والطبوغرافيا المسيحية**(١) لكسماس إنديكوبلاستاس (حوالى ٥٥٣م)، وتمثل هذه الكتابات معرفتنا فيما يتعلق بأثيوبيا والقرن الشرقي لإفريقية. في الجملة يبرز لنا هذا العرض المختصر نوعين من اختلال التوازن. أمّا اختلال التوازن الأول فيتعلّق بالمصادر المكتوبة بالمقارنة مع أنواع الوثائق الأخرى، ويتعلّق اختلال التوازن الثاني بمعرفتنا لمصر مقارنة مع معرفتنا لبلاد النّوبة والعالم الأريتري.

المغرب القديم

نشأ تاريخ بلاد المغرب المكتوب عن الالتقاء بين قرطاج وروما، وهو ما يعني أنه لم يوجد بحوزتنا أي شيء مهم سابقاً عن القرن الثاني قبل الميلاد، وهي إشارات متفرقة عند هيرودوت طبعاً، وكتب أخرى لمؤرخين إغريق. وندين بمعرفتنا للفترة البونيقية في الحقيقة إلى الآثار والنقائش. ومن جانب آخر، فإن تاريخ قرطاج قبل هنبعل كما هو الشأن فيما يتعلق بصراعها مع روما ثم بقائها المؤقت لا يعود تقريباً في شيء إلى المصادر البونيقية المكتوبة.

= المؤلف الأساسي ليوسف كامل *Monumenta Cartographica Africae et Aegypti*, Le Caire et Leyde, 1926 à 1951. 16 Vol.

ونحن نأمل أن يعاد نشر هذا العمل بنفس نقدي جديد ومهم.

(٢) نشره مولّر Müller, *Geographi Graeci minores*, Paris, 1853, t. I.

وأعاد نشره جلمار فرسك Hjalmar Frisk في غوتبورغ سنة ١٩٢٧.

وقد سبق نشر هذا الكتاب المهمّ منذ القرن السادس عشر في ١٥٣٣ ثم في ١٥٧٧.

(١) كسماس Cosmas هو رحالة زار أثيوبيا وجزيرة سومطرا، ويوجد مؤلفه ضمن «آثار آباء الكنيسة اليونانية» لميني *Patrologie grecque de Migne*, LXXXVII. وهذه المجموعة لا بدّ من الاطلاع عليها بالنسبة إلى الفترة القديمة إلى جانب آثار آباء الكنيسة اللاتينية *Patrologie Latine* لنفس المؤلف ميني. وقد نشر مؤلف كسماس بطريقة جيدة وفي ثلاثة مجلدات في دار سيرف Cerf، باريس ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. ونشير إلى أن أهمية اطلاعنا على انتشار المسيحية في أثيوبيا يرجع إلى كتاب: *Historia Ecclesiastica* de Rufinus in: *Patrologie Grecque de Migne*، الذي يعطي ترجمة لاتينية دائماً.

وقد ثبت حالياً أن رحلة حنون التي ذُكر في وصفها أنها امتدت إلى سواحل الشمال الغربي لإفريقية موضوعة وأنّ وضعها بالإغريقية لا يجب أن يتجاوز القرن الأول. تبقى المؤلفات الفلاحية المنسوبة إلى ماغون والتي لم يحفظ منها الكتّاب اللاتين إلا على بعض المقاطع فقط. ومن بين مصادر الأهالي، يجب أن نشير إلى مختصرات يوبا الثاني التي نقلها بلين القديم Pline L'Ancien في كتابه «التاريخ الطبيعي».

بهذا تصبح أهم مصادرنا المكتوبة عن تاريخ المغرب القديم - إن لم نقل كلها - والتي تهمّ الفترات القرطاجية والرومانية والفندالية والبيزنطية، قد تكوّنت من مؤلفات المؤرخين والجغرافيين الكلاسيكيين، أي من الذين كتبوا إمّا بالإغريقية أو اللاتينية. بصفة عامة، كان هؤلاء المؤلفون أجانب عن إفريقية، غير أنه وبالتّوازي مع رومنة إفريقية، كان يَبْرُز كُتّاب من الأهالي وخاصة من بين آباء الكنيسة.

أ - في الحقبة الممتدّة من ٢٠٠ ق.م إلى ١٠٠م، وهي تتفق مع بلوغ قرطاج أوجها ثم حدوث انهيارها، ومع تنظيم المقاطعة الرومانية لإفريقية في عهد الجمهورية والإمارة Le Principat، في هذه الفترة لدينا من المصادر عديد المؤلفات الإغريقية واللاتينية المكتوبة مثل بوليب Polybe (٢٠٠ - ١٢٠ ق.م، وهو مصدر أساسي) وسترابون Strabon، وديودور الصقلّي Diodore de Sicile، وسالوست Salluste (٨٧ - ٣٥ ق.م) وتيت ليف Tite-Live، وأبيان Appien، وبلين Pline، وتاسيت Tacite وبلوتارك Plutarque (القرن الأول ميلادي) وبطليموس Ptolémée (القرن الثاني ميلادي)، دون الأخذ بعين الاعتبار الكُتّاب الصغار - وهم كثيرون[1].

كان من المفيد جداً تجميع المؤلفات المبعثرة المتعلقة بشمال

---

(١) نذكر منهم أرسطو (السياسة) Aristote *(Politique)*؛ وقيصر Cesar *(Bellum Civile et Bellum Africum)* وأتروب Eutrope، وجستان Justin، وأُروز Orose. ونعُدُّ أكثر من ٣٠ مصدراً مكتوباً عن تاريخ هنبعل وحده.

إفريقية، فهذا الأمر لم يقع القيام به إلاّ بالنسبة إلى المغرب الأقصى[1]، مما جعل الباحث يجد نفسه مجبراً على التنقيب في المجموعات الكلاسيكية الكبرى بطريقة منظمة. وقد أَعْمَلت سعة المعرفة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر في هذه المجموعات كل وسائل النقد والعمل الجبار مثل الخزانة الطبنريّة *Bibliotheca Teubneriana*، ومكتبة لوب الكلاسيكية *The Loeb Classical Library* (نصوص وترجمة إنكليزية) ومجموعة ج. بودي *Collection G. Budé* (نصوص وترجمة فرنسية)، ومجموعة جامعات فرنسا *Collection des Universités de France*، وملاحق كلاسيكية لمكتبة أكسفورد *Scriptorium Classicorum Bibliotheca Oxoniensis*. إلى جانب هذه المصادر الإخبارية، يُستحسن أن نضيف مصادر أكثر مباشرة تكوّنت من نصوص القانون الروماني مع أن هذه النصوص كانت في الأصل نقائش[2].

لم تكن كتابات أصحاب الحوليات والإخباريين أو الجغرافيين من الإغريق واللاتين ذات قيمة واحدة بالنسبة إلى كامل الفترة الفرعية المدروسة. فإذا كان البعض منهم يميل إلى تجميع الأخبار من الذين سبقوهم، فإن الآخرين قدّموا لنا معلومات أصلية وقيّمة وفي بعض الأحيان شواهد مباشرة. هكذا قد يكون بوليب Polybe مثلاً ـ الذي عاش في رفقة عائلة سيبيون Scipion ـ حضر حصار قرطاج سنة ١٤٦ ق.م، وكتاب حرب يوغرطة *Bellum Jugurthinum* الذي يعتبر وثيقة من الطراز الأول عن الممالك البربرية، وكتاب قيصر Cesar «الحرب الأهلية» Bellum Civile وهو مؤلف لفاعل في التاريخ.

وقد هيمنت على هذه الفترة صورة بوليب ومؤلّفاته. فبوليب مثلما ذكر لنا[3] كان ابن العصر الهلنستي وثقافته إذ وُلِدَ حوالى ٢٠٠ ق.م أي

(١) M. Roget, *Le Maroc chez les auteurs anciens*, 1924.

(٢) P.P. Girard, *Textes de Droit romain*, 6' édit, 1937.

(٣) *Cambridge Ancient History*, Vol. VIII: *Rome and the Mediterranean*.

في الفترة التي تمّ فيها التقاء روما ـ في أوج توسعها الإمبريالي ـ بالعالم المتوسّطي وعلى الخصوص مع العالم الهلنستي. لقدْ سُجِن بوليب في روما ونُفِي فيها، فَتعلم دروساً قاسية من المنفى، ذاك «المعلم العنيف» للمؤرّخ والفيلسوف. وقد خفّفت عنه رعاية آل سيبيون إقامته، ولكنّها أفادته خاصة في أنه تعلم الكثير عن تاريخ روما وقرطاج، وبعد ست عشرة سنة من الأسر، عاد بوليب إلى وطنه اليونان. ولكنه ما لبث أن غادره للتجوال في العالم. وخلال إقامته في إفريقية، رُوي لنا أنّ سيبيون إيمليان Scipion Emilien أهداه أسطولاً ليُمكّنه من استكشاف السّاحل الأطلسي لإفريقية، أي أننا أمام رجل مقدام وصاحب تجربة ولا يفتر له فضول. فبوليب لا يمثل فقط مصدرنا الأساسي لكل ما يمس الصّراع البونيقي ـ الروماني، بل هو وبصفة أعمّ، ملاحظ من الطّراز الأول لما يجري بإفريقية ومصر في زمنه. ولو وصل إلينا الأربعون كتاباً التي تكوّن البراغماتيا Pragmateia، لكنّا عرفنا ـ ممّا لا شك فيه ـ أكثر مما نعرف حالياً، وربما أمكننا التزوّد بأكثر المعلومات دقة، ولكانت لنا معلومات دقيقة عن إفريقية السوداء التي تنقصنا تماماً. وبالرغم من ذلك فإن الكتب الستة التي وصلت إلينا تتفوّق عن كلّ المصادر الأخرى بجودة معلوماتها ونظرتها الثاقبة.

ب ـ بعد القرن الأول، وطيلة الأربعة قرون التي كان خلالها النظام الإمبراطوري يتجذّر في إفريقية، قبل دخوله في أزمة مطوّلة، أصبحت المصادر الأدبية قليلة. لقد حدث فراغ شبه كلّي في القرن الثاني، أما القرنان الثالث والرابع فقد طُبعا بهيمنة الكتابات المسيحية ولا سيما كتابات سيبريان Cyprien، وأوغسطين Augustin وهي مصنّفات عامّة تتجاوز الإطار الإفريقي، لتطرح المشاكل الدينية الكبيرة دون المساهمة في صنع الخطاب التاريخي المباشر، غير أنها تمثل كذلك كتابات جدالية تتطرّق إلى المسائل في إبانها مما جعل لها وقعاً مباشراً على الأحداث. هكذا قامت معرفتنا للحركة الدوناتية على هجومات أكبر

مناوئيها وهو القديس أوغسطين Saint Augustin (٣٥٤ ـ ٤٣٠م)، ولهذا السبب بالذات لا بدّ من توخي الحذر الجدّي عند اعتمادها. وفيما يتعلق بالمادة التي توفرها المصادر المكتوبة عن الفترة الإمبراطورية، فإن مؤلفات آباء الكنيسة بقدر ما تبدو الأهمّ، فإنها تبقى غير كافية بالنسبة إلى معرفتنا. وهنا أيضاً لا بد للباحث من الرجوع إلى المجموعات الكبيرة:

ـ مدوّنة برلين بالإغريقية (نص وحيد).

ـ مدونة فيينا باللاتينية (نص وحيد).

إن هذين المعلمَيْن من المعرفة العلمية الألمانية لهما ما يقابلهما في مجال المعرفة العلمية الفرنسية المتمثلان في مدونتي ميني Migne.

ـ مؤلفات آباء الكنيسة الإغريقية *La Patrologie grecque* (نصوص وترجمة لاتينية).

ـ مؤلفات آباء الكنيسة اللاتينية *La Patrologie Latine* (نص لاتيني وحيد).

إن الفاصل الزمني الذي حدث فيه التدخل الفندالي، وإعادة التوسّع البيزنطي ثمّ الحضور البيزنطي خلال أكثر من قرن، أثار الأعمال التاريخية أكثر، فتكاثرت الكتابات التي تُنعت بالصغيرة وبرزت مصادر الأرشيف (مراسلات ونصوص تشريعية). وإنه لمن حسن حَظنا أن يكون لنا مُلاحظ خصب الخيال وموهوب مثل بروكوب Procope (القرن السادس ميلادي) ليكون مصدرنا الأساسي بالنسبة للفترة إلى أبعد الحدود وذلك عن طريق كتابه «الحرب الفندالية» *De Bello Vandalico*. ويمكننا العودة إلى المجموعة البيزنطية في "بون"، مع الاستعانة بعد ذلك بمقاطع تاريخية إغريقية *Fragmenta Historicorum Graecorum* فيما يتعلّق بالنصوص الإغريقية. أما النصوص اللاتينية فهي عديدة وتوجد إما في مؤلفات الآباء اللاتين *Patrologie Latine* (مؤلفات القديس فلجانس Saint Fulgence والتي لها بعض الأهمية في معرفة

الفترة الفندالية)، وإما في «المعالم التاريخية الجرمانية لمؤلّفين قدامى»[1] Monumenta Germanica *Historica, auctores antiquissimi*. ويُجَمّع المَعْلم الآخر للمعرفة العلمية الألمانية «المؤلفات الإخبارية الصغرى» للعصر البيزنطي وهي لكسيودور Cassiodore وبروسبارتير Prosper Tire وخاصة فكتور دي فيتا Victor De Vita وكوريبّوس Corippus. ويستحق هذان المؤلفان انتباهاً أكبر، إذ يهتم الأول بالفترة الفندالية، أما الثاني فيهتم بالفترة البيزنطية، وكذلك لأنهما اخترقا إفريقية من الداخل وسلّطا الضوء على أعماقها التي وقع تجاهلها لزمن طويل[2]. في كتابه الكلاسيكي عن إفريقية البيزنطية، يوضح شارل ديل C. Diehl كيف يمكن استغلال المصادر الأثرية والنصوص المكتوبة لتُمثّل الواقع التاريخي بالكيفية الأقرب إلى الممكن، وذلك باعتماد بروكوب Procope أولاً، وكذلك كوريبوس Corippus، وأغاطياس Agathias أيضاً، وكسيودور Cassiodore، وجورج القبرصي Georges de Chypre[3]، ورسائل البابا غريغوار الكبير Grégoire Le Grand، ووثائق قضائية كالتشريعات Novellae ومدوّنة تشريعات جوستنيان Code Justinien وجميعها صالحة لاستكشاف الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو من الصعب احتمال أننا نستطيع إثراء القائمة المنجزة لوثائقنا

---

(١) في معالم مومسن *Monumenta de Mommsen*، م. ٩/ ١ ـ ٢ (١٨٩٢) و١١ (١٨٩٤) و١٣ (١٨٩٨). يوجد نص لفكتور دي فيتا Victor De Vita في المجلد ١ ـ ٣ (١٨١٩) نشره هولم C. Holm، ونص كوريبوس Corippus في المجلد ٢ ـ ٣ (١٨٧٩) الذي نشره بارتش J. Partsch.

(٢) بخصوص إفريقية الفندالية والبيزنطية، لدينا مؤلّفان معاصران وأساسيان، مدّانا بتفاصيل المصادر التي يمكن استغلالها وهما: Chistian Courtois, 1955; Charles Diehl, 1959.
وبالنسبة إلى الفترة الرومانية يوجد كتاب: S. Gsell, *L'Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*.
وهو قديم جداً غير أنه ما زال صالحاً للاستعمال.

(٣) *Descriptio orbis romani*, éd. Gelzer.

المكتوبة عن طريق اكتشافات جديدة، غير أنه على العكس من ذلك يمكننا استغلالها أحسن بتعميق تحليلها وإخضاعها لنقد دقيق، مع مقارنتها بالمواد الأثرية والنقائشية التي ما زالت لم تنضب بعد، وذلك باستغلالها خاصة بأكثر نزاهة وموضوعية[١].

إفريقية الصحراوية والغربية

ليكون كلامنا واضحاً، نقرّ بأنه ليس لدينا أية وثيقة يمكن أن نثق بها لتُعرفنا عن إفريقية السوداء الغربية. وإذا ما قبلنا مع موني Mauny[٢] أن القدامى أي القرطاجيين والإغريق والرومان لمّا يتجاوزوا رأس جوبي Cap Juby، ومستوى خَطّ عرض الجزر الخالدات Les Canaries، وهو الأمر الأكثر احتمالاً، فإن المعلومات الواردة في كتاباتهم، لها علاقة إذن بأقصى جنوب المغرب الأقصى. لذلك من المؤكّد أنهم كانوا على تخوم العالم الأسود غير أنهم لم يلجوه.

إن رحلة حنّون هي أكذوبة، إن لم تكن كلها فعلى الأقل بالنسبة إلى معظمها[٣]، فهذه الرحلة هي تأليف مركّبٌ تختلط فيه اقتباسات من هيرودوت Herodote، وبوليب Polybe، وبوسيدونيوس Posidonius وسيلاكس Scylax المزعوم والذي لا بد أن يعود إلى القرن الأول. أما الكتابات الأكثر جدية فهي لهؤلاء المؤلفين تحديداً فهذا هيرودوت يشير إلى التجارة الصامتة التي كان يمارسها القرطاجيون في جنوب المغرب الأقصى، وهذا مكمّل سيلاكس المزعوم (القرن الرابع قبل الميلاد) قد أمدّنا بدوره بمعلومات قيّمة عن العلاقات بين القرطاجيين واللوبيين البربر، غير أن بوليب هو الذي يبرز مرة أخرى باعتباره المصدر الأكثر صدقاً إذ تمدنا نُتف من نصه التي وقع دسّها في بلين

---

(١) بخُصوص التحريفات التي نشأت عن طريق قراءة متحيّزة للنصوص، تُعتبر كتابات العروي النقدية للهيستوريغرافيا الغربية جيّدة و"نافعة".

(٢) R. Mauny, 1970, pp. 87-111.

(٣) *Ibid.*, p. 78; Tauxier, 1882, pp. 15-37; G. Germain, 1957, pp. 205-248.

القديم، بأسماء الأماكن الأولى التي تمّ تحديدها في العصر القديم، ولكن تتوقّف ـ هنا أيضاً ـ المعلومات التي أمدّنا بها في حدود رأس جوبي، ومن ثمّ لا بد من إكماله فيما يتعلّق بأرخبيل كناري باعتماد تقارير جوبا Juba II التي جمّعها كل من بلين، وسترابون وديودور الصقلّي.

ولم يقم المؤرخون والجغرافيون الآخرون في القرن الأول قبل الميلاد وبعده إلا بتجميع المؤلّفين السابقين باستثناء بعض التفاصيل. وأخيراً استعاد بطليموس في القرن الثاني كل كتابات سابقيه معتمداً في ذلك بصفة خاصة على بوسيدونيوس Posidonius، وماران الصّوري Marin de Tyr. فدوّن في «جغرافيته» المعرفة الأكثر تقدّماً التي حصلت في العصور القديمة عن حدود إفريقية[1]. وفضلاً عن ذلك أمكن لخريطة «ليبيا الداخلية» التي تركها لنا الجغرافي الإسكندري أن تبرز مساهمة المعلومات التي جمّعها الجيش الروماني أثناء حملاته الردعية فيما وراء اللّماس Limès إلى حدود فزّان مثل حملة بَلبُس Balbus سنة ١٩ ق.م، وحملة فلاكوس Flaccus سنة ٧٠م، وحملة ماترنوس Maternus سنة ٨٦م، وهي التي توغلت أكثر في الصحراء الليبية[2].

لقد بقيت أسماء لشعوب ومناطق من التاريخ القديم حيّة مثل موريطانيا، وليبيا، والغرامنتت Garamantes، والجيتول Gétules، والنوميديون، والهسبريد Hésperides إلى حدود النيجر، قدّمها بطليموس وأعادها ليون الإفريقي Léon L'Africain، ثم أعادها الأوروبيون المحدثون. هذا هو واحد من إسهامات نصوصنا التي

---

(١) Yusuf Kamel, *Monumenta,* op. cit., t. II, pp. 116 et Suivant; R. Mauny. «L'ouest Africain chez Ptolémée» dans *Actes de la II' conférence Internaionale des Africainistes de l'Ouest*, Bissau, 1974.

(٢) ماران الصوري Marin de Tyr وهو أحد مصادر بطليموس Ptolémée هو الذي أشار إلى ذلك.

Yusuf Kamel, *op. cit.*, t. I, 1926, p. 73.

أمدتنا باستثناء هذا بتصور القدامى لإفريقية أكثر ممّا أَمَدَّتْنَا بالمعطيات الحقيقية. إن طفو بعض الإشارات على السطح يهمّ الصحراء الليبية وسواحل الصحراء الغربية، أما إفريقية السوداء الغربية فقد بقيت مهمّشة في كل هذه النصوص.

العصر الإسلامي الأوّل (حوالى ٦٢٢ ـ ١٠٥٠م)

نتج عن الفتح العربي وقيام الخلافة توحّد المجالات السياسية والثقافية التي كانت مشتّتة قبل ذلك (الإمبراطورية السّاسانية، والإمبراطورية البيزنطية)، كما نتج عن ذلك أيضاً توسّع الآفاق الجغرافية للإنسان، وتحوّل تيارات التبادل، واختراق شعوب ظلّت مجهولة إلى حد ذلك الوقت. فلا نستغرب إذن أن يكون لدينا ـ ولأول مرّة ـ معلومات أكثر دقّة عن العالم الأسود سواء كان ممتداً في الشرق أو في الغرب. ففي الوقت الذي اندمجت فيه كل من مصر وبلاد المغرب في كيان الإمبراطورية ثم في المجموعة الإسلامية، ظل العالم الأسود مجرّد منطقة تقع في مجال النفوذ الإسلامي، ومن ثم تكون معلوماتنا عن هذا العالم مجزأة ومفككة، وهي في بعض الأحيان أسطورية ولكنها تبقى مع ذلك قيّمة.

وإذا ما استثنينا مصادر الأرشيف التي تَوَاصل اعتمادها في مصر (برديات قبطية وإغريقية في أفروديت Aphrodite، وبرديات عربية من الفيوم وأشمونين[1]، وأخيراً وفي القرن العاشر، برزت بعض قطع الأرشيف الفاطمية). وتعتبر مصادر الأرشيف خاصية من خاصيات البلاد المصرية، كما تعتبر أغلبية مصادرنا الإخبارية بالمعنى الواسع أو

(١) أعمال غروهمان Grohmann هي المعتمدة: *Arabic Papyri in the Egyptian Library*, 5 vol, 1934-1959; Ein Führung und chrestomatie des Arabischen papyrus-Kinde, Prague, 1955.

قد درس H. Bell البرديات الإغريقية والقبطية. وبالنسبة إلى العقود الفاطمية انظر: الشيال، مجموعة الوثائق الفاطمية، القاهرة، ١٩٥٨.

غير المباشرة هي أمراً مشتركاً بالنسبة إلى كل إفريقية. وهذه سمة واضحة فيما يتعلق بالكتابات الجغرافية ونراها أيضاً في أغلب النصوص الفقهية، لذا يبدو من الملائم توخّي جرداً حسب أنواع المصادر مع الإشارة إلى التتابع الكرونولوجي، دون أن تغيب عن أنظارنا البنية الجهوية.

المصادر الإخبارية

أ ـ ليس بحوزتنا أي مصدر إخباري سابق للقرن التاسع ميلادي، غير أن تناقل الأخبار مشافهة حدث منذ القرن الثامن في مصر باعتبارها المركز دون منازع إلاّ بالنسبة إلى الساحل الشرقي من إفريقية المرتبط بعلاقات تجارية مباشرة مع جنوب العراق. ومن ناحية أخرى جعلت خاصية الموقع الطرفي بالنسبة إلى مصر وبلاد المغرب وبالأحرى السودان، أن القرن التاسع الذي تطورت فيه الأسطريوغرافيا العربية، لم تحظ فيه هذه المناطق إلاّ بمكانة ضعيفة في كتب التاريخ الكبرى[١] (الطبري، والدينوري، والبلاذري في **أنساب الأشراف**) التي ركّزت على المشرق، باستثناء كتاب أخبار ظل مجهولاً إلى عهد قريب هو تاريخ خليفة بن خياط[٢]. فهذا الكتاب ليس فقط أقدم مصنّف للحوليّات العربية (توفي خليفة سنة ٢٤٠هـ)، ولكنه حافظ على مادّة قديمة أهملها الطبري، وخاصة إشاراته عن فتح بلاد المغرب التي تمثل أهمية كبرى. وبينما روايات مغازي المدينة طرحت فتح مصر وبلاد المغرب جانباً، حيث لم يرد منه سوى الأحداث البارزة وبصفة مقتضبة في كتاب **فتوح**

---

(١) على أنه من المهم الإشارة إلى أنه يوجد من الإخباريين الأوائل، عمر بن شبّة الذي ترك لنا أقدم شهادة عربية تتعلق بالسّود، وقد نقل الطبري هذا النص في **التاريخ**، ج٧، ص ٦٠٩ ـ ٦١٤. ويتعلق الأمر بثورة «السودان» في المدينة سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، وهو ما يدل على حضور إفريقي قوي في العصر الإسلامي الأول، ولم تقع الإشارة إلى هذا النص إلى حد الآن.

(٢) نشره العمري في النجف سنة ١٩٦٥، وقدّم له أحمد صالح العلي.

البلدان للبلاذري، فإن فقيهاً مصرياً خصّص له كتاباً كاملاً يعتبر الوثيقة الأكثر أهمية في القرن التاسع، وهو كتاب **فتوح مصر والمغرب**[1] لابن عبد الحكم الشبيه بكتب الأخبار أو المغازي التي هي في الحقيقة مصنفات لروايات فقهية لها صلة بالتاريخ[2].

ب ـ بعد قرن من الصّمت[3] (٨٥٠ ـ ٩٥٠م)، ظهر كتاب أساسي، لا يبدو أنه تم استغلاله في جميع الأبعاد وهو كتاب **ولاة مصر وأخبارها** للكندي (ت٩٦١م)، وهو كتاب تراجم وليس مصدر أخبار، غير أنه يمكن دمجه في هذا الصنف، لا لأنه يحتوي على معطيات دقيقة ومباشرة عن مصر فحسب بل بحكم الروابط الأولى التي ربطت هذه الولاية ببلاد المغرب في القرن الثامن ميلادي[4].

وقد كان القرن العاشر هو قرن الإسلام الإسماعيلي والإسلام الإفريقي بالدرجة الأولى، ولذلك يجب العودة إلى الكتابات الشيعية مثل **سيرة الحاجب جعفر**، وخاصة إلى **افتتاح الدعوة** للقاضي النّعمان، وهو كتاب أساسي لا يتضمن الكثير من التواريخ، ولكنه ثريّ جداً بالمعلومات

---

(١) نشره طورّي Torrey سنة ١٩٢٢، وترجم غاطو Gateau جزءاً منه، وأعاد عامر نشره في القاهرة سنة ١٩٦١. وفيما يتعلق بالتحفظات التي لا بد من اتخاذها عند استعماله انظر روبير برانشفيك:

R. Brunschvig, «Ibn Abdal Hakam et la Conquête de L'Afrique du Nord». *Annales de L'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, VI, 1942-47.

وهي دراسة مفرطة في النقد غير أنها لم تنقص في نظرنا من أهمية هذا النص الجوهري بالنسبة إلى مصر والمفيد بالنسبة إلى إفريقية والمهم بالنسبة إلى عالم السّود واتصالات عقبة المحتملة مع فزان والتي أنكرها برانشفيك في مقال آخر، وكذلك الاتفاق الشهير المعروف بـ «البقت» مع النّوبيين.

(٢) لا يوجد شيء مهمّ يمكن استخراجه من عبيد اللّه بن صالح المجمّع المتأخر الذي اكتشفه ونوّه به ليڤي بروڤنسال. انظر: *Arabica*, 1954, pp. 35-42، على أساس أنه مصدر جديد عن فتح المغرب، وقد اتبع موني Mauny حكم ليڤي بروڤنسال في *Tableau*, op. cit., p. 34 ولم يهتم موني كثيراً بالنقد الدقيق في تحليله المثابر والشامل للمصادر العربية.

(٣) باستثناء بعض المصادر الإخبارية المبهمة والمجهولة المؤلفين مثل **الإمامة والسياسة**، القاهرة، ١٩٠٤ والمنسوب لابن قتيبة **والأخبار المجموعة**، مدريد، ١٨٦٧.

(٤) نشره غيست R. Guest سنة ١٩١٢، وأعيد نشره في بيروت سنة ١٩٥٩.

على بدايات الحركة الفاطمية[١].

ج ـ عرف النصف الأول من القرن الحادي عشر، تحرير كتاب **تاريخ الرّقيق** الذائع الصّيت (ت١٠٢٨م). وهو مصدر أساسي. واعتبر هذا الكتاب مفقوداً غير أن القسط الأكبر منه أورده المجمّعون اللاحقون مثل ابن العذاري، وقد اكتشف المغربي المنّوني مؤخّراً قطعة منه تخص العهد الإسلامي الأول في إفريقية، نشرها المنجي الكعبي في تونس (١٩٦٨) دون أن نكون متيقنين من صحة نسبتها إلى الرقيق[٢].

في كل هذه المصادر الإخبارية، تبقى المكانة المخصّصة لإفريقية السوداء طفيفة جداً، وتفرض ـ فضلاً على ذلك ـ على المؤرخ نقداً دقيقاً ومقارنة دائمة بين معطياتها، وكذلك بينها وبين معطيات ذات أصول مختلفة، خاصة وأن مؤرخ بلاد المغرب ومصر لا يمكنه التوقُّف عندها بل يلزمه ضرورة أن تكون له معرفة معمقة بالمشرق، لأن ملازمته لهذه المصادر تفرض عليه أن يُكمّلها بملازمة معمقة لمصادر الأخبار المشرقية الكلاسيكية.

المصادر الجغرافية

أصبحت هذه المصادر مهمّة ومتعدّدة منذ القرن التّاسع سواء كان منها الذي ينتمي إلى جنس الكرتوغرافيا من نوع **صورة الأرض** التي أوضحها الخوارزمي، أو إلى الجغرافيا الإدارية، أو إلى صنف المسالك والبلدان أو إلى مجرّد أدب الرحلة الروائية تقريباً. توضّح الكتابات الجغرافية العربية رغبة في التصوّر الشامل للمعمورة (l'oekuméré). فلا غرابة إذن في أن إفريقية السوداء وقع تمثلها في هذا النوع من المصادر، فأصبحت العنصر الأساسي في معرفتنا لإفريقية هذه.

---

(١) نشره في تونس فرحات الدّشراوي ونشر في بيروت أيضاً.

(٢) رفض محمد الطالبي تماماً نسبة هذه القطعة إلى الرّقيق في *Arabica*, T. XIX, Fasc. 1 Paris, 1972, p. 86-96 دون أن يعتمد حجّة مقنعة، لذلك فإن الشكّ يبقى قائماً.

إن المصنف الشامل الذي أنجزه كل من كوبل Kubbel وماتفيف Matveiev[١]، والذي يتوقف في حدود القرن الثاني عشر، يُبيّن أنه على الأربعين مؤلِّفاً التي وقع ذكرها، يوجد واحد وعشرون جغرافياً كانت مؤلفاتهم الأكثر ثراء من ناحية المادة، ولكن لا يمكن الاستفادة من هذه المصادر استفادة حقيقية دون القيام بعمل نقدي مسبق. ويجب على مؤرخ إفريقية السوداء أن يحوّل المؤلفات الجغرافية العربية إلى إطارها الثقافي الخاص، فإلى أيّ مدى مثلاً يمكن أن ينطبق هذا الوصف على الواقع الحقيقي، وإلى أي مدى آخر لا يمثل فيه هذا الوصف سوى مواضيع مبتذَلة للأدب بمختلف مركّباته؟ وما هو نصيب الإرث الإغريقي والإرث الإيراني، والتقليد العربي الخاص، وما هو نصيب تدخُّل المجمّعين ونصيب الملاحظة الحسية؟ ولكن إلى جانب ذلك لا بد من تسليط النقد الداخلي على هذه النصوص، أي انطلاقاً من المعرفة المعمقة لتاريخ إفريقية مع الاحتراز من قراءة هذا التاريخ اعتماداً فقط على المصادر الجغرافية بالأساس[٢]. ولكن لا يمكن قبول وجهة النظر الإيديولوجية البحتة للذين ـ وبحكم كرههم للإسلام ـ أو بحكم نظرتهم الإيديولوجية إلى هوية إفريقية منطوية على ذاتها البحتة فيرفضون النظر في المصادر الإسلامية على أنها أجنبية[٣] من مجموعة الجغرافيين الذين أعطوا

---

(١) L. Kubbel et V. Matveiev, 1960، انظر أيضاً: J. Cuoq.

(٢) انظر في هذا الصدد الموقف النقدي المتشدد لـ ج. فروبنيوس J. Frobenius، وكذلك موقف ج. روش J. Rouch في: *Contribution à L'histoire des Songhay*, Dakar, 1953، والذي يشهّر خاصة بالتحريف الإيديولوجي للكتب الإخبارية السودانية.

(٣) صحيح أن هذه النصوص تنطبق خاصة على الحزام السوداني، ولذلك فإن القراءة الأحادية الجانب للمصادر العربية دون اللجوء إلى علم الآثار يمكن أن تؤدي إلى تمثّل خاطئ، غير أنه من الخطأ القول بأن المؤلفين العرب تنقصهم الموضوعية. أما أن نلومهم على أن كتاباتهم تختص بالتجزئة والاضطراب، فمعنى هذا التخلي عن وجهة نظر المؤرخ المحض، للأخذ بوجهة نظر مؤرخ الأدب. وتوجد أحكام دقيقة عند ليفيتسيون N. Levtzion، وكذلك من المستحسن الرجوع إلى مداخلة هربك I. Hrbek في المؤتمر =

مكانة لإفريقية من منتصف القرن التاسع إلى منتصف القرن الحادي عشر ـ وهم معنيون تقريباً كلهم بهذا الأمر ـ البعض منهم فقط أتوا بمعلومات أصلية وجدية مثل ابن خرداذبة (ت٨٩٠م)، واليعقوبي (ت٨٩٧م)، والمسعودي (ت٩٦٥م)، وابن حوقل (ت٩٧٧م)، والبيروني (ت١٠٤٨م)[١].

لقد زار اليعقوبي مصر وبلاد المغرب وترك لنا عنهما لوحة خصبة. وسواء تعلّق الأمر بتاريخه أو بلدانه[٢]، فقد أمدّنا اليعقوبي بمعلومات متعددة عن عالم السود: أثيوبيا، والسودان، وبلاد النّوبة، والبجّة والزنج. ففي بلاد السودان ذكر شعب الزّغاوة من "كانم"، ووصف مساكنهم، ووصف مملكة غانة العظيمة، وفي هذا الصدد تعرّض لمشكل الذهب، كما تعرض لمشكل العبيد عندما تحدث عن فزّان. أما مسالك[٣] ابن حوقل فهي أكثر تفصيلاً، فهو زار بلاد النّوبة وربما السودان الغربي، وتكمن قيمة وصفه خاصة في الفكرة التي يعطيها عن العلاقات التجارية بين بلاد المغرب والسودان. وقد أمدّنا معظم جغرافيي القرن العاشر بمعلومات عن إفريقية السوداء مثل ابن الفقيه الذي أمدّنا بمعلومات عن غانة وكوكي، والرّحالة بزرج بن شهريار Buzurg Ibn Shariyar عن الساحل الشرقي لإفريقية وبلاد الزنج، والمهلبي الذي احتفظ لنا في كتابه بمقاطع من الأسواني. وفي النهاية نشير إلى أن مروج الذهب

= العالمي الثاني عشر للعلوم التاريخية في فينا (*Actes*, pages 311 et suiv.) وانظر أيضاً:
T. Lewicki, *Perspectives nouvelles sur L'histoire africaine, Compte rendu de Dares-Salaam*, 1971; et *Arabic external sources for the History of Africa to the South of the Sahara*, 1969, Wroclaw.

(١) انظر بريد اليونسكو، جوان ١٩٧٤.

(٢) نُشر في المكتبة الجغرافية العربية، م *Bibliotheca geographorum arabicorum De Goeje*, VII مثل معظم الجغرافيين العرب. إن ترجمة فيست G. Wist بعنوان «كتاب البلدان» مفيدة ولكنها ليست دقيقة دائماً.

(٣) كتاب المسالك والممالك، ب ـ ج ـ أ، كوبل وماتفيف Kubbel et Matveiev II، م. س، ص ٣٣ وما بعدها.

للمسعودي، كان ثرياً جداً بالمعلومات عن الزنج والساحل الشرقي. وقد لفتت هذه النصوص مبكراً انتباه المختصّين الإفريقيين والمستشرقين مثل دلافوص Delafosse، وتشرولي Cerulli[١]، وكرامرس Kramers[٢]، وموني Mauny[٣].

المصادر الفقهية والدينية

لقد مثّلت المعاهدات القانونية ورحلات المناقب في كتب الطبقات منذ مدوّنة سحنون إلى حدود مؤلفات الخوارج ذخيرة من المعلومات عن بلاد المغرب، يُعتمد بعضها للمنطقة الصّحراوية المتّصلة بإفريقية السوداء. إن أخبار الأئمة الرستَميين بتاهرت لابن الصّغير (بداية القرن العاشر)[٤] يخوّل لنا تأكيد وجود الروابط التجارية بين الإمارة الإباضية و"غاو"، وذلك منذ القرن الثامن، كما يخوّل بعد إكماله بما وقع تجميعه في كتب لاحقة مثل سير الوسياني، بتوسيع هذا الأمر على كامل التخوم الصحراوية لإفريقية الشمالية، غير أن هذه المصادر المناقبية لا تُعطي المعلومة وإنما تكتفي بالتلميح إليها، كذلك وجب أن تُقرَأ في إطار إشكالية محددة مسبقاً وأن تُقارن دائماً بأنواع أخرى من المصادر، وهي لا تسمح في رأينا ببناءات واستنتاجات بالجرأة التي قترحها ليفيسكي Lewicki.

العصر الإسلامي الثاني (١٠٥٠ ـ ١٤٥٠م)

ما يميّز هذه الفترة الطويلة هو ثراؤها بالمعلومات النوعية

---

(١) Documenti Arabi per la Storia dell Ethiopia, 1931.

(٢) Djughrafiya, *Encyclopedie de L'Islam:*؛ وَصف إيرتريا في مصدر عربي للقرن العاشر: Atti del XIX Congresso degli Orientalisti, Rome, 1938.

(٣) إنّ الفصل الأوّل من كتابه هو جزء منسّق للمصادر الجغرافية.

(٤) نُشر في: *Actes du XIV Congrès international des orientalistes* (3ᵉ partie), 1908، ودراسة ليفيسكي: T. Lewicki, *XIII*, 1971. ص ١١٩ وما يتبعها.

والمتنوعة. لقد صارت وثائق الأرشيف ـ التي ظلت ثانوية بالمقارنة مع المصادر «الأدبية» ـ مع ذلك مهمة مثل وثائق الجنيزة والرسائل المرابطية والموَحديّة وعقود الوقف والفتاوى، والوثائق الإيطالية، والأوراق الرسمية المودعة في المجموعات الإخبارية الكبرى. وأنتج الإخباريون مصنّفات من الطراز الأول اكتسبت قيمتها من مشاهدة الأحداث المعاصرة لهم مثلما اكتسبتها من إعادة نسخها للمصادر القديمة المفقودة.

وأخيراً وفيما يتعلّق بإفريقية السوداء، فقد بلغت معرفتنا عنها أوجها في الوقت الذي ظهرت معه المخطوطات الأثيوبية وهي وثائق إفريقية جديدة.

وثائق الأرشيف

لها قيمة بالنسبة إلى مصر وبلاد المغرب فقط.

أ ـ لدينا حالياً وثائق الجَنيزة المتعلقة بالقاهرة، والتي تغطّي كامل الفترة التي تعنينا بالدرس، ومع ذلك فإن أغلبها يتعلّق بالعهد الفاطمي، ولا ينتمي إلا البعض منها فقط إلى عهد المماليك. وتمثل هذه الوثائق خليطاً من الأوراق العائلية والمراسلات التجارية التي تعكس اهتمامات الجالية اليهودية بمصر وغيرها، ويستدعي استعمالها اتخاذ العديد من الاحتياطات الفنية، غير أنها على حالها تلك تمثل ذخيرة لا تنضب من المعلومات[1].

---

(١) يجوز اعتماد أعمال س. د. غويتن S.D. Goitein في مقال:

«Geniza» in: *Encyclopedie de L'Islam*, 2' éd; The Cairo Geniza as source for mediterranean Social history, *Journal of the American Oriental Society*, 1960.

وبدأ غويتن في نشر دراسة مهمة جداً عن مصادر الجنيزة:

A Mediterranean Society: The jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza, Vol. I, *Economic foundations*, Berkley, Los Angeles, 1967; S. Schaked, *A tentative bibliography of Geniza documents*, Paris, La Haye, 1964; H. Rabie, 1972, pp. 1-3.

يوجد عدد كبير من هذه الوثائق في المتحف البريطاني وفي كامبردج.

ويمكن أن نرتب في نفس الصّنف ـ الوثائق الأرشيفية الخاصة ـ وهي عقود الوقف الكثيرة بالنسبة إلى عهد المماليك والمحفوظة بمحكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة[١]، وكذلك ومن دون شك، فتاوى العهد الحفصي.

ب ـ وعلى العكس من ذلك، وبين المجال الخاص والمجال العمومي، كانت وثائق الأرشيف المتعلقة بمصر وبلاد المغرب والتي تعود إلى القرن الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر ميلادي، والموجودة في البندقية وجنوة وبيزا وبرشلونة، قد وقع الحفاظ عليها في الأرشيف العمومي والأرشيف الخاص. وهي تتألف من معاهدات وعقود ورسائل تهتم عادة بالعلاقات التجارية، البعض منها فقط نشره أماري Amari وماس لاتري Mas-Latrie[٢]، وهي توفر في مجموعها مادة وثائقية قابلة لتوسيع مجال البحث في حقل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

ج ـ وليس لدينا تحديداً وثائق دولة تخص هذه الفترة، ولكن توجد قطع رسمية مرابطية وموحدية، حُفظت ونشرت فألقت أضواء جديدة على الإيديولوجيا والمؤسسات التي أفرزتهما هاتان الحركتان الإمبراطوريتان[٣].

وفي هذا الصّدد، يذكر العروي: «بدأنا نعرف الموحّدين من الداخل، ولذلك فإن التاريخ الديني والسياسي لهذه السلالة لم يعد مستحيل الكتابة»[٤]. وفي عهد أكثر تأخراً تعترضنا في مصر موسوعات

---

(١) Rabie, 1972, pp. 6-8 et 200.

(٢) Amari, *I Diplomi arabi del R. Archivio Fiorentino*, Florence, 1863; Mas-Latrie, *Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes d'Afrique Septentrionale au Moyen Age*, Paris, 1866, Supplement 1872.

(٣) رسائل رسمية مرابطية، نشرها ح. مؤنس وأ. م. مكّي؛ سبع وثلاثون رسالة موحدية نشرها وترجمها ليڤي بروڤنسال، الرّباط، ١٩٤١؛ البيذق، رسائل غير منشورة عن التاريخ الموحدي، نشرها وترجمها إلى الفرنسية ليڤي بروڤنسال، باريس، ١٩٢٨.

(٤) A. Laroui, 1970, p. 162.

تاريخية فقهية جمعت الكثير من الوثائق الرسمية مثل الوصف المدقق الذي تمدّنا به لهياكل جبائية ومؤسساتية لمصر. يمكننا ـ في هذا النوع من الوثائق النصف أرشيفي النصف إخباري ـ ترتيب «قوانين الدّواوين» للممّاتي (العصر الأيوبي) و«المنهاج» للمخزومي، وصبح الأعشى للقلقشندي (القرن الرابع عشر) ومؤلّفات المقريزي المتعدّدة ومنها خططه التي لا تُقَدّر قيمتها (القرن الخامس عشر)[1]. ويمثل المقريزي مصدراً قيماً لا فقط بالنسبة إلى كامل تاريخ مصر الإسلامية، ولكن أيضاً بالنسبة إلى بلاد النّوبة وبلاد السودان وأثيوبيا[2].

المصادر الإخبارية

أ ـ الأخبار، بعد قرن من الصّمت وهو القرن الثاني عشر ميلادي الذي لم يعترضنا خلاله إلاّ كتاب "الاستبصار" لمجهول، ومؤلفات صغيرة، يمدّنا القرنان الثالث عشر والرابع عشر بحصاد ثري من المؤلفات الإخبارية من كل النواحي ابتداء من **الكامل** لابن الأثير، وصولاً إلى كتاب **العبر** لابن خلدون، مروراً بابن العذاري والنويري، وابن أبي زرع، والذهبي. لقد مثّل كل هؤلاء شهود عيان على أزمنتهم وإلى جانب ذلك، قاموا بمجهود تأليفي فيما يتعلّق بالقرون السابقة، فالنويري بقدر ما هو مهم بالنسبة إلى المماليك، هو كذلك بالنسبة إلى فتح بلاد المغرب[3]، وأهمية ابن العذاري بالنسبة إلى التاريخ الموحدي هي مماثلة لأهميته بالنسبة إلى كامل ما في إفريقية، وأخيراً يعتبر ابن

---

(١) Rabie, 1972, pp. 10-20.

(٢) أمدّنا كتابه «الإلمام» بقائمة ممالك المسلمين في أثيوبيا، التي أخذها في الحقيقة عن العمري. وقد نُشرت منها خلاصة في ليدن سنة ١٧٩٠ بعنوان: *Historia regum islamicorum in abyssinia*.

(٣) لكن هذا الجزء ما زال مخطوطاً في المكتبة الوطنية بالقاهرة. ونشير إلى أن ابن شدّاد الذي كتب تاريخ القيروان المفقود حالياً يعتبر أهم مصادر ابن الأثير والنّويري. وأمدّنا مؤخراً كتاب **العيون** لمؤلف مجهول الذي نشره ع. السعيدي بدمشق بمعلومات مفيدة عن بلاد المغرب.

خلدون سلطة عليا في ميدان تاريخ إفريقية.

ب ـ **الجغرافيا**: كانت المؤلفات الجغرافية غزيرة خلال هذه القرون الأربعة، وتتفاوت قيمتها فيما بينها كما تتفاوت حسب المنطقة المعنية. ومن مجموعة الجغرافيين، يتميّز جغرافيان بسعة اطلاعهما وجودة ملاحظاتهما وهما البكري (ت١٠٦٨م) في القرن الحادي عشر، والعُمري (ت١٣٤٢م) في القرن الرابع عشر. وإذا كان مؤلّف الإدريسي الذائع الصيت قابلاً للنقاش والانتقاد، فإنه يمكننا تجميع معلومات طريفة من المؤلفات الجغرافية الأقل شهرة مثل كتاب ابن سعيد الكثير الأهمية بالنسبة إلى بلاد السودان[1]. ويمثل كتاب **المسالك والممالك**[2] للبكري أوج معرفتنا الجغرافية عن بلاد المغرب وبلاد السودان. فالبكري نفسه لم يزر هذه الأصقاع، غير أنه استغل بذكاء ما دوّنه "الورّاق" المفقود حالياً، كما اعتمد على أخبار التجار والرحالة. وقد أخذ «كتاب روجار» للإدريسي (١١٥٤)، الذي هو بصدد الطبع في إيطاليا الكثير عن سابقيه. وإذا كان وضعه مرتبكاً عند تطرقه إلى أثيوبيا، فإنه يصبح دقيقاً فيما يتعلق بإفريقية الغربية، ومع ذلك يتسرّب فيه هنا وهنالك إشارات طريفة وفي بعض الأحيان ثمينة.

وتأخذ جغرافية ابن سعيد الغرناطي (ت. قبل ١٢٨٨م) عن الإدريسي في وصفها لأثيوبيا، كما نجد فيها معلومات جديدة، غير أن فائدتها المهمة تكمن في وصفها لبلاد السودان الذي يعود في معظمه إلى كتابات رحالة من القرن الثاني عشر هو ابن فاطمة. ويمثل كتاب **مسالك الأبصار**[3] للعمري، الكتاب الرئيسي بالنسبة إلى المؤرخ خلال القرن

---

(١) بالنسبة إلى قائمة الجغرافيين الكاملة انظر كوبل وماتفيف Kubbel et Mativeiev مع إكمالها بالباب الأول من كتاب ر. موني R. Mauny، ١٩٦١ وبملخّص ليفيسكي T. Lewicki وبمقدمة أطروحة ميكال A. Miquel، ١٩٦٧.

(٢) نشره وترجمه دي سلان De Slane تحت عنوان:
Description de L'Afrique Septentrionale, Paris, 1911.

(٣) ترجمه جزئياً M. Gaudefroy-Demombynes بعنوان: *L'Afrique moins L'Egypte*, Paris, 1927.

الرابع عشر، وهو يمثل شهادة ملاحظ من الطراز الأول، ولذلك فهذا الكتاب هو مصدرنا الرئيسي في دراسة مملكة مالي في تنظيمها الداخلي وكذلك في علاقاتها مع مصر والإسلام، وهو يمثل لدينا أيضاً العرض العربي الأكثر ثراء عن الدول الإسلامية في الحبشة خلال القرن الرابع عشر، وعلاوة على أهمية وضعه، يطرح كتاب العمري مشكل ظهور الدولة في بلاد السودان ومشكل الأسلمة، كما تعرّض البكري قبله بثلاثة قرون إلى مشكلة تجارة الذهب الكبرى. ويشير هذا الأخير إلى عمق الروابط بين بلاد المغرب وبلاد السودان، بينما يشير الأول إلى تحوّل هذه الروابط نحو مصر. ويكمّل كتاب العمري بكتاب ملاحظ مباشر للواقع السوداني والمغربي هو ابن بطوطة.

على أنه لا بد من الرجوع إلى الجغرافيين الأقل أهمية ومصنفي الرحلات المتعددين ونذكر منهم الزّهري (القرن الثاني عشر). وياقوت والدمشقي (القرن الرابع عشر)، والجغرافيا المنعوتة «بالمظفرية» Mozhafferienne وابن جبير، والبغدادي، والعبدري، والتيجاني، والبلوي، والحميري.

ج ـ مصادر ذات روح دينية وأدبية: تتأتى المصادر الدينية من آفاق متنوعة، نذكر منها كتب الطبقات والسير السنية والخارجية والطرقية وحتى المسيحية (المتأتية من المجموعة القبطية). ونذكر أيضاً مصادر الكنائس الأثيوبية التي نقلت في حواشيها وثائق رسمية.

وتبدو كل هذه الكتابات مفيدة، ليس فقط لمعرفة تطوّر الشعور الديني والعالم الديني، وإنما أيضاً لمعرفة العالم الاجتماعي، فكتاب **الرياض** للمالكي مثلاً أو كتاب **المدارك** لعياض يوجد بهما الكثير من الإشارات السوسيولوجية المتفرقة أثناء العرض. ونعرف أن المصادر الخارجية هي أساسية بالنسبة إلى كامل المنطقة الصحراوية لبلاد المغرب، منطقة الاتصال مع العالم الأسود. وأبرز الممثلين لهذه المصادر هم الوسياني، والدّرجيني، وأبو زكرياء، وحتى الشماخي وهو مؤلّف

متأخر. وأخيراً توضّح المادة المصدرية باللغة العربية والقبطية والتي أنتجتها الكنيسة المحلية في مصر الوسيطية، العلاقات بين الكنائس والعلاقات بين التراتبية الكنسية والدولة[1]. وكانت المصادر الأدبية تحديداً متعددة بالنسبة إلى هذه الفترة وهي تكاد تقتصر في اهتمامها على بلاد المغرب ومصر. ولا بدّ من إعطاء مكانة على حدة في هذا الصنف لكتاب **رأس العين** للقاضي الفاضل وخاصّة لمعجم الصفدي **الوافي بالوفيات**.

هكذا تبدو وثائقنا فيما يتعلّق بالعصر الإسلامي الثاني غزيرة ومتنوعة وذات نوعية جيدة بصفة عامة وهو ما يتناقض مع الفترة السابقة في إفريقية الإسلامية تحديداً. وتُلقي هذه الكتابات ضوءاً ساطعاً على تسيير المؤسّسات وحركة التاريخ العميق، فهي لا تكتفي بمجرد رسم الإطار السياسي. فيما يتعلق بإفريقية السوداء يمثل القرن الرابع عشر أوج معرفتنا في انتظار أن تخوّل لنا الوثائق الأوروبية والوثائق الأهلية تعميق هذه المعرفة وتوسيع حقل اهتمامها إلى مناطق بقيت إلى حد الآن في الظل.

خاتمة

من الخطأ الاعتقاد أن حالة المصادر المكتوبة في القارة الإفريقية قبل القرن الخامس عشر كانت بدرجة الفقر المؤدّي إلى اليأس، لكن حقيقي أنّ في الجملة كانت إفريقية أقل حظاً من أوروبا وآسيا.

فإذا كان قسم كبير من القارة يفتقد تماماً إلى المصادر المكتوبة، فإن المعرفة التاريخية بالنسبة إلى القسم الباقي ممكنة وترتكز ـ بالنسبة إلى

(١) مؤلفات آباء الكنيسة الشرقية *Patrologie Orientale*، وهي مجموعة أساسية، ومن بين المؤلفات التي تعنينا نذكر مؤلفات سيفار الإسكندري Sévère d'Alexandrie (القرن الأوّل) وابن مُفرّج (القرن الحادي عشر) المهمة بالنسبة إلى أثيوبيا؛ وكتاب **سير الآباء البطارقة**؛ انظر أيضاً ميشال السوري Michel Le Syrien، وقد نشره وترجمهُ شابو Chabot، ٣ مجلدات، ١٨٩٩ ـ ١٩١٠.

مصر ـ على مادة مصدرية ثرية بشكل خاص. وهو ما يعني أن استغلالاً صارماً ومحكماً لهذه النصوص ـ نظراً لغياب اكتشافات محتملة ـ يمكن أن يأتي دائماً بالكثير، لذلك لا بد من التّعجيل إذن بالانغماس في عمل كامل لنقد النصوص وإعادة نشرها ومقارنتها بنصوص أخرى، وهو عمل كان بعض الرّواد قد شرعوا فيه بعد ولا بد من متابعته.

من ناحية أخرى، إذا كانت مصادرنا قد كُتبت في إطار الثقافات «العالمية» والتي تتموقع بؤرتها خارج إفريقية ـ الثقافات الكلاسيكية والثقافة الإسلامية ـ فإن لها مزيّة كونها في معظمها مشتركة، مما يمكنها إذن من أن تُقرأ من منظور إفريقي، ولكن مع ملازمة الحذر الضروري إزاء كل الافتراضات الإيديولوجية المسبقة، ويصحّ هذا خصوصاً على المصادر العربية التي ظلّت القاعدة الأساسية لمعرفتنا. ولا يُنقص طابعها الخارجي نسبياً أو في المطلق بالنسبة إلى موضوعها من قيمتها، إن لم يكن هذا بفعل المسافة. إذا كان لا بدّ من الاعتراف بالفوارق الاجتماعية والثقافية إذن، فإن هذه المصادر يبقى لها فضل إبراز التضامن في الاتّصال الإفريقي وهو أمر ما زال لم يتحسس إليه إلى حد الآن علماء الإسلاميات والإفريقانيون.

بيبليوغرافيا

I ـ المصادر

١ ـ التواريخ:

- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، بيروت ١٩٦٥.
- ابن خلدون، **كتاب العبر**، استعملت ترجمة De Slane، ج١.
- ابن عبد الحَكَم، **فتوح مصر والمغرب**، ط. Leyde، ١٩٢٠ أو طبعة القاهرة، ١٩٦١.
- ابن العِذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ٤ أجزاء، نشرة Lévi-Provençal، Leyde 1948، أعادت طبعها دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، بيروت، ١٩٥٧.
- ابن قتيبة، الكتاب المنسوب له تحت عنوان **الإمامة والسياسة**، القاهرة، ١٩٠٤.
- **الأخبار المجموعة**، من مجهول الاسم، مدريد ١٨٦٧.
- الجِهشِياري، **كتاب الوزراء والكتّاب**.
- ابن الرّقيق القيرواني، **تاريخ**، تونس ١٩٦٦.
- الكندي، **كتاب ولاة مصر**، بيروت ١٩٥٩.
- النويري، **نهاية الأرب في معرفة أخبار العرب**، قسم خاصّ بالمغرب ترجمه De Slane تحت عنوان *Histoire des Berbères*، ج١، ١٩٢٥ ـ ١٩٥٦. والجزء الكامل الخاصّ بالمغرب ما زال مخطوطاً في المكتبة الوطنية بالقاهرة تحت رقم ٢٢.
- الطبري، **تاريخ الرّسل والملوك**، ط. القاهرة، ٦٩ ـ ١٩٦١.
- البلاذري، **فتوح البلدان**، القاهرة، ١٩٣٢.
- البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٥، القدس، ١٩٣٥.

٢ ـ كتب الطّبقات:

ـ أبو العرب والخُشني، **طبقات علماء إفريقية**، نشر بن شنب، الجزائر ١٩١٤، وتونس، ١٩٦٨.

ـ ابن الأبّار، **الحلّة السّيراء**، نشر حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٦٣.

ـ أبو زكريا، **كتاب السّيرة وأخبار المشائخ**، نشر Masqueray، ١٨٧٨. ومخطوط أيضاً بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٠٣٠ح.

ـ الوسياني، **كتاب السِّير**، مخطوط في مجموعة Sinogorzewski تحت رقم ٢٧٧.

ـ الدّبّاغ وابن ناجي، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تونس، ١٣٢٠هـ.

ـ الشمّاخي، **كتاب السِّيَر**، طبعة حجرية، القاهرة، ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤.

ـ المالكي، **رياض النفوس**، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٥١.

٣ ـ كتب الفقه:

ـ ابن أبي زيد القيرواني، **النّوادر والزّيادات**، مخطوط بجامعة تونس تحت رقم ٥١٩٢. استعملت أيضاً مخطوطاً أعارني الشيخ العزيز جعيط وكذلك **الأجوبة الفاسية**، للفاسي وهي تعليق على النوادر: مخطوط لدى الشيخ جعيط. ونشر أخيراً سعد غراب هذا الكتاب بتونس.

ـ الدّاوُدي، **كتاب الأموال**، نُشر في: Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire d'E. Lévi-Provençal, II.

ـ سحنون، **المدوّنة**، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

٤ ـ الجغرافيا:

ـ البَكري، **كتاب المسالك والممالك**، نشر وترجمة De Slane، باريس، ١٩١١.

ـ اليعقوبي، **كتاب البلدان**، B.G.A، ج٧ وترجمة G. Wiet، ١٩٣٧.

ـ ياقوت، **معجم البلدان**، ط. بيروت، د.ت.

ـ وكذلك ابن خرداذبة وابن حوقل وغيرهما.

٥ ـ النّقود:

ـ كاتالوغ لاروا Laroix.

ـ أعمال Walker، Larne-Pool, Miles.

ـ A Catalogue of the Arab and Post Reform Umaiyad Coins, London, 1956.

II ـ مراجع حديثة

هنا لا نذكر المراجع الخاصّة بكلّ القارة الإفريقية، بل فقط بالمغرب والأندلس. أمّا المقالات، فلا نذكر إلاّ عناوين المجلات وسنوات الإصدار. وعلى القارئ أن يرجع إلى المتن.

برانشفيك (ر) R. Brunschvig

- *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, VI, 1942.

- *Revue Tunisienne*, 1935. *La Berbérie orientales sous les Hafside*, Paris, 1947.

باليغران Pellegrin

- *Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie*, Tunis, 1949.

جعيط (هـ) *Etudia Islamica*, XXVII

- XXVIII, 1967, 1968.

- *Annales E.S.C.*, 1970.

- *Les sources écrites des origines au XV^e siècle*, Chap. V, «Histoire générale de l'Afrique», Vol. I. *Cahiers de Tunisie*, Paris, 1980.

دائرة المعارف الإسلامية، ط٢ *Encyclopédie de l'Islam/2*

مقالات: جند، عريف، ديوان، عطاء. لكلود كاهان وعبد العزيز الدّوري وصالح أحمد العلي.

دانات Dennett

- *Conversion and the Poll-tax in Early Islam*, Cambridge, Mass., 1950.

ديل (ش) Ch. Diehl

- *L'Afrique byzantine*, Paris, 1897.

الشابي (م) M. Chabi

- *Africa*, 1966

شاخت (ج) J. Schacht

- *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, 1951.

- *Introduction to Islamic Law*, Oxford, 1964.

الطالبي (م) M. Talbi

- *Cahiers de Tunisie*, 7, 1959

غاست (ر) R. Guest

- *Burlington Magazine*, 1932

غولدتسيهر (إ) I. Goldziher

- *Muhammedanische Studien*, Halle, 1899.

كورتوا (كر) Chr. Courtois

- *Les Vandales et l'Afrique*, Paris, 1955.

- *Revue Africaine*, 1942.

فريز (ن) وج. مارسي N. Fries/ G. Marçais

- *Das Heereswesen des Araber zur Zeit der Omaiyaden nach Tabari*, Tubingen, 1921.

ليفي - بروفنسال (إ) E. Lévi-Provençal

- *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, III, 1937.

- *Histoire de l'Espagne musulmane*.

ليفيسكي (ت) T. Lewicki

- *Folia Orientalia*, I, 2, 1959.

كوبّال (ل. أ) L.E. Kubbel

- *Arabica*.

مارسي (ج) G. Marçais

- *Annales de l'Inst. d'Et. Orient. d'Alger*, 1938.

- *Revue Africaine*, 1941.

- *La Berbérie Musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946.

مؤنس (ح)،

- فتح العرب للمغرب، القاهرة، ١٩٤٧.

- فجر الأندلس، القاهرة، ١٩٥٩.

فوندرهايدن Vonderheyden

- *La Berbérie Orientale sous les Banu-l-Arlab*, Paris, 1927.

سولينياك Solignac

- *Annales de l'Inst. d'Et.*

- *Orient. d'Alger*, X-XI, 1952-53.

تيسو - رايناك Tissot-Reinach

- *Géographie comparée de la province romaine d'Afrique*, Paris, 1888.

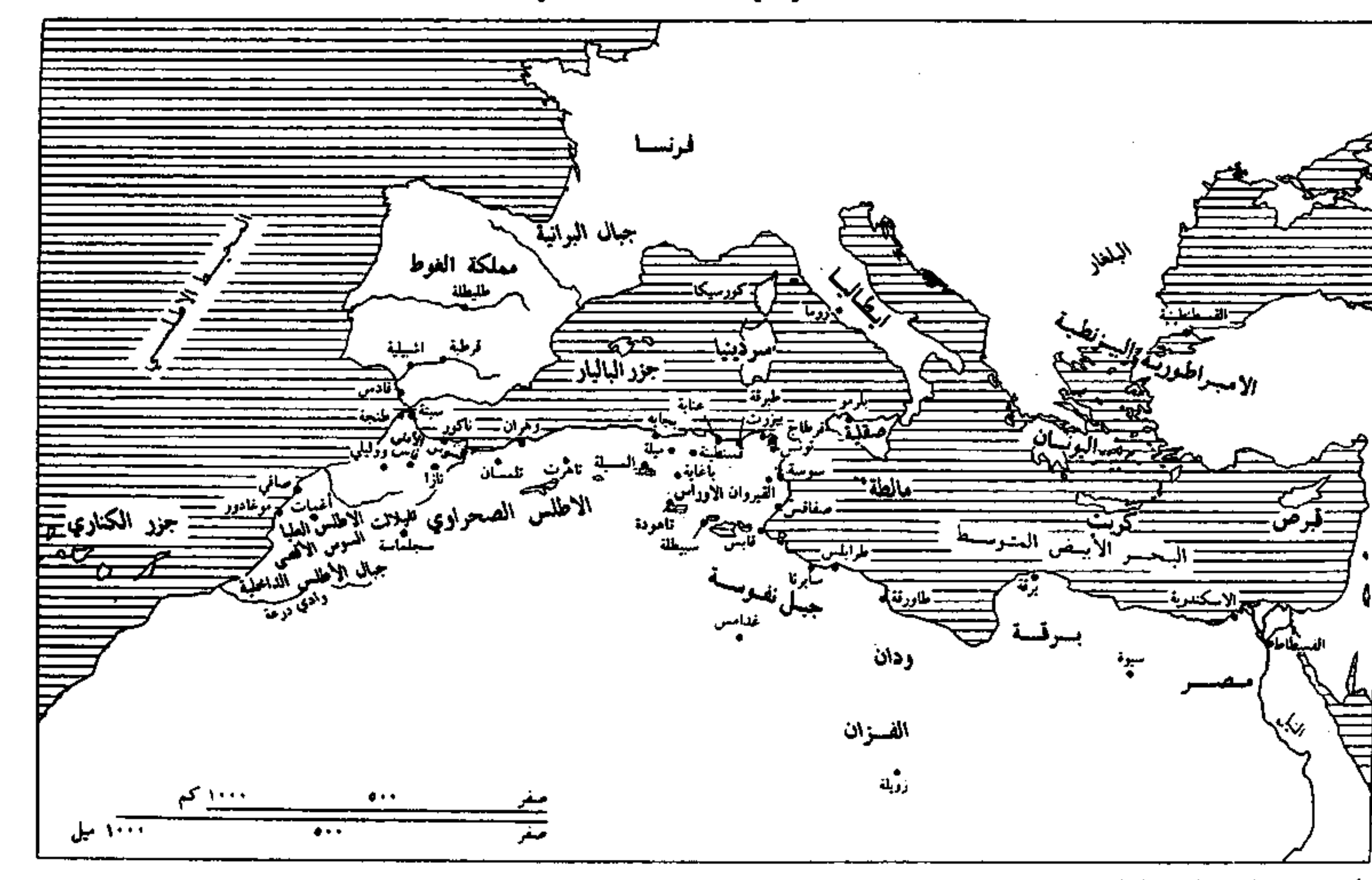
فلهاوزن (ج) J. Wellhausen

- Das Arabische Reich und sein Sturz, 1958 ترجمة عربية، القاهرة،

غ. فيات G. Wiet

- *L'exposition persane de 1931*.

الغرب الإسلامي في القرنين الأول والثاني للهجرة



المصدر: **تاريخ إفريقيا العام** (الجزء الثالث)

فهرس

مؤلَّفات

هشام جعيط

(صادرة عن دار الطليعة)



المؤرخون العرب والفتنة الكبرى (طبعة ثانية)

(القرن الأول ـ القرن الرابع الهجري)

ـ دراسة تاريخية منهجية ـ

د. عدنان محمد ملحم

المسيحية العربية وتطوراتها (طبعة ثانية)

من نشأتها إلى القرن ٤هـ/١٠م

د. سلوى بالحاج صالح ـ العايب

دثّريني.. يا خديجة:

دراسة تحليلية لشخصية خديجة بنت خويلد

د. سلوى بالحاج صالح ـ العايب

حركة الخوارج

نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي

د. لطيفة البكّاي

قراءة في رسالة ابن إباض

د. لطيفة البكّاي

الخوارج في العصر الأموي (طبعة خامسة)

نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، أدبهم

د. نايف معروف

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي

(طبعة خامسة)

د. عبد العزيز الدوري

الجذور التاريخية للشعوبية (طبعة رابعة)

د. عبد العزيز الدوري



العصر العباسي الأول (طبعة ثانية)
دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي
د. عبد العزيز الدوري

الحياة العلمية زمن السامانيين
التاريخ الثقافي لخراسان وبلاد ما وراء النهر
في القرنين الثالث والرابع للهجرة
د. إحسان ذُنون الثامري

الجهاد
من الهجرة إلى الدعوة إلى الدولة
بحث في مواقف العلماء المسلمين في القرنين الرابع والخامس للهجرة
د. محمد الرحموني

مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين
د. إبراهيم القادري بوتشيش

تاريخ الغرب الإسلامي
قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة
د. إبراهيم القادري بوتشيش

إضاءآت حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي
د. إبراهيم القادري بوتشيش

٢٠٠٠/٠٨/١٤٦٢

مطبعة دار الكتب ـ منطقة بئر حسن ـ مقابل ال BHV ـ بناية البلدايز ـ ٠١/٨٥٣٧٥٣

تأسيس الغرب الإسلامي

□ بين فتح المغرب على يد موسى بن نصير حوالى ٨٦هـ وبروز دولة الأغالبة عام ١٨٤هـ، ثمة قرن من الزمن تمّت فيه أسلمة الرقعة المغربية وإقحامها نهائياً في مجرى التاريخ الإسلامي.

□ إلا أن هذه الفترة المفصلية من تاريخ تطوّر المغرب - والغرب الإسلامي عموماً بما في ذلك الأندلس - أي أثناء فترة تنظيمه من قِبَل الفاتحين وإرساء مؤسّساتهم الحكومية والاجتماعية، لم تُدرس كما يجب من قبل؛ فالدراسات التاريخية ذات الصلة بالموضوع، التي وضعها كتّاب عرب ومستشرقون أجانب، على كثرتها، لم تكن معمّقة، كما اتسمت أحياناً بالإطالة غير المبرَّرة وبالمنهجية غير النقدية، ناهيك عن التحامل والافتئات في بعض الأحيان.

□ في هذا الكتاب الذي يضمّ خمس دراسات غزيرة ومكثّفة في آن، سبق للمؤلّف أن وضعها في فترة شبابه ونُشرت متفرقة في مجلات تاريخية واستشراقية متخصصة، واعتمد فيها منهجاً صارماً بعد اطلاع دقيق على المصادر وعلى كل ما كُتب في الموضوع، على نحو ما فعل في كتابيه السابقين: **الكوفة**، و**الفتنة**، يبحث المؤلِّف، من حيث الأساس في المؤسّسات والبنى الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات الدينية والنشاطات الثقافية بالمعنى الحصري، لكن من دون إهمال الدينامية السياسية ومن دون الإجحاف بالتحليل التجريدي. وكونها تنطلق من مقولة: «التاريخ هو علم الثقافة»، فإن هذه الدراسات مفيدة حتماً للمهتمّ بتاريخ المغرب خاصةً، كما هي مفيدة للمهتمّ بالمؤسّسات الإسلامية في البلاد المفتوحة على وجه العموم.

ISBN 9953-410-87-9

5 289953 410875

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت